

حَاكِمَةُ السُّيُوحِيِّينَ (الرَّصْرِيِّينَ)

قَضِيَّةٌ سَنَةِ ١٩٤٦

حملة إسماعيل صدقي ضد العناصر الوطنية والديمقراطية

الأستاذ

عَاوِلُ الرُّعَيْنِ

المحامي

الطبعة الأولى ١٩٩٦

القاهرة

محاضرة السيد محمد بن الطاهر بن

قضية سنة ١٩٤٦

حملة إسماعيل صدق ضد العناصر الوطنية والديمقراطية

الأستاذ

عادل أمين

المحامي

(الطبعة الأولى ١٩٩٦)

القاهرة

مقدمة

بقلم الأستاذ/ سعيد خيال

بداية الثورة الوطنية المصرية حقاً ثورة ١٩١٩ ، فقد نشبت هذه الثورة عقب انتهاء الحرب العالمية الأولى مباشرة وكانت مصر جاهزة لها بقيادة سعد زغلول واستعداد الشعب المصرى على قدم وساق ، ووحدة المسلمين والأقباط مسلم بها ، وبهذه المناسبة أروى خيراً سمعته من أبى - رحمة الله عليه - قال : انه عند مروره على قرية استيت مركز كفر شكر رأى الفلاحين يفكون قضبان سكة حديد الدلتا - خط كان يربط بينها بمدينة ميت غمر - ويحطمون الخط ، لم يكن هذا عجباً فى زمن الثورة ، لكن العجيب انه شاهد سيدة تحرّم وسطها بحزام وتمسك بيدها عكاراً وتسوق الفلاحين تدفعهم لتحطيم السكة الحديدية ، وهذه شهادة أقدمها لمن لا يعلمون ان الثورة لم تقتصر على سيدة المدينة بل شاركت فيها ببطولة الفلاحة المصرية .

وبثورة ١٩١٩ سبقت مصر بلاد المنطقة بل ربما سبقت العالم الثالث فنالت دستوراً واستقلالاً غير كامل ، لكنها استطاعت أن توظف مكاسبها فى خدمة طموحاتها ، حتى لاحت الحرب العالمية الثانية فعقدت مصر معاهدة ١٩٣٦ وبذلك تحقّق على طريق الاستقلال نجاح كبير . والأمر المهم ان التطور شمل المجتمع المصرى كله ، إذ قام بنك مصر وأقام الصناعات الوطنية فتكوّنت الطبقة العمالية والمهنية حيث التحمت مع الحركة السياسية مع الشباب والمثقفين ، مع النساء ومع الأحزاب الوطنية ، وانصهر المجتمع كله فى وحدة وطنية تطالب بالاستقلال التام والديمقراطية والحريات واحترام الدستور ، كما تطالب بحقوق العمال والفلاحين والعاملين .

وساعد على ذلك ان الحرب العالمية الثانية كانت بين الفاشية والديمقراطية ، وانحازت مصر للديمقراطية بحكم شيوع الثقافة الفرنسية وبحكم مصالحها التجارية وبخاصة تجارة القطن .

ان انتصار الشعوب يعنى انتصار حقوق الانسان حرية اخاء مساواة ، وما تطورت اليه هذه الحقوق بعد ذلك وبخاصة فى الحصول على الدستور وحق الانتخاب وحكم الأغلبية وسيادة السلطة القضائية وسلطان القانون .

حقاً شملت مصر صحوه وطنية عظيمة تنبعت لها انجلترا فقد شملت الحركة الوطنية كل فئات الشعب وطالب الجميع أن يحمل الاستعمار عصاه على كاهله ويرحل . قامت الحكومة البريطانية بلغت نظر الحكومة المصرية لذلك لاتخاذ الاجراءات اللازمة لضرب الصحوه الوطنية . ويقول تقرير الأمن ان النقراشى باشا رئيس الوزراء فى ذلك الوقت لجل الموضوع ، فلما ذهبت حكومته وتولى رئاسة الوزارة اسماعيل صدقى باشا قام بالمهمة . ولكن على أى أساس دخلت السلطة هذه المعركة ؟ على أساس واحد لا غير هو أن فرسان الحركة الوطنية المصرية يروجون للشيوعية الروسية - وهذا غير صحيح ، كل ما فى الأمر ان الاتحاد السوفيتى أعلن تأييده لحركات الشعوب وحقوقها وانه يرفض الاستعمار والاستغلال وبهذا كسب عطف الشعوب وحركات التحرر الى صفه ، وبدا الشباب فى محاولات للتعرف على هذه الدولة الجديدة .

لم تكن مصر صالحة لتطبيق الشيوعية ، لا المجتمع ولا الشعب يرضى بذلك ولا المثقفون . وكل من سئل فى تحقيقات القضية قرر بغاية الوضوح انه لا يعمل على تطبيق الشيوعية فى مصر وان المجتمع غير صالح لهذا وان اصلاح مصر يكون طبقاً للدستور المصرى .

ولو كانت الحكومة المصرية على شىء من العلم لأدركت هذه الحقيقة ولراجعت نفسها فى توجيه التهمة ، ولكن حكومة صدقى

الرجعية كانت مصممة على ضرب الحركة الوطنية . وقد شملت
الضربة لجنة نشر الثقافة الحديثة وكُنْتُ رئيساً لها ، وكانت أغراض
اللجنة كما جاء بتقرير القلم السياسى تنقسم قسمين : مناصرة
الديمقراطية ومحاربة الفاشية وأن الغرض الباطن هو نشر الدعاية
الشيوعية . كذلك شملت الحملة هيئات ومنظمات أخرى بلغ عددها ١٦
منظمة تقريباً منها دار الأبحاث العلمية واتحاد خريجي الجامعة ولجنة
الطلبة والعمال ومؤتمر نقابات عمال القطر المصرى . كما شملت
الحملة ٦٩ مناضلاً وطنياً ، وكان من بين المقبوض عليهم الدكتور
محمد مندور والأستاذ سلامة موسى وعدد من الوفديين من بينهم
الدكتور محمد بلال ومصطفى موسى ومن النساء انجى انقلابون
ولطيفة الزيات وثريا أدهم وأسماء حليم وسعاد كامل ، ومن العمال
الفرسان الثلاثة يوسف المدرك ومحمود العسكرى وطه سيد عثمان
مؤسسى لجنة العمال للتحرر الوطنى ، وارتكز هذا البرنامج على
التحرر من الاستعمار والمطالبة باستقلال وادى النيل بأجمعه ، وبذلك
توحدت الحركة المصرية مع السودانية ، كذلك نص هذا البرنامج على
التحرر من الجوع والحرمان والقضاء على الاستغلال الأجنبى والثقافى
 وإطلاق الحرية النقابية وتحديد ساعات العمل والأجور والتأمين ضد
البطالة والشيخوخة ورفع مستوى التعليم وضمانة لكل فرد من أفراد
الشعب والنهوض بالمستوى الصحى وتقوية الاقتصاد القومى واستيلاء
الدولة على المؤسسات الاحتكارية وتنمية المشروعات الصناعية وتأسيس
بنك صناعى وطنى والتحرر من الرجعية السياسية والفكرية وجعل الأمة
مصدراً للسلطات وتعديل نظام الانتخابات والاعتراف بحق المرأة فى
الانتخاب وتوسيع سلطة مجلس النواب .

لقد كانت حركة وطنية خالصة ، ولم يكن امام الحكام سوى وسيلة
وحيدة هى اتهام هذه الحركة بالشيوعية والزج بالوطنيين الديمقراطيين
فى السجون ، والمستفيد من ذلك ليس الوطن بل أعداء الوطن ،
فالانجليز والطبقة المستغلة هم المستفيدون .

لقد سبق أن أثبتنا أن السلطة المصرية لم تكن تعلم أنه من المستحيل قيام حكم شيوعي في مصر في هذه الفترة ، وتلك جهالة ما بعدها جهالة ، والآن ثبت أيضاً أن العمال والتقابات والمثقفين والفلاحين لا يشغلهم إلا العمل لتحقيق الاستقلال الوطني .

ومن هذا الكتاب القيم للأستاذ عادل أمين يتبين أن كل من سئل في التحقيقات أنكر التهمة وقرر أن مصر لا تصلح لهذه الدعوة وأن الإصلاح يجب أن يتم طبقاً للدستور وفي حدود النظام الرأسمالي القائم .

إن حملة حكومة اسماعيل صدقي شملت مصادرة الكتب المترجمة والمؤلفة ، ومن هذه الكتب الشيوعية في الاسلام ومؤلفه الشيخ محمد أبو الحسن الغنيمي الحاصل على شهادة العالمية من كلية أصول الدين بالأزهر ، كما شملت حملة السلطة مصادرة مجلة « أم درمان » السودانية التي كانت تعبر عن توحيد الحركة الوطنية بين مصر والسودان واعتقلت السلطة المناضل السوداني عبيد زهب . كذلك صادرت الحكومة كتاب الأستاذ أبو سيف يوسف الذي قرر في التحقيقات أنه استهدف من هذا الكتاب كشف بعض أفكار الأستاذ عباس العقاد ، وأما عن التهمة التي وجهت إليه فقد رفضها جملة وتفصيلاً وقرر أنه يناضل من أجل جلاء الانجليز والنهوض بالوطن وتحقيق الديمقراطية ، أما الأستاذ نعمان عاشور فقد قرر في التحقيقات أن له ميولاً اشتراكية وإن مفهومه للاشتراكية هو توسيع الديمقراطية وإن عنوان المقال الذي حوكم من أجله وهو « الشمس تبرز من الشرق » هو مثل شائع في أوروبا وما هو إلا استعارة أدبية .

أما الأستاذ محمود فتحي الرملي فكان من أكفأ العاملين في الحق الوطني ومن الكتب التي أصدرها كتاب « أهداف الاشتراكية » ، وقد قرر في التحقيقات أن نظام الحكم في مصر ديمقراطي وإن الذين يشجعون الشباب على الثورة هم ولاية الأمور في مصر من العناصر الرجعية والفاشية التي تطارد الديمقراطيين بالارهاب .

وكنذك قرر الأستاذ أنور عبد الملك رئيس دار الأبحاث العلمية أنه يدعو للجلاء والديمقراطية . وأما الأستاذ أنور كامل عثمان فقد رد على المحقق بأن الملكية الخاصة محترمة ولا يجوز أن تمس إلا للمنفعة العامة .

كما كانت قصائد الأستاذ كمال عبد الحليم السبب في اغلاق مجلة الفجر الجديد وأم درمان ومن شعره :

يوم ميلادى الذى أعرفه يوم كافحت فأحببت الكفاح
وقصيدة :

أخى بالسجن هل فى السجن تعذيب وحرمان
وهل يجدى مع الأحرار قضبان وسجان
سوانا يرهب القضبان أو تثنيه جدران
إننا كنا شرارات فنحن اليوم بركان

والأستاذ فتحى أحمد المغربى اتهم أيضاً بالاشيوعية لأنه صاحب ديوان «أنا العامل» . وكان فى طليعة هؤلاء الوطنيين مصطفى كامل منيب ، وقد رد على اتهمه بالاشيوعية بقوله - إن تقرير الواقع لا يعنى أننى ادعو الى الأخذ بالنظام الشيوعى السوفيتى فى مصر . إن النظام الشيوعى قد تحقق هناك لظروف خاصة به ، وإن ظروف وطننا لا تلائمه .

وهنرى كورييل معروف عنه أنه لعب دوراً رئيسياً فى الترويج لليسار فى مصر ، ولكنه أنكر فى التحقيق أنه يدعو لاقامة النظام الشيوعى الروسى فى مصر لاختلاف نظام المجتمعين ، بل قال أنه لا يرى صلاحية مصر لهذا النظام .

لقد جاء فى تقرير للأمن العام عنه أن لاجتماعاً عقد فى شهر سبتمبر سنة ١٩٤٥ حضره هنرى كورييل وأحمد رشدى صالح وسعيد خيال ومصطفى كامل منيب وصالح عرابى حيث اتفقوا على اصدار بيان الى الشعب لا الى الملك ولا الى الحكومة وقد ورد فيه : لا الى

عابدين تتوجهون ولا الى الحكومة وإنما الى الشعب الى الطبقة العاملة الى شبرا الخيمة الى كرموز الى العمال والفلاحين ، وتكررت هذه الفكرة في منشور بعنوان « فلنسقط الرجعية الازهابية » .

وهنرى كورييل هو مكُون الجبهة الاشتراكية لتأييد المرشحين في الانتخابات التي اُصدرت بتاريخ ٢٠/١٢/١٩٤٤ بياناً بذلك جاء فيه - نحن نريد أن نتولى مصيرنا فلنبداً يا رفاق بالجهاد .

ان التطور الاجتماعى والطبقى قد تاصل فى مصر ابتداء من ثورة ١٩١٩ حتى وصلت الأوضاع لدرجة اعداد برنامج سياسى لحزب العمال المصرى بعد اتحاد مؤتمر عمال الشركات والهيئات الأهلية مع مؤتمر عمال مصر . والثابت من مشروع البرنامج وفى المقدمة المطالبة بالجلاء عن وادى النيل . والحق أن هذا البرنامج يحمل نهضة مصرية هائلة . يكفى أن يسأل الطالب مانا لو طبق هذا البرنامج منذ هذا الزمان ؟ لقد ظل مهملأ محارباً حتى قطعت ثورة ١٩٥٢ شوطاً فى الحكم ثم تنبهت اليه ونفذت منه ما ارتأت أن تنفذه .

ولكن تبقى مسئولية السلطة المصرية صاحبة الاهمال المتعمد فى اغفال النهضة المصرية وضررها لصالح الاستعمار البريطانى .

لم يكن الوطنيون الشرفاء الذين شملهم الاعتقال فى هذه القضية المعروضة هم العملاء المتهمون بل ان التهمة حقا موجهة فى الأساس ويحكم التاريخ الى السلطة المصرية .

ذلك تصحيح تاريخى قام به الأستاذ عادل امين حين اُصدر هذا الكتاب فلننصت اليه ولنستمع الى كل كلمة كتبها فى مؤلفه الممتاز الذى يكشف لشباب مصر مرحلة هامة من مراحلها التاريخية والتى يجب العلم بها فالماضى يرشدنا الى الحاضر ويجعلنا نخطط لمستقبل زاهر لبلادنا وشعبنا .

• مارس سنة ١٩٩٥ .

الباب الأول

البلاغات واذون التفتيش والتحريات

بتاريخ ١٠ يوليه سنة ١٩٤٦ تقدم القسم المخصوص بإدارة عموم الأمن العام بوزارة الداخلية إلى النائب العمومي لدى المحاكم الوطنية بخمس بلاغات ومعها كشوف بأسماء أشخاص تتضمن أنه قد تبين للبوليس من تحريات موثوق بها أن أولئك الأشخاص الواردة اسمائهم بتلك الكشوف يقومون بحركات وأعمال ترمى إلى تغيير مبادئ الدستور الأساسية والنظم الأساسية للهيئة الاجتماعية وطلبت الآن بتفتيش منازلهم وأماكن عملهم لضبط ما يوجد بها مما له صلة بهذه الجرائم . وهؤلاء الأشخاص هم طبقاً لما ورد بالكشوف :

- ١- الأستاذ سعيد عبد المعطى خيال ، محامى بالحراسة الألمانية .
- ٢- الأستاذ مصطفى كامل منيب ، محامى ببنك التسليف الزراعى .
- ٣- الأستاذ أحمد رشدى صالح صاحب مجلة الفجر الجديد .
- ٤- الأستاذ محمد عبد الرحمن الناصر ، معيد بكلية العلوم وعضو اتحاد خريجي الجامعة .
- ٥- الأستاذ شهدى عطية الشافعى ، مدرس اللغة الانجليزية بالمعهد العالى للعلوم المالية والتجارية .
- ٦- الأستاذ محمد عبد المعبود الجبيلى ، معيد بكلية العلوم .
- ٧- الشيخ محمد أبو الحسن جاد الله الغنيمى ، طالب بقسم تخصص التدريس بكلية اللغة العربية ورئيس اللجنة العلمية لطلبة الجامعة الأزهرية .
- ٨- الأستاذ محمود فتحى الرملى ، صحفى وصاحب مكتبة الوعى .

- ٩- الدكتور محمد عبد الحميد مندور ، صحفى .
- ١٠- الأستاذ أسعد حليم ، صحفى .
- ١١- جمال الدين غالى ، طالب بكلية العلوم .
- ١٢- الأستاذ لطف الله حنا سليمان ، مدير مكتبة كامموس .
- ١٣- صادق سعد الشهير بايزاك ، صحفى .
- ١٤- الأستاذ أبو سيف يوسف ، سكرتير تحرير مجلة الفجر الجديد .
- ١٥- ريمون دويك ، صاحب دار القرن العشرين .
- ١٦- الأستاذ رمسيس حنا عوض ، خريج كلية الزراعة وعضو دار الأبحاث العلمية .
- ١٧- الأستاذ لبیب حنا جرجس ، مدرس بمدرسة الايمان الثانوية.
- ١٨- الأستاذ أنور كامل عثمان ، محرر بجريدة الوفد المصرى .
- ١٩- نوح مناحم منشه ، موظف بشركة التسليفات .
- ٢٠- عبد اللطيف ذهب حسنين ، مدير ادارة مجلة أم درمان ومدير دار النشر السودانية .
- ٢١- هنرى نانجيل كورييل ، صاحب مكتبة الميدان .
- ٢٢- الأستاذ أنور عبد الملك ، موظف بالبنك العقارى المصرى وعضو دار الأبحاث .
- ٢٣- خسام الدين محمد شرف ، طالب بكلية العلوم .
- ٢٤- الدكتور محمد الشحات أيوب عطا الله ، مدرس الصيدلة بكلية الطب .
- ٢٥- الأستاذ أبو بكر نور الدين ، خبير حسابى بقسم الخبراء بوزارة العدل .
- ٢٧- الأستاذ سلامة مرسى ، صحفى .
- ٢٨- كمال أحمد شعبان ، طالب بمدرسة الفنون الجميلة .
- ٢٩- الأستاذ عبد الرحمن الشرقاوى ، محامى بمكتب شقيقه النائب عبد المجيد الشرقاوى المحامى .

- ٣٠- الأستاذ رمسيس يونان ، صحفي ومصور .
- ٣١- الأستاذ نعمان سعد الدين عاشور ، موظف ببنك التسليف الزراعى
وعضو لجنة الثقافة ومحرر بمجلة الفجر .
- ٣٢- الأستاذ سعد لبيب مكاوى ، موظف بالحراسة الألمانية وعضو
لجنة نشر الثقافة الحديثة .
- ٣٣- الأستاذ محمد فوزى طه ، موظف بإدارة الميزانية بوزارة الداخلية
وعضو مجلس إدارة اتحاد خريجي الجامعة .
- ٣٤- فتحى أحمد المغربى ، عامل نسيج سابقاً بشبرا الخيمة .
- ٣٥- الأنسة سعاد كامل واصف ، طالبة بمعهد التربية العالى .
- ٣٦- الأنسة لطيفة عبد السلام الزيات ، طالبة بكلية الآداب ومن
مترجمات اللجنة التنفيذية للطلبة .
- ٣٧- السيدة لطيفة فتحى وشهرتها صفية فتحى ، مدرسة بمدرسة
الليسيه الفرنسية وزوجة ابراهيم فؤاد المانسترلى الموظف بالجيش
البريطانى وعضو دار الأبحاث .
- ٣٨- الأنسة انجي أفلاطون ، مدرسة بمدرسة الليسيه الفرنسية .
- ٣٩- الأنسة ثريا انهم ، طالبة بقسم الليسانس بكلية الآداب وسكرتيرة
رابطة فتيات الجامعة والمعاهد .
- ٤٠- الدكتور عبد الكريم أحمد السكرى ، صاحب مجلة الضمير .
- ٤١- حكمت الغزالى ، عضوة بمؤتمر نقابات عمال القطر المصرى .
- ٤٢- الأستاذ أحمد يوسف الجندى الحامى ، محام تحت التمرين
بمكتب الأستاذ عبد الحميد عبد الحق وعضو اللجنة القومية للطلبة
والعمال .
- ٤٣- محمد مدبولى سليمان ، براد بشركة انجلو أميريكان للبواخر
بشبرا الخيمة سابقاً .
- ٤٤- روبر ستون ، طالب بكلية الهندسة وعضو بدار الأبحاث العلمية .
- ٤٥- محمد عبد الحليم ، عامل بمطبعة مصر وعضو مؤتمر نقابات
عمال القطر المصرى .

- ٤٦- فؤاد محيى الدين ، طالب بكلية الطب بجامعة فؤاد وعضو اللجنة الوطنية للطلبة والعمال .
- ٤٧- عز الدين على عامر ، طالب بكلية الطب .
- ٤٨- دافيد ناهوم ، موظف بالبنك التجارى .
- ٤٩- عبد الماجد حسبو ، طالب بكلية الحقوق ومحضر بمجلة أم درمان .
- ٥٠- عصام الدين حفتى ناصف ، موظف بدار الكتب .
- ٥١- عمر رشدى ، صحفى .
- ٥٢- محمد خليل قاسم ، طالب بكلية الآداب بجامعة القاهرة .
- ٥٣- زكى مراد ، طالب بكلية الحقوق .
- ٥٤- كمال محمد عبد الحليم ، طالب بكلية الحقوق .
- ٥٥- نجيب سوس ، كمسارى بشركة ترام القاهرة ، عضو مؤتمر نقابات عمال مصر .
- ٥٦- ابراهيم أبو الخشب ، من خريجي الأزهر .
- ٥٧- محمد أمين حسين ، صاحب امتياز مجلة أم درمان .
- ٥٨- حامد حمدان ، طالب بمعهد التربية بالأورمان وعضو دار النشر السودانية .
- ٥٩- عدلي المهيلمي ، طالب بكلية الحقوق بجامعة القاهرة .
- ٦٠- عبد المجيد محمود المهيلمي ، طالب بكلية الهندسة .
- ٦١- أبو شادي عبد الحميد الكيلانى ، طالب بكلية الحقوق وعضو لجنة الطلبة للتنفيذية بجامعة فؤاد .
- ٦٢- عبد المحسن حموده طالب بكلية الهندسة .
- ٦٣- سعد زغلول فؤاد ، طالب مفصول من كلية الحقوق .
- ٦٤- محمد زكى عبد القادر ، صاحب مجلة الفصول ومحضر بجريدة الأهرام .
- ٦٥- احمد كامل قطب ، رئيس حزب الفلاح الاشتراكى .
- ٦٦- منام كلارا عزمى ، زوجة الأستاذ محمود عزمى .

- ٦٧- الدكتور محمد بلال ، طبيب بالاسعاف .
٦٨- مصطفى موسى ، طالب مفصول من كلية الهندسة .
٦٩- عبد الرؤوف أبو علم ، طالب بكلية الزراعة .

وقد أمر النائب العام محمد منصور بذات التاريخ (١٩٤٦/٧/١٠) الساعة السابعة مساء بتفتيش الأشخاص المبيّنة أسأؤهم بتلك الكشف وكذلك تفتيش منازلهم ومحال أعمالهم ومكاتبهم وذلك لضبط جميع ما يوجد بها من أوراق ، أو مكاتيب أو رسائل أو مطبوعات أو كتب أو صور أو محررات أو غير ذلك من كل ما يتعلق بترويج المذاهب التي ترمى الى تغيير مبادئ الدستور الأساسية والنظم الأساسية للهيئة الاجتماعية بالملكة المصرية أو التحريض على ارتكاب هذه الجرائم أو ما يدل على الاشتراك فيها .

كما تقدمت وزارة الداخلية (ادارة عموم الأمن العام ، القسم المخصوص) بذات التاريخ (١٩٤٦/٧/١٠) ببلاغ آخر الى النائب العام مرفق به كشفين بالاماكن التي ترى ادارة الأمن العام انها مركز للدعاية الشيوعية ، تطلب فيه الموافقة على غلقها وختمها بالجمع الأحمر ، ووضعها تحت حراسة البوليس توطئة لتفتيشها تفتيشاً دقيقاً وفحص ما يوجد بها من مطبوعات أو نشرات أو غير ذلك .

وفي ذات التاريخ أمر النائب العام بعرض الأوراق على رئيس محكمة مصر ليأذن بتفتيش المكتبات ودور التعاون والأبحاث والثقافة والمجلات وغيرها من المؤسسات المبيّنة تفصيلاً بالكشوف لضبط جميع ما يوجد بها من أوراق أو مكاتيبات أو رسائل أو مطبوعات أو كتب أو صور أو أنوات وغير ذلك من كل ما يتعلق بترويج المذاهب التي ترمى الى تغيير مبادئ الدستور الأساسية أو النظم الأساسية للهيئة الاجتماعية بالملكة المصرية أو التحريض على ارتكاب هذه الجرائم أو ما يدل على الاشتراك فيها مع الأمر بغلقها وختم أبوابها بالجمع الأحمر ووضعها تحت حراسة البوليس حتى يتسنى تفتيشها في غضون ثلاثة ايام من تاريخ صدور الآن .

وفى الساعة السادسة والنصف من مساء يوم ١٠/٧/١٩٤٦ انزن عبد الحميد وشاحى رئيس محكمة مصر الابتدائية بتفتيش الأماكن المشار إليها فى خلال ثلاثة أيام من تاريخه ، وهذه الأماكن هى :

١- مكتبة الميدان ، صاحبها هنرى كورييل .

٢- مكتبة دار القرن العشرين ، صاحبها ريمون دويك .

٣- مكتبة كانموس ، صاحبها ليلى بتريدس .

٤- دار التعاون الصحفى ، صاحبها مصطفى محرم الرملى .

٥- مكتبة الوعي ، صاحبها محمود فتحى الرملى .

٦- جماعة دار الأبحاث العلمية .

٧- لجنة نشر الثقافة الحديثة .

٨- اتحاد خريجي الجامعة .

٩- الجامعة الشعبية الأهلية .

١٠- جماعة أو أسرة تحرير مجلة الفجر الجديد .

١١- دار القرن العشرين .

١٢- رابطة فتيات الجامعة والمعاهد .

١٣- مجلة أم درمان .

١٤- مركز الثقافة الشعبية .

١٥- مؤتمر نقابات عمال القطر المصرى .

١٦- نادى الشرقية .

وعقب ذلك أمر النائب العام باغلاق المحلات والأمكنة المشار إليها وختمها بالجمع الأحمر ووضع الحراسة عليها حتى يتسنى اجراء التفتيش فى خلال المدة المحددة لتنفيذ هذا الأمر .

وقد اثبت النائب العام بعد ذلك انه بالنظر الى ما تبين من هذه الكشف من أن أولئك الأشخاص مقيمون فى مدن القاهرة والجيزة والاسكندرية ويورسعيد والسويس فقد دعونا حضرات المحامى العام ورؤساء نيابات شمال وجنوب القاهرة والجيزة والاسكندرية ونائبي

بورسعيد والسويس اليوم الى مكتبنا وندبنا حضراتهم كل فيما يخصه لتنفيذ هذا الأمر بمعرفتهم أو من يندبونهم من حضرات أعضاء النيابة وضباط البوليس في دوائر اختصاصهم مع تحرير محاضر بنتائج التفتيش .

وقد انتدب المحامي العام ابراهيم خليل العديد من رؤساء ووكلاء النائب العام لتفتيش المذكورين و اضاف في محضر الانتخاب انه بناء على أمر سعادة النائب العام بتحديد الساعة الواحدة صباحاً لاجراء هذا التفتيش في وقت واحد فقد سلمنا كلاً من حضراتهم الأوامر الخاصة به قبل الموعد المحدد بوقت كافٍ .

على انه بمراجعة الأسماء المحررة بالمحضر بمعرفة النائب العام بالكشوف المرسلة الى نيابتي شمال القاهرة وجنوب القاهرة ، نلاحظ ان هناك بعض الأسماء لم ترد في المحضر الأول وهي :

١- الخواجة قسطنطين ارتمسيس ، وقد انتدب لتفتيشه وكيل النيابة حسين زكى توفيق .

٢- مدام چان زوجة قسطنطين ارتمسيس ، وقد انتدب لتفتيشها وكيل النيابة حسين زكى توفيق .

٣- الدكتور پول چاكوف ، وقد انتدب لتفتيشه وكيل النيابة أحمد ثابت عويضة .

٤- المسيو باسيل افيمشكنكو ، وقد انتدب لتفتيشه وكيل النيابة أحمد ثابت عويضة .

٥- چان رابتويك ، وقد انتدب لتفتيشه وكيل النيابة أحمد حسن العتيق .

٦- ايفانجلوس سامبوس ، وقد انتدب لتفتيشه وكيل النيابة محمد تاج الدين يسن .

٧- پول الكسندر چاكوب دى كومب ، وقد انتدب لتفتيشه وكيل النيابة وجدان طاهر .

وبتاريخ ١٢ يوليه سنة ١٩٤٦ انتدب المحامى العام بناء على الاذن الصادر من رئيس محكمة جنوب القاهرة بعض وكلاء النائب العام لتفتيش المكاتب والدور الواردة بهذا الاذن وضبط ما يوجد بها من اوراق وتحريزها ، وكان البوليس قد قام بغلقها وختمها بالشمع الأحمر فى اليوم السابق ١١/٧/١٩٤٦ .

وكان القسم المخصوص تقدم بتحرياته الخاصة بهذا الجماعات ، وجاء بها :

(١) جماعة دار الأبحاث العلمية :

انشأها بعض أعضاء اتحاد خريجي الجامعة ممن يعتنقون المبادئ الشيوعية فى أول مايو سنة ١٩٤٢ ، وأغراض هذه الجمعية الظاهرة هى بث الروح الثقافية بين أعضائها والدعوة الى تنظيم حياة الأفراد والجماعات على أسس علمية صحيحة ، وكذا العمل على تحقيق العدالة الاجتماعية وان لا دخل لها بالمسائل السياسية أو الدينية . ولكن الغرض الحقيقى المستتر هو نشر المبادئ الشيوعية بين الشباب الجامعى تحت ستار البحث العلمى والثقافى ومحاربة الفاشية والنازية والاستعمار وبرنامج هذه الجماعة شيوعى ستالينى ومبدها التدرج فى اثاره شعور الطبقات الفقيرة وخاصة الشباب المثقف ضد النظام الرأسمالى وتشكيك الشعوب فى كل حكومة توكلت أو تتولى الحكم على اختلاف ألوانها السياسية وتفهم الجمهور انه لا يمكن اصلاح الحال بالمعنى الصحيح إلا إذا تولت الحكم حكومة شيوعية . وتضم هذه الجمعية فى الوقت الحاضر حوالى ٢٠٠ عضو منهم حوالى ٥٠ فتاة ومعظمهم من طلبة كليات الجامعة أو خريجيه ، ويشترط فى قبول العضو تزكية عنصريين بالدار له وموافقة مجلس الادارة ، ويتردد عليها من وقت لآخر فى مناسبات سياسية مختلفة بعض أعضاء اتحاد خريجي الجامعة ولجنة نشر الثقافة الحديثة وجماعة لم درمان واسرة تحرير الفجر الجديد ورابطة فتاة الجامعة والمعاهد ، كما أن القائمين بأمر هذه

الدار يترددون على هذه الجمعيات ويشتركون في حفلاتها .
 واجتماعات هذه الدار تعقد بعد ظهر يومى الأحد والخميس من كل
 اسبوع ويحضرها الأعضاء ومن يدعونهم من اصداقائهم ، ويكون
 حضور الزائرين بتذاكر دعوة خاصة ويحضر هذه الاجتماعات عدد
 يتراوح بين مائة وثلاثمائة شخص ، ويلقى فى هذه الاجتماعات
 محاضرات معظمها سياسية الفرض منها توجيه الحاضرين توجيهاً
 اجتماعياً يتفق مع الأغراض الحقيقية للدار والاستعداد للثورة والجهاد .
 وتصدر هذه الدار نشرة دورية كل شهر تقريباً تحوى بعض الأبحاث
 والمحاضرات التى أقيمت فى الدار وهذه النشرات كل منها عبارة عن كتاب
 يتألف من حوالى خمسين صفحة يوزع على الأعضاء والزائرين مجاناً ،
 ويباع فى اجتماعات هذه الدار نسخ من أعداد مجلة أم درمان والطليعة
 والفجر الجديد كما تباع الكتب التى يصدرها الأشخاص نوى الميول
 الشيوعية ، وقد تقدم عبد الرحمن الناصر عضو الدار فى
 ١٧/١٢/١٩٤٥ - باخطار لوزارة الشؤون الاجتماعية عن تكوين هذه
 الجمعية ولم يجب الى الآن فى قبول تسجيلها . والقائمون بأمر هذه
 الدار النشطون والخطرون على الأمن العام هم كل من :

- ١- محمد عبد الرحمن الناصر ، المعيد بكلية العلوم وعضو اتحاد
 خريجي الجامعة وأحد مؤسسى الجامعة الشعبية .
- ٢- محمد عبد المعبود الجبيلى ، المعيد بكلية العلوم وعضو اتحاد
 خريجي الجامعة وأحد مؤسسى الجامعة الشعبية الأهلية .
- ٣- الدكتور محمد الشحات أبو العطا ، المدرس بكلية الطب وعضو
 اتحادخريجي الجامعة وأحد مؤسسى الجامعة الشعبية الأهلية .
- ٤- شهادى عطيه الشافعى ، المدرس بمدرسة التجارة بالجيزة
 وعضو اتحاد خريجي الجامعة وأحد مؤسسى الجامعة الشعبية الأهلية .
- ٥- أبو بكر نور الدين ، خبير بوزارة العدل ورئيس اتحاد خريجي
 الجامعة .

٦- أحمد شكرى سالم ، المعيد بكلية العلوم وعضو اتحاد خريجي الجامعة .

٧- مصطفى كامل العيوطى ، المعيد بكلية العلوم وعضو اتحاد خريجي الجامعة .

٨- جمال الدين غالى ، الطالب بكلية العلوم وعضو اللجنة التنفيذية للطلبة والعمال .

٩- سعاد كامل ، خريجة كلية العلوم والطالبة بمعهد التربية العالى وإحدى المشتركات فى تأسيس الجامعة الشعبية الأهلية .

١٠- لطيفة عبد السلام الزيات ، طالبة بكلية الآداب وعضوة اللجنة التنفيذية للطلبة والعمال وهؤلاء جميعاً يعتنقون المبادئ الشيوعية وملمون بالأبحاث الخاصة بها الملمة تاماً وقد حصلنا بصفة سرية على ملخص المحاضرات التى ألقيت فى اجتماعات الدار المذكورة منذ ٢٧/١١/١٩٤٥ حتى الآن ومرفق طيه عدد ٤٧ نسخة من التقارير التى أبلغناها لإدارة الأمن العام بهذا الشأن . وسبق أن تولى حضرة صاحب العزة إبراهيم بك نور الدين وكيل نيابة مصر تفتيش دار هذه الجماعة يوم ٢٠/١٢/١٩٤٥ وضبط بها بعض المطبوعات .

(٢) اتحاد خريجي الجامعة :

أنشئ هذا الاتحاد فى أوائل سنة ١٩٤٢ ، والغرض من انشائه ايجاد رابطة بين الأعضاء وتنظيم جهودهم لرفع شأنهم وترقية حالتهم الأدبية والمادية والاجتماعية وكان من أبرز الداعين الى تكوينه الأستاذ حسين دياب خريج مدرسة التجارة العليا ويضم هذا الاتحاد فى الوقت الحاضر حوالى ألف شخص من خريجي الجامعة والاشتراك الشهرى للعضو عشرة قروش ، ويتردد على مقره فى مساء كل يوم حوالى ٥٠ شخص ، وتلقى فى مساء كل يوم خميس عادة محاضرة اجتماعية يسمعوها حوالى مائة عضو . وقد استمر حسين دياب رئيساً للاتحاد منذ انشائه حتى أواخر سنة ١٩٤٥ حيث اتهم بالقاء محاضرة تتضمن

عيباً في الذات الملكية خلال اجتماع عقد بدار الاتحاد بمناسبة الاحتفال بعيد الجهاد الوطني في ١٢ نوفمبر ١٩٤٥ وتولت النيطلة التحقيق وأمرت بالقبض عليه ويعتد استندت رئاسة الاتحاد الى الأستاذ أبو بكر نور الدين . ومن بين القائمين بأمر الاتحاد بعض أشخاص من نوى الميل الشيوعية ويعملون على ترويح هذه المبادئ بين الأعضاء في أحاديثهم الخاصة أثناء وجودهم في الاتحاد .

والنشطون من بين هؤلاء والخطرون على الأمن العام هم كل من :

- ١- حسين نياب (محاسب) ، ٢- أبو بكر نور الدين (الخبير بوزارة العدل) ، ٣- الدكتور محمد الشحات أيوب عطا (المدرس بكلية الطب) ، ٤- محمد فوزي طه - الموظف بإدارة الميزانية بوزارة الداخلية) ، ٥- عبد الرحمن الشرقاوي (المحامي) .

وهؤلاء جميعاً يعتنقون المبادئ الشيوعية عن عقيدة . وكثير من أعضاء إدارة الاتحاد أعضاء أيضاً بدار الأبحاث العلمية .

ويصدر اتحاد خريجي الجامعة مجلة شهرية باسم « الطلبة » ورئيس تحريرها حالياً الأستاذ عبد الرحمن الشرقاوي المحامي ، وهذه المجلة تحبذ المبادئ الشيوعية في كثير من مقالاتها تحت ستار مكافحة الجهل والفقر والمرض والمطالبة بالعدالة الاجتماعية .

(٣) لجنة نشر الثقافة الجديدة :

أغراض هذه اللجنة تنقسم الى قسمين :

- ١- أغراض ظاهرة وهي مناصرة الديمقراطية ومحاربة الفاشية ونشر الثقافة العامة وذلك بالقاء محاضرات أسبوعية وإصدار كتب .
- ٢- الغرض الباطن نشر الدعاية الشيوعية تحت ستار العدالة الاجتماعية ومحاربة الاستعمار . وزعماء اللجنة المذكورة هم :
 - ١- الأستاذ سعيد عبد المعطي خيال المحامي بالحراسة الألمانية .
 - ٢- الأستاذ مصطفى كامل منيب المحامي بهنك التسليف الزراعي

وهو شيوعي خطر لديه مكتبة بمنزله عامرة بالمؤلفات الشيوعية الأفرنجية والعربية ويصدر كثيراً من الكتب الشيوعية التي يقوم بتأليفها، وهو يقوم بدراسة واسعة لحالة العمال بمصر ، وقد زار في شهر مارس سنة ١٩٤٦ مصانع النسيج بالمحلة الكبرى الخاصة ببنك مصر ، كذا الخاصة بالأهالي ونشر عنها بجريدة الفجر الجديد وبجريدة الحوادث .

٣- الأستاذ عبد الرحمن الشرقاوي محامى بمكتب شقيقه حضرة النائب المحترم عبد المجيد الشرقاوي المحامى ، وهو من الشيوعيين الخطرين ويحضر كثيراً من المقالات التي ترمى الى نشر الدعاية الشيوعية وذلك بمجلة الطليعة لسان حال اتحاد خريجي الجامعة وبمجلة الفجر الجديد لصاحبها الأستاذ أحمد رشدي صالح .

٤- نعمان سعد الدين عاشور ، موظف ببنك التسليف الزراعى وهو من الشيوعيين الخطرين ومحرر بمجلة الفجر الجديد التي تدعو للنظام الشيوعي .

٥- رؤول اسكندر شاهين مكاريوس ، صحفي بجريدة الجازيت وهو من الشيوعيين الخطرين .

٦- اسعد حلیم ، صحافى بجريدة منبر الشرق ، وهو من الشيوعيين الخطرين ويقوم باصدار كتب شيوعية وهؤلاء جميعاً هم الأيدى المحركة لادارة نشر الثقافة الجديدة ومصدر النشاط فيها .

(٤) الجامعة الشعبية الأهلية :

انشأها بعض أعضاء اتحاد خريجي الجامعة ودار الأبحاث العلمية والمعروفين للبوليس باعتناقهم المبادئ الشيوعية وذلك في أوائل سنة ١٩٤٦ . والغرض الظاهر لهذه الجماعة هو العمل على محو الأمية ونشر الثقافة الاجتماعية بين طبقة العمال ، وأما الغرض الحقيقي فهو نشر الوعي الشيوعي بين طبقة العمال رجالاً ونساء وإثارة حرب الطبقات والمطالبة بالعدالة الاجتماعية وتهيئة النفوس للتخلص من

الحالة الحاضرة . وقد بدأ العمل بهذه الجامعة بعد الحصول على ترخيص من قسم الأزيكية بإدارتها باعتبارها مدرسة ليلية غير خاضعة لتفتيش وزارة المعارف وأعدت بها شعبة لتعليم اللغة العربية للآسمين وشعبة لتعليم اللغة الفرنسية أو الانجليزية وشعبة للثقافة الاجتماعية . وبهذه الجامعة حوالى عشرة فصول كل فصل يضم حوالى ٢٠ طالباً ، وعدد المشتركين بها فى الوقت الحاضر حوالى أربعمائة شخص من طبقة العمال فيهم حوالى مائة فتاة من عاملات المصانع ، وقيمة الاشتراك الشهرى بها خمسة عشر قرشاً واجتماعاتها يومياً بين الساعة السابعة مساءً والتاسعة مساءً ، والقائمون بأمر هذه الجماعة يوجهون عناية خاصة نحوهم أكبر عدد ممكن من عمال المصانع بشبرا الخيمة ورجال الجيش المصرى .

والقائمون بأمر هذه الجماعة النشطون والخطرون على الأمن العام هم :

- ١- محمد عبد المعبود الجببلى ، المعيد بكلية العلوم وعضو اتحاد خريجي الجامعة وعضو دار الأبحاث العلمية .
 - ٢- أحمد شكرى سالم ، المعيد بكلية العلوم وعضو اتحاد خريجي الجامعة وعضو دار الأبحاث العلمية .
 - ٣- الدكتور محمد الشحات أيوب عطا الله ، للمدرس بكلية الطب وعضو اتحاد خريجي الجامعات وعضو دار الأبحاث العلمية .
 - ٤- مصطفى كمال درويش ، الموظف بمصلحة التليفونات وعضو دار الأبحاث العلمية .
- ومن بين الأشخاص الذين يقومون بالتدريس فى هذا الدار كل من:
- ١- مصطفى كامل منيب المحامى ببنك للتسليف وعضو اتحاد خريجي الجامعة وعضو لجنة نشر الثقافة الحديثة .
 - ٢- سمعان كامل ، خريجة كلية العلوم والطالبة بمعهد التربية وعضو دار الأبحاث العلمية وعضو رابطة فتيات الجامعة والمعاهد .

وجميعهم يعتقدون المبدأ الشيوعي عن عقيدة وعلى قسط وافر من الثقافة الشيوعية العالية .

(٥) رابطة تقيات الجامعة والمعاهد :

تكوّنت هذه الرابطة باتحاد بعض أعضاء اتحاد خريجي الجامعة ودار الأبحاث العلمية نوى الميول الشيوعية ، وقد أعلن عن تكوينها لواخر سنة ١٩٤٥ قبل سفر كل من الأنسة سعاد كامل والأنسة لطيفة فتحى والأنسة انجي أفلاطون مبعوثات دار الأبحاث العلمية الى فرنسا لحضور المؤتمر النسائي . وتضم هذه الرابطة الآن حوالى خمسين فتاة من المصريات والسودانيات ومقرها بدار اتحاد خريجي الجامعة ، وهذه الرابطة لازالت بدور التكوين ويطلبن بمساواة المرأة بالرجل . وهذه الرابطة لازالت فرعاً لدار الأبحاث العلمية وقد أخطرت الرابطة وزارة الشئون الاجتماعية بتكوينها ولم يبت بعد فى قبول تسجيلها والمعضوات البارزات النشيطات فى هذه الرابطة الخطيرات على الأمن العام هن :

- ١- سعاد كامل واصف ، خريجة كلية العلوم وطالبة بمعهد التربية العالي وعضوة دار الأبحاث العلمية .
- ٢- صفية عبد الحميد فاضل وشهرتها لطيفة فتحى ، مدرسة بمدرسة الليسية وعضوة دار الأبحاث العلمية .
- ٣- لطيفة عبد السلام الزيات ، الطالبة بكلية الآداب وعضوة اللجنة التنفيذية للطالبة والعمال وعضوة دار الأبحاث العلمية .
- ٤- انجي أفلاطون ، المدرسة بمدرسة الليسية وعضوة دار الأبحاث العلمية .

٥- احسان محمد على ، عضوة دار النشر السودانية .

٦- زين المال رزق السعيد عضوة دار النشر السودانية .

وجميعهن يعتقدن المبادئ الشيوعية وعضوات بدار الأبحاث العلمية ودائماً يحضرن اجتماعاتها وسبق أن أقيمت مخيم كلمات فى مناسبات

مختلفة كما يترددن على دار النشر السودانية ، كما يساهمن في التدريس والإشراف على الجامعة الشعبية الأهلية .

(٦) مركز الثقافة الشعبية :

وهو مركز يديره رمسيس يونان المصور والصحافي ، وهو شيوعي خطر وكان يصدر بمركز الثقافة الشعبية مجلته المسماة «المجلة الجديدة» لنشر الأفكار الشيوعية المتطرفة ، وكان يمول هذه المجلة الشيوعية جورج صانق حنين الموظف بشركة مياه القاهرة وعضو هذه الجماعة ، وقد ألغى إصدار هذه المجلة في ١٩٤٤/٥/٨ لدأبها على الدعوة إلى المبادئ الشيوعية .

ويعاون رمسيس يونان شخص يدعى لطف الله حنا سليمان وهو شيوعي خطر ويشغل مديراً لمكتبة كادموس . وقد أوقفت الاجتماعات بمركز الثقافة الشعبية فصارت مكتبة كادموس مركزاً هاماً لاتصالات اعضاء هذه الجماعات سواء بالكلمات التليفونية أو بالحضور للمكتبة . وقد سهلت الظروف للطف الله حنا سليمان هذه الاتصالات لأن صاحبة المكتبة وتدعى مدام ليلي بتريديس تعتنق المبادئ الشيوعية .

وقد أيدت هذه الجماعة الشيوعي فتحى الرملى بترشيح نفسه لعضوية مجلس النواب فى أوائل يناير سنة ١٩٤٥ عن دائرة قسم السيدة زينب ، وكان اعضاء الجماعة وأعاونهم يدعون له بين اهل الحى ويساعدونه مادياً وأدبياً ويحضرون اجتماعاته الانتخابية كما كانوا يوزعون نشراته الانتخابية . وقد سقط المنكور فى الانتخابات ، ومع أنهم كانوا يعلمون بهذه النتيجة فإنهم كانوا يبغون من هذا التأييد والمساعدات دعاية قوية لتشر المبادئ الشيوعية والوعى الشيوعي بين الطبقات الفقيرة ، كما أنهم تمكنوا من الدعاية لمذهبهم المتطرف . وقد قام أحد اعضاء هذه الجماعة ويدعى بخور مناحم منشئ بكتابة بعض عبارات الدعاية لمحمود فتحى الرملى والنظام الشيوعي على بعض الحوائط بمنطقة قى قسم السيدة والرايلى وقد ضبط متلبساً بتاريخ

١٩٤٤/١٢/٢٨ وصدر امر عسكري باعتقاله وإفراج عنه بتاريخ ١٩٤٥/٥/١٣ وانقطع عن الاتصال بهذه الجماعة فترة يسيرة ثم عاد الى عضويتها .

وقد كان من بين اعضاء هذه الجماعة شخص يدعى أنور كامل عثمان وهو محرر بجريدة الوفد المصرى وهو شيوعى خطر وكان يقوم بنشاط سابق للدعاية الشيوعية قبل اتصاله بهذه الجماعة وقد اتهم وآخرين فى يوم ١٩٤١/١/١٥ فى قضية الشيوعية الخاصة بالمركز الثقافى الاجتماعى وقد حفظت النيابة القضية ادارياً . كذا اتهم أنور كامل وآخرين بتاريخ ١٩٤٢/٦/١٢ فى قضية الشيوعية رقم ٤٤٩ جنائيات عسكرية سنة ١٩٤٢ والتي أجلت لدور مقبل لم يحدد بعد وهى خاصة بجمعية الخبز والحرية .

وفى اوائل سنة ١٩٤٥ حدث نزاع بين لطف الله حنا سليمان وأنور كامل عثمان بسبب وقوع مخالفات ادارية من الأخير خاصة بالاتصال بالخلايا كذا اتصال أنور كامل بالدكتور محمد مندور الوفدى وقد حرر لطف الله حنا سليمان تقرير اتهام ضد أنور كامل عثمان عن هذا النزاع ولدينا صورة فوتوغرافية من هذا التقرير حصلنا عليه بصفة سرية وموقع عليه من لطف الله حنا سليمان .

وهذه الجماعة كانت تقوم بعقد اجتماعات مساء يوم الثلاثاء من كل أسبوع بدارها وقد أوقفت لالتزامها الحذر الشديد ، كما تصدت اتصالات بين بعض الأعضاء وبين رمسيس يونان بدرب اللبانه .

وقد أوفد المركز رمسيس يونان أخيراً الى فرنسا للاتصال بالهيئات الشيوعية بها ودراسة الأنظمة الشيوعية الجديدة ، وقد غادر ميناء بورسعيد يوم ١٩٤٥/١١/٦ الى فرنسا وعاد الى الوطن عن طريق ميناء بورسعيد يوم ١٩٤٦/٣/٢٤ .

وهذه الجماعة فى حالة قيامها بنشاط ستكون لخطر جماعة

شيوعية إذ أنهم يعتقدون للذهب الشيوعى التروتسكى الذى يبرر القيام بأعمال العنف والقوة فى سبيل نشر الدعوة الشيوعية .

وقد ألف أنور كامل عثمان كتاب (لا طبقات) وحققت النجابة معه بشأن هذا الكتاب المذكور حيث يحوى دعاية للشيوعية وأخلى سبيله فى يوم ١٧/٢/١٩٤٦ ونظراً لخلافه مع لطف الله سليمان فقد انقطع عن هذه الجماعة ونشط فى الكتابة عن شئون العمال والعمل على اثارتهم وذلك بجريدة الوفد المصرى حيث يعمل محرراً بها .

(٧) جماعة أو أسرة تحرير مجلة الفجر الجديد :

هذه المجلة أسبوعية حصل على تصريح بإصدارها أحمد رشدى صالح المعروف بميوله الشيوعية فى أوائل سنة ١٩٤٥ ، وقد كان المذكور موظف بمحطة الاذاعة واستغنى عن خدمته لتطرف آرائه وأفكاره ، والغرض الذى يرمى اليه من اصدار هذه المجلة هو نشر المبادئ الشيوعية وتهيئة الأذهان لاثارة الرأى العام ضد نظام الحكم الحالى واثارة حرب الطبقات ويوجه عناية خاصة لترغيب طائفة العمال فى قراءتها فتذيع اخبارهم وتؤيدهم فى حركاتهم وتكتب عن أطماعهم، ويطبّع منها فى الوقت الحالى عشرة آلاف نسخة ترسل منها للأقطار الشرقية حوالى ألف نسخة وتوزع يوم الأربعاء وثمن النسخة الواحدة قرشان .

والأعضاء البارزين فى هذه الجماعة النشطين والخطيرين على الأمن العام هم :

- ١- أحمد رشدى صالح .
- ٢- أبو سيف يوسف أبو يوسف .
- ٣- صابق سعد وشهرته ايزاك .
- ٤- محمد أبو الحسن جاد الله الغنيمى ، الطالب بقسم التخصص بكلية اللغة العربية وهو مؤلف كتاب الشيوعية فى الاسلام ودورنا فى الكفاح .

وهؤلاء يعتقدون المبادئ الشيوعية ومتقنون ومطلعون سيق أن
أخطارنا إدارة الأمن العام بكتابنا رقم ٩٩٤ سرى سياسى بتاريخ
١٩٤٦/٢/١٧ ويكتابنا رقم ٢٠٧٠ سرى سياسى بتاريخ ١٩٤٦/٥/٢
عن مقالات خطيرة نُشرت بهذه المجلة وسبق للنيابة العمومية أن
فتشت دار المجلة وتولت التحقيق مع صاحبها وبعض محرريها .

(٨) مكتبة الميدان :

تقع بميدان مصطفى كامل ، وصاحبها الشيوعى الخطر هنرى
نسيم دانيال كورييل وتحوى هذه المكتبة جميع المجلات والجرائد
والمؤلفات الأجنبية الشيوعية الواردة من موسكو ومعظمها محرر باللغة
العربية ، كما أنها تحوى كثير من المجلات والمؤلفات التى تدعو
للشيوعية ، كما يرد اليها كثير من هذه المؤلفات من البلاد الشرقية .
ويتردد على هذه المكتبة كثير من الشيوعيين المصريين لشراء الكتب
والمجلات الشيوعية . ويتخذ هنرى كورييل من هذه المكتبة مركزاً
للاتصال بالشيوعيين المنتمين له على أن يكون اتصالهم فى اوقات غير
منتظمة ولفترات قصيرة جداً .

وفى يوم ١٩٤٢/٨/٥ صدر أمر من الرقيب العام حسن فهمى
رفعت باشا بتفتيش مكتبة الميدان ، وكذا سكن هنرى كورييل ، وقد
ضبط بهذين المكانين عدد كبير من الكتب الشيوعية وصار مصادرتها
وقد اعتقل هنرى كورييل فى يوم ١٩٤٢/٨/٥ وذلك بأمر الحاكم
العسكرى وأُخرج عنه يوم ١٩٤٢/١٠/١١ .

وقد قام هنرى كورييل بمناصرة محمود فتحى الرملى الشيوعى
الذى رشح نفسه لعضوية مجلس النواب فى لوائل سنة ١٩٤٤ ، وقام
بدفع جزء كبير من مبلغ التأمين وقد سقط للذكور فى الانتخابات ومع
أن هنرى كورييل كان يعلم بهذه النتيجة إلا أنه كان يبنى من هذا عمل
دعاية لنشر المبادئ الشيوعية والوعى الشيوعى لدى الطبقات الفقيرة .

ويعتبر هنرى كورييل أنشط الشيوعيين حالياً بالقاهرة ويقوم
بالانفاق بسخاء لنشر هذه الحركة وأعوانه المقربون هم :

- ١- حزقييل ابراهيم متالون ، خريج كلية الحقوق الفرنسية بالقاهرة وتاجر مانيفاتورة .
 - ٢- الدكتور عبد الفتاح محمد القاضي ، طبيب بوزارة المعارف ، وتحدث اجتماعات بمنزله أحياناً .
 - ٣- عبد الفتاح صادق الشرقاوى ، محاسب .
 - ٤- عبد اللطيف دهب حسانين الشهير باسم عبده دهب ، مدير مجلة أم درمان ، وهو دائم الاتصال يومياً بهنرى كورييل ، وهو نشط جداً .
 - ٥- كمال أحمد شعبان ، طالب بمدرسة الفنون الجميلة العليا ، وهو على اتصال دائم بهنرى كورييل .
 - ٦- حسين عبد الهادى كاظم ، مستخدم سينما وخالى عمل وسكرتير عام مؤتمر العمال وليس له مسكن ثابت وهو شيوعى خطير ويتصل بهنرى كورييل لتعبئة حركات العمال .
 - ٧- ابراهيم توفيق حافظ العطار ، صول طيار ، وهو كثير الاتصال بهنرى كورييل ومن الشيوعيين الخطرين على الأمن .
- ويعتبر هنرى كورييل الممول الظاهر للحركة الشيوعية بالقاهرة .

(٩) مجلة أم درمان :

مقدم اخطارها الأستاذ محمد أمين حسين المحامى وهو سودانى الأصل ، حصل على ليسانس الحقوق من جامعة فؤاد الأول سنة ١٩٤٠ ثم اشتغل بالمحاماة ثم التحرير فى مجلة مصر ، وقد صدرت الموافقة على اصدار هذه المجلة فى ١٢/٣١/١٩٤٤ . وقد تمكن الشيوعى هنرى كورييل من استغلال هذه المجلة لنشر الدعاية الشيوعية واستأجرها سرّاً من الأستاذ محمد أمين حسين المحامى وعيّن تابعه عبد اللطيف حسانين دهب الشهير بعبده دهب السودانى الشيوعى المبدأ لإدارة هذه المجلة واصدارها . ويقوم عبده دهب وزملاؤه من الشيوعيين بكتابة مقالات بمجلة أم درمان تتضمن دعاية سافرة لاثارة الراى العام ضد

النظام الحاضر . ويقوم عبده ذهب بالاتصال يومياً بالشيوعي هنري كورييل وذلك لآخباره بنشاط مجلة أم درمان الشيوعي وكذا الحصول على التعليمات اللازمة بشأن ما يكتب من مقالات بهذه المجلة ، ويتقاضى عبده ذهب من هنري كورييل ما يكفيه من المال للقيام بحركته . وقد اتخذ عبده ذهب من دار مجلة أم درمان مركزاً للاتصال بالشبان السودانيين والشابات السودانيات وذلك كي يعاونوه على بث الدعاية الشيوعية .

ونظراً لنشاط عبده ذهب فقد أصدرت إدارة عموم الأمن العام بتاريخ ١٥ يناير سنة ١٩٤٦ أمراً بمنع عقد أى اجتماعات بدار مجلة أم درمان بدون ترخيص . وقد لوحظ أخيراً أن عبد الماجد أبو حسبو الطالب بالسنة الثالثة بكلية الحقوق بجامعة فؤاد الأول وهو عضو هيئة التحرير بمجلة أم درمان يقوم بالاتصال بالشيوعي هنري كورييل لنفس الأسباب التي يعمل من أجلها عبده ذهب .

وعبده ذهب شاب غير مثقف مستهتر لا أخلاق له وفساد الأخلاق ولا يبغى من وراء حركته الشيوعية إلا الحصول على المادة من هنري كورييل ، وهو خطر على الأمن العام .

(١٠) دار القرن العشرين :

انشأها ريمون دويك الشيوعي المعروف وعضو دار الأبحاث العلمية وذلك في أواخر سنة ١٩٤٥ ، لبيع ومشترى الكتب ، ويرمى من وراء انشائها علاوة على الفائدة للمانية للعمل على نشر المبادئ الشيوعية عن طريق بيع الكتب والطبوعات الشيوعية ، وتعرض بهذه الدار جميع مؤلفات أعضاء لجنة نشر الثقافة الحديثة ومؤلفات كثيرين من الأشخاص الشيوعيين . وهذه الدار على اتصال بمكاتب شيوعية في لبنان والعراق وفلسطين لتبادل الطبوعات الشيوعية ، ومن بين هذه المكتبات :

٢- الحزب الشيوعي اللبناني .

٣- مكتب اليقظة ببغداد .

٤- مكتب دار البعث ببغداد .

٥- مكتب دار الحكمة ببغداد .

٦- المكتبة العصرية لصاحبها فؤاد لقمان ، الناصرة ، فلسطين .

٧- مكتبة بغداد لصاحبها ضياء عبد الوهاب ، بغداد .

وتقوم هذه الدار باستيراد وتوزيع مجلات الشعب والرأى العام والرابطة والوطن والطلیعة والطریق من بيروت وصوت الشعب والأديب من لبنان والاتحاد من يافا بفلسطين وكل هذه المجلات شيوعية المبدأ .

ويتعاون هنرى كورييل الشيوعي المعروف وصاحب مكتبة الميدان مع ريمون دويك فى توزيع الكتب والمجلات والصحف . كما أن أحمد رشدى صالح الصحفى يشترك فى ادارة هذه الدار وهم جميعاً من الشيوعيين الخطرين على الأمن العام .

(١١) مؤتمر نقابات عمال القطر المصرى :

أنشئ هذا المؤتمر فى لوانل سنة ١٩٤٥ باسم مؤتمر نقابات عمال الشركات والمؤسسات الأهلية ، وقد رشح المؤتمر المذكورين بعد لتمثيل العمال المصريين لدى مؤتمر النقابات العالمى وهو مؤتمر شيوعى عقد فى شهر سبتمبر سنة ١٩٤٥ بباريس وهم :

١- محمد عبد الحليم رئيس نقابة عمال مطبعة مصر .

٢- مراد القليوبى رئيس نقابة عمال ومستخدمى دور السينما .

٣- دافيد ناحوم نائب رئيس نقابة عمال ومستخدمى المحلات التجارية .

وقد سافر المندوبون الثلاثة الى باريس لتمثيل عمال القطر المصرى بالاشتراك مع محمد يوسف أحمد المدرك رئيس اللجنة

التحضيرية ، ولما عاد المندوبون الثلاثة من باريس ازداد نشاط هذا المؤتمر وكان يشرف عليه فى هذا الوقت كل من :

١- محمد عبد الحليم رئيس نقابة عمال مطبعة مصر وعامل بها وهو رجل متهور ومشاغب ومحب للظهور وقد اشترك فى تكوين اللجنة الوطنية للطلبة والعمال وسبق أن تردد على دار لجنة نشر الثقافة الجديدة وهى لجنة تعمل على نشر المبادئ الشيوعية .

٢- سيد على ، عامل بمطبعة مصر وسكرتير نقابة عمال مطبعة مصر ونشاطه محدود وهو سكرتير المؤتمر .

٣- حسين كاظم ، مستخدم بدور السينما وخالى عمل الآن وعضو بنقابة عمال ومستخدمى دور السينما وسكرتير المؤتمر وهو شاب مثقف ومتهور ومشاغب ومحب للظهور ويعتقد المبادئ الشيوعية ومن المتصلين بكل من الأستاذ زهير جرانه المحامى والدكتور محمد الشحات المعروف بميوله الشيوعية والمهيمن على لجنة دار الأبحاث العلمية . وحسين كاظم يتصل أيضاً بالثرى المعروف هنرى كورييل الشيوعى الخطر وصاحب مكتبة الميدان . وهو من المتصلين أيضاً بأحمد رشدى صالح الشيوعى المعروف وصاحب مجلة الفجر الجديد ، كما يقوم بتحرير بعض مقالات عمالية فى هذه المجلة .

٤- مراد القليوبى ، مستخدم بسيما مترو ورئيس عمال ومستخدمى دور السينما وهو شاب مثقف ومتهور ومشاغب وخطر على الأمن العام ويعتقد المبادئ الشيوعية .

٥- دافيد ناحوم ، موظف بالبنك التجارى ونائب رئيس نقابة مستخدمى وعمال المحلات التجارية وهو شاب مثقف ومتهور ومشاغب وخطر جداً ويعتقد المبادئ الشيوعية وسبق تفتيش منزله يوم ١٩٤٦/١/٢٩ بأمر زكى بك دياب وكيل نيابة الاستئناف للبحث عن منشور معنون « بيان مشترك من اللجنة التحضيرية ومؤتمر نقابات الشركات والمؤسسات الأهلية »والذى يتضمن تعريضاً بالحكومة

والاحتجاج على اعتقال محمد يوسف المدرك ومحمود محمد العسكري
وطه سعد عثمان .

٦- نجيب سوس ، كمسارى بشركة ترام القاهرة وسكرتير نقابة
عمال شركة ترام القاهرة وهو شخص اهوج متحمس فى آرائه لإنجاح
الحركة العمالية وهو يعتنق المبادئ الشيوعية ومحب للظهور ويتظاهر
دائماً بالاخلاص وبالتحمس للحركة العمالية بقصد العمل على جمع
عمال نقابته حوله .

٧- حسين على ، كمسارى بشركة ترام مصر الجديدة ورئيس
نقابة عمال شركة ترام مصر الجديدة وهو رجل متزن ويميل لاصلاح
حالة العمال .

٨- محمد علام ، كمسارى بشركة ترام مصر الجديدة وسكرتير
نقابة عمال شركة ترام مصر الجديدة وهو شخص هادئ ومتزن .

٩- عبد الظاهر محمد الشاهد ، كمسارى بشركة ترام القاهرة
ورئيس نقابة عمال شركة ترام القاهرة وهو متزن وهادئ ويميل
لاصلاح حالة العمال بالطرق المشروعة .

١٠- محسن حافظ بهى ، مستخدم بمحلات العرائش وسكرتير
نقابة عمال فن التطريز والرسم . وهو شاب متزن ويميل لاصلاح حالة
العمال .

١١- عيد الحميد أبو زيد ، رئيس نقابة عمال شركة كوتسكا بطره
ونشاطه محدود .

١٢- محمود حسن الدمرانى ، عامل نسيج بمصنع سباهى
ورئيس لجنة العمال بشبرا الخيمة وهو متحمس جداً فى آرائه لاصلاح
حالة العمال بمصانع النسيج الميكانيكى ومشاغب ويعتنق المبادئ
الشيوعية وقد قبض عليه فى حوادث الاضراب الحالية بشبرا الخيمة
وأقرع عنه .

١٣- سيد خضر ، عامل بمصانع سباهى بشبرا الخيمة وعضو

لجنة العمال بشبرا الخيمة وهو متطرف جداً في آرائه لاصلاح حالة عمال النسيج الميكانيكي بشبرا الخيمة وهو مشاغب وخطر جداً على الأمن العام ويعتنق المبادئ الشيوعية .

١٤- احمد العجمي ، عامل بمطبعة شركة الاعلانات الشرقية وعضو نقابة عمال هذه الشركة وهو شخص هادئ ونشاطه محدود ورجل متزن .

١٥- عبد الفتاح حموده ، عامل بشركة النور ورئيس نقابة عمال شركة النور وهو شخص متزن ونشاطه محدود . وعلى اثر القبض على محمود محمد العسكري ومحمد يوسف أحمد المدرك وطه سعد عثمان في القضية رقم ٤٨٤ جنائيات قسم الخليفة سنة ١٩٤٦ لنشرهم مقالات بمجلة الضمير تحض على كراهية النظام الحاضر أصدر المؤتمر بالاشتراك مع اللجنة التحضيرية نشرة مطبوعة بعنوان « بيان مشترك من اللجنة التحضيرية ومؤتمر نقابات الشركات والمؤسسات الأهلية » تتضمن تعريضاً بالحكومة لاستمرار قبضها على الثلاثة المذكورين وان الحكومة توجه موجة من الارهاب نحو الطبقة العاملة .

وقد دعا المؤتمر لعقد اجتماع بنادى الشرقية يوم ١٤/٤/١٩٤٦ لتكريم أعضاء الوفد السودانى الذى حضر للقاهرة برئاسة الأستاذ اسماعيل الأزهرى ، وقد تصرح بالقامة هذا الاجتماع وإقيم فعلاً فى الموعد المحدد .

كذلك سعى المؤتمر لعقد اجتماع بنادى الشرقية يحضره مندوبو نقابات العمال بالقاهرة وبالأقاليم فى الساعة السابعة من مساء يوم اول مايو سنة ١٩٤٦ ، وقد صدر أمر الوزارة بمنع إقامة هذا الاجتماع لأنه اجتماع عام لم يقدم عنه اخطار للبوليس ، وفعلاً اتخذت الاجراءات اللازمة لمنع هذا الاجتماع وقامت القوة اللازمة لملاحظة نادى الشرقية لتنفيذ ذلك ، ولما منع العمال من الاجتماع توجه بعض مندوبيهم وهم : محمود حسين الدمرانى وحكمت الغزالى ومراد القليوبى وحسين

كاظم ومحمد عبد الحليم وسيد على و حسين على وعبد الحميد ابرو
زيد ومحمود حمزه وعبد الهادي يوسف مندوب عمال المنصورة
وحسن محمد حسن مندوب عمال المحلة الكبرى وزكريا حسن عهد
السميع مندوب عمال الزقازيق ، وعلى شلبى الخولى مندوب عمال
بورسعيد ومحمد شحاته مندوب عمال دمنهور ، للاجتماع بمنزل
المرحوم يوسف الجندى بقسم السيدة زينب حيث عقدوا اجتماعاً مساء
يوم اول مايو سنة ١٩٤٦ ، وكان أهم القرارات التى اتخذت فى هذا
الاجتماع هو الغاء مؤتمر نقابات عمال الشركات والمؤسسات الأهلية
وتكوين مؤتمر جديد باسم مؤتمر نقابات عمال القطر المصرى وقد
عين حسين كاظم سكرتيراً عاماً للمؤتمر الجديد ولم يُعَيِّن أحد رئيساً
له .

ويتكوّن المؤتمر الجديد من مجموع نقابات عمال القطر المصرى
المنضمة اليه ، ويسمح للنقابات العمالية فقط بالانضمام اليه ولكل نقابة
منضمة للمؤتمر الحق فى الاحتفاظ باستقلالها الداخلى من حيث
التنظيم بشرط الا يتعارض هذا الاستقلال مع أغراض ولوائح المؤتمر .
ويكون المؤتمر هو المسئول وحده فيما يتصل بالمسائل العامة للعمال
كالتشريعات العمالية ، كما سيقوم المؤتمر بالإشراف على تنظيم
الاتحادات المهنية التى تكون من بين النقابات المنضمة اليه مع انماجها
الكلى فى تنظيمه ، كما سيعمل على انشاء روابط وتنظيمات للعمال
المحرومين حالياً من الحقوق النقابية ، وسيعمل على انشاء روابط
للعاملات لتوجيههن الى الكفاح النقابى .

وعقب تكوين مؤتمر نقابات عمال القطر المصرى كانت تشرف
عليه نفس الهيئة التى كانت تشرف على مؤتمر نقابات عمال الشركات
والمؤسسات الأهلية . وقد أبدى المؤتمر نشاطاً ملحوظاً فى بحر شهر
مايو سنة ١٩٤٦ حيث قام بارسال مذكرة الى رئيس مجلس الوزراء
تتضمن المطالب الآتية :

المطالبة بالغاء الغام عن وادى النيل - تطبيق كادر عمال الحكومة

على جميع عمال مصر - مكافحة البطالة بمنع أصحاب المصانع من غلق مصانعهم - منع توفير أى عامل من عمله - الافراج عن العمال المقبوض عليهم بسبب نضالهم الوطنى والنقائى - المطالبة بإيقاف تشريد وطردهم عمال شبرا الخيمة - تحديد ساعات العمل بحيث لا تزيد عن أربعين ساعة فى الأسبوع مع عدم المساس بالأجور الحالية - تقرير يوم عطلة أسبوعية لجميع العمال - اعتبار يوم أول مايو من كل عام عيداً عاماً لجميع العمال - تحقيق هذه المطالب فى خلال شهر ينتهى يوم ١٩٤٦/٦/٩ حتى يتسنى للمؤتمر تحديد موقفه .

وقد اهتم المؤتمر بمشكلة اضراب عمال النسيج بمصانع شبرا الخيمة وجعلها فى مقدمة المسائل التى يعنى بها كذا اهتم بمسألة تطبيق كادر عمال الحكومة على جميع عمال مصر . ولما أقرج عن محمد يوسف أحمد المدرك ومحمود محمد العسكرى وطه سعد عثمان وهم المشرفون حقيقة على اللجنة التحضيرية جرت مفاوضات بينهم وبين أعضاء الهيئة التنفيذية للمؤتمر لادماج الهيئتين فى هيئة واحدة وقد سارت هذه المفاوضات شوطاً بعيداً نحو الاتفاق وكان كل من حسين كاظم ومراد القليوبى ودافيد ناحوم من العاملين على نجاح المفاوضات .

وقام المؤتمر بنشر دعوة بجريدة الوفد للمصرى بالعهد الصابر يوم الجمعة ١٩٤٦/٦/٧ لتحريض جميع العمال فى القطر المصرى على الاضراب يوم ١٩٤٦/٦/١٠ لاهمال الحكومة وتسويقها فى مطالب العمال وانتهاء المدة المحددة فى المذكرة التى أرسلها المؤتمر لرئيس مجلس الوزراء . وقد عمل حسين كاظم سكرتير عام المؤتمر ومراد القليوبى ودافيد ناحوم لنجاح هذا الاضراب فى الموعد المحدد ولكنه لم ينجح لأسباب خارجة عن ارادتهم وهوان بعض ممثلى نقابات عمال شركة ترام القاهرة وشركة ترام مصر الجديدة وشركة سيارات القاهرة وشركة ثورنيكروفت وشركة السيارات الأهلية وشركة سبوتو كوتسيكا وعمال مطبعة مصر وعمال نسيج شبرا الخيمة

توجهوا فى صباح يوم ١٩٤٦/٦/٨ لوزارة الداخلية وقابلوا حسن فهمى رفعت باشا وكيل الوزارة ويعد أن ناقشهم فى هذه المطالب وعد بعرضها على رئيس مجلس الوزراء واقتنح ممثلو النقابات بذلك وانصرفوا بعد أن أعلنوا أرجاء تنفيذ قرار الاضراب الذى كان محدداً له يوم ١٩٤٦/٦/١٠ .

وبعد أن فشل هذا الاضراب ظلت اللجنة التنفيذية للمؤتمر الجديد مستمرة فى اجتماعاتها لبحث هذه المطالب كما أن بعض أفراد هذه الهيئة كانوا يتصلون بولاة الأمور بوزارة الشؤون الاجتماعية لمعرفة ما تم فى هذه المطالب فى يوم ١٩٤٦/٦/١٥ حيث عقد اجتماع بنار نقابة عمال شركة ترام القاهرة وحضره أعضاء النقابات المنضمة للمؤتمر وتكوّنت هيئة جديدة للمؤتمر مكوّنة من المذكورين ، عبد الظاهر محمد الشاهد ، حسين على ، محمد علام ، محمد عبد الحليم ، سيد على ، جلال مهنا ، مراد القليوبى ، حسين كاظم ، حكمت الغزالى ، محسن حافظ بهى ، عبد الفتاح حموده ، عبد الحميد أبو زيد ، محمود حسين الدمردانى ، سيد خضر ، محمد يوسف أحمد المدرك ، طه سعد عثمان ، محمود حمزة ، عبد الفتاح قنديل ، محمد مديولى سليمان ، شلبى الخولى من نقابة اللنشآت ببورسعيد .

وقد وافق الحاضرون على قرار الاضراب العام يوم ١٩٤٦/٦/٢٥ إنزالهم تحل مشكلة عمال النسيج بشبرا الخيمة ومسألة كادر عمال الشركات والمؤسسات الأهلية . كما اتفقوا على ارسال مذكرة بذلك لرئيس مجلس الوزراء ووزير الشؤون الاجتماعية ووكيل وزارة الداخلية وحددوا يوم ١٩٤٦/٦/٢٠ - لاجتماع الهيئة التنفيذية للمؤتمر لمناقشة ما تم فى هذه المطالب . وقد عقدت الهيئة التنفيذية للمؤتمر اجتماعاً الساعة السابعة وخمسة واربعون دقيقة مساء يوم ١٩٤٦/٦/٢٠ بنار نقابة عمال شركة ترام القاهرة وقرروا الاضراب العام يوم ١٩٤٦/٦/٢٥ بدعوى ان الحكومة لم تعمل على تحقيق مطالبهم وقرروا ارسال صورة هذا القرارات لاندوات الصحف

والمؤتمر هيئة غير معترف بها وغير جائز تأليفها طبقاً لقانون الاعتراف بالنقابات وغير مسجلة بوزارة الشؤون الاجتماعية والذي أوجدها هو حسين كاظم ومراد القليوبى ونافيد ناحوم الشيوعيين بقصد السيطرة على نقابات العمال بالقاهرة تحت ستار المطالبة بحقوق الطبقة العاملة والدفاع عن مصالحهم ، ويرمون من وراء ذلك التدرج بالعمال نحو الشيوعية مع الاحاطة ان نقابة عمال ومستخدمى دور السينما التى يمثلها مراد القليوبى وحسين كاظم لا تضم أكثر من ثلاثين مشتركاً وغير معترف بها رسمياً لأن إذ انها لم تسجل بعد بوزارة الشؤون الاجتماعية وهى فى الواقع نقابة سورية يتخذها حسين كاظم ومراد القليوبى نكأة للاتصال بطوائف العمال والنقابات علماً بأنهما غير عاملين . أضف الى ذلك ان الهيئة شكلت تحت ستار المطالبة بحقوق العمال والدفاع عن مصالحهم وتنظيم شئونهم النقابية ولكن فى الواقع خرجت على هذه الأهداف واشتغلت بالمسائل السياسية كخطوة نحو تأليف حزب سياسى عمالى .

(١٢) الشيوعيون المشتفون الخطرون على سلامة الدولة والغير منتمين لجماعة مهينة :

١ - سلامة موسى :

محرر بجريدة البلاغ وجريدة مصر وحالته المالية متوسطة وهو كاتب اجتماعى ويعتقق المبدأ الشيوعى ولبائماً يحمل فى أحاديثه وكتاباتاته على الاستعمار ونظام تقسيم الثروة العقارية والدين ويعمل على نشر دعوته بالتحريض بالصحف وإلقاء المحاضرات بدور الجمعيات أو النوادى وقد منع البوليس عقد هذه الاجتماعات وقد لجأ أخيراً الى المناذلة بفصل الدين عن الدولة وحرر عن ذلك مقالاً بجريدة مصر يوم ١٩٤٦/٥/٢٠ .

٢ - الدكتور محمد عبد الحميد مندور :

صحفى بجريدة الوفد المصرى ومجلة البعث وهو يعتنق المبادئ

الشيوعية وصديق لأنور كامل عثمان الشيوعي والمحرم بجريدة الوفد المصرى . وقد سبق أن صرّح الدكتور مندور عند اجتماعه بالشيوعيين اتباع أنور كامل عثمان بمنزل الأخير أن الوفد هو الطريق الوحيد لتحقيق المبادئ الاشتراكية التى تعمل على تحقيق العدالة الاجتماعية . والدكتور مندور يحرم مقالات بالجرائد والمجلات الوفدية عن الحركات التقدمية ونشاط العمال واضراباتهم .

٢ - أنور كامل عثمان :

محرم بجريدة الوفد المصرى وهو شيوعي خطر وكان يقوم بنشاط سابق للدعاية الشيوعية قبل انضمامه لجماعة الشيوعى رمسيس يونان بمركز الثقافة الشعبية وقد اتهم هو وآخرين فى يوم ١٥/١٠/٤١ فى قضية الشيوعية الخاصة بالمركز الثقافى الاجتماعى وقد حفظت النيابة القضية ادارياً ، كذا اتهم أنور كامل وآخرين بتاريخ ١٢/٦/١٩٤٢ فى قضية الشيوعية رقم ٤٤٩ جنائيات عليها سنة ١٩٤٢ التى أحييت لدور مقبل لم يحدد بعد وهى الخاصة بجمعية الخبز والحرية .

وقد انقطع أنور كامل عن ترده على جماعة مركز الثقافة الشعبية فى أواخر سنة ١٩٤٥ لحدوث نزاع بينه وبين لطف الله حنا سليمان الشيوعى الذى حرر تقريراً اتهم فيه أنور كامل عثمان بارتكابه مخالفات ادارية خاصة بالاتصال بالخلايا وكذا اتصاله بالدكتور محمد مندور الصحفي الوفدى ولدينا صورة فوتوغرافية لأصل هذا التقرير موقع عليه من لطف الله حنا سليمان . وقد ألف أنور كامل عثمان كتاب « لا طبقات » حارب فيه نظام الطبقات بقصد اثارة الطبقات الفقيرة ضد اصحاب الأموال وقد تولت نيابة مصر التحقيق معه بهذا الخصوص وقبض عليه بتاريخ ٢٠/١٢/١٩٤٥ وأدرج عنه بتاريخ ١٧/٢/١٩٤٦ ، ويعاون أنور كامل عثمان شخص يدعى عمر رشدى صحفى وهو شيوعي خطر .

٤ - عصام الدين حفنى ناصف :

موظف بدار الكتب المصرية وهو يعتنق المبادئ الشيوعية ومثقف ثقافة شيوعية عالية ، وهو خال الشاب جمال الدين غالى الطالب بكلية العلوم عضو دار الأبحاث العلمية . ويقوم عصام الدين حفنى ناصف بتغذية جمال الدين غالى بالمبادئ الشيوعية وما يلقيه من محاضرات بدار الأبحاث العلمية وجميع نشاط عصام الدين حفنى ناصف سرى وسبق اتهامه فى ثلاث قضايا شيوعية .

٥ - محمود فتحى الرملى :

رفيق الحال لم يتم دراسته الثانوية وكان عضو بجماعة مصر الفتاة فى سنة ١٩٣٩ واشتغل محرراً بجريدتها ثم اشتغل بمجلة الشعلة وأخيراً بمجلة آخر ساعة والحوادث . يعتنق المبادئ الشيوعية

وفى ديسمبر سنة ١٩٤٤ رشع نفسه لعضوية مجلس النواب عن دائرة دائرة السيدة زينب على المبادئ الاشتراكية وقد شجعه فى ذلك الهيئات الشيوعية المختلفة وهى لجنة الثقافة الحديثة وجماعة هنرى كورييل وجماعة مركز الثقافة الشعبية وقد اتحدوا جميعاً تحت اسم «الجهة الاشتراكية» ، وكان الغرض من هذا الترشيح هو نشر المبادئ الشيوعية عن طريق الدعاية بين الطبقات الفقيرة لاثارتها ضد النظام الرأسمالى وتشكيك الأهالى فى هذا النظام وفى كل حكومة تتولى الأمر مهما كان لونها السياسى وقد فشل محمود فتحى الرملى فى الانتخابات .

وقد ألف محمود فتحى الرملى عدة كتب تدعو لاعتناق المبادئ الشيوعية ، وبتاريخ ٢٣ يونيه سنة ١٩٤٦ افتتح مكتبة له باسم «الوعى» بشارع مجلس النواب وعرض للبيع فيها كثير من الكتب الشيوعية ويحاول المذكور السفر للأقطار الشرقية للاتصال بالشيوعيين ونظراً لأنه غير مرغوب فيه من الجمعيات الشيوعية المصرية المختلفة فإنه لا يجد تأييداً منها ولذلك فإنه يقوم بمجهوده منفرداً وغايته الربح المادى

وقد ألف عدة كتب شيوعية وهي الطريق الى الاستقلال آراء
مصطهدة . أهداف اشتراكية تحت الانقاض

(١٣) اللجنة التمهيدية :

تكونت هذه اللجنة حوالى شهر أغسطس سنة ١٩٤٥ واتخذت
مقرًا لها بدار نقابات عمال المحلات العمومية . وكان الغرض من تكوينها
فى أول الأمر نشر الدعاية لانتخاب محمد يوسف المدرك ممثلاً لعمال
القطر المصرى لدى مؤتمر النقابات العمالية الذى عقد فى باريس شهر
سبتمبر سنة ١٩٤٥ كذا جمع التبرعات من مختلف النقابات للانفاق
منها على سفر محمد يوسف لخدم المدرك الى باريس ومصاريف اقامته
بها طوال مدة انعقاد المؤتمر . كما كان الغرض أيضاً انتهاز الفرصة
لضم اكبر عدد من النقابات اليها توطئة لتكوين اتحاد عام لنقابات عمال
القطر المصرى . والذى باشر هذه اللجنة واشرف عليها هم :

١ - محمد يوسف احمد المدرك . كاتب تجارى عضو فى نقابة
مستخدمى المجلات التجارية وله مكتب باسم « مكتب الحاسب النقابى »
لتسوية حسابات النقابات وللحال التجارية كما يقوم بتحرير الشكاوى
للعمال التى ترفع لمصلحة العمل والجهات المختصة . وهو رجل متزن
ويميل لحب الظهور ويسعى لاصلاح حالة العمال بالطرق القانونية
وميله اشتراكية . وقد سافر الى باريس فى شهر سبتمبر سنة ١٩٤٥
لحضور مؤتمر نقابات العمال العالمى وهو مؤتمر شيوعى وعاد للقطر
المصرى حوالى شهر اكتوبر سنة ١٩٤٥

٢ - محمود محمد العسكرى . عامل مسيحي ميكانيكى بشبرا
الخيمة سابقاً . وهو رجل يحترف العمل النقابى ومتهور ومشاغف
ومحب للظهور وخطر جداً على الأمن العام ويعتنق للمبادئ الشيوعية
وهو محبوب من عمال المسيحي بمصانع شبرا الخيمة وكان سكرتيراً
عاماً لنقابة عمال المسيحي الميكانيكى بشبرا الخيمة حتى صدر امر
مصلحة العمل بفلقها وفعلاً أغلقت ومازالت مغلقة حتى الآن . وقد امر

الحاكم العسكري باعتقاله في ١٩٤٣/٩/٢٦ لتحرير عمال النسيج بشبرا الخيمة على الاضراب والشغب واعتقل فعلاً بمعتقل الزيتون وأُفرج عنه في ١٩٤٤/٥/٢٢ . ولما عاد لإحداث شغب مرة أخرى وتحرير عمال النسيج على الاضراب أعيد اعتقاله في ١٩٤٥/٥/٥ وأُفرج عنه في ١٩٤٤/٥/٢٨ . وهذا العامل يمتنع للمبادئ الشيوعية وهو متصل بكل من الدكتور محمد زهير جرائه المحامي وكذا بالأستاذ يوسف درويش المحامي وهنري كورييل الثري والشيوعي المعروف وصاحب مكتبة الميدان .

وقد قام محمود العسكري باستئجار مجلة الضمير وصاحبها الدكتور عبد الكريم السكري حوالى شهر يوليه ١٩٤٥ ليعمل على ترويض مبادئه بين العمال وكان يقوم بتوزيع هذه المجلة بصفة شبه اجبارية على عمال النسيج بمصانع شبرا الخيمة وذلك بسبب نفوذه بينهم وكان يدير هذه المجلة بالاشتراك مع زميله طه سعد عثمان سكرتير التحرير .

٢- طه سعد عثمان ، عامل نسيج بشبرا الخيمة سابقاً وهو رجل متهور ومشاغب ومحبوب من عمال النسيج بمنطقة شبرا الخيمة وقد كان رئيساً لنقابة عمال النسيج للميكانيكي بشبرا الخيمة حتى أصدرت مصلحة العمل أمراً بإغلاق دار النقابة وما زالت مغلقة حتى الآن ، ومتطرف جداً في أركه . ولما قامت حركة الاضراب والشغب بين عمال النسيج بشبرا الخيمة فقد صدر أمر عسكري باعتقاله في ١٩٤٥/٥/٥ وأُفرج عنه في ١٩٤٥/٥/٢٨ .

وقد قام طه سعد عثمان بتأليف كتاب بعنوان « نضال عمال النسيج للميكانيكي في القاهرة » وهذا الكتاب يتضمن سوء حالة عمال النسيج ومجهود النقابة في تحسين حالتهم كما يتضمن دعوة العمال الى الالتجاء الى الاضراب كوسيلة للدفاع عن حقوقهم للمفتوحة واستغلالها من الرأسمالية المسلحة بالمال والجاه والنفوذ وان الاضراب

سلاح نافع مضمون النجاح . وقد اشار المؤلف لنجاح هذا الاضراب ان يكون عاماً ويجب توافر النقود اللازمة لمساعدة العمال مدة الاضراب .

٤- محمد مديولى سليمان ، براد بشركة انجلو أمريكان للبواخر بشبرا الخيمة سابقاً وسكرتير نقابة شركة البواخر النيلية بشبرا الخيمة وخالى عمل الآن وهو مشاغب ومتهور ومن المطالبين باصلاح حالة العمال ومتطرف جداً فى آرائه ويعتق المبادئ الشيوعية وقد ازداد نشاطه بدرجة محسوسة بعد القبض على يوسف المدرك ومحمود العسكرى ، وطه عثمان فى القضية رقم ٤٨٤ جنايات الخليفة ، فقام فى فترة حبسهم احتياطياً بطبع نشرات دورية تتضمن احتجاج اللجنة التحضيرية على القبض على زعمائها وارسل تلغرافات احتجاج الى رئيس مجلس الوزراء والى مصطفى العريس رئيس اتحاد عمال لبنان وعضو الهيئة التنفيذية للشرق فى الاتحاد العالمى للنقابات والى الاتحاد العالمى للنقابات بباريس .

وقد قام المذكور بطبع منشور بتاريخ ٢٦/١/١٩٤٦ بعنوان « بيان عن الموقف السياسى » ويتوقع لجنة العمال للتحريض القومى ويتضمن تحريضاً على كراهية الحكومة الحاضرة ، وقد حاول طبع هذا المنشور بمطبعة المطرقة بشارع الخليج المصرى لصاحبها عبد العزيز حسين خاطر ولما شعر محمد مديولى سليمان بمراقبة هذه المطبعة امتنع عن التوجه اليها وقام بطبع المنشور فى مطبعة اخرى لم يستدل عليها وقد ضبط المذكور واعترف بطبع هذا المنشور . وتحرر عن هذا الموضوع المحضر رقم ٢٨ احوال قسم الدرب الأحمر يوم ٢٠/١/١٩٤٦ وارسل المحضر والمضبوطات والمتهم لنيابة الخليفة وأخلى سبيله وحفظ المحضر ادياً .

وبعد عودة محمد يوسف أحمد المدرك من مؤتمر النقابات العالمى ازداد نشاط هذه اللجنة اذياناً كبيراً وقام محمود محمد العسكرى باستئجار مجلة الضمير من الدكتور عبد الكريم أحمد العسكرى وتولى

محمود محمد العسكري ادارتها وأسندت سكرتارية التحرير الى طه سعد عثمان ونقل ادارة الجريدة من بنى سويف الى الجيزة وقام بطبعها بمطبعة المكتب الثقافى الدولى وأخذ يصدر هذه المجلة أسبوعياً ويوزع أعدادها بالاشتراك مع طه سعد عثمان بصفة اجبارية على عمال مصانع النسيج بشبرا الخيمة وقد عمل محمود محمد العسكري على ضم محمد يوسف المدرك لهيئة تحرير المجلة وأخذوا ينشرون فيها المقالات المتطرفة التى تضمنت دعوة العمال والفلاحين للجهاد لتحرير مصر من المستعمر الأجنبى وتحذير العمال من الثقة بالحكومات والأنظمة الحاضرة واتهام الحكومة باهمال مطالب البلاد القومية والدعوة لحرب الطبقات وفى يوم ١٩٤٦/١/٢٠ أصدر الأستاذ زكى دياب وكيل نيابة استئناف مصر أمراً بتفتيش مساكن الدكتور عبد الكريم أحمد السكرى صاحب امتياز هذه المجلة مجلة الضمير ومطبعة المعهد الثقافى الدولى ، وقد فتشت هذه الأماكن فعلاً فعثر بها على بعض أصول المقالات المطلوب ضبطها وضبط المذكورون وتقيدت ضدّهم القضية رقم ٤٨٤ جنائيات الخليفة سنة ١٩٤٦ ونسبت اليهم تهمة التحريض على كراهية طائفة من الناس وقدموا للمحاكمة أمام محكمة جنائيات مصر بجلستها المتعقبة يوم ١٩٤٦/٥/١٦ بسراى محكمة مصر وتولى الدفاع عن المتهمين كل من الأساتذة/ عبد الرحمن الرافعى ومحمد زهير جرانه ، وأحمد حسين ومحمد عيسى وصدر الحكم فى هذه القضية بجلسة ١٩٤٦/٥/٣٠ الذى قضى بحبس طه سعد عثمان ثلاثة شهور مع الشغل عن تهمة نشر مقالة تحض على كراهية طائفة من الناس وتبرئته من باقى التهم ، وتفرغ الدكتور عبد الكريم أحمد السكرى مبلغ عشرين جنيهاً لسماحه للمتهم طه سعد عثمان بنشر مقالة بمجلته تحض على كراهية طائفة من الناس ، وبرأه محمود محمد العسكري ومحمد يوسف أحمد المدرك ، وأفرج عن المتهمين جميعاً .

ولما كان كل من محمد يوسف أحمد المدرك ومحمود محمد

العسكري وطمه سعد عثمان وهم المشرفون فعلاً على اللجنة التحضيرية محبوسين احتياطياً في المدة ما بين ١٩٤٦/١/٢٠ و ١٩٤٦/٥/٣٠ - فقد كان يشرف على هذه اللجنة طوال هذه الفترة كل من المذكورين بعد :

١- عبد الفتاح قنديل ، قهوجى بقهوة تريومف ورئيس نقابة عمال المحلات العمومية وهو رجل متهور ومشاغب .

٢- عبد العليم عماره ، عامل نسيج بمصنع النصر رقم ٢ ووكيل لجنة العمال بشبرا الخيمة وهو رجل مشاغب ونشط في الحركة العمالية .

٣- سيد محمود شهرته سيد جزر ، عامل نسيج يدوى وعضو نقابة عمال النسيج اليدوى وهو مشاغب .

وهذه اللجنة متصلة بمؤتمر نقابات العمال الدولى بباريس ويصل اليها بطريق البريد من المؤتمر الدولى نشرات باللغة الانجليزية بعنوان مجلة المعلومات ، وتقوم اللجنة التحضيرية بترجمتها الى اللغة العربية لتوزيعها على دور النقابات المختلفة .

وهناك مفاوضات جارية الآن بين أعضاء هذه اللجنة وبين اللجنة التنفيذية لمؤتمر نقابات عمال القطر المصرى لادماج كل من اللجنة التحضيرية ومؤتمر نقابات عمال القطر المصرى فى هيئة واحدة .

كما علمنا ان محمود محمد العسكري ومحمد يوسف الدرك وطمه سعد عثمان اتفقوا مع الدكتور عبد الكريم لحمد العسكري على اعادة اصدار مجلة الضمير على أن يتولى الدكتور عبد الكريم لحمد العسكري رئاسة التحرير ويقوم محمود محمد العسكري بإدارة المجلة ، وسيعاد اصدار هذه المجلة قريباً .

والنقابات التى تؤيد هذه اللجنة هى :

١- نقابة عمال المحلات العمومية ، ٢- نقابة عمال الأحنية ، ٣-

نقابة عمال الصيدليات ومخازن الأدوية ، ٤- نقابات عمال شركة سوكونى فاكوم ، ٥- نقابات عمال شركة شل ، ٦- نقابات عمال النسيج الهندى ، ٧- بعض عمال النسيج لميكانيكى بشبرا الخيمة ، ٨- نقابة عمال شركات البواخر النيلية بشبرا الخيمة .

وقد ظهر أن هذه اللجنة قد خرجت عن الأغراض العمالية والنقابية التى ألقت من أجلها وأخذت تتدرج فى الاشتغال بالأمور السياسية وتسمى لضم النقابات إليها بقصد تأليف اتحاد عام منها توطئة لتكوين حزب سياسى للعمال بالقطر المصرى .

وهذه اللجنة هيئة غير معترف بها وغير جائز تأليفها طبقاً لقانون الاعتراف بالنقابات وغير مسجلة بوزارة الشئون الاجتماعية ، والمحرك الأول لها هو محمود العسكرى الخالى عمل ولا مورد له حالياً ، وهو أداة فى يد هنرى كورييل الشيوعى الذى يوجهه التوجيه المطلوب ويتولى الانفاق على حركته .

(١٤) لجنة العمال للتحرير الوطنى :

عقب تكوين اللجنة التحضيرية لمؤتمر نقابات عمال القطر المصرى فكر محمود محمد العسكرى فى انشاء لجنة سياسية للعمال باسم لجنة العمال للتحرير القومى - الهيئة السياسية للطبقة العاملة - واتخذ مقراً لها بمكتب محمد يوسف أحمد المدرك ، ويشرف على هذه اللجنة كل من :

- ١- محمد يوسف أحمد المدرك ، ٢- محمود محمد العسكرى .
- ٣- طه سعد عثمان ، ٤- محمود محمد قطب ، ٥- محمد مدهولى سليمان ، ٦- محمود حمزه سعد .

وهؤلاء الستة هم من ضمن المشرفين على اللجنة التحضيرية لمؤتمر نقابات عمال القطر المصرى وهم جميعاً معروفين بمشائباتهم وتعدد حوادث تحريضهم العمال على الاضراب . وقد أدخلوا فى روع العمال أنهم الهيئة السياسية للطبقة العاملة وطبعوا كتيباً صغيراً بعنوان

- برنامج لجنة العمال للتحرير القومي - الهيئة السياسية للطبقة العاملة • . وهذا الكتيب يحوى برنامجاً سياسياً مطولاً يهدف الى تحرير الطبقات الشعبية ويبيّن أن أهم اغراض اللجنة ما يأتى :
 - التحرر من الاستعمار والمطالبة باستقلال وادى النيل بأجمعه .
 - العمل على التحرر من الجوع والحرمان والقضاء على الاستغلال الأجنبى .
 - رفع مستوى العمال المادى والفنى والثقافى وإطلاق الحرية النقابية وتحديد ساعات العمل والأجور والتأمين ضد البطالة والمرض والشيخوخة .
 - تحديد الملكيات الكبيرة وإلغاء الوقف الأهلى وتنمية الجمعيات التعاونية .
 - رفع مستوى صفار الموظفين وجنود الجيش والبوليس .
 - رفع مستوى التعليم وضمانه لكل أفراد الشعب .
 - النهوض بالمستوى الصحى .
 - تقوية الاقتصاد القومى واستيلاء الدولة على المؤسسات الاحتكارية وتنمية المشروعات الصناعية وتأسيس بنك صناعى وطنى .
 - التحرر من الرجعية السياسية والفكرية .
 - جعل الأمة مصدر السلطات وتعديل نظام الانتخابات والاعتراف بحق المرأة فى الانتخابات وتوسيع سلطة مجلس النواب وإلغاء حق حل مجلس النواب وتقرير مسئولية النواب والوزراء عن أعمالهم السياسية والإدارية جنائياً ومدنياً وسياسياً وتحريم الاشتغال بأعمال الشركات والبنوك على الوزراء أو أعضاء البرلمان .
 - اصلاح السلطة التنفيذية وذلك بإلغاء البوليس السياسى وإلغاء المصاريف السرية .
 - إطلاق الحريات الفردية وضمانها .

وهذا البرنامج موقع عليه من الستة اشخاص المشرفين على هذه اللجنة وسبق أن ضبط محمود محمد العسكري في ليلة ٨/١٠/١٩٤٥ خارجاً من مكتب محمد يوسف المدرك ومعه عدد ٥٣٠ نسخة من البرنامج ومعه أحمد على خضر عامل نسيج مفصول من مصنع امبابه وتصرر عن ذلك للحضر رقم ٨٧ أحوال قسم الموسيقى يوم ٨/١٠/١٩٤٥ ، وقد أغلق مكتب محمد يوسف المدرك وختم عليه بالجمع الأحمر بختم ضابط مباحث قسم الموسيقى لعدم وجود المفتاح وأرسل الحضر والمضبوطات لحضرة حسن فهمى رفعت باشا وكيل وزارة الداخلية .

كما أصدرت هذه اللجنة منشوراً آخر مطبوعاً بعنوان « لجنة العمال للتحرير القومي - نداء وبيان » بتاريخ ٨/١٠/١٩٤٥ ومذيل بتوقيع محمد يوسف المدرك ومحمود محمد العسكري وطه سعد عثمان ومحمود محمد قطب ، ومحمد مدبولي سليمان ومحمود حمزه . وهذا المنشور يتضمن حثاً للعمال والمواطنين على محاربة الرأسمالية واثارة حرب الطبقات ، ويتهم الحكومات بمساعدة الرأسماليين ، وإن العمال لن يتوجهوا بعد اليوم الى الحكومات أو الأحزاب لتحقيق مطالبهم ، وهو يدعو العمال لانقاذ مصر من الاستعمار والرجعية السياسية والفكرية ، ويحث الطبقة العمالية والفلاحين والعمال وصفار المنتجين والموظفين وجنود الجيش ورجال البوليس للقضاء على الرجعية وقد أصدر رئيس نيابة شمال القاهرة مساء يوم ١٣/١٠/١٩٤٥ أمره بتفتيش دار نقابة عمال المحلات العمومية لضبط ما يوجد من هذا المنشور ، وقد صار تفتيش دار هذه النقابة وضبطت نسخة واحدة من هذا المنشور وأوراق أخرى واعترف محمود محمد العسكري ومحمد متولى سليمان بقيامهما بالاشتراك مع باقي المشرفين على لجنة العمال للتحرير القومي بطبع هذا المنشور

وقبض عليهما ، ولما عرضت الأوراق المضبوطة والمقبوض عليهما على حضرة أبو العنين بك سالم رئيس نيابة شمال القاهرة أمر بالافراج عنهما ، وقد حضر مع المتهمين الأستاذ بهجت لطفى المحامى نيابة عن الأستاذ محمد زهير جرانه المحامى والمعروف عنه اعتناقه للمبادئ الشيوعية .

وبتاريخ ١٩٤٦/٢/٢٠ أمر رئيس نيابة شمال القاهرة بفتح مكتب محمد يوسف أحمد المدرك بحضور الأستاذ محمد زهير جرانه المحامى أو من ينتدبه وتفتيشه وضبط ما يوجد من أشياء ومطبوعات يعاقب على حيازتها قانوناً وقد صار تفتيش مكتب المدرك مساء يوم ١٩٤٦/١/٢٠ بحضور الأستاذ محمد بهجت لطفى نيابة عن الأستاذ محمد زهير جرانه وضبطت الأوراق الآتية :

- عدد (١١٤٠) نسخة من المكتب المعنون « برنامج لجنة العمال للتحرير القومى » .

- عدد (٥٨٦) نسخة من المنشور للعنونة « لجنة العمال للتحرير القومى - نداء وبيان » .

ووجدت أوراق أخرى وحرر عن ذلك المحضر رقم ٩٢ أحوال قسم الموسيقى يوم ١٩٤٦/١/٢٠ وأرسلت المضبوطات مع المحضر لرئيس نيابة شمال القاهرة .

وقد طلب صاحب الدولة محمود فهمى النقراشى باشا رئيس مجلس الوزراء استدعاء كل من : محمود محمد العسكري ومحمود محمد قطب وطه سعد عثمان ومحمود حمزة لمقابلة بولته بدار الرئاسة وقد انذروهم بولته بالكف عن نشاطهم وحرزهم من سوء العاقبة وصرفهم .

(١٥) اللجنة الوطنية للطلبة والعمال :

كوّنت هذه اللجنة فى أوائل سنة ١٩٤٦ عندما قامت الحركة

الوطنية للمناداة بالجلاد ووحدة وادى النيل وذلك بقصد توحيد جهود كل من الطلبة والعمال ، وليس لها مركز ثابت وتجتمع عادة بمنزل الأستاذ أحمد يوسف الجندى الذى يشرف على هذه اللجنة .

وتتكون هذه اللجنة من المذكورين بعد :

- ١- فؤاد محيى الدين ، طالب بكلية الطب ويعتقد المبادئ الشيوعية .
- ٢- أحمد السويفى ، طالب بكلية التجارة ويعتقد المبادئ الشيوعية .
- ٣- الأنسة لطيفة الزيات ، طالبة بكلية الآداب وتعتمد المبادئ الشيوعية .
- ٤- عبد الرؤوف أبو علم ، طالب بكلية الزراعة ويعتقد المبادئ الشيوعية .
- ٥- اسماعيل البديوى ، خريج كلية العلوم ويعتقد المبادئ الشيوعية .
- ٦- حسين كاظم ، مستخدم بدور السينما سابقاً وخالى عمل الآن ، وعضو نقابة عمال ومستخدمى دور السينما وسكرتير عام مؤتمر نقابات عمال القطر المصرى وهو شاب متهور ومشاغب ومحب للظهور ويعتقد المبادئ الشيوعية ويتصل بكل من الأستاذ محمد زهير جرانه المحامى والدكتور محمد الشحات المهيمى على لجنة دار الأبحاث العلمية وهنرى كورييل ، وجميعهم من الشيوعيين الخطرين جداً وكذلك يتصل بأحمد رشدى صالح الشيوعى المعروف وصاحب مجلة الفجر الجديد .
- ٧- محمد عبد الحليم ، عامل بمطبعة مصر وعضو مؤتمر نقابات عمال القطر المصرى ، وهو متهور ومشاغب ومحب للظهور ويعتقد المبادئ الشيوعية وقد سافر الى فرنسا لحضور مؤتمر النقابات العالمى الذى عقد فى باريس فى شهر سبتمبر سنة ١٩٤٥ مندوباً عن مؤتمر نقابات عمال الشركات والمؤسسات الأهلية الذى ألقى واستبدل اسمه بمؤتمر نقابات عمال القطر المصرى .
- ٨- مراد القليوبى ، مستخدم بسيما مترو ورئيس نقابة مستخدمى وعمال دور السينما وعضو فى مؤتمر نقابات عمال القطر المصرى ،

وهو شاب متهور ومشاغب وشيوعى خطر ، وسافر الى باريس مع محمد عبد الحليم لحضور مؤتمر النقابات العالمى الذى عقد فى شهر سبتمبر سنة ١٩٤٥ .

٩- محمود حسين الدمراى ، عامل نسيج بمصنع سباهى بشبرا الخيمة ورئيس لجنة العمال بشبرا الخيمة وهو متحمس جداً فى آرائه وشيوعى المبدأ ، وقد قبض عليه فى حركة الاضراب والاعتصام الحالية بين عمال النسيج بمصانع شبرا ثم اخرج عنه بكفالة .

١٠- نجيب سوسى ، كمصارى بترام القاهرة وسكرتير نقابة عمال شركة ترام القاهرة وعضو نقابات عمال القطر المصرى ، وهو شخص اهوج ومتحمس فى آرائه لنجاح الحركة العمالية ويعتقد المبادئ الشيوعية وهو من المحبين للظهور ويتظاهر دائماً بالاخلاص والتحمس للحركة العمالية بقصد جمع العمال حوله .

١١- سيد خضر ، عامل نسيج بمصنع سقال بشبرا الخيمة وعضو لجنة العمال بشبرا الخيمة ، وهو عضو مؤتمر نقابات عمال القطر المصرى ومتطرف جداً فى آرائه وهو مشاغب وخطر على الأمن العام وشيوعى المبدأ .

١٢- سيد على ، عامل بمطبعة مصر وسكرتير نقابة عمال مطبعة مصر ، وعضو مؤتمر نقابات عمال القطر المصرى .

١٣- محمود حمزه سعد ، جزمجى بمصنع احذية ، عضو اللجنة التحضيرية ، وعضو لجنة العمال للتحرير القومى وعضو مجلس ادارة نقابة عمال الاحذية ، وهو شاب متهور ومشاغب ومن المطالبين باصلاح حالة العمال ومتطرف جداً فى آرائه وشيوعى المبدأ .

ولما قامت حركة المطالبة بالجللاء ووحدة وادى النيل يوم ١٩٤٦/٢/٢١ واصيب فيها بعض الوطنيين وقتل بعضهم قامت اللجنة الوطنية بنشر دعوة للاضراب العام بجريدة الاهرام فى العدد الصادر يوم ١٩٤٦/٢/٢٨ باعتبار يوم ٤ مارس سنة ١٩٤٦ يوماً

للحداد العام وناشئت المصريين جميعاً أن يعطلوا كل مرافق الحياة وإيقاف دولاى العمل حتى يعتبر هذا اليوم يوم تمجيد للشهداء وحتى يعتبر ذلك اليوم تعبيراً صادقاً عن إجماع الشعب على قضيته وتمجيده لضحايا جهاده ، وكانت هذه الدعوة بتوقيع حسين كاظم ، وسيد على عن العمال وفؤاد محبى الدين واسماعيل السيوفى عن الطلبة .

كما أن اللجنة الوطنية للطلبة والعمال كانت تفكر فى اعداد وثيقة يوقع عليها جميع الزعماء تتضمن تعهدهم بعدم قبول الحكم إلا إذا أعلن الجانب البريطانى من جانبه قبول الجلاء التام عن أرض وادى النيل .

وقامت اللجنة الوطنية بالاشتراك مع مؤتمر نقابات عمال القطر المصرى باقامة حفل تكريم للوقد السونانى الذى حضر للمقاهرة برئاسة الأستاذ اسماعيل الأزهرى وهذه الحفلة اقيمت فى الساعة السابعة مساء يوم ١٤/٤/١٩٤٦ بنادى الشرقية بقاعة النيل .

وقد قل نشاط هذه اللجنة فى الوقت الحالى نظراً لانشغال الأعضاء من الطلبة بالامتحان السنوى .

. ١٩٤٦/٦/٢٤

الباب الثانى

«دار الفجر»

انصب الاتهام الموجه الى الأستاذ مصطفى كامل منيب المحامى والأستاذ أسعد حليم الصحفى على قيامهما باعتبارهما ناشرين ومالكين لدار الفجر بطبع ونشر الكتب الآتية :

- ١- ثمانية أيام فى الصعيد - بقلم السيدة اسما حليم .
- ٢- الرفيق ستالين - ترجمة مصطفى كامل منيب .
- ٣- الزواج والأسرة فى الاتحاد السوفيتى - ترجمة مصطفى كامل منيب .
- ٤- الدين فى الاتحاد السوفيتى - ترجمة مصطفى كامل منيب .
- ٥- مسئولية الهتلريين الجنائية - ترجمة مصطفى كامل منيب .
- ٦- الماركسية والحرب - ترجمة مصطفى كامل منيب .
- ٧- تقدم الانسان - ترجمة مصطفى كامل منيب .
- ٨- من تمت الأنقاض - بقلم فتحى الرملى .
- ٩- مصر بعد اعلان الحرب - بقلم أسعد حليم .
- ١٠- جماعة مصر الفتاة - ترجمة أسعد حليم .
- ١١- الجيش الأحمر - ترجمة أسعد حليم .
- ١٢- كنت فى ليتوانيا - ترجمة أسعد حليم .
- ١٣- قضية السودان - بقلم أسعد حليم .
- ١٤- الثقافة السوفيتية - ترجمة مصطفى اسماعيل سويى .
- ١٥- اليابان ومشاكل الشرق الأقصى - ترجم امين تكلا .
- ١٦- الجنية المصرى والاسترلينى ومشكلة الأرصد الاسترلينية - بقلم ابراهيم سعد الدين .

- ١٧- حرية العقل في مصر - بقلم سلامة موسى .
١٨- الجلاء وسياسة الاستعمار في الشرق العربي .
١٩- الزواج والأمومة والعائلة في التشريع السوفيتي - ترجمة مصطفى كامل منيب .
٢٠- أنا العامل - بقلم فتحي أحمد المغربي .

وقد أقر الأستاذ أسعد حليم في التحقيقات بمسئوليته عن الكتب التي أصدرتها الدار سواء كانت باسمه أو أسماء المؤلفين الآخرين باستثناء كتب الأستاذ مصطفى منيب وكتاب فتحي المغربي لأن هذا الكتاب الأخير قدمه وتولى الإشراف عليه وطبعه الأستاذ مصطفى كامل منيب . كما قرر أن دار الفجر أنشأت في أوائل سنة ١٩٤٤ ، وعندما واجهه المحقق بأنه تبين أن من بين العشرين كتاباً التي أصدرتها الدار ثمانية تبحث في المسائل المتعلقة بروسيا لجاب بأنه يلاحظ أن هذه الكتب صدرت في أثناء الحرب وكانت روسيا تلعب فيها دوراً كبيراً ، وكانت مجهولة من عامة القراء وكانت جميع الجرائد تكتب عنها ، كما أن كل هذه الكتب أو أكثرها وافق عليها الرقيب على المطبوعات بلا استثناء حيث أنها صدرت أثناء الحرب ، وجميع هذه الكتب موضحة في قائمة بأخر كتاب الزواج والأمومة والعائلة الذي صدر بتاريخ ٢٥ أكتوبر سنة ١٩٤٥ .

وكان القسم المخصوص بإدارة عموم الأمن العام بوزارة الداخلية قد تقدم بخطاب سرى سياسى بتاريخ ١٩٤٦/٦/١١ إلى النائب العام يبلغه فيه بأنهم اطلعوا على الكتاب المعنون: أنا العامل، من مطبوعات دار الفجر بالقاهرة تأليف فتحي أحمد المغربي فوجدوا المؤلف يهدف إلى تصوير طائفة العمال في صورة تشير نفوسهم ضد طائفة أصحاب الأعمال، كما وجدوا فيه تحبيذاً وترويحاً للنظام الشيوعى والتحريض على ارتكاب الجنائيات والجنح وطالبوا التنبه باتخاذ اللازم قانوناً نحوه .
ولما كان فتحي أحمد المغربي هو أحد النزين قبض عليهم في ١١

يوليه سنة ١٩٤٦ فقد أحال النائب العام بتاريخ ١٤/٧/١٩٤٦ البلاغ الى الأستاذ أحمد موائى وكيل النيابة للتحقيق ، وبتاريخ ١٥ يوليه استجوب وكيل النيابة فتحتى أحمد المغربى الذى أقر بأنه مؤلف كتاب « أنا العامل » وان دار العجر هى التى قامت بنشره .

وقد واجه المحقق فتحتى أحمد المغربى بأنه نشر بهذا الكتاب أفكاراً تنافير مبادئ الدستور الأساسية وتتضمن ترويجاً وتحبيذاً للمذاهب التى ترمى لتفجير مبادئ الدستور . وذلك بتحبيذه صراحة الحكم فى روسيا ، بأن أورد فى صحيفة ٣٣ من هذا الكتاب بعنوان شىء من التاريخ روسياً عبارة : ترجمة حرفية لقصة شعب تحرر من قيود العبودية . كما أشاد بنظام روسيا محبداً ومروجاً هذا النظام وذلك بالآهات الآتية :

روسيا كانت فى الزمان الأولى
يحكمها قيصر اسمه بطرس له نفوذ
والشعب كان بالظلم دائماً مبتلى
والحكم الأسود الذى كان كله شلود

كما جاء فى هذا الزجل :

فى الوقت ده كان عندهم راجل أمين
وامين على مبدأ نضاله فى الحياة
راجل ومحبوب الجميع اسمه لينين
هو طبيب الشعب جهز له دواء
نادى بمبدأ اسمه مبدأ فى الوجود
هو النظام الاشتراكى فى البلاد
أحسن نظام يحمل تاريخ للخلود
ويغلى كل رسامالى كالجماد

وقد اعتبر المحقق ان هذه العبارات غاية في الوضوح من حيث تحبيذ النظام الشيوعي الذي أقامه لينين .

كما واجه المحقق فتحي أحمد المغربي بما ورد بالصفحة ٣٤ من هذا الكتاب ما يقطع بعلمه ان وصول الحاكم الى الحكم بروسيا كان بطريق المؤامرات والقوة ، إذ قال :

قصره أقول لما نوى على الانقلاب
بهر مؤامرة عيشان موت الطفلة
موت اللي كانوا بينهشوا زى الكلاب
ويهملنوا عالشعب متقولش هواه
٧ نوفمبر شعب روسيا هاج وماج
وجت له قوة فوق عزيمة وانففاع
والثورة قامت بغرى عملت ارتجاج
تبص تلقى يومها قصر الكرملين
سلفانة فيها النبح والموت بالرصاص
والشعب كله متبع خطوة لينين
وبسدره داخل عا الولاد بخله حماس

ثم اثبت المحقق ان هذا الزجل قد قطع في الدلالة على أن النظام الشيوعي تحقق في روسيا بالقوة ، فلذا ادعى الكاتب وحيد المذهب الشيوعي فإنما يجب نظاماً يكون الوصول اليه بالقوة وهو الأمر للعاقب عليه بالمادة ١٧٤ فقرة ثانية من قانون العقوبات .

كما اعتبر المحقق ان ما ورد بنهاية القصيدة من الأبيات الصريحة في تحبيذ هذا النظام ونصه :

الاشتراكية عدالة نظامها مش خفى
لها ناس بتكتب للشعوب المظلومين

كما انه قال :

ومن تاريخ روسيا يبان لنا شعبيها
اعظم شعوب الدنيا في الروح والكفاح
علشان كده مبادئها سامية نحبها
والدنيا تعرف انها ام الصلاح

كما اتهم المحقق فتحي المغربي بأنه حرّض طائفة العمال على بغض
طائفة الرأسماليين وأن من شأن هذا التحريض تكدير السلم العام ،
بقوله في الصحيفة التاسعة من هذا الكتاب :

وعيت لقيت نفسي في ورش
لما انعميت وقيت دبش
من صاحب المال الحسن
عيسانى وربالى السلسل

وقد رد فتحي المغربي على هذا الاتهام بأنه كان يصف حالته
شخصياً وأنه كان ينام على حصيرة في بيته ، وأنه مش عيب لما يقول
كده وأنه شايف أيام يؤس لكثير من كده ، وأن هذا الأمر لا يتعلق بحالته
فقط بل بحالة باقي العمال الآخرين .

واستفسر منه المحقق عما قصد به عبارته :

لا قانون نزل مالى عينه
ولا مائدة بتأثر عليه

فأجاب بأنه يقصد صاحب المال ، ذلك لأن معظم القوانين العمالية
غير منفذة في المصانع ولو كانت منفذة لكانت حالة العمال أفضل .

وواجهه المحقق بأنه صوّر في كتابه هذا العامل في صورة يؤس
وعرى وجوع وصوّر أصحاب الأعمال وأصحاب رؤوس الأموال في

صورة مفارقة بشكل يتضمن تعريض العمال على بغض أصحاب رؤوس الأموال وإن من شأن هذا التعريض تكدير السلم العام ، إذ قال :

في ناس عبيدها حذاها الخبير
لابسة الحرير والصوف والقطن والكتان
وأنا التي ماشى ذليل جسمي كمان هريان
وولادى وسط البلد مكسيه بالهرايد
تشم ريحه القصور أبكى وأعيش عيان

فرد على ذلك بقوله : أنا شخصياً حصل لى كده فى يوم عيد
فكتبت البيتين دول :

كما واجهه المحقق بأنه قال فى صحيفة ١٤ من هذا الكتاب عبارات
فيها تعريض صريح للعمال على بغض رجال الأعمال ومحاربتهم مما
يكدر السلم العام ، بقوله :

قضيت حياتك ليه فى البؤس والأوهام
وأنت الشريف النبيل بتقضى طول عمرك
تشقى وتتعب لغيرك تفتدى بالأحلام
فانت سنين وأجبال قضتها فى استعباد
ما تفوق صبح الخوم حارب فى الاستعباد
اللى بترفع قهيمتهم قالوا علينا حمار
يكفى بقى استنطاع وطلوع على أكتافنا
ناقص علينا العروسة والجلدة والجلاد
ليه اتخلقنا لنسعدهم ونتجوع
ونعيش فى نل الذل وهيالنا تجوع
لحد امتى حنبقى لعبه فى أيديهم

سنين وفلاتت ودايسنا برجليهم
اكنتنا فقرا ومالهم بيحميمهم
ناظرين لنا باحتقار آل هما اسيادنا
بكرة لا بد نكسرهم ونعميهم

وعقب الانتهاء من استجواب فتحي أحمد المغربي طلب وكيل
النيابة الأستاذ أحمد موافق احضار الأستاذ مصطفى كامل منيب
المحامى لاستجوابه ، وتم هذا الاستجواب يوم ١٦ يولييه سنة ١٩٤٦ ،
فقرر انه هو الذى قام بنشر الكتيب المعنون « أنا العامل » وهو مجموعة
أزجال شعبية ألّفها فتحي أحمد المغربي وأنه قام بكتابه مقدمة هذا
الكتيب الذى كان يباع بخمسة قروش وان عدد النسخ المطبوعة خمسة
آلاف .

وقد واجهه المحقق انه بنشره لهذا الكتاب يكون قد حدّد نظاماً
يرمى الى تغيير مبادئ الدستور الأساسية والنظم الأساسية للهيئة
الاجتماعية بالقوة فى المملكة المصرية ، فرد بأن هذا الأمر غير صحيح
لأنه ليس فى هذا الكتاب ما يدعى الى هذا ، يضاف الى ذلك انه ليس من
رأيه ولا من رأى كاتبه على ما يعتقد الدعوة الى تغيير مبادئ الدستور
الأساسية او نظام الهيئة الاجتماعية . كما رأى المحقق انه بنشر هذا
الكتاب يكون ايضاً قد حرّض طائفة العمال على بغض طائفة
الرسماليين بشكل يكثر السلم العام . فرد عليه الأستاذ مصطفى كامل
منيب بأن هذا غير صحيح إذ ان ما كتب فى الكتاب هى الحقيقة وأنه
يستطيع ان يقدم ألف دليل ودليل على ان القوانين العمالية غير محترمة
ولا منفذة من اصحاب الأعمال او الحكومة بقروعا للمختلفة سواء من
مكتب العمل او من النيابة العامة ، فإذا كانت الحكومة حريصة حقاً على
وضع الأمور فى نصابها وإذا كانت تريد الانصاف والاتفاق بين العمال
وأرباب الأعمال فقد كان حرياً بها ان تنفذ القوانين القائمة فتعطي
العمال حقوقهم الضائعة وترد عدوان اصحاب الأعمال وتأخذ رجال
الحكومة المقصرين فى اداواجباتهم بالعقاب ، واستطيع ان اقدم مثلاً

واحداً على خرق القوانين العمالية فإن قانون الأحداث يحظر تشغيل ما بين التاسعة مساءً والخامسة صباحاً ، ومع ذلك فقد شاهدت بعيني رأسى أحداثاً فى مصانع المحلة الكبرى يشتغلون من الحادية عشر والنصف مساءً الى السابعة والنصف صباحاً . وقد كتبت عن هذا الموضوع مراراً وقلت فى كتاباتى ان تنفيذ القوانين الموجودة يحل مشاكل العمال ويكفل السلام العام وأبلغت هذه المسائل عن طريق الشيشينى باشا الى صديقى باشا ولكن الحكومة مع ذلك لم تحرك ساكناً . فإننا تكلمت اليوم عن ضرورة انصاف العمال واخراج القوانين العمالية وتنفيذها قيل اننى أحرّض العمال على اصحاب الأعمال وانى استحق العقاب مع انى لم افعل شيئاً سوى المناداة بتنفيذ القوانين العمالية . والذين يستحقون العقاب فى الواقع هم الذين يخرقون هذه القوانين والذين يتهاونون فى تنفيذها من رجال الحكومة وهى مسئولية خطيرة تستوجب عقابهم لأن القوانين ليست حبراً على ورق بل هى وضعت لتنفيذها وكتاباتى كلها لم تخرج عن هذا الأمر وهو احقاق الحق بتنفيذ القوانين التى لا يحترمها أرباب الأعمال التى يتهاون فى تنفيذها المسئولون فى الحكومة .

ثم اضاف الأستاذ مصطفى كامل منيب : لما عن تقديمى لكتاب «انا العامل» ونشره فإننا مسئول عن كل فكرة فيه ولا ارى فيه ما يخالف القانون . ففتحنى المغربى قد صورَ الواقع كما حصل فى روسيا ولم يقصد الدعاية والترويج ، وأنا أتهم ان الدعاية والترويج هى ان يقول ان نظامنا غير صالح واننا يجب ان نأخذ بالنظام الذى حدث فى روسيا . فإننا قال ان الروس عندهم راجل أمين على مبدأ نضاله فى الحياة وانه محبوب الجميع اسمه لينين وانه طبيب الشعب جهّز له دواء ، فهو لم يقل سوى الواقع ولا علاقة له بما يوجد عندنا فى مصر ولا شأن له بالترويج . وإذا قال انه نادى بمبدأ اسمى مبدأ فى الوجود هو النظام

الاشتراكي في البلاد ، فليس في هذا تحييد للنظام الذي اقامه لينين لأن هذه الفقرة خاصة بروسيا وانه ليس فيها ما يدعو الى الأخذ بهذا النظام عندنا ، فإن كان هذا النظام قد صلح في روسيا فليس معنى ذلك اننا ننادى بتطبيقه الآن في مصر . فقد يعتقد الانسان من الناحية النظرية ان الاشتراكية هي اسمى مبدأ في الوجود ولكن من الناحية العملية لا يرى ان مصر من مصلحتها تطبيق الاشتراكية فيها لأن لنا وضعا خاصا وما نطالب به هو تدعيم الدستور والمحافظة عليه من أعدائه وتنفيذ القوانين القائمة والتي يثبت عدم تطبيقها . وأما عن تقديمي لهذا الكتاب فلا يمكن فصله عن سائر المطبوعات التي أخرجتها وأنا أحيل الى كتاب تقدم الانسان وفيه بيئت موقفتنا من الاشتراكية وواجبنا في المرحلة الحاضرة في مصر . واذكر اني بعد نشرى لكتاب « أنا العامل » كتبت مقالاً في مجلة الشعب عن أحوال العمال في المحلة الكبرى واستاء صدقى باشا من المقال واتصل بالشيشينى باشا مدير بنك التسليف وقال له اننى ادعو العمال الى الثورة وأبلغنى إذا لم اكف عن الكتابة فإنه سيقدمنى الى المحاكمة فكتبت مقالاً فى العدد التالى من نفس المجلة سجلت فيه اتهام صدقى باشا وقلت اننى لا اهدف الى الثورة مطلقاً أو تحريض العمال على ذلك بل انى اذعو الى تنفيذ القوانين العمالية واحترامها ، ولكن الذين يخترقون القوانين يتحجبون بعد ذلك ويتهموننا بأننا نعمل على تغيير مبادئ الدستور والدعوة الى الثورة .

وقد اعتبر المحقق انه ما ورد بقصيدة فتحى المغربى الزجلية من انه من تاريخ روسيا بيان لنا شعبها أعظم شعوب الدنيا فى الروح والكفاح وعشان كده مبادئها سامية نحبتها والدنيا تعرف انها لم الصلاح - اعتبر هذه العبارات واضحة فى التحييد والترويج اما التحييد فظاهر من عبارة الاشادة بالمبدأ وإعلان حبه وأما الترويج فممن نشر الكتاب بين الناس . وقد رد الأستاذ مصطفى كامل منيب على ذلك انه بالنسبة للبهت الأول فلم يفعل فتحى المغربى سوى تسجيل الحقيقة فقد اثبتت الحرب الأخيرة ان روسيا بشعوبها هي اقوى شعوب الدنيا وهذه الحقيقة لا

يجادل فيها انسان بل ان الصحف تذكرها صباح مساء على مختلف
الوانها كما يذكرها اصدقاء روسيا واعداً روسيا على السواء ، أما عن
كونه أم الصلاح وان مبادئها سامية نجيبها ، ففرق بين حب الشيء وهذا
ينخل في حرية الرأي والاعتقاد وبين الدعوة العملية الى الأخذ بهذا
المبدأ في مصر وهذا ما لا تدل عليه الأبيات ، وليس في بال الكاتب ولا
في بالي التحبيذ بمعنى الأخذ بالنظام في مصر وانما هي فكرة اعلان
الرأي .

واشار المحقق الى ان مؤلف هذه القصيدة الزجلية قد اشار الى
ناحية القوة التي وصل بها لينين الى ايجاد هذا النظام بقوله انه - لما
نوى على الانقلاب دبّر مؤامرة علفان موت الطفلة ، ٧ نوفمبر شعب
روسيا هاج وهاج وحت قوة فوق عزيمة واندياع ، الثورة قامت دغرى
عملت ارتجاج تلقى يومئذ قصر الكرملين سلخانة فيها الدبح والموت
بالرهاس ، ورأى المحقق ان صياغة الأبيات تد على انها دعوة صريحة
للمذهب لا يتحقق إلا بالقوة كما انه من الواضح ان مذهب لينين لا يتحقق
إلا بالقوة ، كما ان المؤلف أشاد بعدالة هذا النظام .

وقد رد الأستاذ مصطفى كامل منيب على ذلك بأن هذه الفقرات
كلها لا تعدو ان تكون تسجيلاً للحقائق التي حدثت في روسيا سنة
١٩١٧ وهي حقائق لا ينكرها أي انسان ولا يستطيع ان يغفلها كما انها
حقائق اصبحت جزء من التاريخ يذكرونها صراحة في كل كتب التاريخ
ولا يفهم بتاتاً من هذه الفقرة انها تدعو الى الأخذ بالطريق الذي حدث
في روسيا .

فماد المحقق وتساءل ليس في تمهيد نظام والاشادة به دعوة الناس
الى الأخذ بهذا النظام ومطالبتهم بالعمل على تطبيقه وفيه ايضاً ترويج
لهذا النظام ، فرد الأستاذ مصطفى كامل منيب على هذا التساؤل بقوله
انه لا يرى فيما كتبه الكاتب تمهيداً او ترويجاً فهو من ناحيته قد سجل
الحقائق كما حدثت في روسيا بالضغط ولم يفعل في هذا سوى ما

يفعله أى انسان ويمكن أن توجه اليه تهمة التحبيذ أو الترويج إذ كان الكاتب قد ذكر صراحة انه يدعو المصريين الى الأخذ بهذا المبدأ على الطريق الذى حدث فى روسيا وهذا ما لم يقله الكاتب كما انى أعرف انه ليس هذا من رأيه بل هو شخص يدعو فى كتاباته ونشاطه الى استقلال مصر وكفالة الحريات التى يقررها الدستور فى حدود النظام الرأسمالى القائم فى مصر ، فإذا كان قد كتب عن حقائق حدثت فى روسيا فقد كتبها من الناحية التاريخية ودون أن يقصد انتهاج نفس الطريق عندنا فى مصر بل هو ضد هذا الرأى كما انى شخصياً ضد هذا الرأى ويثبت ذلك بالنسبة لى كتاباتى الكثيرة وعدم وجود شيء يثبت رغبتى وعملى على تغيير مبادئ الدستور ونظام الهيئة الاجتماعية.

كما قرر المحقق ان قصيدة « أنا العامل » تضمنت وصفاً لحالة البطس التى يعانيتها العمال من جوع وحالة أصحاب رؤوس الأعمال فى صورة مغايرة مما يشكل تحريضاً للعمال على بغض أصحاب رؤوس الأموال ومن شأن هذا التحريض تكدير السلم العام .

وقد رد الأستاذ مصطفى كامل منيب على ذلك بأن كل ما كتب فى هذا الكتاب عن العمال وعن استبداد أصحاب الأعمال هو فى الواقع لقل من الحقيقة ، بل انى أعرف من المظالم ما تشيب لها الولدان ، ولست أعرف كيف يكون مجرد ذكر الحقائق والجرائم التى تقع على العمال سبباً لأخذ الكاتب بالعقاب ، فى حين ان الذين يستحقون العقاب هم الذين يرتكبون هذه الجرائم ، فإذا اتينا بعد ذلك وكتبنا عن بؤس العمال وعن استبداد أصحاب الأعمال وهى حقائق واقعة نستطيع أن نقدم عليها ادلة رسمية قيل ان هدفنا هو تحريض العمال على أصحاب الأعمال ، ولكن هذه التهمة غير صحيحة فإننا لا نقصد بتاتاً غير اعطاء العمال حقوقهم فى ظل النظام القائم فى ظل الدستور والقوانين ولأخذ المسؤولين عن تضيق حقوق العمال بالعقاب الذى تنص عليه القوانين .

واعتبر المحقق ان ما قاله الكاتب موجهاً الخطاب الى العامل ما تفوق
صح النوم حارب في الاستبداد ، وما انتهى اليه بكره لا بد نكسرهم
ونعميهم قاصداً بذلك اصحاب رؤوس الأموال هو نوع من التحرير .

وقد رد على ذلك الأستاذ مصطفى كامل منيب بأنه يعتقد ان ما قاله
فتحي المغربي يقصد من ورائه تنبيه العمال الى حقوقهم التي تكفلها
القوانين ومع ذلك فإنهم عنها في غفلة وهو يقصد تحقيق مطالبهم
بالطرق المشروعة السليمة .

وفي الخامس من شهر أغسطس سنة ١٩٤٦ بدأ وكيل النيابة
الأستاذ أحمد موافي في استجواب الأستاذ مصطفى كامل منيب
المحامي بخصوص التهمة التي أُسندتها اليه وزارة الداخلية وقسمها
المختص بامانة عموم الأمن العام بعد الاطلاع على محضر تفتيش
منزله ، فسأله عما إذا كان يعتقد بمبادئ اقتصادية أو اجتماعية معينة
فنفي اعتناقه لمبدأ معين ، فسأله عما إذا كان قد قرأ عن المذاهب
الاقتصادية المختلفة فأجاب بالإيجاب ، فسأله عن ماهية المذاهب
الاقتصادية المختلفة وقراءاته فيها ، فأجاب بالتفصيل ، فسأله عن
مدلول الاشتراكية والشيوعية ، فأجاب - بأن الشيوعية غير
الاشتراكية - وإن كانت الاشتراكية في معناها العام تشمل الشيوعية .
والشيوعية هي إلغاء الملكية الفردية في وسائل الانتاج وتلاشي الحكومة
بكافة فروعها من جيش وبوليس وغيره ، وهي مرحلة لم تتحقق ومن
الصعب تصوّر ماذا ستكون عليه الأمور في الدولة الشيوعية بالضبط ،
لما بالنسبة للاشتراكية كما تحققت في الاتحاد السوفيتي فهي غير
الشيوعية ، فالاشتراكية كما هي في الاتحاد السوفيتي لازالت بعض
الأسس الرأسمالية قائمة مثل الاحتفاظ بالملكيات الخاصة الصغيرة في
الزراعة والتجارة الى جانب وجود الحكومة بكافة هيئاتها .

وقد سأل المحقق الأستاذ مصطفى كامل منيب عن الكيفية التي
تحقق فيها هذا النظام ، فأجاب بأنه كان هدف الاشتراكيين تطبيق
الاشتراكية بالطريق السلمى واستمروا في هذا الطريق إلا ان الظروف

اضطرتهم الى العنف فى بعض الأحيان . وعندما قرر ذلك الأستاذ مصطفى كامل منيب وجه المحقق له الاتهام بالدعوة للنظام الذى تحقق فى روسيا بالعنف ، فرد على ذلك بقوله انه لم يحدث أن دعوت الى الأخذ بهذا النظام ، ولقد ذكرت فى الكثير من كتاباتى اننا لا نريد تحقيق الاشتراكية فى مصر ، وإن ما أراه هو الأخذ ببعض الإصلاحات بالطرق المشروعة فى حدود النظام الرأسمالى القائم عندها ، وقد ذكرت ذلك صراحة فى كتاب لى عنوانه « تقدم الانسان » .

ثم سأله المحقق عن السبب الذى حمله على ترجمة كتاب عن الرفيق ستالين ، فأجاب بأنه قام بترجمة هذا الكتاب منذ ثلاث أو أربع سنوات وقت أن كان الاتحاد السوفيتى والديمقراطيات مشتركة فى حربها المشروعة ضد ألمانيا وإيطاليا ، وكان ستالين يقوم بدور مهم فى هذه الحرب والكتاب خاص بمزايا ستالين من الناحية العسكرية . وقد لاحظت أن كتباً كثيرة قد نشرت عن القادة الغربيين ولم ينشر شيء عن ستالين فنشرت هذه الترجمة انعاماً للنقص الذى لاحظته فى الثقافة العامة والرأى العام . ومضمون هذا الكتاب تأييد حرب الديمقراطيات ضد دول المحور وهذا التأييد قائم على أسس علمية ومذكورة به أنواع الحروب وهى الحروب المشروعة وغير المشروعة وانتهى كاتب الكتاب الى أن حرب الديمقراطيات ضد خصومها حرب مشروعة بعكس حرب دول المحور ضد الديمقراطيات فهى حرب غير مشروعة باعتبار أن محاربة دول المحور لخصومها هى من أجل الرجوع بالانسان الى الوراء .

ثم سئل بعد ذلك عن كتاب الزواج والأمومة والعائلة فى التشريع السوفيتى ، فأجاب بأن هذه الأمور تنظمها قوانين وإجراءات من أجل حماية الأمومة والعائلة ولم لجد فى هذا النظام ما يختلف فى أسسه عن نظام الزواج كما هو قائم فى جميع الدول المتعدنية بعكس الأقوال التى كنا نسمعها والتى تقوم على غير أساس من الصحة والصق .

كما سئل عن كتاب الدين فى الاتحاد السوفيتى فذكر أن موضوع

الكتاب ان الحريات مكفولة لجميع الأديان في الاتحاد السوفيتى وإن الأديان لا تحارب كما يشيع البعض .

وأما عن كتاب الماركسية والحرب الذى ترجمه الأستاذ مصطفى كامل منيب فهو تأييد لحرب الديمقراطيات . وأضاف ان كل هذه الكتب قد صدرت فى ظل الرقابة على المطبوعات التى لم تجد مانعاً من نشرها . هذا وقد قمت بترجمة كتب أخرى منها رواية فونتمارا وهى رواية عن بؤس الفلاحين الايطاليين والمجتمع الايطالى فى ظل الفاشية وكتاب عن الهند وكتاب عن مسئولية هتلريين الجناثية وآخر عنوانه تقدم الانسان . وترجمتى لبعض الكتب عن النشاط الروسى هو استكمال للنقص فى الثقافة عندنا فى مصر فقد لاحظت ان هذه النواحي لم يكتب عنها ولم تقدم الى جمهور المثقفين فنقلت هذه الكتب لكى يقف عليها كل انسان وله ان يكون رايه كما يرى .

ولكن المحقق كان يرى ان تنبيه أذهان الناس الى نواحي النشاط المختلفة فى بلد ما يعتبر دعوة الى اعتناق النظام القائم فى هذا البلد وقد رد على ذلك الأستاذ مصطفى كامل منيب بأنه لم يدعو فى كتاباته الى هذا بل انه ذكر فى الكثير من الكتابات انه لا يهدف الى تحقيق الاشتراكية فى مصر بل كنت اشد بالديمقراطيات . ومن أهم العوامل التى دعتنى الى الاهتمام بهذه الناحية انه كان يؤيد حرب الديمقراطيات قلباً وقالباً وارى ان نصرتها للانسانية . ولكنى لاحظت ان خصوم الانسانية فى مصر كانوا نشيطين فى الدعاية ضد قضية الديمقراطية ويستغلون الهجوم على الاتحاد السوفيتى بالطمع فى قضية الديمقراطية ومن ثم أخذت ارد على هذا الطعن بتأييد الحرب ورد هذه المزاعم التى لم يكن من هدف لها غير الاضرار بالقضية الديمقراطية وبالتالي بقضية الانسانية بصفة عامة .

وعاد المحقق بعد ذلك لمناقشة الأستاذ مصطفى كامل منيب فى كتاب الزواج والأمومة والعائلة فى التشريع السوفيتى والمقدمة التى قام

بكتابتها لهذا الكتاب والتي جاء بها ، يسرنا ان نقدم اليوم الى أبناء البلاد العربية كتاب الزواج والأمومة والعائلة في التشريع السوفيتي ، والكتاب الى جانب شموله لكل التطورات التي حدثت في التشريع في مسائل الزواج والأمومة والعائلة في الاتحاد السوفيتي فهو كتاب قيم يعالج هذه المسائل معالجة علمية واضحة ويؤيدها بأسانيد قاطعة وهي نصوص القوانين السوفيتية ونحن على ثقة من ان الكتاب سيفيد أبناء البلاد العربية فائدة كبرى في الوقوف على ناحية هامة من نواحي الحياة في الاتحاد السوفيتي ، هذه الناحية التي يجهلها الكثيرون بحكم عدم وجود أمثال هذا الكتاب في المكتبة العربية وبحكم الافتراطات الكاذبة عن الاتحاد السوفيتي التي كان الشرق العربي مرتعاً لها لمدة أكثر من ربع قرن والتي لا يزال الرجعيون والمأجورون والمفرضون بيننا يفترونها حتى اليوم مثل قول حسن سرى باشا في أكتوبر سنة ١٩٤٥ وهو يقصد التهجيم على الاتحاد السوفيتي : الشيوعية هي الإباحية .

وقد اعتبر المحقق ان كتابة مصطفى كامل منهيبة لهذه الفقرات بمثابة دعوة وترويج لنظام قام في بقعة من الأرض وهي روسيا .

وقد رد مصطفى كامل منهيبة على ذلك بقوله - لقد سبق ان اوضحت ان من رأيي فهم حقيقة الأحوال في كل دولة فهماً كاملاً ومنصفاً ، ومن هذه الدول الاتحاد السوفيتي ، ولا يعني ذكرى لحقيقة الأحوال في الاتحاد السوفيتي ذكرها كاملاً منصفاً وضحى مزاعم غير المنصفين ولا يعني ذلك اني ادعو الى النظام السوفيتي ، لقد سبق ان كررت في كتاباتي اننا لا نهدف ولا نرمي الى تحقيق الاشتراكية في مصر .

ولقد اثبت المحقق بعد ذلك اطلاعه على المقدمة الواردة بكتاب الزواج والأسرة في الاتحاد السوفيتي والمحررة بقلم مصطفى كامل منهيبة والتي تقع في سنة عشر صحيفة والمؤرخة ١٩ فبراير سنة ١٩٤٤

وواجه كاتب المقدمة بما ورد فيها ما نصه : ولم تلبث شعوب العالم أن ادركت أيضاً أن محاكمات موسكو سنة ١٩٢٨ - ٢٦ لم تكن مؤامرات دموية كما كان يشيع الحكام المغرضون ولكنها كانت العدالة تجتث العناصر الضارة من المجتمع السوفيتي وتطهر وطن الاشتراكية من اصحاب الانحرافات والخونة التروتسكيين وغيرهم ممن كانوا يعملون في الخفاء لطمع الاتحاد السوفيتي في اللحظة المواتية طعنة قاتلة ، واعتبر المحقق ان هذه العبارات تعتبر تحبيذاً لنظام تأسس على القوة ويقضى على التروتسكيين الذين كانوا يناهون بالديمقراطية . وقد رد الأستاذ مصطفى كامل منيب على ذلك بقوله انه لا يمكن أن يعنى ذكر حقائق تاريخية أو حوادث معينة يعرفها الجميع قد تمت في الاتحاد السوفيتي تحبيذاً أو ترويحاً لمجرد ذكر هذه الحقائق والأحداث بالصدق ، يضاف الى ذلك اني في هذه المقدمات وغيرها لم لكن انتهت الى المطالبة بالأخذ بالنظام الاشتراكي أو السوفيتي بل كنت انادى بتقريب الصلات بين جميع شعوب العالم على أسس السلام والتعاون وتجنب الحروب مع احتفاظ كل دولة بنظامها الخاص ولقد اشرت الى ذلك في هذه المقدمة لهذا الكتاب .

وعاد المحقق فنذكر انه ورد بمقدمة هذا الكتاب انه قد أصبح بادياً للعيان ولكل الشعوب ان التعليم والثقافة في الاتحاد السوفيتي ارقى وأعظم منها في أي بلد آخر ، ونشوء ثقافة جديدة لم توجد في غير الاتحاد السوفيتي وهي الثقافة الاشتراكية ، واعتبر للمحقق ان الاشارة بالثقافة في ظل نظام معين والقول بأنها ليست موجودة تحت ظل غير هذا النظام هي في الواقع دعوة وتوبيخ لهذا النظام .

فرد على ذلك الأستاذ مصطفى كامل منيب بقوله ان هذه حقيقة ودول العالم تختلف درجات في تقدمها ورفقها ، وإذا كان الاتحاد السوفيتي قد سبق كثيراً من دول العالم كما وجدت به ثقافة اشتراكية فإن مرجع ذلك ظروفه الخاصة ووجود النظام الاشتراكي لأن هذه المسألة تتبع ظروف كل بلد وأحواله وقد أوضحنا اني لا أرى ولا اطلب بتحقيق الاشتراكية في مصر .

فعماد المحقق وإشار إلى أنه ورد بهذه المقدمة - لقد كان من أبرز نتائج ثورة أكتوبر التغيير الهائل الذى طرأ على حياة الأسرة بالاتحاد السوفيتى إذ تسامت الأسرة ، واعتبر المحقق ان الكاتب قد استخلص نتيجة طيبة كانت ثمرة تلك الثورة وفى ذلك تحبذ لنظام كان وليد ثورة أكتوبر أى كان وليد القوة .

وقد رد الأستاذ مصطفى كامل منيب على ذلك بقوله انه قد تحققت الاشتراكية فى الاتحاد السوفيتى لأن الظروف فى الاتحاد السوفيتى وحدها قد اقتضت ذلك وقد قام هذا النظام بالاتحاد السوفيتى لأنه كان ملائماً له ، والذى أفهمه ان التحبذ للنظام السوفيتى أو الاشتراكية يتحقق إذا كنت انتهى الى المطالبة بالأخذ به عندنا وهو امر لم أدع اليه بل كنت ادعو الى خلافه .

وإشار المحقق بعد ذلك الى ما ورد فى هذه المقدمة - وقد كان الافتراء على الاتحاد السوفيتى ووطن الاشتراكية فى مقدمة الأسلحة التى تستخدمها الفاشية فى معاربة الحرية والعدالة ، وبذلك تكون قد قرنت عبارة الاشتراكية بالاتحاد السوفيتى وأشدت بالنظام القائم فيه محبذاً بلفظ الاعجاب مما يؤكد تجبيئك وترويجك لهذا النظام .

وقد رد مصطفى كامل منيب على ذلك بأنه قد كتب هذه المقدمة إبان الحرب التى كان يقودها الاتحاد السوفيتى مع الدول الديمقراطية الرأسمالية ضد دول المحور الفاشية . وينصب اعجابى كما ذكرت على الاتحاد السوفيتى فى دوره فى الحرب ضد القوى الفاشية التى كانت تنائى الديمقراطيات الرأسمالية والاتحاد السوفيتى معاً ، وهذا الاعجاب كان يصدر من كل مؤيد لجبهة الديمقراطية على اختلاف نزعاتهم ، أما نكر ووطن الاشتراكية فقد كان اقراراً للحقيقة وهى ان نظام الاتحاد السوفيتى هو النظام الاشتراكى .

ثم واجهه المحقق بما ورد فى هذه المقدمة ما نصه - ويأتى فى صدد الافتراءات التى كان تفتلق على الاتحاد السوفيتى قولهم بأن الناس هناك

ينبذون الأطفال ويتخلون عنهم كلية للحكومة ، وإنه لما كانت الشيوعية عاجزة وسيئة فقد كان مصير الأولاد دائماً هو الهيام على وجوههم في الطرقات والخلاء - ثم عقيبت على ذلك بقولك : والواقع أن هذا الادعاء لا ينطوي على ذرة من الحق - فتكون بذلك قد أهدت صراحة بالحكومة الشيوعية ونفيت ما يقال عنها من أمور تتعلق بمصير الأولاد وعقيبت بأن الادعاء غير صحيح بحسبها فيهما تعبيد لنظام الحكم ينفي ما يقال عنه من أمور غير صحيحة .

وقد رد الأستاذ مصطفى كامل منيب على ذلك بقوله : إن خصوم الاتحاد السوفيتي عندما يطعنونه كانوا ينعتونه إلى جانب طعنهم بأنه شيوعي في حين أن النظام القائم في الاتحاد السوفيتي ليس شيوعياً بل هو نظام اشتراكي ، فأنا أشير إلى الدفاع عن الشيوعية بل لقد ورد لفظ الشيوعية كقوله يطلقها أعداء الاتحاد السوفيتي على نظامه وما جاء في قولي خاص بأن هذه الافتراءات غير صحيحة وأن نظام الزواج والأسرة هناك ليس كما يزعمون وهذا من قبيل تقرير الواقع لا غير .

فماذ المحقق وأوضح لكاتب المقدمة أنه قد أشار إلى أن النظام القائم في ظل الحكومة الشيوعية من ناحية الأطفال نظام ليس له وجود في بلد آخر وإن هذه الإشارة تفيد معنى الإشادة بالنظام نفسه فقلت بأن هذا النظام قد انطلق يعالج المشكلة باخلاص واقتدار حتى استطاع أخيراً أن تنبثق من أيديهم القوة الهائلة ، بل إن ميزة السوفيت هي أن العلاقات العائلية عندهم أقوى منها في أي بلد آخر .

وأكد الأستاذ مصطفى كامل منيب أنه لم يذكر أن هناك حكومة شيوعية لأن النظام في الاتحاد السوفيتي ليس شيوعياً ، أما ما جاء بشأن قيام السوفيت بانقاذ الأطفال وتقديمهم وامتنانهم في ذلك على سائر البلدان فقد كان تقريراً للواقع هناك ، وقد سبق أن ذكرت أن للاتحاد السوفيت ظروفه الخاصة التي مكنته من هذا التقدم الذي لم يعد خافياً والذي ظهر في فترة الحرب وتحدث عنه الجميع على مختلف

ميولهم وأحزابهم وطبقاتهم ، كما انى لم أفكر بتأنيأ انى أطالب أو دعوت الى الأخذ بهذا النظام عندنا ، ومن ثم فلا أرى فى قولى تحبيداً أو ترويحاً .

على أن المحقق أصّر على أنه فى سبيل تعبيد هذا النظام قال كاتب المقدمة ما نصه :

« يستحيل أن يوجد نظام يحترم المرأة ويعطيها كل حقوقها ويعاملها على قدم المساواة مع الرجل ويطبق كل ذلك عملياً بشكل لم تعرفه الإنسانية من قبل ، فالواقع أن أحوال المرأة فى المجتمع السوفيتى على النقيض من كل هذه الافتراضات فقد ارتفع مركزها بعد أن كانت فى الحضيض » .

وقد استخلص المحقق من ذلك لى للمضى الذى قصده كاتب المقدمة هو رفعة شأن المرأة فى ظل النظام القائم فى روسيا الآن ذلك النظام الذى أصبح حقيقة واقعة نتيجة الثورة مشيراً فى ذلك الى حالتها السيئة قبل هذا النظام ، وهذا الأسلوب الذى قارن به الكاتب بين حالتين متناقضتين فى ظل نظامين مختلفين هو فى الواقع تحبيد وترويح للنظام الذى تحسنت حالة المرأة فيه ، فقد ارتفع مركزها طبقاً لأقوال الكاتب بعد أن كانت فى الحضيض .

وقد رد الأستاذ مصطفى كامل منيب على ذلك بقوله : ان ما ذكرته هو تقرير للواقع فى الاتحاد السوفيتى ، وتقرير للواقع لا يعنى اننى ادعو الى الأخذ بالنظام السوفيتى عندنا ، فإن النظام الاشتراكى قد تحقق فى الاتحاد السوفيتى لظروفه الخاصة فإن ظروف وطننا لا تلائمها بل تناقض الأخذ بهذا النظام . وهذا ما ذكرته فى كتابات صريحة حيث قلت اننى لا أرى تحقيق الاشتراكية عندنا حتى ولا بالطريقة السلمية بل اننا يمكننا التقدم بأوضاع وطننا فى ظل النظام القائم وهو النظام الرأسمالى يضاف الى ذلك هذه الحقائق الخاصة بالاتحاد السوفيتى ليست مقصورة على من يدينون بالاشتراكية من مختلف كتاب العالم

بل اننا نجد كثيراً من الكتاب الذين يؤمنون بالنظام الرأسمالي ويمادون الاشتراكية يذكرون هذه الحقائق صراحة وينادون بالأخذ بالاصلاحات التي تمت في الاتحاد السوفيتي في حدود النظام الرأسمالي القائم في بلادهم ، ومع ذلك لا يمكن بداهة أن نقول ان مثل هؤلاء الكتاب يحذرون الاشتراكية ، فمجرد ذكر الحقائق كما هي في الاتحاد السوفيتي وبهتان لوجه النقص في بلادهم والتي يجب معالجتها لا تثريب عليه . وقد كان نكر هذه الحقائق عن الاتحاد السوفيتي تنشر في كثير من الصحف عندنا الى جانب الكتاب الذين كانوا يذكرون هذه الحقائق .

وعاد المحقق الى تقرير ان ما ورد في هذه المقدمة من انه إذا كان هناك نفر من الناس قد جهلت نفوسهم على الظلم والاستبداد ولا يرون غير الاستغلال فليختصروا وليقولوا صراحة نحن نكره حرية المرأة ونحن نبغض النظام السوفيتي لأنه يوفّر الحرية للمرأة - هذا القول يؤدي الى معنى تصبيح نظام أسس على الثورة لأنه يعترف للمرأة بالحرية .

وقد أوضح الأستاذ مصطفى كامل منهج ان هذه الفقرة كتبها أساساً في الرد على عباس محمود العقاد إذ كنت قد لاحظت في كتاباته انه يدعو الى حرمان المرأة من بعض حقوقها المشروعة وفرض القيود جائرة عليها ، وقد أدى هذا الموقف الى أن يقول ان المرأة في الاتحاد السوفيتي في مركز منحط وتعاني الشقاء ، ومن ثم فالفقرة تدور على أن السبب الذي يدفعه الى تقييد المرأة بالقيود الجائرة ، وطعنه في وضع المرأة لاسوفيتية يشبع رغبت في حرمان المرأة من حرياتها وحقوقها ، كما ان كوائمه في مجموعها تهدف الى حرمان أبناء الشعب من الذكور من حقوقهم ، وان من الأسباب التي تجعله يحمل على النظام السوفيتي وغيره من النظم الديمقراطية هو عدم ايمانه بتوفير الحريات والحقوق للمرأة والرجل على السواء .

وبجلسة استجواب تالية ذكر المحقق بمحضره الخاص بالتحقيق مع

الأستاذ مصطفى كامل منيب ان الذى استخلصناه من مقدمة كتاب الزواج والأسرة فى الاتحاد السوفيتى انك لم تتكلم عن الاتحاد السوفيتى مجرّداً ولو تكلمت عن ذلك لما نعت النيباية عليك ذلك انما الذى تأخذه عليك انك فى ثنايا الكلام عن هذا الاتحاد تكلمت عن النظام الذى قام فى ظله ذلك النظام الذى أسس على الثورة وحيدت وروجت لهذا النظام بما أشرت اليه من صفات كانت فى نظرك وليدة هذا النظام .

وقد رد على ذلك الأستاذ مصطفى كامل منيب بقوله : لقد ذكره فى المقدمة حقيقة الأحوال فى الاتحاد السوفيتى وإن الكاتب للنصف يتحتم عليه أن يذكر الحقائق بصدق وهذه الحقائق من نفسها إذا برزته كمزايها فلأنها كذلك . وأنا أعتقد انى لم أفعل فى سوى ذكر هذه الحقائق بعريّة وهى العريّة التى يكفلها الدستور والقانون ، ولا ترى ان ذكر هذه الحقائق وإبداء رأى فيها عند تقريرها ، ولا بد لائى كاتب من أن يكون له رأى واضحاً فى كتاباته ولا يعتبر ذلك تعصباً أو ترويحاً للنظام الاشتراكى فى الاتحاد السوفيتى ، لأننى أعتقد ان التعصب والترويح يتوافران إذا دعوت الى الأخذ بهذا النظام عندنا فى مصر وهذا ما لم أقله صراحة ولا ضمناً ، بل ان النتيجة التى انتهت اليها هى الرغبة فى معرفة الأحوال فى الاتحاد السوفيتى معرفة علمية دقيقة هذا فى جانب تمرير صلات الصداقة والتعاون بين مصر والاتحاد السوفيتى ، كما يجب أن يكون هو الشأن بين مصر وسائر دول العالم وقد ذكرته هذا صراحة فى ختام المقدمة .

ثم انتقل بعد ذلك فى مناقشة كتاب الدين فى الاتحاد السوفيتى الذى قام بترجمته مصطفى كامل منيب الذى كتب مقدمته وقّع فى ٢٤ صفحة مؤرخة ١٧ نوفمبر سنة ١٩٤٤ ، وعلى غصوه هذه المقدمة شرح المحقق فى مناقشة كاتبها ، فواجهه بأنه ذكر فى هذه المقدمة ان كل نظام سابق من النظم التى عرفها المجتمع الانسانى وبالتبعية المبادئ والأفكار السائدة اللاحقة بها انما تعترم كلها مجتمعة أساساً معينين ،

ثم قلت وإذا نحن عرفنا أن سنة العالم هي التطور فانا لا نعجب بعد ذلك إذا رأينا أن حراس العالم في كل عصر وأصحاب الأمور فيه يمارضون دائماً أبداً كل تجديد ويحاربون كل دعوة حرة وفكرة تقدمية ، فماذا عنيت بذلك ؟

فأجاب الأستاذ مصطفى كامل منيب أنه قصد من هذه الفقرة أن العالم دائماً في تقدم مستمر بزيادة الحقوق والحريات التي يتمتع بها أفراد الناس وهي سنة التطور والتقدم الانساني ولكن التطور والتقدم يلقى مقاومة واعتراضاً من بعض الحكام فهبى الأمر قائماً بين الناس وهذه الطائفة في أخذ ورد في حدود الأوضاع القائمة ثم يتم ظفر هؤلاء الناس بالحريات والحقوق الجديدة بالطرق المشروعة .

فسأله المحقق لقد قلت ما نصه : ويتضح لنا أن محاربة كل تجديد ودعوة حرة وكل فكرة تقدمية إنما يرجع إلى مرمى أولى الأمر وأصحاب النظام السائد إلى عدم الانتقال من استغلالهم واستغلالهم ولو كان في التطور وحقاً فيه السيادة والخير للمجتمع الانساني ، فأى نوع من التطور قصدت ؟

فأجاب : إنني أقصد التطور الطبيعي المشروع في كافة النواحي الاقتصادية والاجتماعية والسياسية فمثلاً إذا كان هناك بلد بها صناعة ولكنها غير متقدمة وبالتالي لا توجد بها نقابات عمال فإن هذا البلد بعد نهوض الصناعة بها وتقدم أحوالها وكثرة عمالها فإن الأمر يقتضى مجاراة لهذا التطور أن تسن تشريعات عمالية تنظم حقوقهم وواجباتهم ، ومثل هذه التشريعات تفيد المجتمع ومن ثم فإن تحقيق مثل هذه التشريعات يعتبر ضرباً من التطور الذي اشرت اليه وهو تطور يتم بالطرق السلمية ، ويحاطه تجد من يعادون مثل هذا التطور وهم الذين اشرت اليهم في الفقرة ولكن معاديتهم لا تمنع مع ذلك من تحقيق هذه التشريعات لأنها تعود على المجتمع في مجموعه بالخير .

فعلق المحقق على هذه الاجابة بأنها تضمنت ان التطور يتم بطريق

سلمى فى حين انه ورد بالصفحة السابعة من هذه المقدمة ما نصه :
« افتراضنا نوجب بعد ذلك إذا كان العالم قد شهد فى السبعة والعشرين
سنة الأخيرة فيضاً من الأباطيل والأكاذيب اختلط بها الرجعيون عن
حقيقة الأحوال فى الاتحاد السوفيتى وعن النظام الجديد الذى انبثق مع
ثورة أكتوبر سنة ١٩١٧ . » فتكون بذلك قد قرنت النظام الجديد بهذه
الثورة ، مما يدل على أن التطور قد يكون بثورة .

وقد أجاب الأستاذ مصطفى كامل منيب على ذلك بقوله أن التطور
فى مجموعه فى رأى يتم بالطريق السلمى ، وإذا كان قد تم التحول فى
روسيا بطريق العنف فهذا إلى جانب كونه أمراً استثنائياً فإنه خاص
بروسيا ولا يمكن أن نقول أن تطور العالم يتم كما حدث فى روسيا .

فواجهه المحقق بأنه قد حيد هذا النوع من التطور الذى تم فى
روسيا بما حملت فيه على الرجعيين الروس والرجعيين فى كل بقعة
من بقاع العالم قائلًا فى صحيفة (٧) : « انهم لم ينجسوا وسماً فى
استخدام كل ما يمكنهم استخدامه للطعن فى الاتحاد السوفيتى وفى
نظامه الجديد » . ونقص ما أشرت اليه من ناحية النظام القائم فى
الاتحاد السوفيتى والذى أسس كما قلنا من قبل على الثورة وأخذت
تنمى على من يهاجمون هذا النظام بما قلته من أنه قد بلغ بهم الاجرام
حداً لم يتورعوا معه عن الاستهانة والمهتة بكل أسس الحق والحرية
والخير ، الى أن قلت - ولئن كانت الأكاذيب التى اختلقت عن الاتحاد
السوفيتى وعن نظامه لا حصر لها وتستوى جميعها فى السفالة
والهوان والضعف .

فأجاب الأستاذ مصطفى كامل منيب على هذا الاتهام المستلغى
بقوله - ان من عنيت بهم من خصوم الاتحاد السوفيتى هم أفراد
معينين . لم أقصد بخصومه غير الاشتراكيين على العموم لأن هناك
جانباً كبيراً من الرأسماليين على الرغم من عدم إيمانهم بالنظام
الاشتراكى فى الاتحاد السوفيتى إلا أنهم لا يعادونه ولا يفترقون عليه بل

نجدهم يدعون إلى التعاون معه في حدود احتفاظ كل دولة بنظامها وعلى أساس أن لكل دولة النظام الذي يتفق معها وأن النظام السوفيتي هو الذي يتفق مع الأحوال في هذا البلد . وأنا أقصد الرد على مزاعم النفر القليل وعلى أكاذه . ولئن كان قصدي من قولي هو بيان سلامة الأحوال في الاتحاد السوفيتي في نظامه القائم ، فيلني لم أطلب أو ادعو إلى الأخذ بهذا النظام عندنا .

ولكن المحقق ذكر له : ولئن لم تطالب بهذا النظام صراحة فعبارتك تؤدي إلى معنى المطالبة به ، فقد قلت في ذم النظام المخالف ما نصه : لكن كيف يتأتى للجائحة ألا تزنى ؟ وكيف يستطيع الجائع ألا يسرق ، ألا ترى أن جوهر الدين قد خولف هنا أيضاً أن زعماء الرجعيين حكاه ذلك المجتمع وحراسه هم المسئولون عن مخالفة تعاليم الدين وتواعده بحكم النظام الذي يفرضونه على الناس ، ثم قلت : بأنه أحقاداً للحق لو ظهرت أخلاق فاضلة يمثل هذا المجتمع الذي تنعیه فإنما تكون وليدة الطبقة الشعبية واشتد ساعدها حتى يأتى اليوم الذى تعصف فيه هذه الطبقة بالحكام وتحكم المجتمع بدلاً منه وهنا تسود الأخلاق الفاضلة والقيم الصائقة والفهم الصحيح لجوهر الدين .

وقد رد الأستاذ مصطفى كامل منيب على ما أورده المحقق بأنه يرى أن كتاباته لا تنطوي لا صراحة ولا ضمناً على الأخذ بالنظام السوفيتي وتعبينه والعمل على تحقيقه عندنا ، فيلني إلى جانب ذكرى لمجرد الحقائق في الاتحاد السوفيتي فلن رأيى الصريح الذى وخسته في كتاباته لى والذى أسجله هنا هو اننى لا أرى الأخذ بالاشتراكية عندنا حتى ولو بالطريق السلمى ، بل أن رأيى الصريح الواضح هو أن ما نطالب به هو مجرد اصلاحات في حدود النظام الرأسمالى القائم - أما الرجعيون الذين اشررت اليهم وانتقدتهم فلانى قصدت بهم الدكتاتوريين الذى يحكمون بلادهم حكماً استبدادياً ولا توجد نسمة للديمقراطية فيها كما كان الأمر في ايطاليا الفاشية والمانيا النازية ، أما حكاهم انجلترا

ومصر وغيرهما من الدول الديمقراطية في الوقت الحاضر فهم مثلاً لا يمكن أن نعتبرهم مثل حكام ألمانيا النازية وإيطاليا الفاشية ، لأن النظام القائمة في إنجلترا ومصر هي نظم ديمقراطية ومادام النظام القائم في بلد ما هو النظام الديمقراطي فإن الشعب هو الذي يكون مسير الأمور.

وعاد المحقق فاتهمه بأنه حبّذ الشيوعية في الصحيفة (١٢) من هذه المقدمة بما نصه : « ومن الاتهامات التي يخلطها بعض الحكام المناوئة للتطور والتجديد زعمهم أن الشيوعية تحارب الدين وأن الشيوعيين يحتقرون الأديان ويعملون على نقيضها وأنهم يسومون المتدينين العذاب والهلاك وقد لا يكون هناك اتهام أوضح من هذا الاتهام، بل نحن لا يمكننا إلا أن نقول أن مثل هذا الافتراء الغريب هو افتراء ممعن في المغالطة إذ لم يحدث مطلقاً أن حارب الشيوعيون الأديان لمجرد كونها أدياناً ، بل ليس من أصول الشيوعية مطلقاً معارضة الدين .

وقد رد مصطفى كامل منيب على ذلك بأن ما ذكرته هو من باب تسجيل حقائق علمية وقفت عليها من دراساتي ، وهذه الفقرة خاصة بالاتحاد السوفيتي والشيوعية والشيوعيون يطلقها الرجعيون على السوفيت في معاداتهم لهم ، وكل ما قصدته من هذه الفقرة هو القول بأن السوفيت لا يحاربون الدين .

وأخيراً ذكر المحقق - لقد اختتمت المقدمة قائلاً : وأخيراً أرجو أن يجد هذا الكتاب بشقيه المترجم والموضوع من قراء العربية الاهتمام الذي يعدل أهمية الموضوع الذي يعالجه الكتاب لا سيما بعد أن دلتنا التجارب على أن بعض الحكام سواء الموجودين منهم في الخارج أو في الداخل يريدون أن يتخفوا من مسألة الدين في الاتحاد السوفيتي وغيرها سلاحاً يستخدمونه في التشهير بالنظام السوفيتي وبالاتحاد السوفيتي ، بل أضفت إليه أيضاً - النظام السوفيتي ذلك النظام الذي قام على أساس من الثورة .

وقد رد مصطفى كامل منيب على ذلك بقوله : هناك بعض الناس

يهدفون من وراء حملات على النظام السوفييتي والاتحاد السوفييتي الى الواقعية بين دول العالم ، وأنا أرى أن هؤلاء النفر يضررون الشعوب وأن من مصلحة الانسانية أن يسود التفاهم بين دول العالم والا يتحامل فريق على نظام فريق آخر بل أن يكون موقف كل فريق هو على أساس أن لكل نظامه الذي يوافقه ، وليس شرطاً إذا قيل أن النظام السوفييتي يتفق مع الاتحاد السوفييتي وأن طعنه يضر مصلحة الشعوب أن يقال أن مثل هذا الرأي هو تحييد لنظام يهدف من وراء التحييد الأخذ به عملياً عندنا .

وعندما سأل وكيل القنابة المحقق الأستاذ صمعللي كامل منيب هل لديك دفاع آخر تريد ابداه قال : أريد أن أبين موقفى فى نشر ما تقدم من رسائل وكتب وهى : الزواج والأمومة والعائلة ، والزواج والأسرة فى الاتحاد السوفييتي ، والدين فى الاتحاد السوفييتي . ولوضح أيضاً أرائى بصراحة - فالأول : أن نشرى لهذه الكتب والموضوعات هو من قبيل استكمال ناحية فى الثقافة والمعلومات العامة كنت قد لمست مدى النقص الكبير فيها ، وأنا أعتقد أن من مصلحة الانسانية أن ترتقى الثقافة وتستوفى جوانب النقص فيها . ثم انى قد كتبت وترجمت هذه الكتب فى فترة الحرب التى كان يقودها الاتحاد السوفييتي مع الديمقراطيات ضد دول المحور وقد كنت أؤمن بأن نصرة الديمقراطية هو من مصلحة الانسانية . وقد لاحظت وقتها أن خصوم الديمقراطيات وتقدم الانسانية يستغلون جهول الناس بالأحوال فى الاتحاد السوفييتي فى محاربة قضية الديمقراطية ، فأخذت أكتب فى هذه الموضوعات كي أرد على هؤلاء الخصوم سلاحهم الذى كانوا قد شهروه للاضرار بقضية الديمقراطية العالمية وقضية الديمقراطية فى كل دولة من دول العالم ، يضاف الى ذلك أن الكتابة عن الاتحاد السوفييتي كانت قد أخذت تحتل دوراً مهماً فى فترة الحرب نظراً للدور الذى كان يؤديه الاتحاد السوفييتي فكانت الصحف صباحاً ومساءً والكتاب على مختلف نزعاتهم يشهدون ببطولة السوفييت وقوة دولتهم نتيجة ملامة النظام فى

الاتحاد السوفيتي . واسى اعتقد انه إذا فكرنا فى محاسبة هذه الصحف وهؤلاء الكتاب على كتاباتهم الماضية فإن مثل هذا الموقف خليق بكل انسان الابتعاد عنه لأن الظروف الآن غير ما كانت عليه فى فترة الحرب . وقد كانت الحرب تقتضى الكتابة دائماً عن الاتحاد السوفيتي وغيره من الديمقراطيات الحليفة والاشادة بها والطمع فى دول اللص ، واهست كتاباتى سوى من قبيل هذه الكتابات التى اقتضت الظروف وقتها كتابتها . ولود أن أبين موقفى من النظام السوفيتي والاتحاد السوفيتي ، فانا أعتقد أن لكل دولة نظامها الذى يلائم ظروفها وإن كل دولة فى ظل نظامها تسير فى طرق التقدم ، وإن النظام السوفيتي يطابق ويلائم الاتحاد السوفيتي كما يتفق النظام الرأسمالى مع اوضاعنا فى مصر ، ولم يكن نكرى للمامة النظام السوفيتي للاتحاد السوفيتي اقتصد من ورائه بتأناً الدعوة الى الأخذ بهذا النظام عندنا . بل كل ما ابتغيه هو عدم السعى الى الوقعة بين دول العامل عن طريق التحامل على أنظمة الدول ومن ذلك فقد كان هدفى من كتاباتى عن الاتحاد السوفيتي هو فهم الأمور فى هذا البلد فهماً سليماً والعمل على تقرير صلات الصداقة والتعاون بين الدولتين مع احتفاظ كل منهما بنظامها السائد فيها . ولحب أن أسجل أن نكرى لمقايمة الأحوال فى الاتحاد السوفيتي مع نكرى لمامة النظام السوفيتي فى الاتحاد السوفيتي مادمت لا أسمع للأخذ بهذا النظام عندنا هما أمران يكفلهما القانون والدستور عن طريق مواده التى تكفل حرية الرأى . كما يهمنى أن أبين اننى لم أنكر مطلقاً فى أية كتابة من كتاباتى تغيير النظام الرأسمالى القائم . وقد ورد ذلك صراحة فى كتاب عنوانه تقدم الانسان نكرت فيه أننا لا ننشد تغيير النظام الاجتماعى الموجود فى مصر . وقد جاء فى مقدمة هذا الكتاب بصحيفة (٤) ما نصه : « نحن نضع استقلال مصر وتخلصها من الاستعمار فى الهمد الأول من جدول أعمالنا العاجلة ثم اننا نريد فى حدود النظام الرأسمالى القائم تدعيم وتعميق الديمقراطية فى بلادنا ورفع مستوى معيشة شعبنا ووضع الدولة يدها على رأس المال الأجنبى

الضخم الموجود في وطننا ولا سيما على الشركات الاحتكارية وحماية الهيئات الشعبية وتقويتها وفي مقدمتها نقابات العمال وعدم محاربة تكوين الأحزاب العمالية والشعبية التي تقتضيها مصلحة مصر وغير ذلك من المطالب التي لا تعدو أن تكون مطالب ديمقراطية ، كما جاء في صحيفة (٥) قضيتنا الآن ليست قضية قيام الاشتراكية في مصر بل هي قضية التخلص من الاستعمار البريطاني أولاً وقبل كل شيء وهذا هو حكم الواقع الذي لا يمكننا تجاهله أو تخطيه . وارى واعتقد أن مثل هذه الكتابات تقطع بأنه ليس من مبدئى ولا هدفى الدعوة الى تغيير مبادئ الدستور الأساسية أو نظام الهيئة الاجتماعية أو تحبيذ مذاهب تهدف لهذا ، وإضيف الى ما تقدم انى يؤمن بأن تقدم مصر هو فى احترام الدستور والقوانين القائمة وتنفيذها وإن موقفى هو موقف المعادة لخصوم الدستور والحريات التي تكفلها هذه القوانين كما انه موقف المطالبة والعمل من أجل احترام الدستور والقوانين وتنفيذها واجراء اصلاحات فى حدود نظام الحكم القائم . ولود أن أشير ان كتاباتى التي سئلت فيها فيما عدا الكتاب الأول قد أجازتها الرقابة ولم تر فيها ما يمنع من نشرها ولا أفهم من موقف الرقابة غير انها لم تر فى هذه الكتابات ما يهدد سلامة الدولة ونظامها الاجتماعي فى ذلك الوقت عند إصدار هذه الكتب . يضاف الى ما تقدم انه ليست كتاباتى قاصرة على ما حقق معنى من أجله بل لى كتب تتضمن اشادة وتأييد للديمقراطية والنظم الديمقراطية ومعاودة للنظم الدكتاتورية ، فقد صدر لى كتاب عنوانه « العدو الذى نكافحه » وقد ذكرت فيه صراحة انى ديمقراطى وانى لا أنشد غير المطالبة بالاصلاحات المشروعة وبالطرق السلمية فى حدود النظام القائم . وأخيراً لا اعتقد ان كتاباتى إبان الحرب قد أضرت قضية البلد أو ناحية من نواحيها ، بل ان كتاباتى فى مجموعها كان لها اثرها فى تقوية الديمقراطية عندنا فى مصر ونشوء طائفة من المثقفين المصريين تؤمن ليماناً عميقاً بقضية الديمقراطية . والنظام الديمقراطى وتقوم اليوم بالدفاع عن النظام الدستورى عندنا فى كتاباتها وفى

نشاطها الثقافى . ولم يحدث أبداً أن ترتبت على كتاباتى أضرار تذكر لو أنها استخدمت لأهداف تضر النظام الاجتماعى القائم عندنا .

وقد انتهت النيابة العامة فى تحقيقاتها الخاصة بدار الفجر للنشر الى اتهام كل من فتحى أحمد المغربى ومصطفى كامل منيب وأسعد حليم . فاتهمت فتحى أحمد المغربى بأن ألف كتاباً يحوى أزجالاً وضع مقدمته مصطفى كامل منيب وقد تم طبعه وتوزيعه على الجمهور خلال عام ١٩٤٦ فيه تمجيد للثورة الشيوعية وإشادة بنتائجها وتحبيذ لمنهجها الثورى واستعراض لأعمال القوة والاعتداء والعنف التى تمت خلال تلك الثورة ودعوة للشعوب الى ترسم خطاها لنيل النتائج التى أسفرت عنها .

كما اتهمت مصطفى كامل منيب بأنه ترجم كتب الزواج والأسرة والأمومة والعائلة والدين فى ظل النظم الشيوعى وقدم لكل منها بمقدمة تتضمن تحبيذاً لذلك النظام والثورة التى قام عليها فى عام ١٩١٧ فى صورة دفاع عنه وقد تم طبع هذه الكتب ونشرها على الجمهور خلال سنوات ١٩٤٤ ، ١٩٤٥ ، ١٩٤٦ .

كما اتهمت كل من مصطفى كامل منيب وأسعد حليم باعتبارهما ناشرين ومالكين لدار الفجر والنشر قاما بطبع ونشر الكتب المذكورة فى التهمتين السابقتين على الجمهور .

الباب الثالث

الشيوعية فى الاسلام

فى ١٨ ديسمبر سنة ١٩٤٥ حرر القسم للخصوص بإدارة عموم الأمن العام بوزارة الداخلية مذكرة جاء بها :

أصدر محمد أبو الحسن الفغيمى الحاصل على شهادة العالمية من كلية أصول الدين بشبرا والطالب حالياً بقسم تخصص التدريس بكلية اللغة العربية بالصلبيه نشرة عن دار التحرير الفكرى بعنوان الشيوعية فى الاسلام طبعت بدار مطبعة اللواء بدرب البرابرة ووزعها على المكاتب لبيعها .

وقد ورد فى النشرة المذكورة ما يأتى :

١- فى الصفحة (٢) تحت عنوان « الدولة الشيوعية كارل ماركس نبي الاشتراكية الأولى »

ب- فى صفحة (٥ ، ٦) تحت عنوان « الفرد والمجموع » لماذا لا تكون الأرض كلها ملكاً للأمة وتكون الحكومة قبيحة عليها ويكون الفلاحون جميعاً مزارعين ، فيشتغل كل بحسب طاقته ثم يأخذ كل بحسب حاجته . لماذا لا تكون المصانع والمعامل وجميع موارد الثروة ملكاً للجميع فما دمنا مشتركين فى تحصيل الأرزاق وأحداث الثروات فالواجب يقضى باقتسامها من كل وإلى كل . لماذا لا تشاع الأبنية والدور بين الناس ما دمنا مشتركين فى بنائها وإقامتها وتجديدها وحجراتها من كل وإلى كل . لماذا والهواء والشمس مشاعة بين الجميع فلماذا لا يشاع فى العقار ومصادر الثروة بين الجميع من كل وإلى كل . العلة فى سوء التوزيع وجشع الملاك وأصحاب رؤوس الأموال الذين يعملون جهدهم على تعطيم الانتاج أملاً فى الريح الوفير . فما هو

الحل وما هو المخرج من هذه الظلمات المتراكمة والمفاسد المتلاطمة .
والجواب عن ذلك سهل ويسير . فتش عنه وابحث عنه . نقب عنه .
سوف تجده في كلمة واحدة هي الشيوعية .

ج- في صفحة (٧٠٨) تحت عنوان « ما هي الشيوعية » :

النظم الرأسمالية مسئولة عن النفاق والكذب والرياء والخيانة
والتسول والتشرد والزنا وتجارة الأعراض الشائعة في خمسة أسداس
العالم في حين أن في السدس الآخر تعسكر قوة النظام الشيوعي وراء
نظام اقتصادي ثابت البنيان قوى الأركان لا تزغزعه الأعاصير ولا
تزلزله ثورة البراكين الشيوعية التي ينظر إليها العالم كمبعث للنور
وملجأ للتحرير . إن الشيوعية كما اتهمها ويشاركني في فهمها كل
شيوعي في انحاء العالم كمبعث للنور وملجأ للتحرير تركز على
العمل وإلغاء الملكية فالواجب والحالة هذه بجرة قلم واحدة أن تلغى
الملكية الفردية حرصاً على بقاء العالم .

د- في صفحة (١٠٠) تحت عنوان « الاسلام والعمل » :

ومن ذلك يظهر خطر أولئك الذين وضعوا من الحياة اللصوحية
والغصب يستنزفون الثروة ويستنزفون دماء أبناء الشعب تؤيدهم
شرذمة من أرباب النفاق درجوا في اكنافهم وتربوا بين أحضانهم
وسموا أنفسهم بالحكومة غشاً وزوراً ولو انصفوا سموا أنفسهم
جلادى الشعب . فسحقاً لهم وترحاً بعدالتهم كما بعدت ثمود .

هـ - وفي صفحة (١٢) تحت عنوان « نسخ الناسخ والمنسوخ » :

ما كنت بدعاً من المسلمين ولا خارجاً عن الدين إذا أنا ناديت اليوم
بجواز بناء المجتمع الانساني على اساس الشيوعية الاسلامية الاولى .

و- وفي صفحة (١٥) تحت عنوان « الرد على الشبهة الثالثة » :

والآن قف معي رويداً أيها الرفيق ونادى بما ناديت به والى الأمام
نحو الحرية ووادى النور

واختتمت وزارة الداخلية مذكرتها :

« يتبين مما تقدم ان المؤلف عمد في الكتيب المذكور الى تحبيذ النظم الشيوعية والترويج لها الامر الذي تجرمه المادة ١٧٤/٢ عقوبات والتي قطعت في مذكرتها الايضاحية في انها تعظر تحبيذ النظريات الشيوعية حتى ولو صرح المحبذ بأنه لا يشير الى استعمال القوة .

ولذلك اقترح لحالته الى النياحة العمومية .

تحريراً في ١٨ ديسمبر سنة ١٩٤٥ .

وقد أرفقت وزارة الداخلية مذكرتها بنسخة من هذا الكتيب وهذا نصه :

الشيوعية في الاسلام

محمد أبو الحسن الغنيمي

مرت على الاشتراكية فترة من الدهر لم تكن خلالها شيئاً مذكوراً، فلم تخرج عن انها مثال من المثل الخيالية ونظرة من النظرات (الأوتوبية) والتي لا يمكن تحقيقها إلا من خلال التصورات الذهنية .

على ان هذه النظرة الى الاشتراكية لم تمنع بعض احرار الفكر من عمل تجارب عملية تقربها الى الواقع المأسوس . ففيما بين عام ١٨٠٠-١٨٢٩ انشأ (روبرت لوين) مصنعاً كبيراً للقطن في (نيو لا مارك) في اسكتلندا كمشريك ومدير (٥٠٠ عامل) فنجح نجاحاً باهراً وزاد عدد سكان مستعمرته الى (٢٥٠٠) شخص ، وفي هذه المدينة الروبرتية ساد العدل والشرف فانعدمت الخمر والسرقا وسادت الاستقامة واستغنى عن البوليس وبور الاحسان والقوانين .

هكذا استطاع (روبرت لوين) ان يقرب الاشتراكية الى اذهان الناس ويخطو الى الامام بهذا الحلم اللذيذ حتى جاء (كارل ماركس) فاخذت الاشتراكية طابعاً علمياً وابتدأ المذهب يأخذ الصيغة الواقعية .

الدولية الأولى :

أسس هذه الدولية « كارل ماركس » نبي الاشتراكية الأول وهو رجل للثاني الأصل انحدر من أبوين يهوديين . ابتدا حياته محامياً بعد أن تخرج من جامعة (مين) ثم انكب على دراسة الفيلسوف الألماني (هيغل) ولم يلبث حتى أوحى إليه دراسته بنظرية الشهيرة (الجبرية الاقتصادية) التي أصبحت أساس أبحاثه فيما بعد ، ثم درس الاقتصاد وضافت به للمانيا فسافر إلى إنجلترا وهناك بدأ حياة الكفاح والنضال بين طبقة العمال .

وفي سنة ١٨٤٧ أصدر مع زميله (إنجلز) البيان الشيوعي محدداً فيه أغراض الماركسية راسماً الخطط للعمال ليتولوا السلطة مستعملاً لفظ الاشتراكية والشيوعية بمعنى واحد في هذا البيان .

وفي سنة ١٨٦٥ وجه نداء للعمال في جميع أنحاء العالم ليتحدوا ويكافحوا في سبيل ثورة (البروليتاريا) إذ أن قضية الحرية واحدة في جميع أجزاء العالم فيجب أن تكون حركة الطبقة العاملة عامة وشاملة وبعبارة أوضح يجب أن يشترك كل العمال في جبهة التحرير العالمي ضد طبقة البرجوازيين المنحلة . وكانت هذه هي المصيحة الأولى التي سرعان ما انهارت بسبب التهور والفوضى فانتحلت في عام ١٨٧٤

الدولية الثانية :

بعد أن توفي ماركس بدأ زميله (إنجلز) الجهاد مرة ثانية حاملاً لواء الماركسية فشكل في عام ١٨٨٤ الدولية الثانية التي أصابها الفشل في مهندها بسبب الانتهازيين والوصوليين . ففي مؤتمر اتشمير والد الذي عقد في سبتمبر سنة ١٩١٥ حيث حضر مندوبو ألمانيا وفرنسا وإيطاليا والبلقان والسويد والنرويج وسويسرا وبولونيا وروسيا وهولندا وغيرها . انقسم المؤتمرين بسبب عدم العمل ضد الحرب إلى قسمين . فالجناح الأيسر على رأسه الرليق لينين الذي تبعه الحرب على رأس الجناح الأيمن واقترح تأسيس الدولية الثالثة

وهكذا أصبحت الدولية الثانية فى نظر لينين مجموعة من الأحزاب الانتهازية والتي أصبح من الخطر على الماركسيين وجودها ، فبعد أن كانت تعمل على احباط الماركسية سرّاً أصبحت تجاهر بمحاربتها فانضم اعضاؤها الى صفوف الراسماليين واخذوا يعملون على تحقيق مطامع البرجوازية بتأليب عمال كل قطر لمحاربة اخوانهم عمال الأقطار الأخرى ليكسبوا للمستعمرات لأسيادهم البرجوازيين معتمدين على الألفاظ الخلافة والوعود الكاذبة كالدفاع عن أرض الوطن ورد عدوان الأجانب عن بلاد الآباء والأجداد .

وبعد ثورة اكتوبر سنة ١٩١٧ أعلن لينين أن الدولية الثانية قد فشلت فتشكلت الدولية الشيوعية وعقدت مؤتمراً لها فى موسكو سنة ١٩١٩ .

وقبل انعقاد المؤتمر الأول تشكلت لجنة الحزب الشيوعى الروسى المركزية وامانة الخارج فى ٢٤ أبريل سنة ١٩١٩ واصدرت منشوراً اوضحت فيه غرض الدولية الشيوعية ومهمتها وهوان تستولى طبقة البروليتاريا (العمال) على الحكومات وذلك بطريقة محو أجهزة حكومات الراسمالية واقامة اجهزة حكومة عمالية مع اعلان ديكتاتورية الطبقة العاملة وتشكيل سوفيت (مجلس شورى) للعمال والفلاحين والجيش الأحمر ونزع سلاح الطبقة الراسمالية لتسليح الطبقة العاملة والعمل على الاعتراف بحركات العمل حتى المسلحة التى تناضل ضد الحكومات من اجل الثورة العالمية الكبرى .

ومنذ هذا التاريخ الذى تأسس فيه الكومنترن (الدولية الشيوعية) أصبحت الشيوعية تطلق عليها اللينينية على أساس المذهب الماركسى وتميزت الأحزاب الانتهازية الأخرى باسم الاشتراكية وماهى من الاشتراكية فى شيء ولكنها الانتهازية تسمى نفسها ما تشاء .

الفرد والمجموع فى سنتى التعاون والتنازع

يقول الفيلسوف الروسى الكبير الكونت تولوستوى فى كتابه
الأكبات الاجتماعية وعلاجها ، رأيت أمامى فى هذه الحياة كقطيع من
الثيران والبقير والعجول داخل سياج من سلك خارجه مرعى أخضر
جميل وعشب كثير وداخله عشب قليل غير كافٍ فلنا تتراحم
وتتراكض وتتناطح للحصول على هذا العشب العسير ، وكان صاحب
الماشية رجلاً كريم السجايا متبصرراً رأها مرة فأخذها ما رأى من سوء
حالتها ، ففكر فيما يصلح شأنها ويزيد من إنتاجها ويمنع قويعها عن
ضعيفها وظالمها عن مظلومها فابتنى لها حظيرة طلقة الهواء عذبة الماء
وجعل لها مظلة تقيها حر الشمس ويبرد الشتاء وربط أطراف قرونها
منعاً لتناطحها الشديد عن تزلحمها وتنازعها . وخصص جزءاً منها
لثيران المسنات والبقرات العجاف وطوقه بالأسلاك لتأمينها فى أخريات
أيامها غائلة الزمن وشر عدوان فتيانها وشجار الأقوياء . ولما رأى
العجول تنفسو جوعاً حيث أن الكثير منها يقتل بعضها البعض
ويموت ، وما تبقى منها يعيش هزلاً غير عامل ولا يصلح للعمل فكر
فى وجوب إعطائها لبناً تفطر عليه كل يوم لتعيش وتبقى على قيد
الحياة .

والحق يُقال ان صاحب الماشية بذل طاقته لاصلاح حالها بيد انى لما
سألت عن اجتناب أمر واضح هو ازالة السياج التى هى داخله وإطلاقه ،
قال لو فعلت والله ما استطعت جلبها ولما انتفعت بنتاجها .

وهذا مثل طيب يمثل لنا بهلاء خطر هذا التنازع والتناطح ووجوب
كبح السفه عن طريق العمل حرصاً على الانسانية وحفظها من الفناء .
وعلى ان التعاون هو الطرق الوحيد للحد من النظم الفردية وهو العمل
الانسانى لردع لبنة التنازع لما بينهما من التناقض والتباين ، فحيثما

وجد التنافس قل التعاون وإذا زاد التعاون قلت النزعة الفردية . وليس يخفى علينا أن الفرد لا قيمة له في الحياة بدون الجماعة ، والجماعة هي الرافعة للفرد مادياً وأدبياً ، وإن شئت فقل أن تكوين الفرد ويقامه في الكون يتوقف على تعاون المجتمع وعلى مقدار مساهمة الجماعة وفي معاونة الانسان ، فالمنزل لا يبني من نفسه والوقود لا يحترق على ذاته والماء والخبز والملابس لا تنزل من السماء فلا من ولا سلوى بل لا بد في كل ذلك من أيدي تعمل وأجسام تتحرك وقوى تنفذ ودماء تحترق .

فالفرد لا أثر له وحده في الحياة ولا تظهر قوته إلا مع غيره وكلنا يعرف تلك الخصوصية التي تعبر عن سعة التعاون وحاجة الناس بعضهم الى بعض ، فالنجار يريد مسماراً والمسمسار عند الحداد والحداد يريد بيضة والبيضة عند الدجاجة والدجاجة تريد حباً والحب عند الفلاح والفلاح يريد فأساً والفأس يريد ... الخ . وهكذا دواليك سلسلة متصلة وكل يعمل مع غيره في سبيل المجموع .

فالواجب إذن والمالة هذه أن نقوى سعة التعاون ونسير بها الى الامام حتى تحقق الانسانية مثلها العليا وترفعها من حضيض الانانية الى ذروة الاشتراكية القويمة والمبادئ الاجتماعية السليمة التي توحى اليها بدروس الايثار وتنادينا ان نظل متحدين متعاونين متكاتفين في استخراج الثروة من الطبيعة وتحصيل الأرزاق من مواردها ، ثم نحن بعد ذلك نستأثر بها دون الجميع . فلماذا لا تكون الأرض كلها ملكاً للأمة وتكون الحكومة قيمة عليها ويكون الفلاحون جميعاً مزارعين فيها ، فيشتغل كل بحسب طاقته ثم يأخذ كل بحسب حاجته . لماذا لا تكون المصانع والمعامل وجميع موارد الثروة ملكاً للجميع فما دمننا مشتركين في تحصيل الأرزاق وأحداث الثروات فالواجب يقضى باقتسامها وكل والى كل .

ولماذا لا تشاع الأبنية والدور بين الناس ما دمننا مشتركين في بنائها

واقامة جدرانها وتشبيد حجراتها ، من كل والى كل . الماء والهواء والشمس مشاعة بين الجميع فلماذا لا يشاع العقار ومصادر الثروة بين الجميع من كل والى كل

سيتقول السفهاء من الناس ان الأرض قليلة لا تكفى حاجة البشر فى حين ان الشمس والهواء لا تحصى ولا تنفذ ، لكن يكفى أن نقول لهؤلاء ان مستر (جوبوين) قد أكد منذ قرن ونصف أن فى العالم من الثروة ما يكفى كل الأحياء ، وان معهد جالوب للاحصاء قرر ان الأرض وما فيها تكفى حاجة الأحياء إذا ما اشتغل كل انسان ساعتين فى اليوم ، فالعلة ليست فى الانتاج وقلة الموارد ولكن فى سوء التوزيع وجشع الملاك وأصحاب رؤوس الأموال وكلنا سمع وعلم بتلك المهازل التى تقع كل يوم تحت بصرنا ونلمسها بحواسنا والتى باتت تهدد الانتاج العالمى بالدمار والرجوع به الى العصور البدائية ، فالشركات الكبرى والمصانع وكبار الملاك يعملون جهدهم على تعطيم الانتاج اسلاً فى الربح الوفير وطمعاً فى الخير الكثير إذ أن غرضهم الأول من الانتاج الربح لا اخراج السلع أو نفع الناس ، فلذا كثيراً ما نراهم يعمدون الى الانتاج فيحرقونه أو يلقون به فى البحر كى يقل المعروض فيرتفع السعر كما فعلت البرازيل بينها وأمريكا فى قطنها ، فقد روت الجرائد الأمريكية فى سنة ١٩٠٥ ان فى النية حرق مقدار من القطن لئلا يهبط سعر القطن وقد ايدت التلغرافات هذا العمل وما لنا نذهب بعيداً وهنا فى مصر كثيراً ما تنترك الأرض بوراً ولا تؤجر حتى لا يتعرض الايجار للانخفاض فى حين ان الفلاح يرحب بزراعتها لأنه محتاج ولهى محتاج .

فلا حجة بقلة الانتاج ، فالانتاج كثير والثروة كثيرة ومصادرهما اكثر ولكن العدل قليل ، فإذا سلمنا بهذه المظالم وسلمنا بما وصل اليه المجتمع فما هو الحل وما هو المخرج من هذه الظلمات المتراكمة والمفاسد المتلاطمة

والجواب عن ذلك سهل ويسير ، فتش عنه ، ابحث عنه ، نقب عنه . سوف تجده فى كلمة واحدة هى الشيوعية

ما هي الشيوعية

لقد تجسدت مبادئ الرأسمالية في خمسة أسس العالم تخفى وراءها أغلبية تعاني الفقر والجهل والمرض . وكان النظام الفردي هو المسئول عن هذه الجيوش الجرارة وهو المسئول الأول عن معاناة هذه الجيوش من السرقات وجرائم السلب والنهب والاغتيل والنصب وهو المسئول الأول عن تجسّم الأنانية في المجتمع الرأسمالي وما يتبعها من نفاق وكذب ورياء وخيانة ، ومسئول عن التشرد والزنا وتجارة الأعراض الى غير ذلك من مظاهر الفساد الشائعة في خمسة أسس العالم ، في حين أن في السدس الآخر تعكسر قوة النظام الشيوعي وراء نظام اقتصادي ثابت للبنيان قوى الأركان لا تزعه الأعاصير ولا تزلزله ثورة البراكين . فما هي الشيوعية التي خلقت هذا النظام اللتين ؟ ما هي الشيوعية التي كالت الضربات للجيوش النازية المجنونة وربتها خائفة خاسرة تنعى هتلرها وموسوليناها أمام برلين ؟ ما هي الشيوعية التي خلقت من اتحاد الجمهوريات السوفيتية أمة متمسكة البنيان بعد أن كانت تسيطر عليها الفيصرية وتفرقها باراجيفها الشيطانية ؟ ما هي الشيوعية التي ينظر اليها العمال في جميع أنحاء العالم كمبعث النور وملجأ التحرير ؟ ما هي الشيوعية التي هدف جميع الشيوعيين في أنحاء العالم أن ينفقوا في الطليعة لصد عدوان الاستعمار والاستغلال والمدافعة عن الحرية والأرض ، فقد كانت القوات الشيوعية الصينية وعلى رأسها الجنرال ماوتسي تونج في مقدمة المدافعين عن الأراضي الصينية ضد الفاشيست اليابانيين . كذلك كان الشيوعيون في اليونان ويوغسلافيا ورومانيا وجميع بلدان أوروبا هم طلائع المقاومة ضد الاستعمار النازي في أوطانهم في الوقت الذي ارتضى فيه الملوك والوزراء بين أحضان هتلر وعملائه في أوروبا من أمثال بيتان وهيجان وغاملان وميخائيلو فتش والملك بطرس وبولس وليوولد .

ان الشيوعية كما اتهمها ويشاركني في فهمها كل شيوعى فى
انحاء العالم تتركز على مبدئين اساسيين هما هيكل الشيوعية أو بعبارة
لوضح هما كل الشيوعية :

الأول : العمل :

لما دامت النظم الرأسمالية قد شطرت المجتمع شطرين وكونت
فيه طبقتين إحداهما تعمل وتكدح فى سبيل الانتاج وإحداث الثروات
والثانية كسلى لا تفعل شيئاً فى حين انها تستأثر وحدها بالثروات
وتتمتع بجهود الطبقة العاملة ظلماً وعدواناً . وكانت هذه الظاهرة أحد
أسباب الانحلال فى المجتمع البرجوازى فإننا لردنا الاصلاح فليكن رائدنا
العمل مع الجميع وللجميع وان « من يعمل يأكل ومن لا يعمل يموت » .

الثانى : إلغاء الملكية الفردية :

لقد اثبتت النظم الفردية عدم صلاحيتها للحياة بسبب ركونها الى
سنة التاريخ وترك حبل الملاك وأصحاب رؤوس الأموال على الغارب
فأثرت طائفة وتركزت أخرى وأصبح الفقر مخيماً عل معسكر الطبقة
العاملة فتعددت الجرائم وانحلت عرى الأخلاق وانفصلت وشائج المودة
بين الناس وأصبح العالم على شفاى جرف هاى . يوشك أن يفسد وينهار
كما أوضحنا آنفاً . فالواجب والحالة هذه وبجرة قلم واحدة أن تلغى
الملكية الفردية حرصاً على بقاء العالم وتقدمه وهذا يتحقق صوت العدالة
الذى يؤكد لنا ان الحق والشرف يأبهان إلا أن يشترك الناس بعضهم
بعضاً فى الانتاج ماداموا مشتركين فى تحصيل الأرزاق كل بحسب
حاجته .

هذه هى الشيوعية وهذه هى الاشتراكية كما فهمها ماركس
وانجلز ولينين وكما رأها ولا يزال عليها الرفيق ستالين . وليست
الاشتراكية أو الشيوعية أمراً وراء هذين الأساسين . وليست الشيوعية
فوضى واضطراب أو مجهول وإباحية كما يريد البرجوازيون تشويه
الحقائق وإلباس الحق فى ثوب الضلال .

والآن لعلك فهمت ان الاشتراكية والشيوعية لفظان مترادفان لحقيقة واحدة ومذهب واحد نادى به ماركس وانجلز ولينين . وبعد ذلك فما موقف الاسلام إزاء هذين الأساسين ؟ لو بعبارة أشمل ما موقف الاسلام نحو العمل والغاء الملكية الفردية .

الاسلام والعمل

لقد وفى الاسلام العمل نصيبه من المدح ما لورده فى غير ما آية . وجاءت السنة والسلف الصالح مؤيدين لذلك حاثين عليه . أما القرآن فقولہ جل نكره « وان ليس للانسان إلا ما سعى » . وهذه الآية تفيد أن ليس للانسان إلا سعيه وان الذى يعيش على حساب الغير سارق ومجرم أثيم .

والله الذى لوجب العمل وحث عليه لم يبح للانسان الكسل فى أشد أوقات مرضه فهو يأمر مريم عليها السلام بالعمل حتى تأكل فيقول : « وهزى اليك بجذع النخلة تساقط عليك رطباً جنياً فكلى واشربى » . وإذا أمر الله مريم بالعمل وهى فى شدة مخاضها فمن باب أولى أن يأمر بالعمل والتعب فى سبيل الرزق كل فرد صحيح الجسم سليم البنية قوى التركيب .

وقال تعالى : « وجعلنا الليل لباساً والنهار معاشاً » أى وقت يلزم فيه السعى لتحصيل العيش وترقب الرزق بالعمل .

وقال تعالى : « فابتغوا عند الله الرزق » أى اعملوا حتى تحصلوا على ما يقدم بضروراتكم » .

وقال تعالى : « فإذا قضيت الصلاة فانتشروا فى الأرض وابتغوا من فضل الله » وهو أمر بوجوب جوب البلاد والضرب فى طولها وعرضها رغبة فى العمل والانتفاع بما خلق جلت عظمته من الخيرات .

وقال تعالى : « فامشوا فى ممالكها وكلوا من رزقه واليه النشور » فيجازى كل انسان بمقدار عمله .

أما السنة فالأحاديث الواردة في فضل العمل أشمل من أن تعد وأكثر من أن تعد ، فمن ذلك ما روى أن النبي ﷺ كان جالساً ذات يوم مع أصحابه فنظروا إلى شاب ذي جلد وقوة وقد بكر يسعى فقالوا : ويح هذا لو كان شبابه وجلده في سبيل الله . فقال ﷺ - لا تقولوا هذا فإنه إن كان يسعى على نفسه ليكفيها المسألة فهو في سبيل الله ، وإن كان يسعى على أبوين ضعيفين أو ذرية ضعاف ليفنيهم ويكفيهم فهو في سبيل الله .

وقال : « اعمل لدينك كأنك تعيش أبداً » .

وقال : « لئن يأخذ أحدكم حبلأ فيحتطب خير من أن يأتى رجلاً أعطاه الله من فضله فيسأله أعطاه أو منعه » .

وقال : « ما أكل أحد طعاماً قط خيراً من أن يأكل من عمل يده » .

وهكذا فضّل النبي العمل في أية حرفة من الحرف على الاستئمان والكسل وانتظار المن والسلوى والنهب والسرقه باسم القانون .

أما السلف الصالح رضوان الله عليهم فيكفى أن نسجل هنا قول رجل من كبار رجال الاسلام هو عمر بن الخطاب رضى الله عنه : « ما من موطن يأتيني الموت فيه أحب إلى من موطن اتسوق فيه لأهلى أبيع واشترى » . وقال : « لا يقعد أحدكم عن طلب الرزق ويقول اللهم ارزقنى فقد علمتم أن السماء لا تمطر ذهباً ولا فضة » .

ويمثل ذلك حضنّ الدين على العمل ورغب فيه مراعاة التقدم العمرانى وحرصاً على مصلحة البشر وبقاء النوع الانسانى ، ومن هنا يظهر لنا خطر أولئك الذين ينامون في بيوتهم يأكلون ويشربون ويتمتعون كما تأكل الأنعام وتتمتع اتكالاً على العبيد المسخريون في مزارعهم ومصانعهم ، أولئك الذين ناموا واستكانوا في غفلة وركود فتحسبهم أيقاظاً وهم رقود رغوا من الحياة بالصومعية والفصب حتى أصبحوا كالكلاب تنبحك لتأكل فضلة خبزك وتلعق بقية أنانك ، أولئك الذين يحمل الشقاء بالبلد الذى يحملون فيه إذ يستنفدون دماء أبنائهم

تؤييدهم شرذمة من أرباب النفاق برجوا في اكنافهم وتربوا بين احضانهم تسموا بالحكومة غشاً وزوراً ولو انصفوا لسموا أنفسهم جلادى الشعب . وقد نسوا او تناسوا انهم عالة على المجتمع وجرثومة فساد تنخر في عظم الحياة بعبيدين عن روح الاسلام ولوامره ونواهيه الذى ينادى بالمبدأ الذى نادت به الشيوعية « ومن يعمل ياكل ومن لا يعمل يموت » فسحقاً لهم وترحاً كما بعدت ثمود .

الملكية الفردية فى نظم الاسلام

نذكر اهل المغازى والسير وحدث رجال السنة والأثر ان المهاجرين الأولين من المسلمين عندما نزلوا المدينة كانوا فى فقر منقطع وقلة مال وسوء حال مما جعل الرسول الكريم يفكر تفكيراً سليماً فى تخفيف هذه الضائقة التى حلت بأصحابه ومعالجة هذه المشكلة بنظام اقتصادى متين يضمن للمهاجرين حياة شريفة وعيشاً انسانياً عالياً . هؤلاء المهاجرون الذين تركوا اهلهم وديارهم وأموالهم حباً فى نشر مبادئ الاسلام وفراراً بدينهم من اهل الكفر والفجور ولا عجب فى ذلك فالاسلام بين العدالة والحرية والمساواة يفضى المرء على ارافة آخر قطرة من دمه حباً فى تعاليمه السامية ومبادئه العلية التى سوت بين المسلمين وحطمت القيم الجاهلية والمقاييس المادية ، فلا حسب ولا نسب ولا فخر بعدد رجال وكنوز أموال فالتاس من آدم وادم من تراب ولا فضل لعربى على اعجمى إلا بالتقوى « إن اكرمكم عند الله اتقاكم » .

هؤلاء المهاجرون من الذين اعتنقوا الاسلام وهاجروا من اجل الاسلام وجاهدوا للاسلام وعاشوا فى الاسلام وللاسلام .

هؤلاء المهاجرون الفقراء ماذا كان موقف الاسلام منهم « ما هو النظام الذى رآه الرسول حلاً لمشكلتهم ؟ وهل اطلع هذا النظام أم أخفق ؟ هذا ما سنعالجه الآن ورائدنا الحق للحق وبليلنا الحديث وكتاب الله الكريم .

أخـبـاء :

ذكر الامام البخارى فى صحيحه عن أبى جحيفة قال : « أخى النبى ﷺ بين سليمان وأبى الدرداء ... » الى آخر الحديث .

واذن ففى الاسلام شىء اسمه « المؤاخاة » حدث بعد الهجرة فى المدينة . فمما هى هذه المؤاخاة ؟ وهل لهذه المؤاخاة علاقة بالنظام الاقتصادى الذى نبحث عنه كحل لمشكلة الفقر بين المسلمين ؟

وللاجابة على هذه الأسئلة نحيل القارئ الى ما رواه الإمام البخارى فى صحيحه بالسند المتصل من عبد الرحمن بن عوف رضى الله عنه قال :

لما قدمنا المدينة أخى رسول الله ﷺ بينى وبين سعد بن الربيع «انى أكثر الأنصار مالاً فاقسم لك نصف مالى وانظر اى زوجتى هويت نزلت لك عنها فإذا حلت تزوجها » الى آخر الحديث .

لعلك قد فطنت ايها الأخ الى الحل الذى عالج به الرسول ﷺ هذه المشكلة المهمة ، وعلمت بعين بصيرتك وبصرك ان الرسول الكريم عندما رأى تضارب القوى الاقتصادية وتناقض المسكرات الطبقيّة وان كفة المهاجرين تميل الى الكفاف وان الكفة المقابلة لها التى تمثل الأنصار راجحة غنية رأى الرسول الكريم منعاً لهذا الصراع الطبقي وحلاً لتلك المسألة الملّتوية ان يشارك الناس بعضهم بعضاً فى أموالهم وثرواتهم ، فإن الأنصار يقتسمون أموالهم ودورهم وثمارهم ونسائهم مع المهاجرين الفقراء ، ولم يثر احد من الأنصار على هذا الوضع ولم تقم قائمة الأغنياء حيال هذا الحل ، بل تقبلوه بصدور رحبة وقلوب واسعة ونفوس قانعة ، ولم يقف الأمر عند هذا الحد فحسب بل زاد الى أكثر واكبر ، فليس هناك مواريث بالرحم والقربى إذ ان طبيعة النظام الاقتصادى الذى أقامه الرسول أملت على المسلمين الارث بالهجرة والدين ، فلا يرث الابن اباه ولا الأب ابنه بل يرث المهاجر الأنصارى والعكس بالعكس «ان الذين آمنوا وهاجروا وجاهدوا فى سبيل الله

والذين أروا ونصروا أولئك بعضهم أولياء بعض والذين آمنوا ولم يهاجروا ما لكم من وليتهم في شيء حتى يهاجروا ، صدق الله العظيم .
هكذا كان المهاجرون والأنصار بعضهم أولياء بعض إذا مات هذا ورثه ذاك لا أب ولا أبناء ولكن هجرة وإخاء .

وبذلك أفلح الرسول عليه السلام في محاربة الفقر ومحو آثاره وتهيئة العيش وضمانة لكل مهاجر ، وبذلك الوضع الاقتصادي أمكن للرسول أن يعالج أكبر مشكلة اجتماعية وأن يهدم النظم التنافسية البالية ويقيم نظاماً يحقق العدالة بين الجميع ويسوى بين المسلمين بعضهم مع بعض مما يجعلنا نؤمن بأن أشد المصلحين بأساً وأعظمهم قدراً لا يستطيع أن يعالج الأمر بمثل ما عالج به الرسول هذه المشكلة حتى ليحق لنا أن نسمى هذه الرحلة الإصلاحية في حياة الرسول بالمجتمع الشيوعي الاسلامي . واذن فالشيوعية طبقت في الاسلام في فترة من الزمن كان الطرف الاقتصادي يتطلب هذا النظام .

وليسست هذه المشكلة اليوم مشكلة نظام طبق فقط ولكن المشكلة التي تهم كل باحث ومفكر هل يمنع الاسلام أهله من أن يعيدوا بناء المجتمع على أسس الشيوعية الأولى ؟ وهل يمانع الاسلام في تطبيق هذا النظام مرة ثانية ؟

والجواب طبعاً لا يمنع ولا مانع ، وإنني إذ أضع لا ، أعرف ما هي وما الذي يترتب عليها من نقد ولوم وتعنيف . وإنني كعالم اسلامي يعرف ما يقول ويقدر ما ينطق أثبت هنا غاية وما يتفرع على لا ؟ بالرد على من يخالفني بنعم واقصى حجة وما يتمسك به ان هذا النظام كان لفترة زمنية ولت وادبرت وحل محله نظام آخر ، فشرعت الملكية والزكاة واصبح الارث لأولى الأرحام ، فنسخ هذا الحكم سابقه وأعطاه بحلوله محله ، ولأجل أن أقول لا وأثبت لا وما تدل عليه لا تذكر بكل سرور انه لا ناسخ ولا منسوخ .

ما كنت بدعاً من المسلمين ولا خارجاً عن الدين إذا أنا ناديت اليوم

بجواز بناء المجتمع الانساني على اساس الشيوعية الاسلامية الاولى .

فالاسلام من طبيعته المرونة والصلاحية لكل زمان ومكان ، يابى ان يقف جامداً امام هذه المتناقضات الفريدة التي نشاهدها اليوم فى المجتمع الراسمالى وينادينا بأنه احكامه اصلاحية وانظمتة عالمية تناسب الأحوال المتقلبة والأزمات المتجددة ، فإذا وجد ظرف يناسب حكماً من الاحكام اخذ به فى هذا الظرف ، وبين الله يسر فلا مانع مثلاً من تطبيق نظام المؤاخاة إذا وجدت العوامل الاقتصادية وظهور طبقة غنية وأخرى فقيرة كما كان عند الهجرة وكما هو الحال الآن .

والآن قف معى رويداً ليها الرفيق وانظر بريك الى هذه الشبهة الهائلة واحكم بنفسك عليها وانى لعلى يقين من انك ستضع صوتك بجانب صوتى وتنادى بما ناديت به والى الامام نحو الحرية ووادى النور .

وقد قامت النيابة العامة بالتحقيق مع محمد أبو الحسن الغنيمى بتاريخ ٢٣ يناير سنة ١٩٤٦ ، وسُئل عما إذا كان كتاب الشيوعية فى الاسلام من تأليفه ، فأجاب بالاجاب وأنه طبعه بمطبعة دار اللواء فى شهر سبتمبر سنة ١٩٤٥ ، وقد طبع منه (٢٠٠) نسخة وسعر النسخة (١٥) مليماً .

وعندما سأل المحقق عما قصده باصداره هذا الكتاب ، قال ايقاف العلماء على حكم شرعى دينى .

وعندما سُئل عما يقصده من هذه العبارة ، قال : اقصود من ذلك ان الاسلام دين عام جاء بتشريعات مختلفة تناسب الأزمنة المتعددة ، والأوقات المتقلبة وهذا سر اعجاز القرآن على مر الأزمنة الدهور ، فالسر فى اعجاز القرآن هو قبوله لجميع الفرق الاسلامية المختلفة . وقد وجدت عصور فى الاسلام غزت فيه الفلسفة اليونانية الشرق الاسلامى فقام الفلاسفة المتعددون من المسلمين للتوفيق بين الدين الاسلامى وغيره من المذاهب الاخرى فكان ابن سينا والفارابى وغيرهما من فلاسفة

المسلمين الذين تمكنوا من التوفيق بين الفلسفة والدين . وجوه
الشرعية الاسلامية يتطلب مسابقة الظروف والتطورات والأخذ بالعلوم
المستجدة .

وقد تقدم الشيخ محمد مصطفى المراغى بمنكرة اصلاحية قصد
بها اصلاح الأزهر وتشكيل كليات مختلفة للمحافظة على الشريعة
فأنشئت كلية أصول الدين ومن مهمتها التوفيق بين الاسلام والمذاهب
الاجتماعية الأخرى ، ولذلك اطلعت على مذاهب اجتماعية متعددة ومن
بينها الشيوعية فكتبت هذا البحث لألفت نظر المسلمين عامة والعلماء
خاصة الى أن الدين الاسلامى به نظام مشابه للشيوعية الأولى والأجد
الركون اليه بعيداً عن أى مذهب خارج عن الاسلام .

وقد حددت المبادئ التى تتشابه مع الاسلام بالعمل والخص عليه
فى كلا المذهبين وقرب المشابهة بين نظام المؤاخاة الاسلامى
والتحديبات التى تفرضها الشيوعية على الملكية الفردية . فالمؤاخاة
الاسلامية نظام جد فى الاسلام مؤداه أن يتنازل الأغنياء للفقراء عن
بعض ثرواتهم وإن يشارك الفقراء الأغنياء فيما أعطاهم الله من فضله ،
ولا شك أن هذا تشابه قوى بين الشيوعية والاسلام . وقد سميت هذا
النظام الذى أسسه الرسول بالشيوعية الاسلامية الأولى حتى لا يتطرق
الشك الى انى أقصد فى كتاباتى للمذاهب الشيوعية الأخرى . فانا لا ادعو
ولا أروج ولا أحبذ للمبدأ الشيوعى وإنما ادعو الى نظام المؤاخاة
الاسلامى . والوسيلة فى ذلك الدعوة بالحسن من فوق المنابر ومن
أئمة الوعظ والارشاد ، وإذا اعترض سبيلى لولو الأمر اتف وأقول كما
قال الرسول « ربّ اهدى قومي » .

وقد واجهه المحقق بما ورد فى صفحتى ٥ ، ٦ من الكتاب تحت
عنوان : الفرد والمجموع ، حيث جاءت عبارات - لماذا لا تكون الأرض
كلها ملكاً للأمة وتكون الحكومة قيّمة عليها ويكون الفلاحون جميعاً
مزارعين فيشتغل كل بحسب طاقته ثم يأخذ كل بحسب حاجته . فرد

على ذلك بقوله انه نكر بالنصف الأول من الكتاب معلوماته عن الشيوعية عن لسان مؤلفاتهم وكتيبهم المتداولة وكل ما ورد فيه ليس إلا من باب النقل عن كتبهم وذلك بقصد المقارنة بين الشيوعية ونظام المؤاخاة الاسلامى ، فقد سردت هذه المذاهب لمجرد البحث التاريخى .

فسأله المحقق إذا كنت تبغى من وراء ذلك مجرد البحث التاريخى فما الذى تقصده من العبارة الواردة بأخر الصحيفة الثامنة من كتابك وهى : هذه هى الشيوعية وهذه هى الاشتراكية كما فهمها ماركس وانجلز ولينين ، وكما رأها ولا يزال عليها الرفيق ستالين - وليست الشيوعية فوضى واضطراب ومجون وإباحية كما يريد البرجوازيين تشويه الحقائق والباس الحق ثوب الضلال ، ثم سأله : اليس هذا ترويجاً وتحبيذاً للمذهب الشيوعى .

وقد نفى الكاتب ذلك وأوضح ان هذه من العبارات الواردة فى الكتب التى اطلع عليها .

فعاد المحقق وذكر انه يفهم من العبارة الأخيرة انك تبدى رأيك بصراحة فى المبدأ الشيوعى وتنفى عنه الفوضى والاضطراب مما يستنتج منه انك تحبذه . فأصر الكاتب على ان هذه العبارة مرددة ومعادة فى كتبهم وأنه قد نقلها عنهم .

ولكى يؤكد محمد حسن الفنىمى انه لا يروج أو يحبد الشيوعية نكر انه مما ينفى عنه ذلك انه كان منذ سنتين عضواً فى جمعية نهضة القرى لمكافحة الأمية وكان يدرس للعمال وكان الدكتور محمد مظهر سعيد هو المدير للجمعية فكلفه بأن يبحث عن كل انسان يشك فى أمره انه شيوعى ، سواء من العمال الذين يحضرون الدروس أو من الطلبة أو غيرهم - ، وفعلاً كنت أنكر له بعض الأشخاص الذى تحوم حولهم الشبهة وكان يؤكد لى ان هذه الأسماء تُبحث من جانبه وترسل الى جهة عليا .

إلا أن المحقق نكر انه : « يؤيد تحبيذك وترويجك للمبدأ الشيوعى

ما جاء فى الصفحة العاشرة من كتابك : ومن هنا يظهر لنا خطر أولئك الذين ينامون فى بيوتهم ياكلون ويشربون ويتمتعون كما تاكل الأنعام وتتمتع اتكالاً على العبيد المسخرين فى مزارعهم ومصانعهم .. تؤيدهم شريعة من أرباب النفاق تربوا بين أحضانهم وسموا أنفسهم بالحكومة غشاً وزوراً ولو اتصفوا لسموا أنفسهم جلادى الشعب ، .

واعتبر المحقق ان فى هذا مناداة بالغاء الملكية وتحريض طائفة على أخرى .

فأجاب الكاتب بأنه لم يقصد بهذا الترويع ولا تمريض طائفة على أخرى وإنما قصد أن يتكلم تعريضاً على المستعمرين منهم الذين يوصفون بأنهم يحلون بالبلد وأنه لم يقصد طوائف الشعب المصرى .

ونكره المحقق بأنه جاء بالصحيفة الثالثة عشر من هذا الكتاب بالمعارة الآتية :

« ما كنت بدعاً من المسلمين ولا خارجاً عن الدين إذ أنا ناديت اليوم بجواز بناء المجتمع الانسانى على أساس الشيوعية الاسلامية الأولى ، وسأله عما يقصده من هذه العبارة .

فأجاب بأنه قد حدد النظام الذى لثامه الرسول وسماه تارة باسم نظام المؤاخاة الاسلامى وتارة باسم الشيوعية الاسلامية الأولى ، فهذه العبارة لا تعنى غير نظام المؤاخاة الاسلامى .

وأخيراً سأله المحقق عما يقصده من عبارة تؤيدهم شريعة من أرباب النفاق سموا أنفسهم بالحكومة ، فأجاب : أقصد بذلك الحكومات التى تتعاون مع المستعمرين أياً كانت تلك الحكومات .

وقد وصل الى المحقق خطاب من مجهول مؤرخ ٥ يناير سنة ١٩٤٦ جاء فيه ان محمد أبو الحسن الفغيمى لم يؤلف كتاب الشيوعية فى الاسلام إلا بقصد التعمية لعلمه ان كثيرين يترقبون به بعد أن حارب المذهب الشيوعى وكان جاسوساً عليه . وقد سئل المذكور فى

شأن هذا الخطاب فنذكر ان الكثيرين كانوا يعرفون عنه انه كان يقاوم الشيوعية ويقوم بالتبليغ عنها للدكتور مظهر سعيد وذلك بأن يقدم له أسماء يسمع ان اصحابها يشتغلون بالشيوعية مثل فتحي الرملی وانور كامل .

وقد استدعى المحقق الدكتور مظهر سعيد الذي قرر ان ابو الحسن اخبره ان بعض الشبان المتعلمين اتصلوا به وتكلموا معه في المبادئ الشيوعية كلاماً هداماً خطيراً ، فكلفته ان يتصل بهم ويطلعه على احوالهم شفويًا ليتدبر الأمر ، وأنه قد تحقق من صدق تقاريره من مصادر أخرى وكان لهذه التقارير فائدة كبيرة في تنوير بعض الجهات العليا والحكومية وتنبيه الأنهات الى هذا الخطر الجديد .

وفي نهاية التحقيق الذي أجرته النيابة العامة مع أبو الحسن الغنيمي في ٢٢ يناير سنة ١٩٤٦ قررت القبض عليه وحبسه احتياطياً لمدة أربعة أيام على أن يراعى التجديد في الميعاد .

وبتاريخ ٢٦ يناير سنة ١٩٤٦ نظرت المعارضة في امر حبس أبو الحسن الغنيمي امام رئيس محكمة مصر الأهلية الذي قرر الافراج عنه إذا دفع ضماناً مالياً قدره عشرة جنيهات .

وبتاريخ ١٠ يولييه سنة ١٩٤٦ كان محمد أبو الحسن جاد الله الغنيمي من بين من انن - النائب العام بتفتيشهم ووجد بمنزله بأبي تيج كتابين هما روح الاشتراكية لجوستاف ليبون - وما هي الماركسية لا ميل بيرنز . وقد حقق معه بتاريخ ١٤ يولييه ١٩٤٦ فذكر انه حصل على هذين الكتابين من إحدى المكتبات ، وعندما سئل عن الغرض الذي يهدف اليه من الحصول على مثل هذه الكتب ، اجاب - اننا من رجال الدين ويهمني ان اطلع على كل شيء ثقافي حتى اكون على بصيرة من المذاهب التي تتهجم على الدين أو تتنافى معه .

كما ذكر في نهاية اقواله انه ألف كتاباً عنوانه الشيوعية في الاسلام

وكان موضوع تحقيق معه ولم يتم التصرف فى القضية بعد ، فأمر المحقق بعرض القضية التى أشار إليها المتهم .

وكان القلم السياسى بمحافظة القاهرة قد أشار فى تقريره المقدم عن المتهم أنه كتب وطبع ووزع كتاباً أخرب عنوانه « دورنا فى الكفاح الوطنى » فأمر المحقق بالبحث عن نسخة من هذا الكتاب ، ونكر محمد أبو الحسن الفغيمى أن الأستاذ أحمد رشدى صالح رئيس تحرير مجلة الفجر الجديد هو الذى قام بطبع هذا الكتاب .

دورنا فى الكفاح الوطنى

وقد مهد المؤلف فى كتابه هذا بالكلام عن نضال مهما اختلفت مظاهره وتنوعت أشكاله وتعددت أسماؤه فإنه متحد الغاية متفق النهاية لاتفاقه فى الهدف وهو تحرير الانسانية من آلام العوز ومخاوف المرض ومصائب الجهل والانطلاق من القيود التى فرضتها الأنظمة الرجعية البالية ، ثم تحدث بعد ذلك عن نضال الطبقات الشعبية وقرر أنه لا يوجد شيء يمنع الانسانية عن بلوغ هدفها والوصول الى غايتها ، والنضال ضد بقايا الاقطاع والأشكال الاجتماعية الرجعية الأخرى سواء كانت فى الاقتصاد أو السياسة . ثم قال : وقد يدرك القارئ من هذه الكلمة الموجزة صدق النظرية الماركسية وعمقها تلك التى ترى العالم وحدة متماسكة تتأثر كل بقعة فيه بعدت أو قربت بالأحداث والحركات التى تقع فى أى جزء من أجزاء العالم . وأضاف : وقد كان لتضارب القوى الاقتصادية والسياسية أكبر الأثر فى خلق هذا الصراع الذى تشهده الانسانية بين معسكرات العالم المتباينة .

وقد قام وكيل النيابة المحقق بسؤاله فى هذا الخصوص فأبان له انه فى هذا التمهيد أخذ ينعى على النظم القديمة رجعياتها وأخذ يهدف الى أنظمة اجتماعية تقدمية فى نظره وأشار فى هذا الخصوص الى النظرية الماركسية واعتمد فى هذا الصدد على نضال وكفاح دعامتها القوة ، فهو بذلك قد حبّذ وروجّ لنظريات وآراء ومذاهب ترمى الى تغيير النظم الأساسية للمهينة الاجتماعية بالملكة المصرية بالقوة .

وقد أجاب أبو الحسن الغنيمي على ذلك بقوله - لا يشتتم من هذه المقدمة رائحة التحييد ، فالتعبير بكلمة نضال أو كفاح لا تعطى معنى القوة مطلقاً ، وليس هناك من نظام تقدمت به لايبدال النظام القائم وليس بالكتاب أى شىء يشير الى هذا ، على أن المقصود بالنضال والكفاح الذى أتحدث عنه فى المقدمة هو النضال والكفاح بين مختلف الشعوب الاستعمارية وهذه حقيقة واقعة لا يمكن لإنسان انكارها فالنضال بين انجلترا وامريكا وبين انجلترا وفرنسا حقائق ثابتة ، أما أن هذا النضال يهدف الى تحرير الانسانية من آلام العوز ومخاوف المرض ومصائب الجهل فهى الحريات الأربع التى نادى بها ميثاق الأطلنطى ، وأما الكلام عن اليمين واليسار والرجعى والتقدمى فالمراد من الرجعى كل من يحبذ الاستعمار وأما التقدميين فهم أولئك الذين يكافحون ضد الاستعمار من جميع الشعوب ، أما أن الاستغلال هو العائق للانسانية عن التقدم فالمراد به الاستغلال الذى يقع من جانب الأمم الاستعمارية ضد شعوب المستعمرات ، والمراد بعبارة أن مظهر الاستغلال هو الوقوف فى طريق الطبقات ومنعها من أن تمارس حقها فهو تأكيد لمبادئ الدستور لممارسة حقوقها القانونية ، وأما نضال الشعوب ضد الاستعمار وضد بقايا الاقطاع التى يخلقها الاستعمار فهو كلام عن الاستعمار فى البلدان الخارجية وليس له أى دخل فى نظم مصر ولست أدرى كيف يحارب أو يتهم بقلب وتغيير نظام الدستور من هو فى صف الدستور ، ولست أرى فى كتابي رائحة تغيير النظم الاجتماعية فى البلاد المصرية .

وقد أثار المحقق بعد ذلك الى : ورد بالكتاب الصراع بين طبقتى العمال والفلاحين من جهة والملاك من جهة أخرى وما بينهما من خلاف ، فلا غرو إذا وجدنا الصراع الطبقي بين القوتين يكاد يودى بإحدهما ولن يكون البقاء إلا للقوة الفتية وهى كما يستفاد من سياق الكتابة قوة العمال والفلاحين . أى أن الكاتب قد تحدث عن صراع بين قوتين سينتهى بانتصار إحدهما على الأخرى بالقوة ، كما يستفاد من

هذه الصياغة ان النظام الاجتماعى بالمملكة المصرية قائم على نظام الطبقات .

وقد رد الكاتب على ذلك بأن كلمة صراع لا تفيد القوة لا لغة ولا عرفاً ، والمقصود بالصراع الذى يستفاد من الكتاب هو الصراع بين بلدان العالم الخارجية بدليل انى لم أذكر مصر مطلقاً وقد ذكرت الصراع فى فرنسا وفى يوغسلافيا وفى اسبانيا وفى الأرجنتين وفى اليابان وفنزويلا والصين وايران وليست هذه البلاد فى مصر ، وهذا الكلام الذى ذكرته كلام منكور فى جميع الجرائد ، فليس فيه ما يدل على انى أريد تغيير نظام الحكم فى الهيئة الاجتماعية وليس مجرد الحديث عن نزاع قائم فى العالم الخارجى يعد ترويحاً لنظم اجتماعية أخرى .

كما واجهه المحقق بما ورد فى الكتاب تحت عنوان الصراع بين الكتلة الرأسمالية والكتلة الاشتراكية تضمن اشادة بالاشتراكية والاعيب الرجعية العالمية التى ترمى الى اعاقه القوى الشعبية عن السير الى الأمام ، واعتبر المحقق ان عبارة السير الى الأمام يستفاد منها الوصول الى الاشتراكية ، وان فى هذا دعوة الى نظام يختلف عن النظام الاجتماعى القائم فى مصر بواسطة الكفاح الذى هو فى نظر الكاتب هو القوة ، واعتمد المحقق فى هذا التفسير الى الثورات العديدة التى أشار اليها الكاتب .

وقد رد أبو الحسن الغنيمى على ذلك بأن الكتاب ينقسم الى قسمين الأول تحليل للوضع السياسى بعد الحرب العالمية والثانى موقف رجال الدين من القضية الوطنية . أما كلمة السير الى الأمام فلا تعنى النظام الاشتراكى أو الدعوة الى النظام الاشتراكى لأن المراد منها هو استعمال الحروب كأداة لاستغلال البشر واستعمار البلاد وهو كلام عن النزاع القائم بين معسكر الاستعمار البريطانى والأمريكى وبين الاتحاد السوفيتى . وأما حديثى عن الثورات فهو لبيان موقف رجال الدين من القضية الوطنية التى تشملها هذه الثورات .

وقد انتهت النيابة العامة فى تحقيقاتها الخاصة بمحمد أبو الحسن جاد الله الغنىمى الى توجيه الاتهام اليه لتحبيذه وترويجيه مذاهب ترمى الى تغيير مبادئ الدستور والنظم الأساسية للهيئة الاجتماعية بأن ألف ونشر كتاب الشيوعية فى الاسلام الذى تم طبعه وتوزيعه على الجمهور خلال سنة ١٩٤٦ حذب فيه الشيوعية ودعا لالغاء الملكية الفردية زاعماً ان هذا نظام اقهر الاسلام وتساءل لم لا تكون الأرض كلها ملكاً للامة وتكون القوامة للحكومة ويكون الفلاحون جميعاً مزارعين فى الأرض فيشتغل كل بحسب طاقته وينال كل بحسب حاجته ولم لا تكون جميع موارد الثروة ملكاً للناس اجمعين ماداموا يساهمون جميعاً فى تحصيل الأرزاق وإحداث الثروات مطالباً بأن تشاع مصادر الثروة والعقار بين الجميع قائلاً : ان الثروة كثيرة ولكن العدل قليل وان الحل والمخرج من هذه الظلمات المتراكمة والمفاسد المتلاطمة لا يكون إلا بانتهاج المنهج الشيوعى وان الجواب سهل ويسير تدل عليه كلمة واحدة هى «الشيوعية» .

كما ألف ونشر كتاب « دورنا فى الكفاح الوطنى » الذى تم طبعه وتوزيعه على الجمهور خلال عام ١٩٤٦ أظهر فيه اعجابه بالنظرية الماركسية وحذب الشيوعية والكفاح فى سبيلها قائلاً : إنه مهما تعددت أشكاله وتنوعت مظاهره وأسماؤه فهو متحد فى الغاية وهدفه الانطلاق من القيود التى فرضتها الأنظمة الرجعية البالية ، ثم اشار الى نضال الطبقات الشعبية وقال : ان النضال ضد بقايا الاقطاع والأشكال الرجعية الأخرى سواء فى الاقتصاد والسياسة هو الذى يدعو لتضارب القوى الاقتصادية والسياسية وله اكبر الأثر فى خلق الصراع الدائم بين طبقتي العمال والفلاحين من جهة والبرجوازيين من جهة أخرى وان الانتصار محتوم فى هذا الصراع الطبقي وخص بالذكر ثورة أكتوبر سنة ١٩١٧ فى روسيا ونعى على رجال الدين محاربة تلك الثورة وتوخيهم الرجعية فى ذلك ومناهضتهم عشاق الحرية والمساواة.

الباب الرابع

حول الفلسفة الماركسية

كان الأستاذ أبو سيف يوسف من بين الذين أثنى النائب العام بتاريخ ١٠ يوليو سنة ١٩٤٦ بتفتيش منازلهم ومقار أعمالهم ، وقد تم هذا التفتيش فى الساعات الأولى من صباح يوم ١١ يولييه ١٩٤٦ طبقاً لتعليمات النائب العام وقد قام بتفتيش منزل الأستاذ أبو يوسف يوسف ومقر عمله بدار الفجر الجديد وكيل النيابة الأستاذ عدلى بغدادى ، وشرع بالتحقيق معه صباح ذلك اليوم ، وواجهه بالبلاغ الذى قدم من وزارة الداخلية الى النائب العام والذى يتضمن اتهمه بترويج المذاهب التى ترمى الى تغيير مبادئ الدستور الأساسية وان هذا الأمر قد تأيد بما ضبط لديه من أوراق ، فنفى هذا الاتهام وقال : « أنا لم أقم أبداً بنشاط شيوعى ، وإذا كانت بعض النشرات والكتب فيها ما يدعو الى الشيوعية فىنى لم أقم بإذاعة هذه الآراء وكان كل مجهودى قاصر على قراءتها » . فأعاد عليه المحقق الاتهام بأنه متهم بالترويج لمذاهب ترمى الى تغيير مبادئ الدستور الأساسية والنظم الاجتماعية بالمملكة المصرية ، فقرر انه لم يقم بشىء من هذا على الإطلاق وانه يدعو الى عكس ذلك بدليل انه كتب مقالات تدافع عن الدستور المصرى فى مجلة الفجر .

وفى يوم ١٢ يولييه سنة ١٩٤٦ أرسل القسم المخصوص بوزارة الداخلية خطاب سرى سياسى الى النائب العام اقناده فيه « حول الفلسفة الماركسية » لمؤلف أبو يوسف أبو يوسف يشير الى ان الحرية الفردية ارتفعت بالشورات وان النظام الرأسمالى قائم على استغلال الانسان للانسان وان الحريات تحت لواء ذلك النظام ورقية تفسر لصالح

طبعة معينة دون الطبقة الكاسحة ويتضمن ترويجاً وتحبيذاً للنظم القائمة فى الاتحاد السوفيتى . وأرفق القسم المخصوص بهذا الخطاب نسخة من هذا الكتاب رجاء التنبيه باتخاذ اللازم قانوناً . وقد أشّر النائب العام فى ذات التاريخ بانتداب وكيل النيابة الأستاذ احمد موافى لاستكمال التحقيق .

وقد شرعت النيابة العامة فى التحقيق معه بتاريخ ٢٤ يوليه سنة ١٩٤٦ حيث أفاد أنه حصل على ليسانس الآداب سنة ١٩٤٣ واشتغل مدرساً بمدرسة المحلة الكبرى الثانوية لمدة سنة ثم انتقل للاشتغال بمحطة الاذاعة لمدة سنة ونصف ، ثم عمل بمجلة الفجر الجديد كسرتير للتحريير بها حتى تاريخ استجوابه ، وأنه بعد التحاقه بهذه المجلة من الطبيعى ان يشتغل بالسياسة إذ انها مجلة سياسية ، وان الدائرة السياسية التى يشتغل فى حدودها تنحصر فى الاشتغال بالمطالب الوطنية ضد الاستعمار الانجليزى وذلك بالكشف باستمرار عن الاعيب السياسية الانجليزية فى مصر وفى غيرها من المستعمرات وفى المؤتمرات الدولية وان نربط ذلك كله بالأغراض الاقتصادية التى يرمى الاستعمار الانجليزى الى تحقيقها على حساب هذه الشعوب ، إذ ان هذا الاستعمار يرمى الى أن يبقى البلد المستعمر فى حالة متأخرة صناعياً حتى يضمن توزيع منتجاته فى أسواقها وهو فى هذا السبيل يسيطر على بعض الأنوات الحكومية لينفذ هذه السياسة .

وقد سأل المحقق عن النظام الاقتصادى الذى يرى تطبيقه ، فأجاب بأنه لا يمكن تطبيق نظام اقتصادى فى صالح الشعب المصرى ما لم يتخلص أولاً وقبل كل شئ من سيطرة الاقتصاد الانجليزى ، وفى هذه الحالة يمكن تصنيع البلاد بكيفية يرتفع معها مستوى طبقات العمال والفلاحين ، وضرب مثلاً لذلك بمشروع خزان زسوان لتوليد الكهرباء حتى يمكن اضاءة قرى الصعيد ويستفيد منها مجموع الشعب لاستخراج السماد والحديد وغير ذلك من المشروعات الصناعية وأبعاد

الشركات الاحتكارية وإدارة هذه الشركات لصالح الشعب . وليس معنى هذا القضاء على النظام الرأسمالي وإنما معناه أبعاد المشتغلين الأجانب عن الاستبداد بالشعب .

وعندما طلب منه المحقق أن يرسم النظام الاقتصادي الذي يجب أن يسود كما هو مرتسم في ذهنه ، أجاب بأنه ليس متخصصاً في الاقتصاد ولا يجب أن يتعرض لأشياء لم تقع بعد وإنما هناك أهداف مباشرة تحقق للبلاد كثيراً من الخير وأول هذه الأهداف هو الاستقلال سياسياً وعسكرياً واقتصادياً . وقرر أنه ليس متخصصاً في الاقتصاد ولكن يستطيع أن يحدد أهداف النظام المنشود بأنه يتيح الفرصة لكل مواطن لكي ينمي مواهبه وقواه العقلية .

وقد سأل المحقق عن معرفته للشيوعية ، فأجاب - أنه درس بكلية الآداب في السنة الثانية جميع المذاهب الاقتصادية والاجتماعية وأنه كلف مع زملائه رسمياً من قسم الفلسفة بعمل بحث في مادية التاريخ عن كارل ماركس ، وقد قام بعمل هذا البحث ثمانية عشر طالباً وطالبة كان واحداً منهم وقد حصل على بحثه هذا على سبعة عشر درجة من عشرين ، ومن بين ما درسه في هذا الخصوص النظام الشيوعي ومبناه أن يطلب من كل إنسان حسب قوته ويعطى حسب حاجته ، وأضاف - وهذا النظام كما اعتقد لم يتحقق إلى الآن في أي دولة من دول العالم حتى في روسيا ولا تزال هناك سنين طويلة جداً قبل أن يتحقق بشكل تقريبي .

كما طلب منه المحقق أن يذكر خلاصة لما كتبه في مادية التاريخ فذكر أنه قال في هذا البحث أن ماركس لم يكن هو الفيلسوف الوحيد الذي نبه إلى أهمية العوامل الاقتصادية في التاريخ فهناك يونانيون عاشوا قبل الميلاد وفلاسفة في عصر النهضة قد أشاروا إلى أهمية العامل الاقتصادي في توجيه حوادث التاريخ ولكنهم لم يتكلموا عنها بطريقة منظمة وعلى العكس من ذلك كارل ماركس، ومع ذلك فقد قلت أن

العوامل الاقتصادية ليست هي كل شيء في التاريخ وانها تتأثر بالأفكار الدينية والأخلاقية وغير ذلك . وقد انتهت في هذا البحث الى أنه لا يجب أن تكون نظرتنا الى التاريخ محدودة ، فلكي تعرف جميع العلل والحوادث في عصر معين يجب أن نحيط بجميع العوامل الاقتصادية والفكرية والسياسية والدينية ... إلخ .

وقد سأله المحقق عن الكتب التي قراها عن المادية التاريخية ، فأوضح أن الاستاذ الذي كلفهم بهذا البحث أشار اليهم بالرجوع الى كتب ماركس وإنجلز وهي موجودة في مكتبة الجامعة . كما قرأ البيان الشيوعي الذي كتبه ماركس سنة ١٩٤٨ ، وكتب هذا البيان في ظروف وفي بلاد لم تكن فيها ديمقراطية وكان غرضه أن ينشأ حزباً موحداً من العمال ليفوز بالحكم السياسي وهذا واضح في كلامه في البيان .

وعندما استفسر المحقق عن كيفية وصول هذا الحزب الى الحكم ، قرر أن ماركس قد كتب أن الحزب العمالي السياسي لا يمكن أن يستولى على الحكم في ظل الارهاب السائد في ذلك الوقت إلا بالقوة . واعتقد أن هذه النظرية تلائم العصر الذي كتبت فيه فقط ، فإذا ما وجدت ظروف حكم ديمقراطية كان من المستحسن أن يناضل العمال في سبيل حقوقهم بالاستعانة بهذه الوسائل الديمقراطية عن طريق تكوين نقابات واتحادات للنقابات وعن طريق ترشيح ممثلين في مجلس النواب والمجالس البلدية وعن طريق استخدام الصحافة دون التعرض لأي حذف أو قمع واعتقد أنه إذا كانت الحكومات المشرفة على تنفيذ مواد الدستور مخلصه في تنفيذها بالنسبة لجميع طبقات الشعوب فإن هذا كفيلاً بأن يحقق للعمال ما يريدونه ، على أنهم إذا لم يصلوا فليناضلوا نضالاً سلمياً في سبيل الفوز بمطالبهم ولا أرى أن يلجأوا الى العنف لأنه ليس في مصلحة الشعوب .

ولكن المحقق أصر على أن البحث الخاص بالمدينة الفاضلة قد اقتبس نظرية كارل ماركس وهي تشير الى استخدام القوة في سبيل تحقيق المطالب ، فرد على ذلك بقوله أنه لا يمكن التسليم بجميع أقوال ماركس

فقد قال بنظرية القوة في ظروف كانت تستدعي استخدام القوة وجميع المؤمنين بتعاليم ماركس حتى في الاتحاد السوفيتي لا يطبقونها تطبيقاً حقيقياً بمعنى أنهم يختارون منها ما يتلاءم وظروف مجتمعهم ودرجة تطوره .

ثم شرع المحقق في استجوابه عن كتابه « أصول الفلسفة الماركسية » فقرر أنه كتب هذا الكتاب في شهر ديسمبر سنة ١٩٤٥ وأن دار القرن العشرين للنشر وصاحبها الأستاذ أحمد رشدي صالح قد قامت بنشره .

وقد أوضح الأستاذ أبو يوسف أنه هدف من كتابه « حول الفلسفة الماركسية » كما حدده في مقدمة هذا الكتاب هو الكشف عن الأعيب الأستاذ عباس محمود العقاد وادعائه أنه أكبر عالم وأكبر فيلسوف ، وقد رأيت أن من يقرأ آراءه عن الفلسفة الماركسية لا يقبلها بأي حال واشك كثيراً في أن الأستاذ العقاد إنما يتعمد تشويه هذه النظريات لأغراض خاصة . فالفلسفة الماركسية هي مجموعة النظريات التي كتبها ماركس وتلميذه إنجلز في كتبهما عن الطبيعة والاقتصاد والمجتمع ، وقد ذكر الأستاذ العقاد في كتابه « في بيتي » أن كارل ماركس كان فيلسوفاً أولاً وكان يعامل الناس معاملة الحيوانات ، في حين أن جميع مؤرخي الفلسفة يتفقون على أن فلسفة ماركس فلسفة دialeكتيكية وليست فلسفة آلية ، وقد ذكر أيضاً الأستاذ العقاد آراء لا يمكن أن يسلم بها كل محب للحقيقة ولذلك رأيت أن أرد عليه في الموضوع الذي تيسر لي فيه بعض الاطلاع .

وطلب منه المحقق أن يفرق بين الفلسفة الدialeكتيكية والفلسفة الآلية حيث أنه عمد في كتابه حول الفلسفة الماركسية إلى الكلام عنهما ، فأجاب - للتفريق بين الفلسفتين نضرب لذلك مثلاً بسيطاً ، تقول الفلسفة الآلية أن الإنسان تتحكم فيه العوامل الطبيعية والجغرافية وعوامل البيئة تحكماً مطلقاً في حين أن الفلسفة الدialeكتيكية تقول أن

الانسان مسيطر على العالم المادى كما انه يتأثر به ووسيلة سيطرته هي معرفة هذا العالم فعن طريق هذه المعرفة يستطيع أن يحرر نفسه من كل سيطرة مادية أو اجتماعية ، والصراع بين الانسان وبين الطبيعة لا ينتهى ابداً ، وكل معرفة يتوصل اليها الانسان هي نصر على الطبيعة وتحكم النظرية الديالكتيكية المجتمع من الناحية الاقتصادية ، فإذا كان العلم موجهاً فى المحل الأول نحو خدمة المجتمع كان التطور والسيطرة على الطبيعة أسرع ما يمكن وعلى العكس من ذلك عندما يخضع العلم للسيطرة التجارية ويسخر فى أغراض لا تحترم الانسانية يكون تطور المجتمع بطيئاً جداً .

ثم واجهه المحقق بما ورد فى الصحيفتين ٢١ ، ٢٢ من كتابه حول الفلسفة الماركسية عن معنى المادية فى الفلسفة الماركسية وانتهاك الى تحليل الفلسفة الماركسية الى انها ترمى من الناحية المادية الى امور احدها فهم العالم على حقيقته حتى يتسنى اخضاعه وبقوة ، وتسائل المحقق كيف يكون اخضاع العالم وتغييره ؟ فأجاب - بأن المقصود بالعالم هنا العالم المادى أى الطبيعة نفسها - فعاد المحقق الى تساؤله وهل الانسان يدخل فيها ، فأجاب نعم لأن الانسان جزء من الطبيعة طبقاً لهذه النظرة . فتسائل المحقق - وكيف يتسنى اخضاع الانسان وتغييره ، فأجاب - تقصد النظرية فهم الأحوال المحيطة بالانسان والمؤثرات التى تؤثر فيه ودراسة أساليب تفكيره وطرق معيشتة وطبيعة جسمه وغير ذلك . فتسائل المحقق ، وهل تتناول فيما تتناوله هذه الطبيعة نظام الانسان الاجتماعى والاقتصادى وكيف يتغير هذا النظام ، فأجاب - نعم تتناوله ، وأما عن كيفية تغييره فذلك يكون بدراسة واقعه دراسة علمية ، فدراسة الأرض التى يعيش عليها وطبيعتها ودراسة العلاقات الانسانية نفسها والأسس التى يقوم عليها كل هذا يساعدنا على تغيير حياة الانسان أو على الأصح تحسينها .

ثم قرر المحقق ان الانسان الآن فى مصر فى وضع معين وعلى حال معين فكيف يتحسن وما هو السبيل لذلك ؟ فأجاب - أولاً يتحسن

وضع الانسان فى مصر بفهم الأحوال التى يعيش فيها ، واتخذ الأحوال المادية التى يعيش فيها ، هذا الفهم يساعدنا على تشخيص الأمراض الاجتماعية التى تحط من أحوال المصريين . فتسأل المحقق عن الأحوال المادية التى يعيش فيها الانسان فى مصر ، فأجاب - الشعب المصرى يعيش فى ظل استعمار اجنبى يرمى الى ابقائه جاهلاً وفقيراً لكي يستفيد على حساب الشعوب الأخرى ، فمعرفة هذه الحقيقة المادية الأولى تعلمنا ان أول شيء يجب التخلص منه لتحسين حالة الشعب المصرى هو الاستعمار الانجليزى .

ثم انتقل المحقق بعد ذلك الى مناقشة الأستاذ أبو سيف يوسف فيما ورد بكتابه حول الفلسفة الماركسية فى صحيفتى ٣٦ ، ٣٧ عن الحرية والفلسفة والماركسية التى أشاد فيها بفضل الثورات فى القضاء على نظام الطبقات ، وما ورد بصحيفة ٣٧ ما نصه : « التاريخ اذن يعلمنا انه لا وجود للحرية الفردية طالما انقسم المجتمع الى طبقة تستغل وغالبية تخضع وتشقى وان هذه للحرية ان كان قد اكتسب بعضها فلم يكن ذلك إلا عن طريق كفاح الشعوب ضد مستغليها ، وقد أجب على ذلك بقوله انه لم يقصد بالاشارة الى الثورات كعامل فى القضاء على نظام الطبقات وإنما كل ما فعله هو انه سجل بعض أحداث تاريخية تحققت بالفعل فى بعض الدول كفرنسا وانجلترا من القرن السابع عشر والثامن عشر فى ظل النظم الاستبدادية .

فعاد المحقق وواجهه بما قال بعد ذلك « اننا نعلم حق العلم انه فى ظل النظم الرأسمالى القائم على استغلال الانسان لا يمكن ان توجد حرية حقيقية بالنسبة للغالبية العظمى لسببين اولهما هو ان الحرية فى المجتمع البرجوازى حرية ورقية وهى تفسر فى هذا المجتمع لصالح طبقة معينة دون الطبقة الكائنة ، واعتبر المحقق هذا القول انه بمثابة تحبيذ وترويج لنظام اساسه القضاء على نظام قضاء يعتمد على الثورات .

وقد أجاب الأستاذ أبو سيف يوسف على ذلك بأن قال : « لم أتكلم عن النظام الرأسمالي على الإطلاق وإنما قلت النظام الرأسمالي القائم على استغلال الإنسان للإنسان ، فكأنى هنا انتقد ناحية الاستغلال فى النظام الرأسمالي فهذه هى التى تحول بين بعض الحكومات غير الديمقراطية وبين تحقيق الحرية المنصوص عنها فى الدستور لكل إنسان .

وسئـل بعد ذلك عما يراه فى نظام الطبقات ، فأجاب بأن كل نظام يبقى ويزول بحسب صلاحيته أو فسادِه ويغض النظر عن رغبات الأشخاص فإذا كان نظام معين يوصم بطابع الاستبداد فإنه يكون من غير المتوقع أن يدوم هذا النظام طويلاً وذلك بحكم طبيعة الأشياء .

فسئـل عن معنى نظام الطبقات فى نهته ورأيه فيه ، فأجاب بأنه هو النظام القائم على الملكية الفردية واستغلال الملاك لنشاط غير الملاك فى غالب الأحيان ، أما عن رأيه فيه فإذا كان هذا النظام يتيح للطبقات الفقيرة فرصاً متكافئة فإنه يكون نظاماً فاضلاً .

فنبهه المحقق الى أنه قد ورد فى كتاب حول الفلسفة الماركسية ان التاريخ قد علمنا أنه لا وجود للحرريات الفردية طالما انقسم المجتمع الى طبقة تستغل وغالبية تخضع وتشقى وأن هذه الحرريات ان كان قد اكتسب بعضها فلم يكن ذلك إلا عن طريق كفاح الشعوب ضد مستغليها ، فيكون الكاتب بذلك يحبذ كفاحاً ينتهى الى القضاء على نظام المجتمع فيه طبقتين طبقة مالكة وطبقة غير مالكة . فأجاب بأنه لم يكن الهدف من كلامه عن الطبقات ازالة طبقة او سيطرة أخرى وإنما كان يتكلم عن ظاهرة الاستغلال فحسب ، هذا الى أن الكفاح قد يكون عنيفاً وقد يكون سلمياً وكلمة الكفاح لا تفيد العنف إلا فى الموضع الذى تستغل فيه .

وسأله المحقق عما ورد فى صحيفة (٥٣) من الكتاب عن الماركسية فى التطبيع ما نصه : « وقد زعم العقاد أن قادة الاتحاد السوفيتى

الماركسيين قد آمنوا ببعض مبادئ ماركس ثم عدلوا عنها عندما فشلوا في تطبيقها فعداوا وأقروا حق التملك والتوريث والفروق في المعاش وإعلان العصبيية القومية ، ولكن العقاد يستغل للأسف ثقة قارئه به عندما يتحدث عن العشرين سنة من التجارب الفاشلة ولكن يحق لنا أن نسأله أية تجارب فاشلة ؟ . وأخذت تتكلم عن الملكية الخاصة ثم أشرت الى طريقة تطبيقها في الاتحاد السوفيتي وتكلمت عن الملكية الاشتراكية التي تتناول وسائل وأدوات الانتاج والملكية الخاصة التي تتناول أدوات ووسائل الاستهلاك ثم عن اجرة العامل ثم قلت أن الماركسية ان لم تنكر هذا الحق للمقدس في التملك ولكنها تنكر أن تؤدي الى استغلال الانسان للانسان وفي هذه الصياغة تحبيذ للماركسية وقد قلت إنها نظام اقتصادي يختلف عن نظامنا الاقتصادي في مصر والسبيل الى تحقيقه يكون بالقوة .

وقد رد الأستاذ أبو سيف يوسف على ذلك بقوله : يلاحظ انني لم أكن بصدد تحبيذ نظام اجتماعي معين إنما كنت أناقش المبادئ العامة في الفلسفة الماركسية ، وقد أوردت هذه النقطة بالذات لأن العقاد حاول أن يوهم القارئ بأن الثورة الروسية قد حققت النظام الشيوعي وألغت الفوارق بين الطبقات في حين أن هذا لم يحدث وأنا لم أحبذ النظام السوفيتي ولكني أؤيد المبدأ القائل بعدم استغلال الانسان للانسان .

فعاد المحقق الى تنكيهه بأن قال : بصراحة أنه لا وجود للحريات الفردية طالما انقسم المجتمع الى طبقتين وان الوصول الى الحريات عن طريق الكفاح ، فرد على ذلك بأنه قال انه عندما ينقسم المجتمع الى طبقتين مستغلة والثانية مستغلة أعني انني خصصت الحكم وقصرته على وجود الاستغلال لاعلى وجود الطبقات ، ثم قلت ان الكفاح ليس من الضروري أن يعنى العنف أو الثورة فنحن نكافح في الحياة بأساليب شتى .

فقرر المحقق ان عبارة الكفاح كانت مسبوقة بالاشارة الى ثورات

حدثت بالفعل فى إنجلترا وفرنسا فكرر الأستاذ أبو سيف يوسف ما سبق أن قاله أن هذه الثورات قد حدثت منذ مئات السنين وقد ذكرتها على سبيل المثال لتقرير وقائع حدثت ولا يعنى ذلك اننى ادعو الى القيام بثورات مماثلة .

وقد سئل الأستاذ أبو سيف يوسف عن علاقته بمجلة الفجر الجديد التى يرأس تحريرها الأستاذ أحمد رشدى صالح وعن المقالات التى نشرها فى هذه المجلة ، فنكر أنه يعمل كسكرتير تحرير هذه المجلة منذ خمسة شهور وأنه نشر منذ هذا التاريخ حوالى خمسة عشر مقالاً وقبلها حوالى عشرة مقالات وكان معظم هذه المقالات فى الفلسفة وبعضها فى الأدب والبعض الآخر فى السياسة . وكنت أهتم بمواقف الأحزاب فكتبت مقالتين عن الوفد أحدهما مؤيداً وثانيهما مهاجماً وكانت كتاباتى فى الغالب عن السياسة الداخلية . وعن الأغراض التى تهدف إليها مجلة الفجر الجديد ، ذكر أنه يبدو من المقالات المنشورة بها أنها ترمى الى هدفين الأول التحرر القومى والثانى التحرر الفكرى ، فالتحرر القومى ينحصر فى تعريف المواطنين حقوقهم السياسية وتنبههم الى الدفاع عنها والتمسك بها ومقاومة الاحتلال الانجليزى والتحرر الفكرى يتم عن طريق نشر الآراء الحديثة شرقية كانت أم غربية ومحاولة القضاء على كل مذهب فكرى يساعد على انحلال الأخلاق او الأفكار القومية . كما نقوم بشرح السياسة المصرية شرحاً عقلياً ومعنى ذلك القضاء على الخرافات والأوهام التى تحول بين الشعب وبين فهم الحوادث السياسية ومجريات الأمور .

وقد سئل الأستاذ أبو سيف يوسف عن أحد الكتب التى وجدت بمنزله عند تفتيشه وهو كتيب بقلم أبو الحسن الفنىمى وعنوانه «الاسلام والشيوعية» ، فقال أن هذا الكتاب غامض جداً لا يدل على فهم كاتبه لا للشيوعية ولا للاسلام إنما هو بحث متعسف ليس له قيمة علمية .

الباب الخامس

مجلة الفجر الجديد

بتاريخ ٤ ديسمبر سنة ١٩٤٥ حرر القسم المخصوص بإدارة عموم الأمن العام بوزارة الداخلية مذكرة جاء بها ان مجلة الفجر الجديد التي يصدرها الأستاذ أحمد رشدي صالح دأبت على تحبيذ وترويج النظم الشيوعية ، فمن ذلك أنه ورد في العدد الثالث عشر الصادر بتاريخ ٢٢ نوفمبر سنة ١٩٤٥ .

أولاً : في الصحيفة الثالثة كلمة بعنوان : تراثنا الوطني بين حماته وأعدائه ، منيكة باسم أحمد رشدي صالح ورد فيها ... والواقع ان جماهير شعبية كثيرة قد ساهمت في هذه الثورة (يقصد ثورة ١٩١٩) مساهمة فعالة ، فلما انتهت الثورة لم تكن ثمراتها قسمة عادلة بين طبقات الشعب المختلفة انما كان نصيب الطبقة البرجوازية اكبر نصيب فأصدر الدستور وفي جوهره ضمانات عظيمة لهذه الطبقة وأوجد البرلمان ولم يدخله عضو من الطبقات الشعبية وأصدرت القوانين فإذا بها في معظمها للطبقات الرأسمالية . ولعل خير مثال على حرمان الطبقات الشعبية من ثمرات هذا الكفاح الدامي الذي أشعلته في ثورتها ان الفلاحين قد حرموا من حق تكوين النقابات وان عطل قانون انتخابات العمدة ولم يصدر به مرسوم حتى الآن وهو الذي نادت به جموع الفلاحين والثائرين من الثورة العرابية وان حرم العمال من تكوين اتحاد نقابات وان شرد الاشتراكيون المصريون .

وأوضح القسم المخصص ان العبارات الواردة فيما تقدم كلها تحريض على كراهية النظم الأساسية للدولة كاللستور والقوانين

وتوجيه لمجموع الشعب لوضع عثرات تعوق الحكومة عن انجاز الأعمال المخططة بها بما يدخل تحت حكم المادة (١٧٤) عقوبات التي تحظر التحريض على قلب نظام الحكم المقرر في القطر المصري أو على كراهيته أو الإضرار به .

ثانيًا : في الصحيفة السادسة بعنوان « ثورة أكتوبر » مذكرة باسم أحمد سعيد جاء فيها أن ثورة أكتوبر (يقصد ثورة روسيا الاشتراكية) تضرب للشعوب المثل التاريخي في المنهج العلمي الذي يجب أن يتبع للحصول على الحرية الاشتراكية أي الحرية الكاملة ، وهو يظهر كل يوم وكل ساعة أن الطبقة العاملة هي دون غيرها من الطبقات التي تستطيع أن تحل المشكلة بكفاحها وانتصارها لأنها الطبقة الخالقة للطبقة الانسانية التي لا يمكن أن ترتشى .

وقد أوضح القسم المخصوص أن في هذا المقال تحبيذ الأسوفياتية التي قامت في روسيا والثورة التي قام ذلك النظام على اكتنائها وهي ثورة أكتوبر سنة ١٩١٧ ، الأمر الذي ينطبق عليه الفقرة الثانية من المادة ١٧٤ عقوبات .

ثالثًا : في الصحيفة العاشرة تحت عنوان « كلمة » مذكرة باسم نعمان عاشور جاء فيها - في سبتمبر اجتمعت اللجنة المركزية للحزب واقترت الأخذ ببرنامج لينين بالقيام بالثورة المسلحة ثم عهدت اليه الاعداد للثورة وتكوين الحرس الأحمر من العمال والفلاحين وفي ٧ نوفمبر سنة ١٩١٧ تكلم لينين في المؤتمر وقال أيها الرفاق سنشرع في تحقيق الثورة ، وهكذا بدأ تاريخ الفقراء وقضى نهائيًا في سدس الكرة الأرضية على استغلال الانسان لأخيه الانسان ، وتحقق في النهاية حلم أجيال من النفوس الحرة التي ظلت تصرخ في غياهب التاريخ البشري وتنشد الحق وتأمل الخير وتروم للانسان حياة كريمة على الأرض . وبنجاح الثورة البروليتارية الاشتراكية دخلت الانسانية في عصر جديد ، وأشرف ليل الراسمالية الطويل الحالك على النهاية وها

هو نهار الاشتراكية يبرز أخيراً ، والشمس تبدو من الشرق .

وأوضح القسم المخصوص أن في المقال تصبيحنا لمذهب لينين وترويجاً لقيامه في الشرق بما يقع تحت طائلة الفقرة الثانية من المادة ١٧٤ عقوبات .

ويرى القسم المخصوص أن الروح التي تملأ على أحمد رشدي صالح حشو مجلته بالإشارة إلى الثورات روح كلها خطر على الأمن العام في المملكة المصرية ، واقترح إحالة الأمر إلى النيابة العمومية .

وفي ٢٠ ديسمبر سنة ١٩٤٥ أصدرت النيابة العامة أمراً بتفتيش منازل الأستاذ أحمد رشدي صالح رئيس تحرير مجلة الفجر الجديد ونعمان السيد عاشور والبحث عن شخص اسمه أحمد سعيد يحرر في مجلة الفجر الجديد ويرجح حسبما تحرت إدارة القلم السياسي أن هذا اسم مستعار .

وفي يوم الجمعة ٢١ ديسمبر سنة ١٩٤٥ قام وكيل النيابة الأستاذ مختار قطب بمصاحبة ضباط إدارة القلم السياسي لتنفيذ إذن رئيس النيابة ، وقد أثبت في صدر محضره وقد علمنا قبل مغادرتنا القلم السياسي أن نعمان عاشور موجود بإدارة لجنة نشر الثقافة فأمرنا بالقبض عليه وإرساله إلى بندر الجيزة ريثما يتم التفتيش المطلوب ، وكنا قد علمنا من حضرة رئيس النيابة أن هؤلاء متهمون بالترويج للمذاهب الشيوعية .

وانتقلت النيابة إلى إدارة مجلة الفجر فوجدت بها الأستاذ أحمد رشدي صالح والأستاذ صادق سعد وعلي الراعي والأستاذ أبو سيف يوسف ، وقد شرع وكيل النيابة في التفتيش فوجد مقالاً بتوقيع أحمد سعيد وباستفساره من الأستاذ رشدي صالح عن كاتب هذا المقال فأخبره أن كاتبه هو الأستاذ صادق سعد الذي يوقع مقالاته أحياناً باسم أحمد سعيد ، وقد أقر الأستاذ صادق سعد ذلك ، وقد تم تفتيش من إذن بتفتيشه ثم شرع وكيل النيابة في سؤالهم .

وقد استجوبت الميابة العامة الأستاذ أحمد رشدي صالح في يوم الجمعة ٢١ ديسمبر سنة ١٩٤٥ وسألته عن الغرض الذي أنشئت من أجله مجلة الفجر الجديد فقال إنها مجلة ثقافية غرضها أن تنشر مقالات في الأدب والفكر والاقتصاد والسياسة من الناحية النظرية وفيما يتعلق بالاقتصاد فالمجلة ليس لها أهداف عملية وإنما هي تريد أن توضح من الناحية النظرية المذاهب والمدارس المختلفة في أوجه الحياة المختلفة ومنها الناحية الاقتصادية . والمجلة تتناول المسائل الاقتصادية بشكل ثانوي وتتناولها في مختلف أوضاعها ونظمها وليس لها هدف معين في تحقيق نظام اقتصادي معين .

وعندما أشار المحقق إلى أن المجلة تعنى فيما يتعلق بالمذاهب الاقتصادية بالمذهب الاشتراكي . رد الأستاذ أحمد رشدي صالح بأن عنده توضيح بسيط لماهية الاشتراكية التي تتعرض لها المجلة . فالاشتراكية كأي نظام اقتصادي آخر تتناولها المجلة من الناحية النظرية وهي تعنى بالسير في الاتجاه العام . ووجهت المجلة عناية عامة للأنظمة الاقتصادية المختلفة فإننا نرست مقالات الخمسة عشر عدداً التي صدرت من مجلة الفجر الجديد يظهر أن المجلة تناولت النظم الديمقراطية والديمقراطية الاشتراكية والاشتراكية والنظم الاقتصادية السائدة في الشرق الأقصى والأوسط

ولكن المحقق عاد وأشار إلى أن المجلة تتعرض للماركسية بالمدح فأجاب الأستاذ أحمد رشدي صالح على ذلك بأن المجلة تعرضت للماركسية كنظرية علمية وقد أثبتت في مقالات متعددة الأساس العلمي النظري للماركسية . هذا الأساس الذي يدرس الآن في الجامعة في معهد الصحافة بكلية الآداب وبعض أقسام كلية الحقوق .

ثم استجوبه المحقق بخصوص المقالة للعنونة «ثورة أكتوبر» التي كتبها وهي خاصة بثورة روسيا الاشتراكية وفيها مدح للنظام السوفيتي والطبقة العاملة ووصفت هذه الطبقة إنها هي الطبقة التي

نستطيع أن نعمل الشعلة بكفاحها وانتصارها لأنها الطبقة الخالقة
الطبقة الإنسانية التي لا يمكن أن ترتشى .

وقد أجاب الأستاذ أحمد رشدي صالح على ذلك بقوله - المجلة
مدحت وتمدح التيار الديمقراطي الذي ساد معظم بلاد العالم عقب
هزيمة الفاشية وقد كتبت للمجلة صفحتين بعد انتصار العمال في
انجلترا تظهر من الناحية النظرية هذا الحادث الديمقراطي ، فهي إذا
مدحت الديمقراطية بشكل عام فليس من أهدافها أن تختص بديمقراطية
دون غيرها بالثناء . والمجلة كتبت في مناسبات عدة منها ذكرى الثورة
الفرنسية ومنها ذكرى تصريح فبراير في مصر ومنها ذكر وعد بلفور
وفي هذه المناسبات وغيرها كانت تظهر الجانب المناهض للاستعمار

وعاد المحقق فذكر انه جاء بالمقال أنف الذكر العبارة الآتية : « هذه
الثورة أي ثورة أكتوبر تضرب للشعوب المثل التاريخي في النهج العلمي
الذي يجب أن يتبع للحصول على الحرية الاشتراكية أي الحرية الكاملة ،
مما يستفاد منه ان الاشتراكية هدف .

فأجاب الأستاذ أحمد رشدي صالح على ذلك بقوله : الاشتراكية
هنا معناها الحريات الديمقراطية كما عبّرت عنها مقررات المؤتمرات
الدولية الأخيرة في طهران ومالطة وسان فرانسيسكو وهدفت الى
تأمين حياة الفرد والشعوب ضد الخوف والجهل إذ هدفت الى رفاهية
الشعوب

فتسائل المحقق عما إذا كانت هذه المؤتمرات قد أسهمت هذه
الاشياء لفظ الحرية الاشتراكية فأجاب بأنها استعملت كلمات مرادفة
لالاشتراكية مثل عبارة « المصلحة العامة الجماعية » ، وفي هذا المعنى
كتبت الفجر الجديد .

فسأله المحقق : إذا كانت المؤتمرات الدولية قد أخذت بعبارة المصلحة
العامة الجماعية فلم اخترت في التعبير عنه بالمجلة لفظ الاشتراكية .

فأجاب : لأن الاشتراكية إذا اقتصرَت على معانيها وهي تأمين الفرد من الفقر والمرض والخوف واستهداف المصلحة العامة للمجتمع فهي تهدف تماماً لمعنى الكلمة

ثم سأله المحقق عن مقاله الذي نشره بالعدد الثالث عشر في الصفحة الثالثة بامضاءه وعنوانه : تراثنا الوطني بين حماته وأعدائه والذي ذكر فيه الثورة المصرية وأسفّت أن ثمراتها لم تقسّم قسمة عادلة بين طبقات الشعب المختلفة وقلت ان من نتائجها ان شرذم الاشتراكيون المصريون فأجاب الأستاذ أحمد رشدي صالح على ذلك بقوله - ان هذه حقيقة ذكرت في كتب التاريخ ومنها كتاب الاستعمار البريطاني فقد قال هذا الكتاب : ان حزب الوفد لما ولى الحكم بطش بمواطنين مصريين منهم الاشتراكيون ، وهم على الأغلب الديمقراطيون الذين كانوا يريدون توسيع الحقوق الديمقراطية .

وأخيراً واجهه المحقق بتحريات رجال البوليس السياسى بأنه يعمل على ترويع النظام الشيوعى فى مصر ويحمد من هذا الى قلب نظام الحكم ، فنفى ذلك قال هذا غير صحيح بالمرة وإنما اعمل فى الفجر الجديد وفى كتيبى ومنها مشكلة قناة السويس التى ظهرت فى سنة ١٩٤١ وكتاب كرومر فى مصر الذى ظهر فى ظل الرقابة وكتاب الاستعمار البريطانى فى مصر الذى يطبع الآن وفى مقالاتى عن الحركة الوطنية اعمل كوطنى ديمقراطى يريد توسيع الحقوق الديمقراطية ولا اهدف الى قلب نظام الحكم .

ثم استجوبت النهاية العامة بعد ذلك للمهندس صائق سعد ، فسألته عن مقاله المنشور بمجلة الفجر الجديد عن « ثورة أكتوبر » التى تضرب المثل التاريخى فى المنهج العلمى الذى يجب ان يتبع للحصول على الحرية الاشتراكية .

فأجاب بأنه يؤيد المنهج العلمى الذى يجب ان يتبع للحصول على الحرية ، واتخذ بالمنهج العلمى الدراسة العلمية للمجتمع وتطوره ،

وقد اعترفت الثورة الروسية بحقوق القوميات ومنها الحقوق السياسية والاقتصادية الأمر الذى أدى الى تحسّن الانتاج ورفع الأجور وتحديد ساعات العمل . وهذه هي الحرية الاشتراكية التى أقصدها .

ولما واجهه بتحريات البوليس السياسى بأنه يعمل على ترويع المذاهب الشيوعية وقلب نظام الحكم رد بأنه يعمل على استقلال مصر ضد الاستعمار الأجنبى وعلى اشاعة الحقوق الديمقراطية للشعب المصرى .

ثم استجوبت النيابة الأستاذ نعمان سعد الدين عاشور الذى قرر ان له ميولاً اشتراكية وإن المبادئ التى يحتنقها فى هذا الصدد ان الاشتراكية عبارة عن توسيع الديمقراطية وكفالة حرية الرأى والعقيدة وإجراء الاصلاحات الاقتصادية التى تعود بالفائدة على المجموع وتحقيق الديمقراطية السياسية ، وأقصد بالاصلاحات الاقتصادية تعميم الصناعة فى مصر وفرض ضرائب تصاعدية على أصحاب رؤوس الأموال ، وهذا هو أنسب تطبيق للاشتراكية فى مصر . والحقوق الديمقراطية هي حق الفرد فى ابداء رأيه بحرية ومنع اعتقاله أو القبض عليه دون وجه حق .

ولكن المحقق نبهه الى أن هذه الحقوق موجودة فعلاً فى القوانين المصرية ، فأجاب بأنه يقصد أن هناك عيوباً فى التطبيق ، كما انه رغب فى توسيع نطاق هذه الحقوق ، إذ انى اعتقد ان حرية الفرد ليست مجرد حرية فكرية وإنما هي حرية اقتصادية وسياسية . والحرية الفكرية معناها ان الانسان يعتقد المبدأ الذى يشاؤه ، والحرية السياسية ان يكون للانسان كلمة فى سياسة بلاده ، والحرية الاقتصادية أن يكون لكل انسان الحق فى العمل ، واعتقد أن الحرية الاقتصادية غير مكفولة فى القوانين المصرية لأن كل انسان ليس له الحق فى العمل ، وكذلك الحرية السياسية غير مكفولة الكفالة الكافية لأنه ليس لكل انسان الحق فى اعتناق ما يشاء من النظريات أو النظم السياسية .

وعندما سأل المحقق ما إذا كان ينمى على القوانين المصرية

قصورها عن هذا الغرض أجاب بالإيجاب ، وعندما سُئل عن الطريق الذى يريد أن يسلكه لهذا الغرض ، أجاب الطريق الديمقراطية . فواجهه المحقق بتحريات البوليس السياسى انه يعمل على قلب نظام الحكم فنفى ذلك .

وعقب انتهاء الاستجواب أمر المحقق بالقبض على كل من أحمد رشدى صالح وصديق سعد ونعمان سعد الدين عاشور وحبسهم أربعة أيام احتياطياً .

وفى صباح يوم ٢٥ ديسمبر سنة ١٩٤٥ أعيد سؤال الأستاذ أحمد رشدى صالح والمهندس صديق سعد والأستاذ نعمان سعد الدين عاشور بمعرفة وكيل نيابة شمال القاهرة الأستاذ امام الخريبي .

وقد استفسر المحقق من الأستاذ أحمد رشدى صالح عن تاريخ التصريح له باصدار مجلة الفجر الجديد ، فنكر أن ذلك كان فى شهر مايو سنة ١٩٤٤ . فسأله المحقق عما إذا كان يدين بالمبادئ الاشتراكية ، فأجاب بأنه سبق أن سُئل فى التحقيق السابق هذا السؤال وأجاب ان البرنامج الذى يعبر عن عقيدته الاجتماعية والسياسية موضح فى مقالاته بالفجر الجديد وفى كتبه ، وخلاسته انى أستهدف توسيع الديمقراطية ورفع مستويات الطبقات الشعبية وإشاعة الحريات السياسية وخاصة حرية الفكر وقبل هذا أو بعده التحرر من الاستعمار الانجليزى ، فإذا سميت هذه المبادئ بالمبدأ الاشتراكى فأنا ادين به .

ثم واجهه المحقق بما جاء فى إحدى مقالاته المنشورة بمجلة الفجر الجديد بعنوان : تراثنا الوطنى بين حماته وأعدائه - جاء بها - والواقع ان جماهير شعبية كثيرة ساهمت فى هذه الثورة مساهمة فعالة فلما انتهت لم تكن ثمراتها قسمة عادلة بين طبقات الشعب المختلفة وإنما كان نصيب الطبقة البرجوازية اكبر نصيب فأصدر الدستور . وفى جوهره ضمانات عظيمة لهذه الطبقة وأوجد البرلمان فما دخله عضو من الطبقات الشعبية ، وسأله المحقق عما يقصده من هذه العبارة .

فأجاب الأستاذ أحمد رشدي صالح على ذلك بقوله : أنا استقرى واسجلها تاريخياً ففي ذكرى لنتائج الثورة المصرية استعرضت بعد هذه الفقرة ما عنيته بها فقلت لعل خير مثال على حرمان الطبقات الشعبية من ثمرات هذا الكفاح الدامي الذي أشعلته في ثورتها ان الفلاحين قد حرّموا حق تكوين النقابات وإن عطل قانون انتخاب العمد ولم يصدر به مرسوم حتى الآن وهو الذي نادت به جموع الفلاحين والثائرين في الثورة العربية ، أي انني قصدت الى ابراز ان الثورة المصرية التي قام بها الشعب ضد الاستعمار واشتركت فيها جموع العمال والفلاحين والمثقفين وكبار ملاك الأراضي والرأسماليين قد انتهت الى حالة نال منه فريق أكثر مما نال الفريق الآخر ، هذه هي الحقائق التاريخية . ولا يفهم من ذلك مطلقاً اني انتقد مواد الدستور لأن كون بعض الفئات استفادت أكثر من غيرها من تطبيق الدستور لا يعني ان الدستور في ذاته فيه مطعن ولذلك فإنني اطالب بأن يتمتع المصريون جميعاً بالحقوق الدستورية كاملة . وأما عن قولى « فاصدر الدستور في جوهره ضمانات عظيمة للطبقة البرجوازية » فلا يعتبر انتقاداً للدستور وإنما أقيمه ، أي اننى لا انتقده فأظهر معانيه فقط ، وليس معنى قولى هذا ان ليس بالدستور ضمانات عظيمة للطبقات الأخرى وهذا واضح من سياق تمجيدى للثورة المصرية والنظام البرلماني الدستوري - وأما عن سبب العيوب التي ظهرت بعد تطبيق الدستور فيرجع الى ان القوانين التي صدرت استناداً الى الدستور لم تسايره في مستواه واتساعه فمثلاً الدستور ينص على حرية الفكر في حدود القانون بينما قانون المطبوعات الذي يعمل به صدر في سنة ١٨٨١ أي قبل صدور الدستور بأربعين عاماً ، ومثلاً نص في الدستور على أن حق الانتخاب والترشيح مكفول لكل مصري في حدود القانون بينما وضع حد للترشيح في مجلس الشيوخ ، والذي اقتصده بالذات هو ان القوانين المستندة الى الدستور تضع حدوداً هي التي انتقدها وأريد أن توسع هذه القوانين .

ثم سأله المحقق عما يعنيه من قوله ان الاشتراكيين المصريين شربوا . فأجاب بأنه قد سئل هذا السؤال في التحقيق السابق فقال ان هذه حقيقة تاريخية ذكرها الأستاذ محمد رفعت بك في مذكراته عن مصر وكذلك ذكرها بالنص « اميل بيرنز » عضو حزب العمال البريطانى فى كتابه الاستعمار البريطانى فى مصر ، وقلت ان هؤلاء الاشتراكيين الذين شربوا أوردتهم كحقيقة تاريخية فقط .

كما سئل عن سبب نشره لمقال « ثورة أكتوبر » منيلاً باسم أحمد سعيد رغم ان فى هذا المقال تحبيذاً للشيوعية ، فأجاب بأن نشر هذا المقال وغيره بمناسبة ذكرى الثورة الاشتراكية وهى كغيرها من الأحداث التاريخية العامة قد تعرض لها الفجر الجديد ، فقد كتبت الفجر الجديد مقالات عن الثورة الفرنسية قبل هذا ومجديتها ، فالتعرض للثورة الاشتراكية كان على أساس انها حدث تاريخى هام يهم جمهور القراء أن يعرفوا جوانبه المختلفة خاصة ونحن فى أعقاب حرب انتصر فيها الحلفاء وعلى رأسهم إنجلترا وأمريكا وروسيا السوفيتية .

ولكن المحقق أشار الى أنه قد وردت عبارات فى مقال ثورة أكتوبر تدل على أن الناشر يمجّد ويحبذ للبدا الشيوعى ، فقد جاء فى هذه المقالة « وقد أظهر النظام السوفيتى منذ نشأته وهو يظهر كل يوم وكل ساعة ان الطبقة العاملة هى دون غيرها من الطبقات التى تستطيع أن تحل المشكلة بكفاحها وانتصارها لأنها الطبقة الخالقة الانسانية التى لا يمكن أن ترتشى » .

وقد رد الأستاذ أحمد رشدى صالح على ذلك بقوله - أعتقد ان هذا المقال واحد من عشرات بل مئات المقالات والكلمات التى قيلت عن روسيا خاصة بعد الحرب الأخيرة وفى أثنائها والتى انصب معظمها على النظام والتى قالها رجال لا يحبذون الشيوعية من أمثال تشرشل ومن رجال مسئولين آخرين عرفوا بكرهيتهم للمبادئ الشيوعية . ثم ان هذه الفقرة تقريرية وتستطيع أن ترجع الى مثله أو اكبر فى كتب

أسقف كنتبرى وهو من رجال الدين فى إنجلترا ومعروف أيضاً انه لا يحبذ المبادئ الشيوعية ،والذى تباع كتيبه هذه فى مصر وهى تحمل أوصافه للنظام السوفيتى ، وهذه الكتب توجد فى مكتب الجامعة .

ولكن المحقق أصر على ان مما يؤيد تحبيذ رشدى صالح للمبدأ الشيوعى نشره لمقال معنون « ستالين فى الثورة الاشتراكية » والمذيل باسم نعمان عاشور ، فقد جاء فى هذا المقال العبارة الآتية « فى سبتمبر اجتمعت اللجنة المركزية للحزب واقترت الأخذ ببرنامج لينين بالقيام بالثورة المسلحة ثم عهدت اليه الاعداد للثورة وتكوين الحرس الأحمر من العمال والفلاحين وكانت شمس لكتوبر قد اشرقت على أول حكومة للعمال والفلاحين على وجه الأرض برياسة لينين ، وهكذا بدأ تاريخ الفقراء من اليوم وما بعده قضى نهائياً فى سدس الكرة الأرضية على استغلال الانسان لأخيه الانسان وتحقق فى النهاية حلم أجيال من النفوس عن الحرية التى ظلت تصرخ فى غياهب التاريخ البشرى تنشد الحق وتأمل الخير وتقيم للانسان حيلة كريمة على الأرض . وبنجاح الثورة الاشتراكية دخلت الانسانية فى عصر جديد وأشرف ليل الراسمالية الطويل الحالك على النهاية ، وها هو نهار الاشتراكية يبرز أخيراً والشمس تهدو من الشرق .

وقد اجاب الأستاذ أحمد رشدى صالح بقوله : ان هذه المقالة استعراض تاريخى لحوادث الثورة يبدأ من سنة ١٩١٤ ويتقصى الحوادث المختلفة فى روسيا حتى وقوع الثورة الاشتراكية وقد قصد به كما هو واضح من سياقه أن يعطى صورة تاريخية لما حدث ، ولا أظن ان هذا المقال يحمل أى تحييد للشيوعية ، فهو يبدأ باعلان الحرب سنة ١٩١٤ وبموقف الاشتراكيين الديمقراطيين من هذه الحرب وبنشوب المظاهرات ويثنى بقيام حكومة كرينسكى الديمقراطية ويعرض الى وصول لينين من المنفى ثم يستطرد الى انشاء مجلس السوفيت وبرنامجاته فى مناطق الحدود والوسط يشير الى موقف ستالين من هذه

الأحداث جميعاً ، هذا هو جوهر المقال فإذا استعمل الكاتب استعارات في الفقرة موضوع المؤاخذه ، فإنه قد استعمل في بقية المقال نفس الأساليب ، فقال مثلاً حينما دقت طبول الحرب الاستعمارية تقدمت الجيوش نحو خندق الجنود وأطلقت أنوار أوربا للمتأججة ... الخ .

ولكن المحقق استمر على إصراره من أن الفقرة التي أوردها في سؤاله السابق لا تعتبر سردياً تاريخياً وإنما هي من عمل كاتب المقال وفيها تحبيراً ظاهر للمبدأ الشيوعي .

وقد أوضح الأستاذ أحمد رشدي صالح أن هذه الفقرة تقول : كانت شمس أكتوبر قد اشرقت على أول حكومة للعمال والفلاحين على وجه الأرض برئاسة لينين » . فهذه حقيقة . ثم ورد بالمقال « وهكذا بدأ تاريخ الفقراء من اليوم وما بعده قضى نهائياً في سدس الكرة الأرضية على استغلال الإنسان لأخيه الإنسان » فواضح أن الكاتب يعني بعبارة « يبدأ تاريخ الفقراء من اليوم » أن حقيقة جديدة من التاريخ قد ولدت تماماً كقول المؤرخين أن تاريخ الرأسمالية قد بدأ مع الثورة الفرنسية فهذه حقيقة تاريخية وضعها الكاتب في استعارة قريبة جداً من الحقيقة وعبارة تحلق في النهاية حلم لأجيال من النفوس الحرة التي ظلت تصرخ في غياهب التاريخ البشري السحيق تنشد الحق وتأمل الخير وتقيم للإنسان حياة كريمة على الأرض ، وواضح أن الكاتب قد قال أن ثورة الاشتراكية كانت حلم لأجيال من النفوس البشرية ، ومن درس التاريخ يعرف أن الانسانية بعد عهد أفلاطون إلى الآن وهي تعلم بتحقيق الاشتراكية . ثم أن الكاتب قال حلم الأجيال من النفوس البشرية ولم يقل حلم كل الناس فهذا نوع مما يفكر فيه الناس ويقرره المؤرخون ، وأما جملة تصرخ في غياهب التاريخ البشري السحيق تنشد الحق وتقيم للإنسان حياة كريمة على الأرض فقد انصبت على هذه الأجيال من النفوس الحرة . وأما قول الكاتب التاريخ البشري السحيق ، فلا بد أنه عني في التاريخ الماضي ، وأما نشدان الحق والخير والحياة الكريمة

على الأرض فكانت من أهداف الحالمين باقامة الاشتراكية ، اى ان الكاتب فى كل هذه الفقرة حسب كلامه انصّب على حلم الاشتراكية قبل قيامها . أما جملة بنجاح الثورة الاشتراكية البروليتارية دخلت الانسانية فى عصر جديد فيعنى بالضبط ان مرحلة لم تكن موجودة قبل قيام الثورة الاشتراكية قد بدأت ، أما جملة اشرف ليل الراسمالية الطويل الحالك على النهاية وها هو نهار الاشتراكية يبرز أخيراً والشمس تبدو من الشرق ، فمرتبط بالرد الذى قيل اعنى انه قال اشرفت شمس أكتوبر وبدأت مرحلة جديدة واشرف ليل الراسمالية على النهاية وبدأ نهار الاشتراكية فى البروز والشمس تبدو من الشرق ، كل هذا فى روسيا إبان الثورة الاشتراكية . وأما استعمال كلمتى نهار الاشتراكية تبرز والشمس تبدو من الشرق ، فواضح ان الشرق هنا هو روسيا كما هى معروفة لكثير من علماء السياسة وايضاً واضح الاستمارة فى كلمتى نهار والشمس والشرق من الشرق .

وعقب الانتهاء من استجواب الأستاذ أحمد رشدى صالح للمرة الثانية ، بدأ المحقق فى استجواب المهندس صائق سعد للمرة الثانية التى قرر انه يكتب فى كل عدد من اعداد مجلة الفجر الجديد من غير أجر ، وان هدفه من ذلك هو البحث العلمى وخدمة الوطن ، وعندما سئل عن اعتناقه مبدأ اجتماعى معين ، اجاب - اعتقد ان حالة المجتمع المصرى السيئة الآن ترجع بشكل رئيسى الى قبضة الاستعمار على جميع نواحي الحياة فى مصر اقتصادية واجتماعية وسياسية وان تحسين هذه الحالة إنما يأتى أولاً وقبل كل شىء برفع مستوى الطبقات الفقيرة وبتوسيع الديمقراطية .

وعندما سأل المحقق عن الوسيلة التى يراها موصلة الى رفع مستوى الطبقات الفقيرة ، اجاب بأن الوسيلة التى أؤيدها وأدعو اليها لها ناحيتان مرتبطتان الأولى نقل الاحتكارات الكبرى الى ملكية الدولة مثل شركة المياه والترامواى والنور والبنك الأهلى وتمكين الدولة من مراقبة

الانتاج الكبير وتوجيهه مثل تحديد زراعة القطن و انتاج النسيج والسكر ،
والثانية اجتماعية وسياسية أى الاعتماد على الطبقات الفقيرة ومنظمتها
فى الحكم السياسى والتشريع والدفاع عن البلاد ، ويمكن ادراك نظرتى
الى المجتمع المصرى والطريقة التى ادعو اليها للنهوض به من مجموعة
المقالات التى نشرتها فى مجلة الأسبوع ومجلة الفجر الجديد ومن
كتابى مشكلة الفلاح ومأساة التمويل الذى ظهرا خلال هذه السنة .

وعندما سئل : هل معنى هذا أنك تدعو الى إلغاء الطبقات ، اجاب :
ادعو الى تحسين حالة الطبقات الشعبية الفقيرة وهى الغالبية الكبرى فى
المجتمع المصرى ، والى محاربة قبضة الاستعمار على بلادنا تلك القبضة
التي اعتبرها السبب الرئيسى لمشاكلنا جميعاً . وأنا لا ادعو الى إلغاء
الملكية الفردية وإنما اطالب بنقل ملكية الاحتكارات الكبرى الى الدولة ،
كما انى اوضحت فى كتابى مشكلة الفلاح مطالبتي بتحديد الملكية
الزراعية بخمسين فداناً ، كما ابدت مشروع خطاب بك فى مقالة لى فى
الفجر الجديد .

وأما عن نشره فى مجلة الفجر الجديد عن ثورة أكتوبر ، فقد قرر
انه كتب هذا المقال بمناسبة ذكرى الثورة الاشتراكية وقد قصد أن يحلل
حدثاً تاريخياً علمياً وقد ظهر هذا المقال فى العدد الثالث عشر من مجلة
الفجر الجديد بتاريخ اول نوفمبر سنة ١٩٤٥ .

وقد سأل المحقق عن تفسيره لما جاء فى هذا المقال من ان النظام
السوفييتى قد اظهر منذ نشأته وهو يظهر كل يوم وكل ساعة ان الطبقة
العاملة هى دون غيرها من الطبقات التى تستطيع أن تحل المشكلة
بكفاحها وانتصارها لأنها الطبقة الخالقة للطبقة الانسانية التى لا يمكن أن
ترتشى فقرر أن هذا لا يخرج عن اقرار علمى لحوادث وقعت وأشياء
وجدت ، فالطبقة العاملة كانت فى طليعة الحركات التحريرية التى قامت
فى أوروبا ضد الاستعمار النازى وفى طليعة المجهود الحربي الذى بذلته
الدول الحليفة وهى تكون الأغلبية الكبرى من الاتحاد السوفييتى . وقد
أبرزت فى هذا المقال دور الطبقة العاملة فى الكفاح التحريرى .

وقد اعتبر المحقق ان مما يؤيد تصبيذ وترويج صادق سعد للمبدأ الشيوعي ما ذكره فى هذا المقال من أن ثورة اكتوبر كانت مفزى أوسع وأعمق مما يحاول أن يلصقه بها الرجعيون فهى تؤكد للشعوب أن الحصول على الحرية ممكن وأن الحرية ليست بعيدة عن البشرية وأن ثورة اكتوبر تضرب للشعوب المثل التاريخى فى المنهج العلمى الذى يجب أن يتبع للحصول على الحرية الاشتراكية أى الحرية الكاملة . فرد صادق سعد على ذلك بقوله - انه ليس فى هذه الجملة ترويج للاشتراكية فقد ذكرت الحرية الاشتراكية ثم فسرتها بالحرية الكاملة ، وقد ذكرت فى محضر التحقيق السابق أن المنهج العلمى الذى يجب أن يتبع منصب على تحسين الانتاج ورفع مستوى الطبقات الشعبية ، كما اقصد بلفظ الحرية الكاملة بشكل رئيسى تحرير القوميات من الاستعمار الأجنبى . كما ذكرت فى هذا التحقيق انه فى ظل النظام القيصرى الروسى كانت توجد قوميات متعددة مظلومة وانها الآن تتمتع بحرية كاملة فى اقتصادها وادارتها وثقافتها .

فسأله المحقق هل معنى ذلك أنك لا ترى التخلص من الاستعمار إلا بانتصار المبدأ الاشتراكى أو الشيوعى ، فأجاب - بأنه يرى أن التخلص من الاستعمار لن يتأتى إلا إذا تمتعت الطبقات الشعبية بحريات ديمقراطية واسعة ومستوى مرتفع فى معيشتها وأنه قد أوضح ذلك فى العديد من مقالاته ، ومقتضى ذلك أن تبيح الدولة تأسيس النقابات للعمال الزراعيين وعدم إلغاء النقابات العمالية أو تمديد نشاطها وعدم استبعاد صاحب الأرض بمستأجرىها وعدم فرض شروط مالية للتصريح باصدار الصحف أو للترشيح فى الانتخابات المختلفة النيابية والقروية والبلدية .

ثم استجوب المحقق بعد ذلك الأستاذ نعمان سعد الدين عاشور للمرة الثانية ، فقرر انه يؤمن بالديمقراطية . ونكر أن المقال الذى كتبه فى مجلة الفجر الجديد عن دور ستالين فى الثورة الاشتراكية ، وأنه لا

يخفى ان روسيا أصبحت الآن من الدول الحليفة وليس هناك ما يمنع من كتابة مقال عن زعيم دولة حليفة .

غير ان المحقق رأى ان هذا المقال لم يكن مجرد سرد تاريخ حياة ستالين بل انه تضمن تحبيذاً وترويجاً للمذهب الشيوعي ، فأنكر الأستاذ نعمان عاشور هذا النظر .

فسأله المحقق عما يعنيه من قوله انه قد قضى نهائياً في سدس الكرة الأرضية على استغلال الانسان لأخيه الانسان وتحقق في النهاية حلم الأجيال من النفوس الحرة التي ظلت تصرخ في غياهب التاريخ البشري السحيق تنشد الحق وتأمل الخير وتضمن للانسان حياة كريمة على الأرض ، وينجاح الثورة الاشتراكية دخلت الانسانية في عصر جديد وأشرف ليل الرأسمالية الطويل الحالك على النهاية ، وما هو نور الاشتراكية يبرز أخيراً والشمس تبدو من الشرق .

وقد رد الأستاذ نعمان عاشور على ذلك بقوله - ان عبارة من اليوم وما بعده قضى نهائياً في سدس الكرة الأرضية على استغلال الانسان لأخيه الانسان يجب تفسيرها على أساس المضمون الكلي للمقال ، فواضح من سياق هذا المقال انه عرض تاريخي علمي لحقائق تاريخية ثابتة ، فمن المعروف علمياً ان وسائل الانتاج في روسيا انتقلت الى يد الدولة وبذلك ، انتفى وجود من يملكون وسائل الانتاج أو من يشتغلون فيه فأصبح الانسان لا يستغل الانسان وهذه مسألة علمية معروفة . اما عبارة وتحقق في النهاية حلم أجيال ... فقد كتبت هذا المقال بأسلوب أدبي فاستعملت هذا التشبيه للتعبير عما كتبه المفكرون والفلاسفة منذ افلاطون حتى الآن . واما عبارة بنجاح الثورة البروليتارية الاشتراكية دخلت الانسانية في عصر جديد فهي شرح لحقائق تاريخية ، فال معروف أن التاريخ الانساني مراحل وللمرحلة التي حدثت فيها هذه الثورة ليست هي المرحلة التي حدثت فيها الثورة الفرنسية مثلاً ، وإنما قلت ان هذه الثورة تعبر عن مرحلة جديدة فهو من باب التحليل العلمي التاريخي .

وأما عن عبارة أشرف ليل الراسمالية الطويل الحالك على النهاية وما هو نهار الاشتراكية يبرز أخيراً ، فهذا التشبيه اختتم به هذا المقال للتعبير عما حدث في روسيا وهو أيضاً من الحقائق التاريخية ، وأما عبارة الشمس تبدو من الشرق فهي خاتمة تفيد ان الاشتراكية نجحت في روسيا نتيجة للثورة التي عرضت لها عرضاً علمياً صرفاً في طول المقال وكان من المعتم أن اختتم المقال بهذه الجملة لأنني عرضت في سياق المقال لوجهتي نظر مختلفتين ، وهو لا يعدو أن يكون تشبيهاً معبراً عن ذلك .

وبتاريخ ١٩٤٥/١٢/٣٠ وبعد عرض وكيل النيابة المحقق الأوراق على رئيس النيابة قرر الإفراج عن المتهمين الثلاثة : أحمد رشدي صالح وصادق سعد ونعمان سعد الدين عاشور إذا دفع كل منهم ضماناً مالياً قدره عشرة جنيهات .

ولما كانت قائمة الأسماء التي تقدمت بها وزارة الداخلية إلى النائب العام في العاشر من يولييه سنة ١٩٤٦ والتي أصدر أمراً بتفتيشها في ذات التاريخ قد تضمنت أسماء كل من الأستاذ أحمد رشدي صالح والأستاذ نعمان سعد الدين عاشور والمهندس صادق سعد وتفتيش منازلهم ومقار أعمالهم ، فقد استجوبوا بمعرفة النيابة وصدرت أوامر بحبسهم احتياطياً .

وقد نفى الأستاذ نعمان عاشور في التحقيق الذي أجرى معه بتاريخ ١٩٤٦/٧/١١ تهمة الترويج للمذاهب التي ترمي إلى تغيير مبادئ الدستور الأساسية والنظم الأساسية للهيئة الاجتماعية بالمملكة المصرية وقرر أنه يحترم الدستور وإن هذه التهمة توجه إليه من وقت لآخر وكلها باطلة ولا أساس لها .

كما نفى الأستاذ أحمد رشدي صالح في محضر تحقيق النيابة الذي حرر في ذات التاريخ مثل هذا الاتهام ، وأوضح أنه سبق أن حقق معه في مثل هذا الاتهام وأخرج عنه ولا يعرف ما تم في هذا التحقيق .

وبتاريخ ٢٤ يوليه ١٩٤٦ أعيد سؤال أحمد رشدي صالح وسُئل عن عضويته في جماعة نشر الثقافة الحديثة ، فقرر انه ليس عضواً بها الآن ولكنه كان عضواً بها خلال سنة ١٩٤٢ الى سنة ١٩٤٥ وأن هدفها هو نشر الثقافة الحديثة بواسطةلقاء المحاضرات واصدار الكتب ، والذي يذكره انها لم تتناول شيئاً عن الشيوعية - وسُئل عن ملاحظاته على نظام الحكم المقرر في القطر المصري وعلى نظام الملكية الفردية الذي نص عليه الدستور ، اجاب : ان ما كتبته من مقالات وما أصدرته من كتب يدل بوضوح على اني أدعو دائماً الى رعاية الدستور وتدعيم الحكم النيابي الديمقراطي المبني عليه وليس لي ملاحظات على الملكية الفردية .

كما سُئل عن المراكز التي شغلها في جماعة نشر الثقافة اجاب : انه كان عضواً في مجلس الادارة لحوالي ستة أشهر . وعن سبب تركه هذه الجماعة ذكر انه انصرف عنها في سنة ١٩٤٥ لتحسين حالته المالية فعمل في مكتب الانباء الحديثة الأمريكي ومله اسطوانات الدعابة الأمريكية بالاضافة الى عمله الرئيسي في الاذاعة التي التحق بها في أكتوبر سنة ١٩٤١ واستقال منها في يونيه ١٩٤٥ بعد ان أنشأ مجلة الفجر الجديد في مايو سنة ١٩٤٥ .

وعندما وجهه المحقق بما جاء في تحريات البوليس السياسي من أن الغرض الذي يرمى اليه من اصدار هذه المجلة هو نشر المبادئ الشيوعية المتطرفة وتهيتة الأذهان لاثارة الرأي العام ضد نظام الحكم الحالي واثارة حرب الطبقات ، قرر ان مقالاته الثلاثة والأربعين التي نشرها في مجلة الفجر الجديد تظهر انه يدعو الى استقلال مصر واحترام الدستور وانه لا يوجد مقال واحد من بينها في غير هذه المواضيع ، اما عما نشرته المجلة من أخبار تتعلق بالعمال ، فقد تم نشر مقالات عن مطالب العمال النقابية ولم تتعرض لغير هذه المطالب في شيء يتصل بحركات العمال ، وكان يأتيها في بريد المجلة خطابات نقابية بمطالب مختلفة كتعميل ساعات العمل وهذه المطالب كان ينشر معظمها في الجرائد اليومية .

كما قرر انه لم يلحظ بالمقالات التى كانت تنشر بالمجلة ويطلع عليها أى شيء يتعلق بإلغاء الملكية الفردية أو تغليب طبقة العمال على طبقة أصحاب الأعمال وقرر ان المجلة كانت تصدر نصف شهرية واستمرت كذلك لمدة ستة أشهر ثم أصبحت تصدر أسبوعياً نتيجة لزيادة نصيبها من ورق التموين .

وقد واجهه المحقق بتحريات البوليس السياسى التى تفيد ان اذاعة المجلة لأخبار العمال ونشرها مقالات عن أطماعهم وتأييد المجلة للعمال فى حركاتهم هى من أسباب الرواج ، فرد على ذلك بقوله ان كشف التوزيع تدل على كذب تقارير البوليس السياسى إذ ان مصدر الرواج كان فى الأقاليم حيث لا توجد تجمعات عمالية إنما يوجد مثقفون .

وقد واجهته النيابة العامة بما ورد بتقرير القلم السياسى المؤرخ ١٠/٢١/١٩٤٥ ان المجلة نشرت بعينها الصادر فى ١٥ أكتوبر سنة ١٩٤٥ نص نداء لجنة العمال للتحرير بتوقيع محمد يوسف أحمد المدرك ومحمود محمد العسكري وطه سعد عثمان ومحمود محمد ومحمد مديولى ومحمود حمزه ، وانه نشر بنفس العدد مقالاً بعنوان « بل قيادة شعبية » من تأليف تضمن طعناً فى الرأسمالية فطلب أن يواجه بالمقال .

كما واجهته النيابة العامة بتقرير هذا القلم المؤرخ ١١/٢٣/١٩٤٥ بأنه كان يقوم بتأليف جمعية شيوعية تحت ستار انها جمعية ديمقراطية باسم جمعية أصدقاء الفجر الجديد . فأجاب بقوله انه فعلاً قام ببعض خطوات نحو انشاء جمعية ثقافية بهذا الاسم ولم يكن لها أى اتجاه سياسى شيوعى ولا ديمقراطى وقد توقفت هذه الخطوات لعدم وجود أعضاء . وقد فكرت فى انشاء هذه الجمعية بقصد تزويد الفجر الجديد بمقالات لنقص عدد المحررين بالمجلة .

وسأله المحقق عما ورد بذات التقرير من أن المجلة نشرت بالعدد الثالث عشر مقالات تحت عنوان ثورة أكتوبر ، فقالين فى الثورة

الاشتراكية ، شاعر الثورة الاشتراكية فلايمير ماياكوفسكى ، صورة من حياة لينين ، تراثنا الوطنى بين حماته وأعدائه . وقد انتهى التقرير الى ان هذه المقالات تتضمن تحبباً للأنظمة السوفيتية واثارة لطبقات العمال والفلاحين . فأجاب بأن النياية قد سبق وحلقت معه فى ثلاث من هذه المقالات فى ٢٠ ديسمبر سنة ١٩٤٥ وأطلق سراحه بعد احتجازه عشرة أيام .

وقد سأل المحقق عما جاء فى تقرير القلم السياسى المؤرخ ١٦ مايو سنة ١٩٤٦ من لته نقل مقر الادارة الى مكان متسع وانه كان يفكر فى اصدار مجلة الفجر الجديد كجريدة يومية يشترك معه فى تحريرها بعض الأعضاء المثقة معه فى ميوله الشيوعية وأن تكون هذه الجريدة اليومية لسان حالكم ، فأجاب انه فعلاً نقل مقر المجلة عدة مرات إلا أن بقية ما ورد فى تقرير القلم السياسى لا صحة له إطلاقاً .

كما واجه المحقق بما ورد بتقرير القلم السياسى المؤرخ ٢٠ مايو سنة ١٩٤٦ أن مقالاً نشر بالعدد الصادر فى ١٥ مايو ١٩٤٦ بتوقيع محمد كمال تضمن عبارات مثيرة ، فقرر أن هذه قصيدة وليست مقالاً وطلب أن يواجه بها .

ثم طلب منه المحقق أن يذكر شيئاً عن المقالات التالية : ١- نتهم الاستعمار وشركاه ، ٢- هذه الوزارة يجب أن تستقيل ، ٣- نريد حكومة ديمقراطية ، ٤ - وحدة المواطنين هى الهدف ، ٥- يخدعون الشعب بكلمات الحرية الوطنية الديمقراطية ، ٦- بوابر خطيرة ، ٧- الوطن ولحن المجاهد ، ٨- لتتحد فى المطالبة بحكومة ديمقراطية ، ٩- أيها العمال قاوموا محاولات التفرقة . وقد ذكر الأستاذ أحمد رشدى صالح فى خصوص هذه المقالات أن كلها ما عدا الأخيرة من كتابته وطلب مواجهته بها .

ثم سألت النياية العامة عما ورد فى تقرير القلم السياسى المؤرخ ٢٦ مايو سنة ١٩٤٦ من أن اجتماعاً كان مزعماً عقده دعت اليه رابطة فتيات

الجامعة والمعاهد وأسرة الفجر الجديد ولجنة نشر الثقافة وأسرة تحرير أم درمان ودار الأبحاث العلمية بتاريخ ٢ يونيو سنة ١٩٤٦ بدار - الأبحاث العلمية ، فهل تذكر شيئاً عن هذا ؟ فأجاب : تسلمت برقية بصفتي رئيس تحرير الفجر الجديد من الدكتور خليل البديري عضو اللجنة العليا بفلسطين وقد أرسل مثلها الى جميع المجلات الوطنية وحزب الوفد والحزب الوطني طبقاً لما جاء في رأس هذه البرقية ، ومضمون هذه البرقية الذي نشرته مجلة الفجر الجديد طلب المساعدة من الهيئات والصحف الوطنية لعرب فلسطين في سعيهم لعرض قضيتهم على مجلس الأمن ، فنشرت هذه البرقية ودعوت الى عقد اجتماع وطني ودعوت هيئات أخرى غير التي أشرت اليها ولكن الاجتماع صوبه بدعوى انه اجتماع عام لم يأخذ تصريحاً . وقد أبلغني المحافظ كتابياً بأمر المصادرة لعدم اخطار المحافظة بالاجتماع وكنا نظن انه مادامت الدعوة ستوزع على اعضاء هذه الجمعيات فقط ان الاجتماع سيكون خاصاً .

ثم سُئل في الكتاب المعنون « دفاع عن فلسطين » وعما إذا كان من تأليفه ، فذكر ان هذا الكتاب تضمن مجموع الكلمات التي كانت ستلقى في الاجتماع المشار اليه وكانت كلمتي المنشورة فيه عن الحركة الوطنية الفلسطينية وباقي الكلمات هي ايضاً عن الحركة الوطنية وضد الاستعمار والصهيونية وكان المتفق ان يلقيها على التوالي عبد الرحمن الناصر ومصطفى كمال العيوطي ولطيفة الزيات وصديق سعد وسعيد عبد المعطى خيال وعبد الرحمن الشرقاوي وعبد هب حسنين .

وواجهه المحقق بما هو ثابت من تحريات البوليس السياسي انه على اتصال بلجنة نشر الثقافة الحديثة ودار الأبحاث العلمية وهنري كورييل الشيوعي المعروف وعبد هب رئيس مجلة تحرير أم درمان الشيوعية ، فأجاب : هذا غير صحيح لأنى تركت لجنة نشر الثقافة من سنة ونصف ومنذ هذا التاريخ لم اذهب الى هناك ولم ألق محاضرة فيها ،

وأما دار الأبحاث فقد نهبت اليها في السنتين أو الثلاث الماضية مرتين أو ثلاث على ما أذكر ، وكورييل لم أره إلا في سجن الاستئناف في هذه القضية وعنده ذهب ليس لي به اتصال إطلاقاً وكنت أحب أن أواجه بأدلة على وجود هذا الاتصال .

وكان قد ضبط بمنزل الأستاذ أحمد رشدي صالح أوراق كرتون بشكل بطاقات تعرف اصطلاحاً بغيشات ومثبت عليها مقتبسات من كتب مختلفة . وقد سئل عن هذه الغيشات وعددها ٤١ صفحة في التحقيق الذي أجرى معه بتاريخ ١٩٤٦/٧/٢٤ - وعما إذا كان مؤلفها ، فقال : ان هذه الأوراق بخطي وهي مذكرات خاصة وهي تلخيص لبعض الكتب وأنه قد حررها من سنتين أو سنة ونصف إذ كان يزعم نشر كتاب بعنوان : ما هي الديمقراطية .

وبتاريخ ٢ أغسطس ١٩٤٦ نوقش بالتفصيل فيما ورد بهذه الغيشات ، فقد جاء في الصفحة التاسعة ان الديمقراطية البرجوازية مختلة فاسدة فيها طغيان الفرد على الفرد وظلم الطبقة للطبقة فسئل عما يقترح علاجاً لما ذكر عن الطبقات ، فأجاب - ان هذا البحث العلمي لم تنتج له الحلانية بأي شكل من الأشكال وهو كما هو واضح يتناول نظري لماهية الديمقراطية وليس عندي اقتراح بالنسبة لعلاج ما تعرضت له صفحة تسعة .

ثم أوضح المحقق للأستاذ أحمد رشدي صالح انه بعد استعراضه لكيفية بدء الديمقراطية الحديثة والثورة الفرنسية ذكر في الصفحة ١٦ ان « بايوف » وتلاميذه يرون ان ما تدعو اليه البرجوازية من حرية وإخاء ومساواة لن تقوم مادامت هناك فوارق اقتصادية بين الطبقات لأن هذه الفوارق تسبب اختلافاً في الميزات الاجتماعية وكانوا يرون ان واجب الشعب ان يتسديد ولكن لا على أن تكون سياسته السياسية غاية لذاتها بل وسيلة الى المساواة الاقتصادية . وهذه هي البذرة الأولى للاشتراكية . وأضاف المحقق انه يبين من ذلك انك استطردت في سياق هذا البحث الى

الاشتراكية . فرد على ذلك بقوله : رأى « بايوف » وغيره ممن يمثلون مدرسة فكرية ظهرت في أوائل القرن التاسع عشر حقيقة سرديتها وكان لا بد في الكلام عن نشوء الديمقراطية الفرنسية أن استلزم إلى هؤلاء المفكرين بوصفهم أصحاب آراء كانت موجودة آنئذ كباحث علمي استقرأ التيارات المختلفة وقد ذكرت بالفعل هذه التيارات المتضاربة كما ذكرها عشرات الكتاب ممن تعرضوا للديمقراطية الحديثة في نشأتها ، وقد جاء ذكر « بايوف » عرضاً أثناء الحديث وفي الصفحة السادسة عشر مما يدل على أن رايه ثانوى جداً في البحث .

ثم سأله المحقق بعد ذلك عما ورد في صفحة ٢٢ في نظام الراسماليين انه إذا قامت حرب انخرط أبناء الشعب في القتال وفي السلم يدفعون ضرائب باهظة تكفي للصرف على مستلزمات الامبراطورية ثم إذا جاء دور الحقوق والأنصبة كان نصيب البرجوازيين نصيب الأسد وحظ الآخرين القفبات ، الى أن جاء في صفحة ٢٣ لأن أصحاب الأموال أو المصانع يستثمرونها على نطاق واسع فتتكاثر أرباحهم وبالتالي تزيد سطوتهم ، إنما المحرومين من المال والعمال والذين يعملون بالمزارع والمنشآت المالية لا يحصلون إلا على القليل التافه .

وقد رد الأستاذ أحمد رشدي صالح على ذلك بقوله انه واضح من صفحة ٢١ وما بعدها ان هذا الكلام جميعه منسوب على الاستعمار إذ قلت في دور الاستعمار نرى الديمقراطية تحتاز دوراً لا يتصل بطبيعتها الحقبة بأي رباط ، فدعاة التحرير الذين دافعوا عن حرياتهم في وطنهم وثاروا لحريات غيرهم في الأوطان الأخرى لا يرون بأساً في أن يحاربوا الحرية في المستعمرات ، وانصار الديمقراطية الذين ملأوا الكتب ودهجوا الصفحات ونمقوا الكلام والخطب لا يرون شيئاً عجيباً في مقاومتهم للحركات الديمقراطية في البلاد المستعمرة ، الى أن قلت ثم هؤلاء الداعين للمساواة والحرية في أوطانهم يضعون باستعمارهم للغير

قيوداً على حرية مواطنيهم فيكثروا من واجباتهم وبعد ذلك تأتي الجملة التي اقتبسها النيابة مباشرة مما يقطع بأن الكلام الأتي كله منسوب على الاستعمار أي اننى لم أتعرض للراسمالية كراسمالية وإنما تعرضت لها كمستعمرة .

فسأله المحقق لماذا عنيت بإثبات ما قاله ستالين لمستر ؟ روى هوايت ، فى صفحة ٢٦ : ما هى تلك الحرية التى يتمتع بها شخص متعطل يهيم على وجهه جوعاناً ولا يجد وسيلة لاستثمار عمله . ان الحرية الحققة تعيش حيث لا يكون استقلال حيث لا يوجد ظلم حيث لا توجد بطالة ولا يكون فقر وحيث لا يرتعد المرء فرقاً من غده الذى سوف يحمل له تعطلاً أو سوف يأتيه بحرمان من بيته وطعامه .

وقد رد على ذلك بقوله انه لم يعن بإثبات هذه العبارة بشكل خاص وإنما ذكرها فى الكلام عن معانى الديمقراطية المعروفة الثلاثة وهى الحرية والاخاء والمساواة وقد أوردت فى كل معنى أقوالاً مختلفة ، وفى معنى الحرية بالذات ذكرت أقوال « چون ستراتشى » فى صفحة ٢٥ قبل ذكرى لكلام ستالين ، و« چون ستراتشى » هذا كاتب انجليزى معروف بأنه من نقاد النظام السوفييتى وآراء ستالين وغيره .

فسأله المحقق : ألا يفهم من ذلك انك تحبذ النظام الشيوعى خاصة وانك نددت فى صفحة ٢١ بالراسماليين يملكون وسائل الانتاج ثم قلت فى صفحة ٢٢ فليس عجيباً انى يحس للفكرين الأحرار ان الحرية المتوافرة للفرد فى ظل الديمقراطية البرجوازية ليست حرية صحيحة .

فأجاب على ذلك بقوله : لا يفهم من ذلك إطلاقاً اننى أحبذ النظام الشيوعى خاصة وان ما أوردته النيابة من انى قلت فى صفحة ٢١ ان الراسماليين يملكون وسائل الانتاج لا يدل على شىء ذكرت هذه الفقرة التالية بالنص فالذين يملكون وسائل انتاج السلع لا يملكون وسائل انتاج الآراء ، وقلت بعد ذلك فى لوجيهم الصحافة والاذاعة والسينما ودور النشر والطابع ، والفقرة التى اقتبسها النيابة من ص

٣٢ واردة بعد الكلام عن وسائل انتاج السلع أى لا تمس النظام الرأسمالى الاقتصادى وهو واضح من هذه العبارة بأنى كنت اهدف الى أن تكون وسائل انتاج الأراء فى يد الحكومة كالاناعة كما هو حادث فى مصر .

فَسُئِلَ ما الذى تقصده من الديمقراطية البرجوازية ، فأجاب : واضع ان البحث فرق بين الديمقراطية اليونانية وديمقراطية المدن التجارية الايطالية فى العصور الوسطى والديمقراطية الاسلامية والديمقراطية البرجوازية أو الحديثة أى التى نشأت فى القرن التاسع عشر والعشرين بعدما تشبعت العقول بأراء المفكرين والفلاسفة .

فسأل المحقق ولماذا ذكرت فى صفحاتى ٣٦ ، ٣٧ انه عندما أخرجت حكومة «لون باين» الديمقراطية من وزارة بروسيا دعاهم الشيوعيين ليعملوا ضد الخطر الفاشى ، فأجاب : أوردت هذا بصدد الواقعة التاريخية المعروفة عندما كان الفاشيون وهم أعداء كل انواع الديمقراطية يحضرون للاستيلاء على الدولة الألمانية .

وأخيراً واجهه المحقق بما ذكره فى نهاية هذا البحث ان الذى ينقص الجبهة الديمقراطية فى العالم كله انما هى الديمقراطية الصحيحة وسأله فما هى الديمقراطية الصحيحة ؟ أجاب : هذا جزء من كلمة معروفة لمدام « صن يات سن » زوجة الفيلسوف والمفكر الصينى الديمقراطى الدكتور « صن يات سن » ، وقد ذكرتها فى الحديث عما يعوز الجبهة الديمقراطية فى كفاحها ضد الفاشية ، وقد فسرت مدام « صن يات سن » الديمقراطية الصحيحة فى صدر كلمتها بأنها للزيد من الحرية للأفراد المزيد من الثقة بالشعب والمساواة بينهم .

وعندما سُئِلَ عن كيفية تحقيق هذه المساواة ، أجاب ان مدام « صن يات سن » لم تذكر هذا الأمر ، ويفلج على ظنى انه بالوسائل البرلمانية لأن الدكتور « صن يات سن » هو أول من دعى الى انشاء برلمان فى الصين .

وفي يوم الاثنين ٥ أغسطس سنة ١٩٤٦ أعيد استجواب الأستاذ أحمد رشدي صالح بعد أن أرفقت بالمحضر أعداد مجلة الفجر الجديد التي أشير إليها في تقرير البوليس السياسي . فسُئِل أولاً عن المقال المنشور بالعدد السادس عشر الصادر في ١١ يناير سنة ١٩٤٦ تحت عنوان « نتهم الاستعمار وشركاءه » حيث وردت العبارات التالية : فإذا كانت أبواق الاستعمار قد وصفت طليعة الحركة الوطنية في مصر بأنهم شيوعيون خطرون لقد عودتنا أبواق الاستعمار أن تكيل للوطنيين المخلصين القهم وترميهم بالاشاعات الدنيئة - لقد أرجفت الصحف المأجورة حولنا الاشاعات فقيل اننا نحاكم لأننا نذيع آراء خطيرة ونوغر في صدور شعبنا روحاً ثورية . فلماذا تكررت هذه العبارات ؟

فاجاب بأنه كتب هذا المقال في ١١ يناير سنة ١٩٤٦ بعد أن أطلق سراحه في قضية حققت معه النيابة فيها وكانت بعض الجرائد كروز اليوسف وبعض الكتاب قد كتبوا اننا نحكم لاناعتنا ما أسمته آراء ثورية فردت عليها بهذا المقال واتهمتها بأنها أبواق الاستعمار وقلت بالنص : نحن نذيع آراء خطيرة عن الاستعمار ومؤيديه أي اننا نروج دعاية وطنية . وأضاف : ان موضوع المقال الذي حققت معي النيابة بسببه بعنوان « حركة الوطنية بين أعدائها وأنصارها » .

ثم سُئِل بعد ذلك عن مقال نشر بالعدد السابع عشر الصادر في ١٩ يناير سنة ١٩٤٦ تحت عنوان « نريد حكومة ديمقراطية » وقد جاء به العبارة الآتية : ولعل القراء مازالوا يذكرون تعريضه بالعامل المصري واتهامه له بالتأخر عن زميله الأوربي ثم دعوته الى عقد مؤتمر عمل للشرق الأوسط وهذه هي غاية ما يتمنى الاستعمار وما يطلبه إذ انها تعظيم لوحدة الطبقات العاملة العالمية ، وتلك الوحدة التي تجلت في مؤتمر النقابات العالمي في لندن وباريس والتي حاربها الاستعمار لشد

محاربة لأنها الخطر الداهم على مصلحته . فما الذى تعرفه عن اتحاد العمال العالمى ؟

فأجاب : قرأت فى الصحف اليومية لأخبار المؤتمرات العالمية ومنها مؤتمر نقابات العمال العالمى ، ومن تتبعى لأخبار هذا المؤتمر عرفت القليل من غاياته كتقليل ساعات العمل والقضاء على بقايا الفاشية فى البلاد التى كانت فيها فاشية ويلاحظ ان جميع هذه المؤتمرات الدولية عقدت فى إنجلترا أو فرنسا أو أمريكا واشتركت معها معظم بلاد العالم وأوقدت الحكومة المصرية ممثليها اليها ، كما ان هذا المقال بالذات كتب بمناسبة انتخاب مصر عضواً فى مجلس الأمن التابع لمنظم الأمم المتحدة .

ثم سئل عن المقال المنشور بالعدد الرابع والعشرين الصادر بتاريخ ٦ مارس سنة ١٩٤٦ تحت عنوان « وحدة الوطنيين هى الهدف من تكوين اللجنة الوطنية من العمال والطلبة » ، والتى اعتبرها هى الجبهة الوطنية الشعبية وهاجم فيها مصر الفتاة والاخوان المسلمين ثم أورد فى نهاية المقال العبارة الآتية : ويؤكد فشل القيادة الحزبية الرأسمالية وجريانها فى ذيل الحوادث وأبرز الحاجة الوطنية الى قيادة شعبية ديمقراطية تكون أهدافها واضحة جلية ويكون يعنىها أهداف المناضلين الوطنيين وهم الآن الطبقات الشعبية ، ثم سأل المحقق هل لك رأى فى قيادة الأمة فى النظام الحاضر ؟

فأجاب على ذلك بقوله : كتبت الصحف وكتبت عن فشل القيادات الحزبية القائمة ودعت الى جمع الشباب من كل حزب واستعملت شعارات لا حزبية بعد اليوم ، وهذا اتجاه عام أخذت به فى هذا المقال . فالمقابلة بين قيادة لجنة الطلبة والعمال المكونة من ممثلين لجميع الأحزاب وبين القيادات الحزبية القائمة هى التى اقتصدتها من هذا المقال .

فسئل : ولماذا قرنت القيادة الحزبية التى تراها فاشلة بالرأسماليين وايدت من الناحية الأخرى القيادة الشعبية وقوامها العمال والطلبة .

فرد على ذلك بقوله : قلتُ بالحرف يؤكد فشل القيادة الحزبية الرأسمالية واستعمال كلمة رأسمالية هنا وصف للقيادة كقولنا قيادة طلابية أو قيادة عمالية أو قيادة صناعية ، وفشل القيادة الحزبية الرأسمالية فكرة تتردد دائماً عل لسان الصحفيين ، وبالنسبة للشطر الثانى وهو - أيدت من الناحية الأخرى القيادة الشعبية وقوامها العمال والطلبة ، فتلاحظ انى أيدت تكوين جبهة من الوطنيين وقلتُ فى عنوان المقالة جبهة وطنية واحدة ، وفى ثنايا المقال دعوة الى جميع الشباب من كل حزب وكل هيئة للنضال ضد الاستعمار بعيداً عن القيادات الحزبية وأبرزت فى نهاية المقال الحاجة الوطنية الى قيادة شعبية ديمقراطية مما يظهر اننى لم أركز تأييدى على لجنة الطلبة والعمال بدليل ان خلاصة المقال هو ابراز الحاجة الوطنية الى قيام قيادة شعبية لم تكن قائمة فى ذلك الوقت .

غير أن وكيل النيابة المحقق استفسر بقوله : ألم تر ان القيادة الحالية قيادة رأسمالية ؟ فأجاب : القيادة الحالية مختلطة بين رأسمالية وغيرها أى فى كل محيط كالطلبة والعمال ، فهناك قيادات كلجان الطلبة ولجان العمال وهى تشترك دون شك فى توجيه وقيادة الجماهير المنضمة اليها ، وقد دعوت فى هذا المقال وغيره الى جمع كل الوطنيين سواء تحت القيادات الحزبية القائمة أو اللجان المنعزلة منها فى جبهة وطنية واحدة .

وعندما سئل عما إذا كان يعتقد ان من بين القيادات الحزبية قيادة غير رأسمالية ، أكد أن القيادة الوفدية تعتبر قيادة شعبية ، كما أنه لم يتعرض فى المقال لقيادة الأحزاب .

وسئل عن استعمال القوة والعنف كوسيلة من وسائل الكفاح الشعبى ، فأجاب بأنه لم يتعرض فى أى مقال من مقالاته لهذا الأمر بل للعكس دعى الى استعمال الأساليب الديمقراطية السلمية ، بل أنه ذكر

فى هذا المقال بالذات ان هناك حاجة وطنية الى قيادة شعبية ديمقراطية
أى تستعمل الوسائل الديمقراطية فى الكفاح .

ولكن المحقق نبهه الى أنه ذكر فى التحقيق ان كلمة راسمالية وصفاً
للقيادة وان فشل القيادة الحزبية الراسمالية فكرة تتردد دائماً على
السنة الصحفيين مما يدل على أنه كان يقصد الطعن على القيادة الحزبية
الراسمالية .

وقد رد على ذلك بقوله : أنا لم أقصد الطعن فى الراسمالية وإنما
قررت وبمعنى أبق استعملت بشكل تقريرى القيادة الحزبية
الراسمالية.

ثم انتقل التحقيق بعد ذلك الى المقال المنشور بالعدد السابع
والعشرين الصادر فى ٢٧ مارس سنة ١٩٤٦ تحت عنوان « يخدعون
الشعب بكلمات الحرية الوطنية الديمقراطية » ، والذي جاء به ان أبسط
مظاهر الحياة الديمقراطية أن يتمتع العمال الصناعيون والزراعيون بحق
تأليف النقابات والاتحادات ، فهل ترى ان العمال محرومون من هذا
الحق فى ظل نظام الحكم القائم ؟ فأجاب بأن : الحكومة الوفدية فى سنة
١٩٤٢ اعترفت للعمال الصناعيين بحق تكوين النقابات ولم يتعرض
القانون للعمال الزراعيين وقد طالب غيرى من الكتاب باعطائهم هذا
الحق القانونى كإخوانهم العمال الصناعيين عن طريق التشريع ، بل ان
دولة صدقى باشا نفسه قد تعرض لحالة العمال الزراعيين فى أكثر من
مرة ودعى الى العناية بهم .

وذكر المحقق انه جاء بهذا المقال « ومن أسس الحياة الديمقراطية ان
يضمن للطبقات الشعبية مستوى من الحياة لائق بها حتى يمكنها ان
تمارس حقوقها الديمقراطية » . وسأله عن وسائل تحقيق هذا الأمر فى
نظره . فأجاب : بتنفيذ الاصلاحات وسن القوانين وبغير هذا من الطرق
التى يراها البرلمان والتى أخذت تلوح بوضوح فى حياتنا فى السنين
الأخيرة كالتشريعات التى سنتها حكومة الوفد وما بعدها من تأليف

اللجان والقيام بالأعمال الانشائية واستغلال المرافق مثل كهربية خزان أسوان .

ولكن وكيل النيابة المحقق ذكر له انه حينما تعرض لمعنى الوطنية فرّق بين نوعين الأول وهو الذى تأخذ به الحكومة ، والمعنى الثانى هو الذى يراه ملائماً وقلت ان النوع الأول معناه ابقاء الحالة الاجتماعية على ما هى عليه وقتل الروح الديمقراطية والمعنى الثانى اعطاء الطبقات الشعبية مكانها الاجتماعى الجدير بها وتعميق الديمقراطية بحيث لا يمنع الاحرار من النشاط وبحيث تحطم براكين الفاشية والطائفية المرذولة ، ومعنى الاولى الدفاع عن مصالح اقلية قليلة ومعنى الثانية الدفاع عن مصالح جمهرة شعبنا ، وسأله : فما هى اعتراضاتك بالتفصيل على الحالة الاجتماعية الراهنة ؟

اجاب الأستاذ احمد رشدى صالح على ذلك بقوله : ملاحظاتى على الحالة الاجتماعية الراهنة ان هناك جهلاً تشقى به الملايين وهناك مرضاً متفشياً وهناك فقرًا ، وقد أحس المسئولون خطورة هذه الأمراض الاجتماعية فبدأوا يعالجونها وأنا أدعو فى هذا المقال الى تعميق وتوسيع العلاج بالطرق الديمقراطية وهى التشريعات والاصلاحات ومجانية التعليم وتعميم الخدمة الطبية وما الى ذلك .

ثم انتقل التحقيق بعد ذلك الى مناقشة ما ورد فى المقال المنشور بالمعد الثامن والعشرين الصادر فى ٢ ابريل سنة ١٩٤٦ تحت عنوان : «بوانر خطيرة» هل يدبرون انقلاباً اشد رجعية ، والذى جاء فيه ما يلى : تعلمنا خلال الحوادث الأخيرة فى الحركة الوطنية ان الطبقات الشعبية أخذت تعبّر عن استقلاليتها تعبيراً قوياً ، استقلاليتها عن القيادات البرجوازية القائمة . ان اهداف الحركة الوطنية منذ الآن وفى المستقبل بالطبع أصبحت تتناقض مع اهداف بعض الفئات ، أصبحت تعنى ان التحرير هو التحرير الكامل عن الاستعمار والاستغلال . وقد سأل المحقق لماذا ذكرت البرجوازية وأشارت الى بعض الفئات ونوّهت عن الاستقلال ؟

وقد رد على ذلك بقوله : فى الفقرة التى اقتبستها النيابة فكرتان مستقلتان ، الأولى ان الطبقات الشعبية أخذت تعبر عن استقلاليتها عن القيادات البرجوازية القائمة ، والمقال مكتوب فى ابان حوادث الحركة الوطنية عندما كانت جموع الشعب من مختلف الأحزاب تخالف أوامر القيادات الحزبية المتضاربة وتنضم كتفاً لكتف فى مكافحة الاستعمار ، أى ان مخالفة هذه الجماهير لتعليمات القيادات الحزبية المختلفة هى دليل على استقلاليتها عن هذه القيادات . وأما الفكرة الثانية وهى ان أهداف الحركة الوطنية أصبحت تناقض أهداف بعض الفئات فتعنى ان حركة الجماهير الشعبية الى التحرير والديمقراطية تناقض مصالح أعداء الديمقراطية والدستور من الفاشيين وأعوان الاستعمار ، أما الفكرة الثالثة وهى ان التحرير هو التحرر الكامل من الاستعمار والاستغلال فتوضحة الجملة التى تلتها وهى الانعتاق من الاستبداد أى الاستعمار ، هو حياة كريمة حرة لجماهير الشعب أى التحرر من الاستغلال ، هو الديمقراطية التى وصفتها بأنها هى السبيل للاستقلال . ويبدو من كلامى عن الاستعمار فى هذا المقال اننى اقصد التحرر من الاستغلال والتحرر من ربة الاحتكارات الاستعمارية والأجنبية التى بحث أصوات الوطنيين بمطالبة الحكومة بالاستيلاء عليها كشركة النور والترام ... إلخ .

ثم سأل المحقق : لماذا ذكرت فى هذا المقال ان الحكومة تترك العمال العاطلين دون أن تعمل لهم شيئاً جاداً ثم انها سمحت لبعض أصحاب المصانع أن يهددوا بتخفيض الأجور وان العمال يستهدفون الى مظالم وأن سياسة الحكومة تهدف الى تحطيم صفوف العمال وتفكيك الحركة النقابية .

وقد رد على ذلك بأن ورد بهذا المقال مؤاخذات على تصرفات الحكومة ومقسم الى عناصر منها عنصر قائم بذاته بعنوان « ويحاولون تفريق صفوف العمال » والهدف واضح من هذه الملاحظات وهو أن تقلع الحكومة عن ما اعتبره خطأ ، أى الهدف اصلاحى كما هو واضح .

وقد واجهه المحقق بأنه قال بصدد استعراض الأدوار الاجتماعية :
السنا نرى اليوم أن الحكومة الحالية هي التي لم ينتخبها الشعب والتي
يشارك فيها رئيس اتحاد الصناعات هي التي تدعى أنها ستقضى على
الفقر ، وسأله هل من رايك تشكيل حكومة على وجه معين ؟ فأجاب-
طالبت في مقال آخر بإقامة حكومة منتخبة أي إجراء انتخابات حرة
تنجلي عن قيام حكومة لم أعددتها .

ولكن المحقق ذكر أن سياق المقال يدل على أنك ترى أن يشترك
العمال في الحكم ، إذ قلت ثم أننا نشاهد تكتل الرجعيين يشدد يوماً
بعد يوم فتتقارب الأحزاب التي تمثل كبار الملاك وكبار الرأسماليين
وتقف في وجه الهيئات السياسية الأكثر شعبية منها وتتأمر على
إبعادها عن الحكم .

وقد أجاب الأستاذ أحمد رشدي صالح على ذلك بقوله : ان سياق
المقال يدل على عكس ما ذهب اليه النيابة إذ دعوت الى تكوين حكومة
ديمقراطية منتخبة وقد قلت في نهاية المقال وهو خلاصة ما معناه : أيها
الوطنيون المخلصون ليكن هدفكم جلاء المستعمر وإقامة حكومة
ديمقراطية منتخبة ، وهذا يعني إجراء انتخابات بين الأحزاب القائمة
ومن تكن له الأغلبية يشكل الحكومة ولا شك أنها ستكون من العمال ،
أما عبارة الأحزاب التي تمثل كبار الملاك وكبار الرأسماليين فهي تعني ان
هذه الأحزاب تقف في وجه الوفد وهو ما وصفته بالهيئات السياسية
الأكثر شعبية ، أما الأحزاب الرأسمالية فهي الأحزاب الأخرى وأنا لا
أقصد العمال لأنهم ليسوا هيئة سياسية ولا حزباً ، والكلام هنا منصب
على الهيئات السياسية .

فسئل - ولماذا قلت تحت عنوان « تحذير » ان هناك ترتيبات تعمل
للقيام بانقلاب أشد رجعية من الحالي ودعوت العمال الى تدعيم نقاباتهم
والالتفاف حول هيئتهم السياسية لجنة العمال للتحرير القومي ؟ فأجاب
بأنه : أشيع أثناء كتابة هذا المقال ان البرلمان سيحل وإن النقابات ستحل

وان بعض الأحزاب وهى الوفد سيتعرض للحل أو التعطيل وإن غير هذا من الهيئات الوطنية ستوقف . ولذلك دعوت الطلبة أن يؤيدوا اللجنة التنفيذية للطلبة والعمال الى أن يلتفوا حول نقاباتهم والموظفين الى أن يجتمعوا حول اتحاداتهم ودعوت الى التمسك بهذه الهيئات الديمقراطية التى يقرها الدستور ايماناً منى بأن الديمقراطية هى عصب مقاومة الاستعمار ، فأننا لم أخص العمال بالنداء أن يلتفوا حول منظماتهم ، وانما ذكرتهم ضمن الجماعات المختلفة .

ثم انتقل الاستجواب بعد ذلك الى المقال المنشور بالعدد الثامن والثلاثين من مجلة الفجر الجديد الصادر فى ١٢ يونيه سنة ١٩٤٦ تحت عنوان « ايها العمال قاوموا محاولات التفرقة » الذى جاء به لقد احس خفراء الطبقة الرأسمالية ان الوعى بين العمال قد ازاد وان التظيم فى صفوفهم قد اشتد وان نضالهم فى المصانع والنقابات واللجان العمالية قد بلغ مرحلة خطيرة ، فتسائل المحقق - الا ترى فى هذا التعبير حصاً على كراهية الرأسمالية ؟ فاجاب : لا ارى ذلك لأن المقال موجه ضد بعض المحاولات التى قام بها بعض الوزراء والصحفيين والعمال انفسهم لتكوين حزب عمالى ، أى ان الكلام فى هذه الفقرة منصب على جميع من ساهم فى هذه المحاولات عاملاً أو صحفياً أو وزيراً وليس موجهاً ضد الطبقة الرأسمالية فليس هناك من حص على كراهيتها . وكل ما فى المقال نقد لتصرفات أفراد يمثلون الطبقات المختلفة .

وبتاريخ ١٦ أغسطس سنة ١٩٤٦ واصلت النيابة استجواب الأستاذ احمد رشدى صالح فواجهته بالمقال الذى ورد بالعدد الحادى عشر من مجلة الفجر الجديد الصادر بتاريخ ١٥ اكتوبر سنة ١٩٤٥ تحت عنوان « بل قيادة شعبية » الذى جاء به ان القيادة الحاضرة قيادة طبقة واحدة من طبقات الشعب قيادة الرأسماليين وكبار الملاك . هذه القيادة فشلت فى توجيه الشعب الى غاياته الوطنية ، وسأل المحقق : لماذا تعتبر ان قيادة الشعب الحاضرة هى قيادة الرأسماليين وكبار الملاك ؟

وقد اجاب الأستاذ احمد رشدى صالح على ذلك بقوله انه : ذكر فى معرض التحقيق امس ان القيادة البرجوازية هى قيادة الأحزاب الموجهة على الساحة يستثنى منها الوفد ، وفى هذا المقال يتضح من السياق ان الوفد أيضاً مستثنى ، ومعنى الجملة التى بدأنا بها المقال يحده سياق المقال نفسه فإذا هذا المعنى هو بعينه ما ذكرته امس انى أعنى القيادة الحزبية غير الوفدية ، وقد ذكرت الجملة التى أوردتها النيازة استهلالاً بتحليل وضعية سياسية كانت موجودة منذ عشرة أشهر حينما كتبت المقال وكنت أقصد فى ذلك الوقت القيادات الحزبية باستثناء الوفد .

فأشار المحقق الى ما ذكره فى سياق المقال ان القيادة الرأسمالية حاربت حرياتنا الديمقراطية مراراً وتكراراً ففريق منها عمل جاهداً لتحطيم نهضتنا الديمقراطية وفريق منها هادن بقايا الاقطاع للقضاء على الحركة البرلمانية والفريق الأكبر الممثل فى الوفد لم يعمل دائماً على تدعيم نهضتنا الديمقراطية ولم يتخذ موقفاً صلباً من الاستعمار واعداء الديمقراطية من المصريين وأكثر من هذا لم تقدم القيادة الرأسمالية إلا فى حالة الوفد أخيراً على القيام باصلاحات اجتماعية واقتصادية واسعة ... الخ ، وقرر المحقق ان هذا يدل على انك قصدت ادراج قيادة حزب الوفد ضمن القيادة الرأسمالية .

فرد رشدى صالح على ذلك بقوله : ان هذه الفقرة لا تغير ما كتبتة عن الوفد واعتبارى له قيادة شعبية ، وهذه الفقرة تعتبر نقداً لتصرفاته بل ان فيها إبرازاً لما قام به من اصلاحات اجتماعية وأنا أعنى بالقيادة الرأسمالية قيادة بعض الأحزاب ولا أعنى انها تمثل طبقة معينة ، فقد أوضحت فى هذا المقال مثلاً ان بين القيادات الحزبية التى وصفتها بالرأسماليين اقساماً رأسمالية لم تتجه اتجاه هذه القيادات وانها أقرب الى اتخاذ موقف الوفد وغيره من القيادات الشعبية ، أى اننى لم أقصد إطلاقاً بهذه التسمية انها قيادة تمثل طبقة معينة .

وأشار المحقق بعد ذلك الى ما قاله الأستاذ احمد رشدى صالح فى

سياق المقال ما نصه : بلغت القيادة البرجوازية قيالة الرأسماليين المصريين توجه حركتنا الوطنية بشكل ظاهر منذ ثورة سنة ١٩١٩ ، والقيادة البرجوازية التي تمثل الطبقة الرأسمالية لم تقض نهائياً على الاقطاع عندنا ، فالطبقة الرأسمالية عندنا متداخلة مع الاقطاع ، ثم قلت في نهاية المقال : لئن خابت القيادة البرجوازية الحاضرة في توجيه حركتها ولئن بدى عليها الانهيار والجمود ، والطبقات الشعبية وعلى رأسها الطبقة العاملة والمثقفون الأحرار في تحرك الى الأمام ، أفليس من راىك ان الطبقة العاملة يجب أن تكون على رأس الطبقات الشعبية التي تتولاها القيادة ؟

وقد رد رشدى صالح على هذا بقوله : لم أتعرض لمكان الطبقة العاملة من القيادة والذي قلته هو الطبقات الشعبية وعلى رأسها الطبقة العاملة والمثقفون الأحرار في تحرك الى الأمام وهذا لا تعنى لا يعنى القيادة بأية حال ولكن يعنى الحركة الى الأمام في ظل قيادة أخرى ليست بالضرورة عمالية أو قيادة مثقفين ، وقد اشركت مع العمال المثقفين الأحرار وهؤلاء من مختلف الطبقات رأسماليين ومتوسطين وشعبيين مما يدل على انى لم أكن أعنى أن تقود الطبقة العاملة الطبقات الشعبية .

وعاد المحقق فنذكر ان عنوان المقال هو « بل قيادة شعبية » ومفهوم هذه العبارة انك تتطلب شعبية خاصة وانك طعنت على القيادة الحاضرة التي وصفتها بأنها قيادة رأسمالية . وأجاب على ذلك بقوله : قيادة شعبية أى قيادة تمثل المصالح الشعبية وليست بالضرورة مكونة من الطبقات الشعبية وقد يشترك في هذه القيادة فئات رأسمالية أو متوسطة أو مثقفين ... الخ .

وانتقل المحقق بعد ذلك في مناقشة ما ورد بالعدد الرابع والثلاثين الصادر في ١٥ مايو سنة ١٩٤٦ من بعض أبيات من الشعر تحت عنوان « المنحدر » صور فيها مؤلفها حالة صائم على الرغم من تعود

حالة اليأس من الصفر حتى كاد أن ينفجر ، وسأله المحقق - هل اطلعت على هذه الأبيات واجزت نشرها ؟ فأجاب : اطلعت عليها واجزتها . فسئل : وهل ناقشت المؤلف في سبب نشر هذه الأبيات ؟ فأجاب : لم أناقشه ولعلها جاعتني بالبريد فنشرتھا .

فتسأل المحقق ؟ ألا ترى أن هذه الأبيات تنصرف الى حالة العمال والطبقات الفقيرة ؟ فأجاب : لم أقهم منها هذا والصور الشعرية التي أوردها الشاعر مطلقة غير مرتبطة بأشخاص أو مكان ولا تستهدف الحديث عن شيء معين بذاته فقد قال : هنا صائم لم يرد أن يصوم ، ولم يقل من تراه هنا الصائم وفي أية بلد هو . وكذلك قال : هنا صابر ضل في صبره ، ولم يقل أى فرع من الصبر يقصده ، ولا فى أى بلد يعيش هذا الصابر ، وقال هنا مارد عاش في قمقم ولم يفسر من هو هذا المارد ، وقرن الانفجار بالمارد وليس بالصائم .

وأخيراً ذكر المحقق انه قد لاحظ من مراجعة أعداد مجلة الفجر الجديد انها تكتب في المسائل المتعلقة بالعمال من حيث الدفاع عن مصالحهم وتكليف نقابات واتحادات وقد جاء في تقرير البوليس السياسى ان هذه المجلة تهدف الى نشر المبادئ الشيوعية وتهيئة الأذهان لاثارة الرأى العام ضد نظام الحكم الحالى ، فرد الأستاذ أحمد رشدى صالح بأن : النيابة قد تعرضت في التحقيق لعشرة أو إحدى عشر مقالة كتبتها عن الحركة الوطنية وجاء ذكر العمال فيها بشكل ثانوى جداً وليس بشكل دائم ثم ان هذه المقالات موضوع التحقيق تمثل جزءاً يسيراً جداً مما كتبتة أنا في مجلة الفجر الجديد فضلاً عن انها تمثل جزءاً يسيراً تافهاً مما نشرته المجلة في أعدادها الثلاثة والأربعين اى بمقالاتها حوالى الخمسمائة وقد استجويتنى النيابة فى أسطر معدودة من هذه المقالات . ولما دفاع المجلة عن مصالح الشعب وعن حقه فى تكوين هيئاته ومنظلماته التى اقرها الدستور واعترفت بها القوانين فإن هذا الدفاع بالذات عن الحقوق القانونية للبليل واحد من أدلة كثيرة على

أن اتهام البوليس السياسى للمجلة بأنها تروج لأراء ضد أنظمة الحكم اتهام باطل ، فنحن نتمسك بالدستور والقوانين والحياة الديمقراطية ونناقش عنها فى كل صفحة عن أسس نظام الحكم الحاضر .

وكان وكيل النيابة الأستاذ أحمد موافى قد قام بتاريخ ٢٥ يولييه سنة ١٩٤٦ باستجواب المهندس صادق سعد روفائيل الذى قررانه يكتب فى مجلة الفجر الجديد منذ العدد الثانى أو الثالث ، وينشر بها خلاصة بعض الأبحاث الاقتصادية التى يقوم بها إذ أنه عضو فى الجمعية الملكية للاقتصاد السياسى والتشريع والاحصاء ، ويقوم ببحث عن النظام الاقتصادى المصرى وخاصة النظام الزراعى وأنه قد قرأ عن كل المذاهب الاقتصادية ومنها المذهب الاشتراكى ، وعندما سأله المحقق عن معلوماته العامة عن الشيوعية ، أجاب : هو نظام اجتماعى يحقق شعار من كل حسب قوته ولكل حسب حاجته ولم يطبق هذا النظام فى أى بلد حتى الآن .

وأما عن النظام الاجتماعى المطبق فى روسيا فهو النظام الاشتراكى .

وقد سأله المحقق عن مقاله المنشور فى مجلة الفجر الجديد تحت عنوان « ثورة أكتوبر » وأن يكون قد روج لنظام أصبح حقيقة واقعة عن طريق الثورة والقوة وهو نظام يختلف فى أسسه وقواعده ومبادئه عن المبادئ الأساسية فى الدستور المصرى ، فأجاب : ليس فى هذا المقال ترويج وإنما تحليل علمى لحواث تاريخية معروفة للجميع .

فقرر المحقق أنه قد ورد بالمقال المذكور عبارة « لقد حاول الرجعيون نوى الألوآن السياسية المختلفة أن يخفوا المميزات الفريدة لثورة أكتوبر » وتعبير اخفاء المميزات الفريدة للثورة تحبيذ لما أسفرت عنه هذه الثورة . فأجاب صادق سعد بأنه لم يقل مزايا وإنما قلت مميزات أى الخطوط الرئيسية للعناصر المختلفة التى تناخلت فى هذه الثورة وأعطتها هذا الشكل وتلك النتائج .

كما قرر المحقق انه وردت بهذا المقال العبارة الآتية : « ان انتصارات الاشتراكية هي النتيجة التي لا مفر منها للثورة الاشتراكية نقطة التحول في طريق البشرية » . كما اعتبر الاشارة الى انتصارات الاشتراكية تحبيذاً لهذا النظام .

وقد رد على ذلك صادق سعد بأن قال : هذا طبيعي إذ انه يربط بين الأسباب ونتائجها ومثل هذا القول يمكن ان يقال عن النازية في ألمانيا ، وانا لم افعل شيئاً سوى تقرير حوادث تاريخية معروفة .

وذكر المحقق انه : قد ورد ايضاً بهذا المقال ما نصه ان ثورة أكتوبر قد افسحت لأول مرة في التاريخ المجال امام الحكم البروليتارى ليحقق مجتمعاً جديداً يتميز أساساً عن جميع المجتمعات الأخرى في التاريخ . واعتبر المحقق ان في هذا الأسلوب تحبيذاً لنظام تحقق بالقوة ويغايير مبادئ الدستور الأساسية ، وقرر صادق سعد انه مجرد سرد لحوادث تاريخية وتحليل وبيان لمميزاتها لا المزايا التي تظهر عند التحليل العلمي للتاريخ .

وأشار المحقق الى ماورد في هذا المقال « ففى المجتمع الاشتراكى الذى أسسته ثورة أكتوبر لا تستولى طبقة طفيلية على نتيجة جهود الكادحين بل ينتج الشعب لنفسه ويراقب الانتاج ويشرف عليه حيث ان وسائل الانتاج ملك له وليس ملكاً لغيره ، واعتبر هذا القول تحبيذاً لهذا النظام . إلا أن صادق سعد قرر انه ليس في هذا تحبيذ للمجتمع الاشتراكى . ثم اشار المحقق الى خاتمة المقال حيث ذكر الكاتب : غير ان ثورة أكتوبر ذات مغزى آخر للشعوب مغزى اوسع وأعمق مما يحاول ان يلصقه بها الرجعيون ، فهي تحاول أن تؤكد للشعوب ان الحصول على الحرية ممكن وان الحرية ليست بعيدة عن البشرية . ان ثورة أكتوبر تضرب للشعوب المثل التاريخى في المنهج العلمى الذى يجب ان يتبع للحصول على الحرية الاشتراكية أى الحرية الكاملة » واعتبر المحقق ان مثل هذا القول يشير صراحة الى المنهج الذى يجب ان يتبع للحصول على الحرية الاشتراكية وهو منهج ثورة أكتوبر .

وقد رد صادق سعد على ذلك بأنه : فسر الحرية الاشتراكية بالحرية الكاملة ، والحرية ليست شيئاً مجرداً بل يتوقف تحقيقها على تحقق عناصر مادية ، وهى هنا خاصة بالوضع فى روسيا ، وهذه الفقرة تتعلق بمغزى الثورة لا بالثورة نفسها .

وبتاريخ ٢٦ يولييه سنة ١٩٤٦ قام ذات المحقق باستجواب الأستاذ نعمان سعد الدين عاشور الذى قرر انه كتب فى مجلة الفجر الجديد ثلاث مقالات الأولى عن ستالين فى الثورة الاشتراكية والمقال الثانى عن القصة فى الأدب المصرى المعاصر والمقال الثالث تكملة للمقال الثانى . كما قرر انه نشر مقالاً آخر فى مجلة الطليعة التى يصدرها اتحاد خريجي الجامعة وموضوع هذه المقالة عن برنارد شو و هـ . ج . ويلز .

وعندما سئل عن مقال ستالين فى الثورة الاشتراكية ، قرر ان هذا المقال تضمن عرضاً تاريخياً وانبياً للدور الذى لعبه ستالين فى الثورة الاشتراكية ، فقد اشترك فى قيادة الثورة مع بقية الزعماء أمثال لينين وتروتسكى وانتهت الثورة بتأسيس الاتحاد السوفيتى وهذه معلومات واردة فى كل الكتب وهى حقائق تاريخية لا تعتبر تحبيذاً ولا ترويحاً .

وقد اثبت المحقق ان المقال اختتم بالمعبارة الآتية : وهما هو نهار الاشتراكية يبرز أخيراً والشمس تبدو من الشرق - واعتبر المحقق ان هذه العبارة صريحة الدلالة فى اعتبار النظام الذى تحدث عنه الكاتب كنتيجة للثورة البروليتارية الاشتراكية كالشمس وقد بدت من الشرق .

وقد رد الأستاذ نعمان عاشور على ذلك بقول ان : عبارة والشمس تبدو من الشرق ، هى مثل لاتينى مشهور فى الأدب الأوربى كله ، وانه وجد انه مناسب جداً كخاتمة لهذا المقال وليس فيه ما يشعر بالتحبيذ أو الدعوة الى نظام مخالفة للدستور ، وإنما هو مجرد استعارة انبية .

ويعد ان انتهت النياية العامة من تحقيقاتها مع الأستاذة نعمان سعد الدين عاشور وصديق روفائيل وأحمد رشدى صالح ، انتهت الأول (نعمان عاشور) بأنه ألف مقالاً بعنوان « ستالين فى الثورة الاشتراكية»

نُشر بالعدد الثالث عشر من السنة الأولى لمجلة الفجر الجديد بتاريخ ٢٢ نوفمبر سنة ١٩٤٥ الذى طبع ووزع على الجمهور وقد حُبِّدَ المتهم فى هذا المقال الشيوعية وكفاحها الثورى ودعا لهما مشيداً بالثورة الروسية التى قام بها الشعب الروسى فى اكتوبر سنة ١٩١٧ وبالنتائج التى نجمت عنها هذه الثورة وقال انها اشرفت على لول حكومة للعمال والفلاحين على وجه الأرض برئاسة لينين واعتبرها بدءاً لتاريخ الفقراء وقضاء نهائياً على استغلال الانسان لأخيه الانسان وانها فى الواقع تحقيق حلم اجيال من النفوس الحرة التى ظلت تصرخ فى غياهب التاريخ البشرى السحيق تنشد الحق وتأمل الخير وتضمن للانسان حياة كريمة على الأرض ويرجع ذلك حسب ادعائه الى نجاح الثورة فى روسيا حيث اشرف ليل الرأسمالية الطويل الحالك على النهاية ، ثم قال : ها هو نهار الاشتراكية يبرز لخيراً والشمس تبرز من الشرق .

واتهمت النيابة العامة سابق سعد بأنه ألف مقالاً بعنوان « ثورة اكتوبر مرحلة تحول فى تاريخ البشرية » وقد نُشر هذا المقال بالعدد الثالث عشر من السنة الأولى لمجلة الفجر الجديد بتاريخ ٢٢ نوفمبر سنة ١٩٤٥ الذى طبع ووزع على الجمهور ، وقد حُبِّدَ المتهم فى مقاله هذا الشيوعية وكفاحها الثورى عن طريق امتداح ثورة اكتوبر سنة ١٩١٧ قائلاً ان طبقة العمال وطبقة الكادحين استولت فى هذه الثورة على الحكم السياسى فى روسيا وافسحت هذه الثورة لأول مرة فى التاريخ المجال امام العمال وخلق مجتمع جديد لا تستولى طبقة طفيلية فيه على جهد الكادحين بل ينتج الشعب لنفسه ويراقب الانتاج الاجتماعى ويشرف عليه لأن وسائل الانتاج ملك له لا لغيره ، وقد استطاع الحكم البروليتارى بتحطيم الاستغلال والطفيان وازالة نظام الطبقات أن ينظم الانتاج المادى والأبى وأن يوفر التعليم والراحة والعلمانية للشعب ومن ثم فإن ثورة اكتوبر تتصل اتصالاً وثيقاً بتاريخ البشرية فهى أعمق فى مغزاها من تصورات الرجعيين لأنها تؤكد للشعوب ان الحرية ليست بعيدة المنال ، وتخرب للشعوب - كما يقوله

- المثل التاريخي في المنهج العلمي الذي يجب أن يتبع للحصول على الحرية الاشتراكية أي الحرية الكاملة .

كما اتهمت النيابة العامة أحمد رشدي صالح بصفته رئيساً لتحرير مجلة الفجر الجديد أنه نشر بالعدد الثالث عشر من السنة الأولى الصادر بتاريخ ٢٢ نوفمبر سنة ١٩٤٥ المقالين سالف الذكر .

مقال

نؤيد حكومة ديمقراطية

المنشور بجريدة نور الفجر الجديد العدد السابع عشر
الصادر بتاريخ ١٩ يناير سنة ١٩٤٦

وافتنا البرقيات بانتخاب مصر عضواً في مجلس الأمن الدولي وبتأييد دول الجامعة العربية لمصر ومسانبتها لها في وجه منافسة تركيا التي سعت حثيثاً كي تمثل الشرق الأوسط .

كانت هذه الأنباء دليلاً نيراً ساطعاً على ما قلناه مراراً على صفحات الفجر الجديد وهو أن دول الجامعة العربية لا تريد أن تقتتل مع دول سعد أباد ... وكيف تقتارب إليها ولواء الاسكندرونة لم يندمل جرحه بعد في سوريا ومشكلة الأكراد لم تسو حتى الآن بين العراق وإيران وتركيا ، ثم أن دول الجامعة تعلم جيداً أن تقتلها مع دولتي سعد أباد ليس في صالحها وإنما هو في مصلحة الرجميين في هاتين الدولتين ومن مصلحة الاستعمار الذي يريد أن يتخذها سياجاً يقى امبراطوريتها.

ولكن لانتخاب مصر عضواً في مجلس الأمن دلالة أعمق من ذلك وله نتائج أبلغ وأشمل ، فمصر تلعب دوراً رئيسياً في الجامعة العربية وعلى عاتقها تقع مسئولية جسيمة في سير هذه الجامعة في الطريق القويم الذي تبغيه الشعوب العربية وهو طريق التحرر من الاستعمار وتدعيم الديمقراطية وتلافى انحراف الجامعة إلى التسلط مع

الاستعمار والبطش بالحريات وتشجيع العناصر الفاشية في البلاد العربية كما حدث بالفعل أخيراً في مصر والعراق ولبنان والواقع ان مصر كانت ولا تزال أميل الى الانحراف بالجامعة العربية عن الطريق الذي تستهدف الشعوب العربية ، وليس هذا غريباً من مصر الآن وفيها وزارة عرفت بالمعاطلة ازاء المستعمر ، والتردد والضعف ازاء المشاكل والعلاقات الدولية . ولعل آخر مثل على تأثير مصر السيئ في سير الجامعة العربية هو هذا القرار بتأجيل دورة الجامعة العربية المقبلة الى مارس دون مراعاة الظروف الدقيقة التي تمر بها بلادنا العربية الآن ودون تقدير التطورات العالمية التي باتت تطلعننا كل يوم بشيء جديد يستوجب الدقة والسرعة من البت .

ولعل القراء كذلك لم يغرب عن بالهم المحاولات المكشوفة التي قام بها بعض ساسة المتصلين بالجامعة العربية لربطها أكثر فأكثر بالاستعمار البريطاني وعزلها باستمرار عن محيط العلاقات الدولية .

وأخر ما وافقنا به البرقيات عن تنبذ الجامعة وتخاذلها هذا الذي أناعته وكالة الأنباء الفرنسية في صبيحة ١٤/١/١٩٤٦ من أن الجامعة العربية ستنتقض القرار الذي اتخذته لمقاطعة البضائع الصهيونية وهذا نزولاً على الرغبات التي تبذلها بريطانيا ، فلانتخاب مصر في هذه الظروف الدقيقة الحرجة يجب أن يثير في نفوسنا أشياء كثيرة . وأول هذه الاعتبارات ان امكانيات جديدة قد فتحت أمامنا لتصل بين قضيتنا الوطنية والتطورات العالمية وان نكسر الحلقة الفولانية التي ضربها الاستعمار حولنا فنخرج بعلاقتنا عن المحيط الثنائي بيننا وبين بريطانيا الى المحيط العالمي .

والاعتبار الثاني هو ان دول الجامعة العربية قد برهنت هذه المرة كما برهنت في بعض المناسبات على امكانية سيرها في الطريق الذي لا يفيد الاستعمار وان في يدها الآن فرصة واسعة لتدعيم أسس التقارب بيننا وبين دول العالم الأخرى فقد انتخبت العراق ولبنان وسوريا أعضاء

فى لجان أخرى ، كما انها برهنت على تقديرها لدور مصر ورغبتها فى شد أزرها فى المحيط الدولى .

لهذا نحن نرى ان انتخاب مصر عضواً فى مجلس الأمن الدولى والثقة الجديدة التى منحت لها والفرصة الواسعة التى فتحت أمامها كى تناضل الاستعمار فى ميدان لم ييسر لها قبل الآن . كل هذا يحتم قيام وزارة أوسع تمثيلاً لمصر من الوزارة الراهنة وأعمق ديمقراطية وأشد اقداماً وأصلب فى الكفاح الوطنى . ان الوزارة القائمة أضعف وأعجز من أن تؤدى رسالة مصر وتلعب الدور المطلوب الآن . الحكومة الراهنة تهاضت عن الاعيب الاستعمار لا فى مصر وحدها بل فى الشرق العربى ، والحكومة الراهنة لوفدت مندوباً فى مؤتمر سان فرانسيسكو فكان من اشد المندوبين رجعية . وكانت مواقفه بما رضى عنها الاستعمار أشد الرضا وما يضر الكفاح الوطنى لبلى الضرر . ولسنا نظن ان القراء قد نسوا معارضته فى تمثيل النقابات العمالية فى المؤتمرات الدولية رغم ان هذه النقابات وغيرها من المنظمات الشعبية هى القوى التحريرية الاولى فى كفاح البلاد الوطنى .

والحكومة الحاضرة أرسلت مندوبها الى مؤتمر مكتب العمل الدولى فكانت مواقفه مثل موقف زميله فى مؤتمر سان فرانسيسكو مواقف رجعية يؤيدها الاستعمار ويرضى عنها ويتحمس لها ، ولعل القراء مازالوا يذكرون تعريضه بالعامل المصرى واتهامه بالتأخر عن زميله الأوروبى ثم دعوته الى عقد مؤتمر عمل للشرق الأوسط ، وهذه هى غاية ما يتمنى الاستعمار وما يطلب ... إذ انها تحطيم لوحدة الطبقات العاملة العالمية تلك الوحدة التى تجلت فى مؤتمر النقابات العالمى فى لندن وباريس التى حاربها الاستعمار أشد محاربة لأنها الخطر الداهم على مصالحه . هذه الحكومة الخائبة فى محيط العلاقات الدولية هى بعينها التى تصادر الاجتماعات السياسية والثقافية رغم انتهاء الأحكام العرفية ، وهى التى تقبض على الصحفيين والمفكرين

الأحرار وتقدمهم للمحاكمات وتترصد حركاتهم وتعد عليهم كلماتهم ،
وهى بعينها التى شردت زعماء النقابات وقفلت بعضها بالقوة ، وهى
ايضاً التى خابت فى المحافظة على الأمن أشد الخيبة فتكررت الاغتيالات
السياسية وتضاعف عدد الجرائم فى ظلها .

هذه الحكومة الضعيفة الخائبة لا تستطيع ان تنهض بالتبعات
الجديدة الملقة على عاتق مصر لأنها لا تمثل الشعب ولا تحترم ارادته
ولا تؤمن بالديمقراطية وليس من شك ان الشعوب العربية تريد أن
تتعاون مع مصر وانها تريد أن تعطى مصر مكانتها القيادية . ولكن هى
تتعاون معها وتقدمها على أساس حر وعلى أساس تمكين الحرية
واحترام ارادة الشعوب العربية . ولقد برهنت الحكومة الراهنة انها
ليسوا كفؤاً للقيام بمسئوليتها الجديدة .

الحكومة الراهنة حجر عثرة فى طريق بلادنا وهى عقبة فى
سبيلنا الى التحرر من الاستعمار كما انها عقبة كأداء فى طريقنا الى
التعاون مع الشعوب العربية الحقيقية . ثم انها حكومة ارهابية استبدادية
لا تقوم على أساس الديمقراطية ولا تحترم الحريات التى كفلها
الدستور ، لذا ونحن نستقبل هذه الأنباء الطيبة بانتخاب مصر عضواً
فى مجلس الأمن نرفع أصواتنا احتجاجاً على استمرار الوزارة النقراشية
فى الحكم رغم فشلها وتخالفها أمام الاستعمار .

ونطالب بقيام حكومة ديمقراطية تحترم حرياتنا وتنهض بتبعاتها
الوطنية .

أحمد رشدى صالح

مقال

هل يدبرون انقلاباً أشد رجعية

المنشور بمجلة الفجر الجديد بالعدد الثامن والعشرين

بتاريخ ١٣ ابريل سنة ١٩٤٦

يحاولون تحطيم اللجان الوطنية :

تعلمنا خلال الحوادث الأخيرة في الحركة الوطنية ان الطبقات الشعبية أخذت تعبر عن استقلالها عن القيادات البرجوازية القائمة واستقلاليتها في أسلوب نضالها فقد ألقت اللجان المشتركة من الطلبة والعمال لأول مرة في تاريخ مصر وظهرت أنها أشد حياة ، فقد بدأت هي الحركة وجرت خلفها الفئات والطبقات الأخرى ، وهذا كله يعنى كما قلنا في الفجر الجديد مراراً أن أهداف الحركة الوطنية منذ الآن وفي المستقبل بالطبع أصبحت تتناقض مع أهداف بعض الفئات وأصبحت تعنى أن التحرر هو التحرر الكامل من الاستعمار والاستغلال ، هو الانعتاق من الاستبداد ، هو حياة كريمة حرة لجماهير الشعب ، أصبحت تعنى أن الديمقراطية هي سبيلنا الى الاستقلال وإن الجماهير الشعبية وعلى رأسها العمال هي محور النضال . وعلى ذلك حدث ما توقعناه من قبل من محاولات حكومية واستعمارية وفاشية للقضاء على اللجان الوطنية ، وكان من قيام الحكومة والاستعمار والفاشية بهذه المحاولات مضمون معين ومفردى واضح هو أن هذه الجهات جميعها تتعاون من وعى أو غير وعى وأنها تتساند عن اتفاق أو غير اتفاق وإن الاستقلال من الاستعمار وتحطيم الفاشية وإقامة حكومة ديمقراطية وحدة واحدة لا تتجزأ .

لجان الطلبة :

ولعلنا أن نفهم ما ذهبنا اليه تمام الفهم متى ربطنا المحاولات المتكررة ضد لجان الطلبة بالمحاولات الدائمة ضد اللجان العمالية ، فقد

وضحنا كثيراً أن الحكومة ومؤيديها والعناصر الفاشية قد التفتت رغباتهم عن تكوين لجنة يناهضون بها لجنة العمال والطلبة الوطنية وقد كونوها بالفعل باسم اللجنة القومية ثم لما فشلت هذه اللجنة تحت ضغط الحركة الوطنية وبيعوا العناصر المكافحة تعرضت اللجنة الوطنية لمضايقات الحكومة فأخرجت الوزارة القوانين الخاصة بالنشر واستعملتها لتعوق تسرب أنباء هذه اللجنة الوطنية إلى الرأي العام . أما بالنسبة للجنة التنفيذية العامة للطلبة فقد وضعتها الحكومة ومؤيدوها والفاشيون موضع المعاداة وهدفاً للضغط . وآخر ما تجلت عنه حركة التخريب التي يقومون بها أن انسحبت بعض العناصر من اللجنة وأعلنت أن هناك يداً أجنبية فيها ، ولقد فصلنا السبب الذي دعاها إلى أن تقول مثل هذا الكلام ، فقد قلنا أن مثل هذه العناصر هالها وأقزع الحكومة معها أن تتولى انتصارات اللجنة التنفيذية العامة واقتبالها على تكوين اتحاد عام للطلبة مما جعل هذه العناصر تسارع باتخاذ موقف عدائي وخطوات إيجابية لتحطيم وحدة الطلبة ، ولكن فاتهم أن الحركة الوطنية المخلصة سائرة معها سواء قاوموها أو تخلوا عنها .

ويحاولون تفريق صفوف العمال :

وكما أنهم عملوا على تحطيم وحدة الطلبة فكذلك يعملون بين العمال فقد تركت الحكومة العمال العاطلين دون أن تعمل لهم شيئاً جاداً بل سمحت لبعض أصحاب المصانع كمصنع النيل بشيراً أن ينتقل إلى الاسكندرية فيشرد عماله . وما هي تسمح لبعض المصانع الأخرى بأن تغفل أبوابها فيشرد عمال جديد . وما هي ذى تسمح لبعض أصحاب المصانع أن يهددوا بتخفيض الأجور . ومعنى هذا أن السياسة الهادفة إلى عزل جماهير العمال في محيط قضاياها الخاصة سائرة إلى الأمام . أضف إلى هذا أن بعض زعماء العمال النقائبيين المعروفين بصلاتهم ومواقفهم الوطنية مسجونون منذ أشهر . ثم أن لجنة العمال للتحرير القومي وهي لسان الطبقة العمالية السياسي تتلقى كل يوم

اضطهاداً جديداً . ثم ان معظم الصحف لا تنتشر شيئاً عن هذه المظالم التى تصب على العمال ومعنى هذا ان السياسة الهادفة الى تعظيم صفوف العمال مستمرة بل مدعمة . وهناك أيضاً اتجاهات الى تفكيك الحركة النقابية وهذه هى اتجاهات الحكومة والاخوان المسلمين ، فقد ارادت الحكومة ان يكون العمال نقابات مصنعية ينعزل بعضها عن بعض بدلاً من النقابات العامة التى تجمع كتل العمال ، فلما فشلت فيما ارادت قام الاخوان المسلمون يدعون الى نفس الفكر وتأخذ شكلاً طائفياً منعزلاً وسيحبط العمال هذه المحاولة لا شك لأنها ضد مصالحهم وضد كفاحهم النقابى .

ويحاولون استغلال حالة الضجر العام :

فإذا أضفنا الى مجهوداتهم فى اضعاف الجبهة الشعبية للعمال والطلبة انهم يحاولون استغلال حالة الضجر العام ليقوموا حكماً أشد رجعية إن لم يكن فاشياً فى الحكم الحالى تمكنا من معرفة مدى خطورة الأدوار التى تمر بها الآن ، فمثلاً نعلم ان هناك ضجراً عاماً ضد الاستعمار فيحاول الفاشيون ان يستغلوا هذا الضجر لتكوين الكتائب كما يقول الاخوان وفرق الفلانج كما يقول صالح حرب ، ويحاولون ان ينشروا الحقد العرقى ضد الأجناس الأخرى فتقع حوادث نوفمبر الخ ، وتعلم ان هناك سخطاً على الفساد فى محيط السياسة ولذا يحاولون ان يقضوا على الأحزاب و هى مظهر من مظاهر النظام الديمقراطى البرجوازى بأن ينابوا لا احزاب بعد اليوم وبأن يشيعوا فكرة الحزب الواحد بل ان تكون جبهة تضم كل الأحزاب فى كتلة واحدة . ونعلم ان هناك سخطاً على المائسى والمظالم الاجتماعية والفقر والجهل والمرض فيحاول الفاشيون ان يستغلوا هذا السخط فى ابعاد الأنهان وصرف الانتباه عن هذه الأمراض الاجتماعية وصرفها عن المظالم السياسية وعن الضغط الارهابى الذى تقوم به الحكومات غير الديمقراطية فيهددون الطريق الذى يؤدى الى أى نظام حكم يعالج هذه

الأمراض الاجتماعية . السنا نرى اليوم أن الحكومة الحالية هي التي لم ينتخبها الشعب والتي يشترك فيها رئيس اتحاد الصناعات هي التي تدعى أنها ستقضى على الفقر ... الخ ؟ ثم اننا نشاهد تكتل الرجعيين يشتد يوماً بعد يوم فتطالب الأحزاب التي تمثل كبار الملاك وكبار الرأسماليين وتقف في وجه الهيئات السياسية الأكثر شعبية منها وتتأمر على إبعادها دائماً عن الحكم . وهذا التكتل من جانب والتفكك الذي يبدونه في صفوف العمال والطلبة من جانب آخر يساعدهم كثيراً على الوصول إلى أهدافهم خاصة وأنهم يحاربون الحريات الديمقراطية باستمرار حتى أصبح الحصول عن بعض الحقوق المقررة في الدستور والقوانين كحق الاجتماع تتفضل بها الحكومات على الشعب ، ويفرقون الفاشيين بالتأييد وفي ذات الوقت تتلقى العناصر الفاشية كل تأييد ، فقد رأينا بعضها يسافر إلى الاسكندرية ليضرم الروح الاستفزازية بين الجماهير وتعود تحت أنف الحكومة سليماً حراً ، ورأينا بعضها يصرح له باصنار صحيفة ، بل سمعنا أن التميمون أجزل لها كمية الورق ، بل سمعنا أنه قد جرت مفاوضات قبل تولي صدقي الحكم على إجراء انتخابات ، بل سمعنا أن هناك اتفاقاً بين الحكومة وبعض الجهات المعروفة بنزعاتها غير الديمقراطية على مقاومة الحكومة الديمقراطية وعلى مهاجمة اللجان الوطنية وتفكيك وحدة الطبقة العاملة .

ونحذر أن هذه البوادر تدل جميعاً على أن هناك ترتيبات تعمل للقيام بانقلاب أشد رجعية من الحالي . ولكن هذه التدبيرات فاشلة لا محالة متى أقبل المخلصون الوطنيون على مسئولياتهم في إدراك تام ، متى أيد الطلبة اللجنة التنفيذية العامة وقوموها ، متى تمسكوا باللجنة الوطنية ، متى دعم العمال نقاباتهم . متى اتفقا حول هيئتهم السياسية ولجنة العمال للتحرير القومي » . متى اتف الموظفون حول اتحاداتهم

التي تدافع عن مصالحهم . متى وجدت الرابطة بين هذه الجهات جميعاً، تلك الرابطة التي تخدمها وتضع أمام شعبنا المناضل بداية طيبة مخلصنة جديدة يمكن أن نلتف حولها ونعمل بتوجيهاتها .

اننا نؤمن ومعنا الوطنيون المخلصون بأن تكتيل الجماهير الشعبية في منظماتها وفي لجانها الوطنية ، في هيئاتها السياسية ، في اتحاداتها المهنية ، في نقاباتها ، وتعميق الصلة بينها والمثابرة في مناهضة المستعمر على أساس مصلحة شعبنا وعلى مستوى ديمقراطي هو الذي سيفشل كل هذه المناورات والتدبيرات .

فيا أيها العمال قوموا نقاباتكم والتفوا حول هيئاتكم السياسية .

ويا أيها الطلبة قودوا لجانكم وانضموا اليها .

ويا أيها الوطنيون المخلصون ليكن هدفكم جلاء المستعمر وإقامة ديمقراطية سليمة .

احمد رشدي صالح

قصيدة المنحدر

نُشرت بالعدد الرابع والثلاثين من جريدة نور الفجر
الجديد بتاريخ ١٥ ابريل سنة ١٩٤٦

تعالوا الى ذلك المنحدر	نمرغ اعييننا فى الحفر
تعالوا نمزق هذه المسجو	ن بهنصر عالمنا المندثر
كهوف يخام بها الأبريا	ونحسب ان ليس فيها بشر
وبؤس يحملق فى القائمين	ويصرخ فى جنبات الحجر
وهم فى مضاجع لاتستريح	اليها الجنوب ولا تستقر

هنا صائم لم يرد ان يصوم	ولكن تعود منذ الصغر
هنا صائم ضل فى صبره	وامعن فيه الى أن كبر
هنا ساعد مثقل بالحديد	اتفاق وانقسم أن ينتصر
هنا مارء عاش فى قمقم	ولكنه شاء ان ينفجر
تعالوا نمرك هذا الرما	د قبين الرماد وميض الشر
ولا تنفروا من كفاح الظلا	م فقد أن الليل ان يندثر
وهذى طلائع فجر اطل	علينا ولوشك ان ينتشر

ولا بد للفجر ان ينتشر

محمد كمال

الباب السادس

ماذا علمتنا هذه الحرب

بتاريخ ٨ ديسمبر سنة ١٩٤٥ حرر القلم السياسى بإدارة القسم المخصوص بوزارة الداخلية مذكرة أثبت فيها كاتبها ان جماعة دار الأبحاث العلمية قد اعتادت تحبيذ النظم الشيوعية والترويج بها ، وأخيراً قامت بنشر وتوزيع نشرات دورية ترمى الى هذا الغرض . فقد جاء بالنشرة رقم (٣) صفحة ٨٢ تحت عنوان كلمة التحرير : « هذه الأبحاث المتواضعة التى تقوم بها لجان الدار ان كان يقصد بها من شىء فهو اشارة السبيل للعمال » .

كما جاء بذات النشرة صفحة (١٠١) تحت عنوان : الاصلاح الزراعى ، لقد أصبح يستدعى مبخض الجراح وليس مسكناته ، فالأرض يجب أن يعاد توزيعها وأن يعطى من لا أرض لهم نصيباً منها يقومون بزراعته .

وورد بالنشرة رقم (٥) صفحة ١٨١ تحت عنوان اللجنة السياسية للعمال ، فى أوائل أكتوبر شُكل العمال هيئة سياسية لوضع برنامج عام لهم بما يدل على وعيهم ونفسيجهم السياسى . وتترى ان اتحاد العمال فى اتحاد نقابى عام لهو الخطوة الأولى فى سبيل جمع شمل الطبقة العاملة طليعة الشعب فى كفاحه التحريرى ، حينئذ تستطيع الطبقة العاملة بهذا الاتحاد تحقيق برنامجها السياسى والاقتصادى والاجتماعى .

كما جاء بذات النشرة صفحة ١٩٢ تحت عنوان : مسرحية هزلية ... الخائنون ، بتوقييع شين ، الخائنون هم أصحاب الألواف ومئات الألواف من الأفئدة ، هم حملة الألواف من الأسهم فى الشركات البريطانية والمصرية ، هم الذين لا يعملون شيئاً وإنما يعيشون على كسب الملايين .

وكذلك ورد بذات النشرة صفحة ٢٢٢ تحت عنوان « ماذا علمتنا هذه الحرب » بتوقيع أحمد شكرى سالم : لقد أظهرت لنا هذه الحرب الاتحاد السوفيتى بشكله الحقيقى كقوة شعبية كبيرة ، قوة ترمى الى تدعيم سليم يقوم على اساس الارتفاع بمستوى معيشة الشعوب وتأمينها ضد الفقر والعوز ، كقوة ترمى الى تخليص الانسان من استعباد اخيه الانسان ، كقوة ترمى الى ايجاد عائلة من بنى الانسان يعيشون على قدم المساواة فى عالم حر ليس فيه مالك ولا مملوك ، فنظرة العالم الآن الى الاشتراكية او الشيوعية تختلف اختلافاً بيناً عما كانت قبل الحرب ، فالشيوعية الآن هي قوة من القوى المنتصرة بل تقف فى طليعة القوى المنتصرة ، والذي لا يأخذ من التاريخ فى تطوره الدروس المختلفة يكون شخصاً يعيش خارج التاريخ . اما نحن فلسنا نرى التاريخ يمر امامنا ونحن مكتوفون ولكتنا مشتركون فيه متأثرون به ومؤثرون فيه .

وانتهى كاتب المذكرة الى ان كل ما تقدم فيه تحبيذ للنظريات التى تجرمها المادة ١٧٤ فقرة ثانية من قانون العقوبات .

وقد أرفقت بمذكرة القلم السياسى قائمة بأسماء أعضاء دار الأبحاث العلمية التى تصدر هذه النشرات والمسئولين عن ادارة دار الأبحاث العلمية وهم الدكتور محمد الشحات مدرس الكيمياء بكلية العلوم وابو بكر نور الدين خبير بوزارة العدل .

وبتاريخ ٢٠ ديسمبر سنة ١٩٤٥ افتتح وكيل نهاية شمال القاهرة الأستاذ ابراهيم نور الدين محضره الذى ثبت فيه تكليف رئيس النيابة بالبحث عن كاتبى هذه المقالات او ناشرى هذه النشرات مع تفتيش دار الأبحاث وضبط ما قد يوجد بها من أوراق او أشياء لها علاقة بالجريمة .

وقام وكيل النيابة بتفتيش دار الأبحاث العلمية فوجد بعض النشرات التى تصدرها الدار ، وبعض أوراق مطبوعة بالآلة الكاتبة تتضمن ملخصاً لأخبار الدول الأجنبية ومن بينها مقالة عنوانها

الاشتراكية التى يريدنا اغنياؤها لمصر للزميل كمال العيوطى فقام بضبطها ، كما وجد الكتب الخاصة بالحياة فى الاتحاد السوفيتى .

وقام وكيل النيابة بسؤال شهودى عطية الشافعى الذى قرر انه عضو فى دار الأبحاث وان غرضها القيام بالأبحاث العلمية وتطبيقها على المجتمع ، وان لكل عضو ان ينشر ما يشاء من أبحاث فى النشرة التى تصدرها الدار ، ونفى معرفته أسماء أعضاء هيئة تحرير هذه النشرة . وعندما سئل عن شكرى سالم لاجاب انه من أعضاء الدار ، وعندما سئل عن عنوانه قال انه لا يذكره لأنه ليس مسئولاً عن الإدارة الآن .

كما قام وكيل النيابة المحقق بسؤال الأستاذ ظريف عبد اله الذى اجاب بما لاجاب به الأستاذ شهودى عطية وأضاف انه من شروط الالتحاق بالدار عدم اشتغال الأعضاء بالسياسة وعدم الانضمام لأى حزب سياسى .

وبتاريخ ٢٢ ديسمبر سنة ١٩٤٥ سئل الأستاذ أحمد شكرى سالم بمعرفة وكيل النيابة الأستاذ الإمام الخريشى فقرر انه عضو بدار الأبحاث العلمية وانه هو كاتب المقال الذى نُشر فى العدد الخامس من نشرة دار الأبحاث العلمية والمعنون " ماذا علمتنا هذه الحرب " ، وعندما سئل عما قصده من نشر هذه المقالة ، لاجاب - ما تراءى لى من دروس علمتنا ايها هذه الحرب ، وعندما سأل المحقق عما يقصده من أن الحرب اظهرت لنا الاتحاد السوفيتى بشكله الحقيقى كقوة شعبية كبرى لها وزنها فى الموقف العالمى ، لاجاب انه قصد بشكله الحقيقى ان الناس قبل هذه الحرب كانوا يعتقدون انه فاشستى وظهر لنا خلال هذه الحرب انه معاد للفاشية وكل قوة تعادى الفاشية فهى شعبية ، لما عن لها وزنها فى الموقف العالمى فالاتحاد السوفيتى هو أحد الدول الكبيرة المشتركة فى مجلس الأمن الدولى .

فاستفسر منه المحقق عما يقصده من قوله ان الاتحاد السوفيتى هو قوة ترمى الى تخليص الانسان من استعباد أخيه الانسان ، فلجاب

انه يقصد انها ترمى الى القضاء على الفاشية التى تعمل ضد مصلحة الانسان وكانت ترمى الى استعباد الانسانية .

فستل وماذا تقصد من ذلك بانها ترمى الى ايجاد عائلة من بنى الانسان يعيشون على قدم المساواة فى عالم حر ليس فيه مالك أو مملوك ، فاجاب انه بالنسبة للجزء الأول أى ايجاد عائلة من بنى الانسان يعيشون على قدم المساواة فى عالم آخر فاطن على ما أتذكر أن هذا التعبير قد جاء فى ميثاق الأطلسى ، أما عن ليس فيها مالك ولا مملوك فهى كقوة من القوى الديمقراطية المعادية للفاشية ترمى الى تخليص العالم من الفاشية التى ترمى الى استغلال الانسانية .

وقد فسّر المحقق بأن عبارة : ليس فيها مالك ومملوك، تتضمن تحديناً يرمى الى إلغاء النظام الرأسمالى إلا أن الأستاذ أحمد شكرى سالم أوضح أن هذا تفسير خاطئ لأن هذا التعبير لا يعنى عدم وجود الملكية الفردية أو شئ من هذا القبيل ، لأن التعبير اللغوى الذى يعبر عن هذا قد يكون مالك أو غير مالك ، ونحن نعرف أن المملوك لم يكن موجوداً إلا فى عهد العبودية وليس هناك عبودية الآن فالذى رمى اليه هو عدم وجود دولة تملك الدولة الأخرى .

فعاد المحقق فاستفسر منه عما يقصده إذن من قوله أن نظرة العالم الى الاشتراكية أو الشيوعية تختلف الآن اختلافاً بيناً عما كانت عليه قبل الحرب ، فاجاب بأنه سبق أن قال أن العالم كان ينظر الى الشيوعية أو الاشتراكية معتبراً إياها فاشستية تقف جنباً الى جنب مع الفاشية الألمانية مثلاً ، ولقد ظهرت الآن أن البلد الشيوعية تحارب الفاشية فنظرتنا الآن تخالف النظرة السابقة وأضاف أنه لا يمكن أن يستنتج من ذلك مطلقاً أننى أحبذ المبادئ الشيوعية ، كما أن الشيوعية تقف معادية للفاشية لأنها إحدى الدول المشتركة فى هيئة الأمم المتحدة .

ولما كان أحمد شكرى سالم من بين الأشخاص الذين إنن النائب العام بتفتيشهم بتاريخ ١٠/٧/١٩٤٦ فقد انتدب رئيس نهاية شمال

القاهرة وكيل النيابة الأستاذ محمد محفوظ لاتخاذ هذا الاجراء الذى تم فى الساعة الثانية من صباح يوم ١١/٧/١٩٤٦ ولم يمضر بمسكنه على شيء له صلة بهذا التحقيق ، وعاد وكيل النيابة بصحبة المتهم الى نيابة شمال القاهرة حيث شرع فى التحقيق معه للساعة السادسة والنصف صباحاً .

وواجهه بالاتهام المنسوب اليه بأنه متهم مع آخرين بترويج المذاهب التى ترمى الى تغيير مبادئ الدستور الأساسية والنظم الأساسية للهيئة الاجتماعية للمملكة المصرية . فأجاب - بأن هذا الاتهام ليس له أى أساس على الإطلاق وأنه أول من يحترم الدستور ويحافظ عليه . فقرر وكيل النيابة المحقق القبض عليه وحبسه أربعة ايام على نمة القضية تبدأ من يوم ١١/٧/١٩٤٦ .

وفى يوم ٢٤ يوليه سنة ١٩٤٦ بدأ أحد وكلاء النيابة الآخرين وهو الأستاذ احمد موانى التحقيق مع الأستاذ احمد شكرى سالم ، فطلب منه أن يذكر خلاصة عن تاريخ حياته ، فنكر انه ولد بالقاهرة سنة ١٩٢٢ وبعد حصوله على شهادة التوجيهية من مدرسة فؤاد الأول الثانوية التحق بكلية العلوم حيث تخصص فى الكيمياء وحصل على البكالوريوس بمرتبة الشرف الأولى سنة ١٩٤٢ فعين معيداً وما زال حتى الآن يقوم بأبحاث للحصول على الماجستير فى الكيمياء والطبعية وأنه مرشح لبعثة للخارج للحصول على شهادة الدكتوراه . وأنه لم يكن له أى نشاط سياسى وهو طالب ، وليس له مبدأ اقتصادى .

ولما سئل عما يعرفه عن الشيوعية كمذهب اقتصادى ، أجاب بأنه يعرف أنها موجودة فى روسيا وأن معلوماته لا تتجاوز معلومات أى شخص عادى ، كما انه لم يدرس أى دراسة فيها وليس لديه سوى المعلومات العامة . فسأل المحقق وما هى هذه المعلومات العامة ، فأجاب بأن معلوماته عنها ان روسيا ليس بها نظام رأسمالى وأن النظام الشيوعى يختلف اختلافاً أساسياً عن النظام الرأسمالى وعندما سئل

عن لوجه الخلاف الموجودة بين النظامين ، لجباب انه لا يستطيع أن يحددها علمياً لأنه لم يدرس هذه النواحي ، ويخيل لى أن البلد هناك هى بلد العمال كما يقولون ومعنى هذا أن العمال هناك هم الذين يحكمون وقد أصبح هذا النظام حقيقة واقعة بعد الثورة التى حدثت فى روسيا سنة ١٩١٧ .

ثم واجهه وكيل النيابة المحقق بما ورد بالتقرير السرى المقدم من القلم السياسى بوزارة الداخلية من أنه يعتقد المبادئ الشيوعية عن عقيدة ، فرد بقوله هذه النقطة خاطئة من أساسها إذ اننى قلت انى لم ادرسها وهذا يعنى اننى لا أعتقدها .

وسئل عن دار الأبحاث العلمية فأقر انه عضو فيها منذ حوالى سنة ونصف تقريباً ، وانها قد أسست قبل التحاقه بها بسنة تقريباً ، وإن هذه الدار قد أسست بغرض أن يتبادل أعضاؤها معلوماتهم فيستفيدون جميعاً بدل من تضيق الشباب لوقتهم فيما لا ينفع ، وإن للدار لائحة مطبوعة اطلع عليها قبل الالتحاق بها ، وأما عن رئاستها فليست ثابتة ويظن أن رئيسها الآن هو أنور عبد الملك . والدار علمية بمعنى انها ليست تبحث فى العلوم الأكاديمية فقط ولكن لها نشاط اجتماعى مثل حفلات ورحلات فهى نادى وجماعة علمية فى وقت واحد . ولا يشترط فى الأعضاء ثقافة معينة ، فتزى من أعضائها خريجي كلية العلوم مع خريجي الكليات المختلفة ، ويشترط أن يكون العضو من خريجي الجامعات أو طالب بالجامعة أو ما يعادل ذلك ، وعدد أعضائها حوالى المائتة وخمسين .

وعندما سئل عن الأغراض التى تهدف اليها هذه الجماعة ، ذكر انها تهدف الى دراسة الأحوال القائمة فى مصر وفى العالم حتى يكمل كل فرد منهم ثقافته من النواحي المختلفة بدلاً من الثقافة المحددة التى يخرج بها من الجامعة .

وعندما سئل عن الأبحاث التى كتبها فى نشرة دار الأبحاث العلمية

قرر انه كتب مقالة فى العدد رقم (٥) عن الدروس التى تعلمناها من هذه الحرب الماضية ، وقلت فى هذا البحث ان هذه الحرب كان الغرض منها القضاء على الفاشية وتحالفت الدول الديمقراطية فى القضاء عليها ، وانه يجب الا ننخدع فنظن انها قد قضى عليها نهائياً بل يجب ان نستمر فى القضاء على الفاشية فلا تقوم المانيا بعدوان مطلقاً ، وقد حققت النيابة معنى فى جزء من نفس هذا المقال كنت قد قلت فيه ان الفكرة التى كانت معطاة لنا عن الاتحاد السوفيتى من انه بلد فاشيستى فكرة خاطئة لأنه دخل هذه الحرب ضد الفاشيستية ولا اعرف ما تم فى هذا التحقيق حتى الان .

كما سئل عن اتصاله باتحاد خريجي الجامعة فقرر انه كان قد قدم استمارة للاتحاد منذ حوالى اربعة او خمسة اشهر ويبحث له الاتحاد بخطاب يفيد قبوله عضواً فيه ، إلا انه نظراً لمشغوليته لم يذهب هناك إلا لماماً ولم يقدّم أى عمل هناك مطلقاً ، كما ذكر انه لم يكتب أى شىء بمجلة خريجي اتحاد الجامعة .

وسئل أيضاً عن صلته بالجامعة الشعبية الأهلية ، فذكر ان زميله فى الجامعة محمد عبد المعبود الجبيلى وهو معيد فى كلية العلوم ويدير هذه الجامعة الشعبية كان يطلب منه فى بعض الأوقات بعض خدمات فى هذه الجامعة كاعطاء حصة فى العلوم أو فى الانجليزى ، فكان يؤدي هذه الخدمات والغرض منها إلغاء الأمية ونشر الثقافة العامة .

فواجهه المحقق بما جاء بالتقرير السرى للقلم السياسى أن الجامعة الشعبية الأهلية تعمل على نشر المبادئ الشيوعية بين العمال تحت ستار محو الأمية ونشر الثقافة الاجتماعية ، فنفى ذلك بشدة وقال ان هذا الادعاء غير صحيح .

وفى مساء يوم ١١ يوليه سنة ١٩٤٦ اعيد سؤال الأستاذ أحمد شكرى سالم فى المقال الذى حقق معه فيه فى شهر ديسمبر سنة

١٩٤٥ بعد اطلاع وكيل النيابة المحقق على هذا التحقيق الأخير فسئل الأستاذ أحمد شكرى سالم عن الهدف الذى قصده من كتابة هذا المقال، فأجاب بأنه من واقع دراسته العملية فى كلية العلوم انه بعد انتهاء أى تجربة من التجارب لا بد من استخلاص بعض نتائج لهذه التجربة . وقد قصدت من هذه المقالة محاولة تطبيق هذه النظرية العلمية بالنسبة الى الحرب العالمية الماضية .

فواجهه المحقق بما ورد فى هذا المثال ما نصه : ه لقد أظهرت لنا هذه الحرب الاتحاد السوفيتى بشكله الحقيقى كقوة شعبية لها وزنها فى الموقف العالمى كقوة ديمقراطية تقف بجانب الحركات الديمقراطية حيثما كانت وفى أى وقت تكون ، كقوة ترمى بكل ما فى وسعها الى تدعيم سليم يقوم على أساس الارتفاع بمستوى معيشة الشعوب وتأمينها ضد الفقر والعوز ، كقوة ترمى الى تخليص الانسان من استعباد أخيه الانسان ، كقوة ترمى الى ايجاد عائلة من بنى الانسانية يعيشون على قدم المساواة فى عالم حر ليس فيه مالك ولا مملوك . واعتبر المحقق انه بهذه العبارات يكون قد روج نظاماً يقوم على أساس عبّر عنه بأنه ليس فيه مالك ولا مملوك وهو النظام الشيوعى كان بصدد الكلام عنه عن روسيا التى أصبحت حقيقة واقعة بالقوة والثورة .

وقد رد عليه الأستاذ أحمد شكرى سالم بقوله : عندما ننظر الى هذه الفقرة ونحاول أن نحللها فيجب أن نأخذ فى اعتبارنا نقطتين أولهما ان هذه الفقرة جاءت فى مقالة عنوانها - ماذا علمتنا هذه الحرب وهذا يعنى اننى أربط نظرتى الى الاتحاد السوفيتى بالدور الذى قام به فى هذه الحرب بالذات فالمقالة كانت أساساً عن الحرب والدروس التى تعلمناها منها ولم تبين مطلقاً عن الاتحاد السوفيتى بشكل أساسى ، والنقطة الثانية هى ان هذه الفقرة ما هى إلا جزء من مقالى يجب أن تربط بباقية المقال بأكملها فهى درس واحد من عدد دروس أوردت ذكرها فى المقال وسأخذ كل جزء على حدة ، عندما قلت قد أظهرت لنا هذه

الحرب الاتحاد السوفيتي بشكله الحقيقي قصدت ان الدعاية التي كانت تقوم بها الدول الأخرى عنه كبلد فاشيستي قد زالت إذ أنه قد أصبح في زمرة البلاد الديمقراطية التي تحارب الفاشيستي وهذا طبيعي جداً فإنه كان وما زال عضواً بمجلس الأمن الذي يتزعم العالم الآن ، وعندما قلت كقوة شعبية كبيرة لها وزنها في الموقف العالمي وكقوة ديمقراطية تقف بجانب الحركات الديمقراطية قصدت ان أقول انها قد قامت بمجهود كبير لا يمكن انكاره مطلقاً كما قال زعماء العالم أنفسهم في الكفاح ضد الفاشيستي وفي القضاء عليها ، وعندما قلت كقوة ترمى بكل ما في وسعها الى تدعيم سلمى يقوم على أساس ارتفاع مستوى معيشة الشعوب وتأمينها ضد الفقر والعوز قصدت انها كأحد الدول الخمس الكبرى أو كأحد الدول الثلاث الكبرى التي اجتمعت في المؤتمرات المختلفة كمؤتمر يالطا وطهران والقرم ويوتسدام التي اهلنا جميعاً بعدها يرمون الى تخليص الانسان من الاستعباد بمعنى تخليصه من الاستعمار الفاشيستي والارتفاع بمستوى معيشتهم . وفي هذا ما يفسر لنا الكلمة التي أتت بعد ذلك وهي كقوة ترمى الى تخليص الانسان من استعباد أخيه الانسان أي من الاستعباد الفاشيستي سواء كان ألمانيا أو إيطاليا أو يابانياً . وأما عن الفقرة التالية وهي كقوة ترمى الى ايجاد عائلة من بني الانسان يعيشون على قدم المساواة في عالم حر ، فقد جاءت على ما أتذكر في قرارات الزعماء العالميين في مؤتمر سان فرانسيسكو ، وهنا قلت في عالم حر ليس فيه مالك ولا مملوك ، وأحب هنا ان أقول ان عدم وجود مالك ولا مملوك لم اقصدها مطلقاً الترويج لمذهب سوفيتي كما جاء بالسؤال وإنما أردت بها صفة العالم بأجمعه الذي تحارب كل الدول الديمقراطية وكل الشعوب من أجل ايجاده وقصدت هنا من مالك ومملوك كما هو ظاهر جداً من سياق الحديث دولة مالكة ودولة مملوكة . فالحرب كانت بين دول ولم تكن بين افراد ، فقد حاربت الديمقراطيات حتى تقضى على الاستعمار الفاشيستي ، وقد بلغت النظرة اننى قد قلت هذه الصفات السابقة بالنسبة للاتحاد

السوفيتي مثلاً ولم أقلها بالنسبة لأي دولة أخرى من الدول ، وهذا لأن الدرس التي أخذناه من هذه الحرب هو اظهار الاتحاد السوفيتي كحليف للدول الأخرى الديمقراطية الرأسمالية . انما الدول الأخرى فلم تكن هناك دعاية ما ضدها تكشف لنا الحرب عن عكسها .

إلا ان المحقق أصر على ما يؤيد تحييد شكري سالم للشيوعية ما قاله عقب العبارة السابقة ونصه : « فنظرة العالم الى الاشتراكية او الشيوعية تختلف الآن اختلافاً بيناً عما كانت عليه قبل الحرب ، فالشيوعية الآن هي قوة من القوى المنتصرة بل تلقى عند طليعة القوى المنتصرة » . واعتبر المحقق ان قول ذلك يعتبر اشارة بالشيوعية وتحبيذاً وترويجاً لها .

وقد رد الأستاذ أحمد شكري سالم على ذلك بقوله : انني اعتقد ان هذا الجزء يؤكد ويظهر بكل جلاء النقطة الأساسية التي قلتها سابقاً وهي ان الاتحاد السوفيتي كبلد اشتراكي أو كبلد شيوعي أصبح أحد الدول الكبرى التي يبنئ العالم على اكتافها الآن إذ انها عضو دائم بمجلس الأمن . فعندما قلت ان نظرة العالم الى الاشتراكية او الشيوعية تختلف الآن اختلافاً بيناً عما كانت عليه قبل الحرب قصدت من ذلك ان العالم بدلاً من ان ينظر الى الاتحاد السوفيتي كدولة فاشيستية معادية للديمقراطية يراها الآن كدولة ديمقراطية تتحد مع الدول الديمقراطية الأربع الأخرى في القضاء على الفاشية . وعندما قلت فالشيوعية الآن هي قوة من القوى المنتصرة بل تلقى في طليعة القوى المنتصرة قصدت ان الاتحاد السوفيتي الذي كنى عنه هنا بالشيوعية قوة أو بلد من البلدان التي انتصرت في الحرب وهذه حقيقة تاريخية لا يمكن انكارها . وعندما قلت بل تلقى في طليعة القوى المنتصرة قصدت انها إحدى الدول الدائمة في مجلس الأمن الذي يقف في طليعة الديمقراطيات .

ولكن المحقق ذكر له - رأيك تتحدث عن الدول باسمها وقلت في هذا المقال بالذات : فكم أخذنا من دروس كفاح يوغسلافيا وبولندا وهنغاريا ورومانيا وفرنسا ، ثم بذلك الكلام عن الاتحاد السوفيتي

فأطلقت عليه اسم الاتحاد السوفيتي كما هو معروف كدولة ولما أخذت تشيد به غيّرت التعبير وعبرت بكلمة الشيوعية الآن هي قوة من القوى المنتصرة بل تقف في طليعة القوى المنتصرة ، وفُرق في التعبير بين الاتحاد السوفيتي وبين الشيوعية فالأول هو الدولة والثاني هو النظام القائم في هذه الدولة وأنت إذا تشدت إنما تشيد بالنظام لا بالدولة .

وقد رد على ذلك الأستاذ أحمد شكرى سالم بقوله: بالنسبة الى الجزء الأول من السؤال وهو عن الدروس التي أخذناها في كفاح يوغسلافيا وبولندا وهنغاريا ورومانيا وفرنسا وغيرها فأننى رمت الى أن هذه البلدان قد قامت الشيوعية فيها ضد الاحتلال الفاشستى فناضلت بكل ما فيها من قوة ، وقد تكلمت بعد هذا مباشرة عن الاتحاد السوفيتي كدولة من مثل هذه الدول السابقة الذكر التي قام الشعب فيها بدور أيضاً في الكفاح ضد الفاشية . أما عن الملاحظة باننى قصدت الترويج للنظام فهذا غير صحيح مطلقاً بلليل اننى قلت أولاً ان الاتحاد السوفيتي كبلد هو أحد الشعوب التي انتصرت في الحرب ثم قلت بعد هذا ان الدعاية كانت قبل الحرب تتهم الاتحاد السوفيتي بالفاشية ثم تغيرت هذه النظرة الى الشيوعية ، بمعنى انها أحد النظم الموجودة في بلد من البلدان المنتصرة في هذه الحرب . فالمقال لم يتضمن ترويجاً للنظام الشيوعي ، وإنما كما قلت قبل ذلك كان مقال درس أخذناه من هذه الحرب وان الاتحاد السوفيتي لم يعد في نظر العالم لجمع بلدان فاشيستياً إنما أصبح أحد البلدان التي تحارب الفاشية .

وعندما صدر قرار الاتهام في هذه القضية نسب الى الأستاذ أحمد شكرى سالم انه ألف مقالاً بعنوان « ماذا علمتنا الحرب » بالنشرة رقم ٥ من نشرات دار الأبحاث العلمية التي تم نشرها وتوزيعها على الجمهور بغير تمييز خلال عام ١٩٤٥ ضمنها تحبيذاً وترويجاً للشيوعية بأن قال

ان نظرة العالم للشيوعية والاشتراكية تختلف الآن اختلافاً بيناً عما كانت عليه قبل الحرب فالشيوعية الآن هي قوة من القوى المنتصرة بل انها في طليعة القوى المنتصرة وانها ترمى الى ايجاد مجتمع ليس فيه مالک ولا مملوك .

الباب السابع

أهداف الاشتراكية

فى شهر ديسمبر سنة ١٩٤٥ حرر القلم السياسى بوزارة الداخلية مذكرة بخصوص مؤلفات الأستاذ محمود فتحى الرملى جاء فيها انه دأب على اصدار مؤلفات تتضمن تحبيذا للشيوعية وتروج لها آخرها ذلك الكتيب الذى أخرجه تحت عنوان « أهداف الاشتراكية » وقد أوضحت مذكرة القلم السياسى ان المؤلف قد أشار فى الباب الأول الى أن أهداف الاشتراكية والشيوعية واحدة والى ان الشيوعيين يقولون انهم يريدون أن يضعوا حداً لالام البشرية فى اسرع وقت ويمثلون أنفسهم فى هذا كالطبيب الذى يقوم بعملية جراحية قد يتعب منها المريض ربع ساعة ولكنها تنقذ حياته وتريحه مدى الحياة ، وليست الثورة أكثر من عملية جراحية لا بد منها لمجتمع مريض .

وفى الباب الثانى أشار الى فساد المجتمع بسبب قيام الملكية الفردية وتركيز الثروات فى يد طبقات ضئيلة هى حفنة من أصحاب الأرض والمصانع وحرمان طبقات كثيرة هى الشعب كله ولا يصح الشعب لكى يعيش إلا أن يبيع جهده بأرخص سعر لهذه الطبقة المالكة فيتحوّل المجتمع الى عشرات من السادة يفرقون فى البذخ وملايين من العبيد يفرقون فى الفقر والجهل والمرض ، يصنعون الحياة ويسلبونها ، يبنون العمارات ليناموا على الأرض ، ينسجون الصوف والحريز ليعيشوا عرايا ، يزرعون القمح ليتضوروا جوعاً ، يصنعون السيارات ليدهمسوا تحت عجلاتها ، وهكذا لا يستطيع العامل مطلقاً أن يحب الراسمالى الذى يستغله ويأكل حقوقه .

وفى الباب الثالث نادى بأنه لا طريق الى الاصلاح غير الغاء الملكية الفردية توطئة لالغاء الطبقات فى المجتمع وتعبئة وسائل الانتاج تحت اشراف شعبى ديمقراطى ، وندد بفكرة تحديد الملكيات الكبيرة وفرض الضرائب التصاعدية لأن الأغنياء هم الذين يمثلون وحدهم عادة فى البرلمانات وماداموا يملكون وحدهم حق التشريع فلا يمكن أن يقيدوا أنفسهم بهذه الالتزامات .

وأنهى مؤلفه تحت عنوان : انتصار لا بد منه مؤكداً بأن التطور يجرف كل العصابات الانتهازية ويكتسحهم اكتساحاً فى سبيل فرض نفسه والويل للغبى الأحمق الذى يتوهم أنه يستطيع أن يوقف عجلة التطور وإن لا عبرة مطلقاً بما يقال من أن الاشتراكية لها انتصار هناك وليس لها انتصار هنا ، فالعالم كل لا يتجزأ ومادام هناك تيار عالمى فى أغلبية دول العالم فمما لا شك فيه أن الدول الباقية ستتأثر بهذا التيار فى الوقت المناسب .

وأضافت مذكرة القلم السياسى ان محمود فتحى الرملى كان قد أخرج قبل ذلك مؤلفاً بعنوان : هل انخرقت روسيا؟ ورد فيه تقدير للمذهب اللينينى وأشار فيه الى عدم تطلع روسيا الى الاستعمار ، وإن لينين عرض المساعدة على سعد زغلول باشا فى عام ١٩٩ فرفض ، وإن روسيا مازالت مستعدة لمعاونة الدول التى تقع فريسة الأعداء .

كما أكنت مذكرة القلم السياسى ان تهادى محمود فتحى الرملى وشيعته ممن تمذهبوا بالمبادئ الشيوعية فى انتهاك حرمة القانون على تلك الصورة أمر يستلقت النظر ويتطلب كفاحاً عاجلاً قبل أن يستفحل شراً إذ ان قانون العقوبات قد كفل فى المادة (١٧٤) سبل مقاومة هذه التيارات حين قرر عقوبة الجنائية لكل من حبّذ أو روج بإحدى طرق العلانية للمذاهب التى ترمى الى تغيير مبادئ الدستور الأساسية للهيئة الاجتماعية بالقوة أو الارهاب أو بآلية وسيلة أخرى غير مشروعة ، ومن الهديى ان عبارة بالقوة أو الارهاب أو بآلية وسيلة أخرى غير مشروعة إنما تنصب على المذهب لا على التحجيز والترويج إذ لا يمكن أن يستقيم

أى تفسير مخالف مع قصد الشارع . وليس أقطع فى الدلالة على صحة هذا النظر من أن المذكرة الايضاحية للمرسوم بقانون رقم (٩٧) لسنة ١٩٣١ الذى عدل تلك المادة قد أشارت الى أن صيغة المادة لا تقتصر على من يحدد بنفسه استعمال القوة لتغيير نظم الهيئة الاجتماعية الأساسية أو مبادئ الدستور الأساسية بل تتناول من ينشر أو يحدد المذاهب التى ترمى الى تغيير هذه المبادئ أو هذه النظم بالقوة ولو لم ينصح هو نفسه باستعمالها أو صرح بأنه لا يشير باستعمالها ، فمن يحدد مثلاً نظريات الشيوعية كما تطبق فى روسيا أى البلشفية ومن يقرظ مذهب لينين يقع تحت طائلة العقاب ولو احتاط لنفسه وصرح بأنه لا يشيد باستعمال القوة لأن هذه المذاهب تنطوى على استيلاء العمال مباشرة وبالقوة على مقاليد الأحكام فى الدولة .

واختتم القلم السياسى مذكرته بقوله : وبما أن ما نشره محمود فتحى الرملى فى مؤلفيه المذكورين لم يتضمن تحبيذاً أو ترويحاً للنظم الشيوعية فحسب بل فيه اشادة بالثورة باعتبارها الوسيلة للوصول الى قيام تلك النظم لذلك اقترح احالة المؤلفين الى النيابة العامة مع ارسال جميع مؤلفاته السابقة والمؤلفات الشيوعية للمائلة للوجودة لدى البوليس اليها . فإذا صادف رأى هذا قبولاً فأرجو الموافقة على حصر اسماء جميع من لهم نشاط شيوعى وتقديم اسماءهم للنيابة لتأمر بتفتيشهم فى وقت واحد .

ورغم أن القلم السياسى بوزارة الداخلية قد طلب الموافقة على حصر اسماء جميع من لهم نشاط شيوعى وتقديم اسمائهم للنيابة العامة لتأمر بتفتيشهم فى وقت واحد فى شهر ديسمبر سنة ١٩٤٥ إلا أن الحكومة التى كانت قائمة وقتئذ وهى حكومة الإنقراشى بالمشا لم توافق على ذلك ، وتأجلت الاستجابة الى طلب القلم السياسى الى أن جاءت حكومة اسماعيل صدقى فنفذ فى ١٠ يولييه سنة ١٩٤٦ ، وكما سبق أن اوضحنا فقد أمر النائب العام باجراء تفتيش جميع المائون بتفتيشهم فى وقت واحد بعد منتصف ليلة ١٠/٧/١٩٤٦ .

نعود بعد ذلك الى محضر التفتيش المؤرخ ٢٠ ديسمبر سنة ١٩٤٥ والمحرر بمعرفة وكيل نيابة شمال القاهرة الأستاذ ابراهيم نور الدين الساعة التاسعة و ٢٠ دقيقة مساء بمنزل فتحى الرملى حيث وجد به خمس نشرات بدار الأبحاث العلمية وهى النشرات الأولى والثانية والثالثة والرابعة والخامسة . وعدة نسخ من كتاب هل انحرفت روسيا وأهداف الاشتراكية وكتاب حزب العمال البريطانى والطريق الى الاستقلال وكتاب عنوانه آراء مضطهدة ونسخة واحدة من كتاب معنُون : قضية المرأة والعديد من الكتب الماركسية .

وبتاريخ ١٢/٢٢/١٩٤٥ استجوبت النيابة محمود فتحى الرملى فقرر انه مؤلف كتاب أهداف الاشتراكية وكذلك كتاب هل انحرفت روسيا ، وانه وزع حوالى ألف نسخة من كل كتاب ، كما قرر انه اشتراكى ويدين بالمبادئ الاشتراكية وان رشع نفسه على المبادئ الاشتراكى فى الانتخابات الأخيرة التى أجريت لانتخاب أعضاء مجلس النواب .

وعندما سُئل عما يقصده من كلمة اشتراكى ، قرر ان الاشتراكية فى نظره هى إلغاء الملكية الفردية وتعبئة وسائل الإنتاج ليعمل كل انسان ويأخذ بقدر عمله ، وانه يؤمن بتحقيق ذلك بالوسائل الديمقراطية القانونية البرلمانية من نشر وخطابة ومحاوله دخول البرلمان .

وقد سأل المحقق هـى يؤخذ من ذلك انك تنادى بإلغاء الرأسمالية ، فأجاب - أبوه .

فأعاد سؤاله وهل يؤخذ من ذلك أيضاً انك تحبذ المبدأ الشيوعى (مبدأ لينين) فأجاب : ليس هناك أى فرق بين الاشتراكية والشيوعية إلا فى الوسيلة ، فالاشتراكيون يؤمنون بالكفاح العلمى الذى نكرته والشيوعية يناهون بالثورة ، وانا مبادئ ماركسية ووسائلى ديمقراطية .

فاستفسر منه المحقق عما يفعله إذا أبى أولو الأمر تحقيق المبادئ التى تنادى بها وهى إلغاء الرأسمالية ، فأجاب : نظام الحكم فى مصر ديمقراطى بحكم الدستور وأولو الأمر فيه غير خالدين ، فسنظل ندعو لمبادئنا حتى يتغير أولو الأمر هؤلاء ويكون لنا الأغلبية فى البرلمان فنحقق مبادئنا ، وعلى ذلك فأنا لا أدعو إلى الثورة لتحقيق مبادئى .

وقد سأله المحقق بعد ذلك عما يقصده فى كتابه أهداف الاشتراكية من أن الثورة ليست أكثر من عملية جراحية لا بد منها لمجتمع مريض ، فأجاب بأنه : قال هذه العبارة كصحة فى معرض عرض وجهتى النظر بين الاشتراكية والشيوعية بدليل أنه لا يحيد المبدأ الشيوعى فيما يختص بتحقيق مبادئه عن طريق القوة . وأضاف : اننى أعود فأكرر ما قلته من اننى أؤمن بالوسائل الديمقراطية والذين يشجعون الشباب على الثورة هم ولاة الأمور فى مصر من العناصر الرجعية الفاشية التى تطارد الديمقراطيين والاشتراكيين بالارهاب والاضطهاد .

ثم سأله المحقق عما يقصده من قوله فى الباب الثانى من كتابه «أهداف الاشتراكية» حيث أرجعت فساد المجتمع بسبب قيام الملكية الفردية وتركيز الثروات فى طبقات ضئيلة هى حفنة من أصحاب الأرض والمصانع وانتهيت إلى أن العامل لا يستطيع مطلقاً أن يحب الرأسمالى الذى يستغله ويأكل حقوقه ، فأجاب : لقد قلت ما يقوله الكتاب فى كل يوم بل ما يقوله بعض الوزراء المسئولين السابقين والحاليين من أن تركيز الثروات فى يد أقلية ضئيلة وحرمان الأغلبية الكبرى ، وهذه هى الدعوة الاشتراكية التى تنتشر اليوم فى العالم بأسره والتى يضطر حتى الوزراء وحتى أشد الناس رجعية إلى المناداة بتنفيذ ولو قسط ضئيل منها ، وفى بيانات رسمية لمعالى وزير المالية الحالى عبارات أشد والقوى من عبارتى هذه .

وواجهه المحقق بما جاء فى الباب الثالث من هذا الكتاب من أنه لا طريق إلى الإصلاح غير إلغاء الملكية الفردية توطئة لإلغاء الطبقات فى

المجتمع وتعبئة وسائل الانتاج تحت اشراف شعبى ديمقراطى ، كما ندد بفكرة الملكيات الكبيرة وفرض الضرائب التصاعدية لأن الأغنياء هم الذين يمثلون وحدهم عادة فى البرلمانات ، وقد أجاب الأستاذ فتحى الرملى على ذلك بقوله : أما اننى ادعو الى إلغاء الملكية الفردية فهذه هى مبادئى فعلاً ، وأما اننى قلت ان تحديد الملكية لا يمكن أن يصلح فساداً فليس هذا رأيى وحدى ولكن رأى أعضاء مجلس الشيوخ الحالى جميعاً ، فقد ذكر بعضهم عند نظر هذا المشروع نفس ما ذكرت وهو ان هذا المشروع من شأنه أن يفتت الأرض بون أن تكون من ورائه أى فائدة اصلحية ، واننى حين أنتقد الضرائب التصاعدية بحجة ان أكثر الذين يمثلون فى البرلمان هم من كبار الملاك انما أحفز الطبقات العاملة الى ضرورة تصويتها لممثلين من طبقتها فى الانتخابات البرلمانية ، وقد رددت كثير من الصحف نفس هذه المعانى فى مقالات احتفظ بها .

ولكن المحقق عاد ونكر فى التحقيق ان هذه المبادئ التى تنادى بها وأخصها إلغاء الرأسمالية معناها انك تروج المبادئ الشيوعية التى لا تتم إلا بالثورة ، فرد فتحى الرملى بأنه قال : انه يدعو الى مبادئ بالوسائل الديمقراطية وأنه نادى بهذه المبادئ ولا يزال منذ أكثر من خمس سنين وحقق معه أكثر من مرة وفتش بيته عشرات المرات فما ظهر مطلقاً من تصرفاته انه يدعو الى هذه المبادئ بغير الكفاح السلمى الذى عرف به طوال هذه المدة .

ثم بدأ المحقق فى استجوابه بخصوص كتابه « هل انخرقت روسيا » وسأله عما قصده من قوله فى هذا الكتاب انه عندما نشبت ثورة مصطفى كمال لتحرير تركيا كانت روسيا هى الدولة الوحيدة التى وقفت الى جانبها واعانتها بالمال والسلاح ، كما اعانتها مالياً حين فضحت المعاهدة السرية التى أبرمتها القيصرية مع الحلفاء للتمأمر على استغلال الشعوب ومنها تركيا ، وعندما نشبت الثورة المصرية سنة ١٩١٩ ضد الاستعمار البريطانى ابسرق لينين الى سعد زغلول

يعرض عليه المساعدة ولكن سعد زغلول رفض ، وقد لاجأ الأستاذ
فحسبى الرملى على ذلك بأن قرر - أقصد ان روسيا الحديثة هي صديقة
الشعوب وتعينها في التحرير من الاستعمار ، وقد ضربت مثلاً بالثورة
الوطنية في تركيا ، كما ضربت مثلاً بما فعله لينين حين أراد مساعدة
سعد زغلول على التحرر من الاستعمار البريطاني وهي واقعة تاريخية
معروفة ، وقد اظهرت الأيام ان روسيا هي صديقة الشعوب فعلاً
وصديقة الحرية فعلاً بدليل ان روسيا هي التي قامت بالعبء الأكبر في
تحرير العالم من الفاشية ومن الاستعمار الياباني .

وقد سأل المحقق أيضاً عما قصده فيما جاء بهذه الكتاب من انه
ثبت من تجربة الحرب للماضية ان حركات التحرير الغربية تفشل دائماً
لأنها تثير الدول الرأسمالية وتدعوها للتدخل السريع لقمعها ، وان
حركة التحرير في العالم كله ينبغي أن تكون واحدة وان تبدأ في وقت
واحد مناسب . وقد لاجأ على ذلك بقوله : أقصد ان الدول المستعمرة
تستفرد بالشعوب الصغيرة إذا نهضت لتحرير نفسها من الاستعمار
كما تستفرد انجلترا اليوم باندونيسيا لتقمع حركتها الوطنية ، ولو ان
الحركة الوطنية في بلاد الشرق كله مثلاً قامت في وقت واحد لاستحال
على انجلترا او على أية قوة استعمارية أخرى أن تقمعها .

ففسل : هي ترمى من ذلك الى مساعدة الدولة الشيوعية لتحقيق
مبادئك ، فرد على ذلك بأننى سبق أن قلت ان روسيا هي التي تمد يدها
لأى شعب يطلب التحرر من الاستعمار وهذا كلام واضح بالطبع ، وأنا
لا اطلب المعونة من روسيا وحدها ولكنى اطلب للمعونة في الكفاح
الوطنى من كل الدول وقد ذكرت في كتابى الطريق الى الاستقلال اننا
يجب ان نخرج بالقضية المصرية من نطاقها الضيق بين مصر وانجلترا
الى نطاق دولى واسع حتى تساعدنا الدول الكبرى ضد الاستعمار .

وعقب ذلك واجهته النيابة بأنه متهم بالترويج والتجبيذ علناً
للشيوعية وهي من المذاهب التي ترمى الى تغيير مبادئ الدستور
الأساسية للمقطر المصري .

فرد على ذلك بقوله : هذه التهمة توجه الى اليوم كما وجهت الى جملة مرات من قبل دون أن تثبت على إطلاقاً ، والهوليس السياسى الذى يُقدمنى دائماً الى النيابة يعرف قبل غيره اسلوبى الديمقراطى فى نشر دعوتى ولكنه يأمل كقوة رجعية فى يد الاستعمار أن يحبسنى بعض أيام تحت التحقيق تشفى غله وتبرر ما يأخذه من أموال باهظة هى أموال الشعب لمحاربة الشبان الوطنيين الذين يكافحون ضد الاستعمار ولذلك فاننى أرجو من النيابة أن تفرغ من التحقيق معى فى اسرع وقت ممكن حتى تضيق على القلم السياسى هذه الفرصة أو تقدمنى للمحاكمة بأسرع وقت إذا رأت ذلك .

وعقب ذلك قرر وكيل النيابة القبض على المتهم وحبسه احتياطياً لمدة أربعة أيام .

وبتاريخ ١٧ يناير سنة ١٩٤٦ اضرب فتحي الرملى عن الطعام احتجاجاً على حبسه ، فانتقل وكيل النيابة الى سجن الأجانِب لسؤاله عن سبب اصراره على الاضراب عن الطعام ، فأجاب بأنه مصّر على ذلك لأنه على غير استعداد لأن يدفع كل سنة أو كل بضعة شهور أسابيع أو شهور من حريته فى السجن بلا مبرر لتكرار التحقيق فى موضوع واحد وفى حدود أسئلة واحدة وإجابات واحدة كذلك ثم ينتهى الأمر بحفظ القضية ، يتضح منه ان الغاية من حبسه احتياطياً ليس سوى التنكيل به تنفيذاً للأوامر التى يتلقاها القلم السياسى من السلطات البريطانية الاستعمارية وأضاف انه يعتبر أن تكرار التحقيق معى فى هذه الحدود يشبه تماماً التحقيق مع متهم واحد بشأن مقال واحد مرة كل سنة وحبسه احتياطياً على نمة هذا المقال نفسه . وأوضح الأستاذ فتحي الرملى بعد ذلك انه يرى كمتهم فى قضية نشر لا يطلب من النيابة أن تحفظ القضية ولكنه على العكس يلح فى تقديمه للمحاكمة حتى يضع حداً لاستغلال هذا السلاح ضده ولكنه يطلب فقط الافراج عنه الى أن تعرض هذه القضية إن شامت النيابة ذلك ، وأضاف ان الافراج عنه لن

يؤدى الى ضياع معالم الجريمة إن كانت ثمة جريمة كما انه ليس بالشخص الذى يمكن أن يهرب وأضاف : انه بهذه المناسبة يبلغ النيابة انه فى شهر ديسمبر سنة ١٩٤٤ عندما رشع نفسه فى الانتخابات البرلمانية على المبادئ الاشتراكية نشر له حديث فى مجلة آخر ساعة عرض فيه برنامجه ونادى بالغاء الملكية الفردية وهى النقطة الرئيسية التى تعتبرها النيابة دليل ادانة ضده فى التحقيق الحالى ، وانه إذا كان الأمر كذلك فإنه يبلغ النيابة عن هذا الحديث ونشره ويطلب ادخال الأستاذ محمد التامى بصفته رئيساً لتحرير مجلة آخر ساعة شريكاً معه فى نفس التهمة للموجهة اليه .

وبتاريخ ٢٢ يناير سنة ١٩٤٦ قيد رئيس النيابة الحادثة جنائياً بالمادتين ١٧١ ، ٢/١٧٤ من قانون العقوبات ضد محمود فتحى الرملى لأنه فى شهر اكتوبر سنة ١٩٤٥ وفى خلال تلك السنة بمدينة القاهرة روج وحيد علناً المذاهب الشيوعية وهى المذاهب التى ترمى الى تغيير مبادئ الدستور والنظم الأساسية للهيئة الاجتماعية بالقطر المصرى بوسائل غير مشروعة منها القوة والارهاب بأن نشر كتابين طبعاً ووزعا على الجمهور عنوانهما « أهداف اشتراكية » و « هل انحرفت روسيها » وقد حيدَ فيما كتب ونشر الغاء الملكية الفردية المقررة فى الدستور ونزع ملكية الفرد واستبدال نظام آخر به .

ولما كان اسم الأستاذ محمود فتحى الرملى من بين الأسماء التى وردت باذن النائب العام الصادر بتاريخ ١٠ يوليو سنة ١٩٤٦ لاجراء تفتيش مساكنها ، فقد قامت النيابة العامة بذلك فى يوم الخميس ١١ يولييه سنة ١٩٤٦ ، واعيد استجواب فتحى الرملى بمعرفة النيابة .

فسئل عن الكتب التى اصدرها ، فذكر انه اصدر كتاباً عن الشاعر عبد الحميد الديب ، كما اصدر ديوان شعر ، وكتاباً عن نكرياته فى السجن بعنوان « وحى الزنزانه » ، وكتاباً عن الفاشية ، ومجموعة قصص اسمها من تحت الأنقاض ، كما اصدر كتاب « أهداف

الاشتراكية « وكتاب « هل انحرفت روسيا » ، وكتاب الطريق الى الاستقلال ، وكتاب آراء مضطهدة . وشرح ظروف ومحتويات كل مؤلف .

وقد اثبت وكيل النيابة المحقق انه بالرجوع الى التحقيق الذى أجرى مع المتهم فى شهر ديسمبر سنة ١٩٤٥ وجدنا انه كان قائماً على مناقشة محمود الرملى فى كتابى هل انحرفت روسيا وأهداف الاشتراكية . وقد رجعنا الى محضر التفتيش فوجدنا ان وكيل النيابة الذى قام بالتفتيش قد ضبط نسخاً من كتاب هل انحرفت روسيا وأهداف الاشتراكية وكتاب حزب العمل البريطانى والطريق الى الاستقلال وآراء مضطهدة وغير ذلك غير ان التحقيق مع محمود الرملى قد قام على كتابى أهداف اشتراكية وهل انحرفت روسيا دون غيرها استناداً الى ما ورد بالكتاب السرى الوارد لنيابة شمال القاهرة من ادارة عموم الأمن العام بتاريخ ١١ ديسمبر ١٩٤٥ ، وقد واجهنا المتهم بأن التحقيق القديم لم يتناول باقى الكتب لأنه تناول كتابى أهداف الاشتراكية وهل انحرفت روسيا دون غيرهما استناداً الى أن هذين الكتابين هما اللذان تبلى عنهما فقط من ادارة عموم الأمن العام . وقد أحضرنا من كتب الأستاذ محمود فتحى الرملى كتاب الطريق الى الاستقلال فوجدنا انه كتب من ١٦ صحيفة مكتوب على غلافه دار الثقافة الحرة فتحى الرملى - الطريق الى الاستقلال - الاستعمار لا ينتحر وكل حديث عن المفاوضات والمباحثات جريمة وطنية .

وقد بدأ استجواب الأستاذ فتحى الرملى بأن واجهه المحقق بأنه قد مهد فى كتابه الطريق الى الاستقلال بالحملة على طائفة الرأسمالية وجعلهم عنصر الخيانة فى الوطن ، وهذا معناه انه يحبذ القضاء على النظام الرأسمالى تمهيداً لنظام غيره ، ونقل اليه ما قاله بالنص فى صحيفة (٣) « ودارت الأيام وإذا بالمصالح الشخصية التى جعلت الاقطاعيين يحاربون الثورة الوطنية فى فرنسا ويكونون عنصر الخيانة

للوطن ، إنما بهذه المصالح الشخصية نفسها تجعل الراسماليين اليوم يحاربون الحركات الوطنية في العالم ويكونون عنصر الخيانة للوطن .

وقد رد الأستاذ فتحى الرملى على ذلك بأن الاتهام الذى وجه اليه فى شهر يناير سنة ١٩٤٦ بناء على التحقيقات التى أجريت فى شهر ديسمبر سنة ١٩٤٥ وهو الاتهام بالترويج للشيوعية يعتبر شاملاً لكافة تصرفاته السابقة لتاريخ توجيه ذلك الاتهام ، ولذلك ، فلا محل للمناقشة من جديد فى هذه الأمور . وأضاف : وأنا على غير الاستعداد لمناقشة هذا الكتاب بتهمة الشيوعية لأن تاريخ صدوره سابق لتوجيه هذه التهمة التى لم يفصل فيها بعد ، ولذلك فإن كل تصرفاتى السابقة لتاريخ توجيه الاتهام المذكور لا محل لمناقشتها ، أما إذا كانت هناك تهمة جديدة فأنا على استعداد لمناقشتها .

وقد حاول وكيل النيابة المحقق أن يفهمه ان كتاب الطريق الى الاستقلال لم يتناوله التحقيق من قبل ومن حق النيابة أن تحقق على ضوء ما جاء فيه وتخلص من التهم ما ترى ان القانون ينطبق عليها ، فأجاب فتحى الرملى بأنه لا زال متمسكاً بقراره الخاص بعدم الاجابة على أى سؤال خاص بالاتهام السابق ، وان كانت هناك تهمة جديدة فهو على استعداد للاجابة .

فواجهه المحقق بأنه متهم بتحبيذ المذاهب التى ترمى الى تغيير مبادئ الدستور الاساسية والنظم الاساسية للمهية الاجتماعية بالملكية المصرية وهذه المذاهب التى تحبها لا تتحقق فى نظرك إلا بالقوة أى كان الاسم الذى ينطبق عليها فأنت مثلاً تحب وتروج لالفاء النظام الراسمالى وترى ان هذا لا يتحقق إلا بالكفاح والقوة وننقل اليك ما قلته بالنص صفحة (٩) هذه هى الخطوة الأولى التى لا بد منها للمسير قدماً فى طريق الاستقلال أن تكسر الحركة الوطنية الراسماليين المصريين فى هذه المرحلة التاريخية وان ننفض ايدينا منهم تماماً بأن نعتد على انفسنا فقط نحن الطبقة العاملة فى تنظيم حركة الكفاح الوطنى . بل

وليس ذلك فحسب بل ينبغي علينا أيضاً أن نفضع تعاون الرأسمالية المصرية مع الرأسمالية الانجليزية ضد الشعب المصرى وأن نجعل هذا نصب أعيننا دائماً إذ لا يكفى الموقف السلبي إزاء المستغلين المصريين بل أن الموقف الايجابي هو الوسيلة الوحيدة للوصول رأساً الى أهدافنا إذ لا مناص من هذه الحرب

وقد أجاب الأستاذ فتحى الرملى على ذلك بقوله : هذا الاتهام ليس شيئاً جديداً ، فهو اتهام مؤسس على نص المادة ٢/١٧٤ من قانون العقوبات ، وقد وجهت اليه التهمة فى ديسمبر سنة ١٩٤٥ على هذا الأساس ومازال اتهامى هذا قائماً لم يفصل فيه بعد ، فأى تصرف من تصرفاتى السابقة على توجيه هذا الاتهام فلنا على غير استعداد لمناقشته ، أما إذا كانت هناك تهمة جديدة فأنا متمسك بمعرفتها أولاً . أما أن يدور الاتهام حول الأعمال المنصوص عليها فى الفقرة الثانية من المادة ١٧٤ عقوبات فهذا ما لا لحيب عليه لا عن هذا الكتاب ولا عن غيره من الكتب مادام قد صدر قبل ديسمبر سنة ١٩٤٥ . وإذا كان الأمر يستدعى مناقشتى فيما سبق أن سئلت عنه فى القضية السابقة فليكن هذا بمعرفة المحكمة لا بمعرفة للنهاية إذ سبق أن تولت التحقيق ووجهت الاتهام وقيدت الواقعة جنائية ولحظ أن أضيف أنه لم تصدر لى أى كتب بعد ديسمبر سنة ١٩٤٥ .

وبتاريخ ١٠ أغسطس سنة ١٩٤٦ أعيد سؤال الأستاذ فتحى الرملى فواجهه المحقق بما ورد فى الصحيفة ١٠ من كتاب الطريق الى الاستقلال - والخطوة الثانية فى طريق الاستقلال هى أن يجند المثقفون الأحرار لنشر الوعي الطبقي والوطني معاً . وطلب المحقق من فتحى الرملى أن يشرح له عبارة الوعي الطبقي وعبارة الوعي الوطني وأنكر لنا الفرق بينهما - فأعاد الأستاذ فتحى الرملى امتناعه عن الاجابة للأسباب التى سبق أن ذكرها .

ورغم اصرار فتحى الرملى على الامتناع عن الاجابة على أى سؤال

يتناول أى أفعال أو كتابات سابقة على شهر ديسمبر سنة ١٩٤٥ إلا أن المحقق أصّر هو الآخر على استعراض بعض الفقرات الواردة فى بعض مؤلفات المتهم ، فواجهه بما جاء بالصحيفة ١١ من هذا الكتاب - ولعل شيئاً لا يقف أمام هذه العقبة إلا خوف الرأسمالية المصرية الضعيفة من هذه الساعة التى تواجه فيها الشعب بمفردها فى معركة قريبة هى فى غنى عن خوض غمارها على الأقل فى الوقت الحاضر فهل لك أن تفسّر لنا تفصيلاً هذه العبارة .

كما واجهه بما ورد فى صحيفة ١٤ من انه : لا شك ان سبيل التنفيذ هو تنظيم حركة وطنية لا تعترف بالمفاوضات ولا بالمساومات وان يكون قوام هذه الحركة الطبقة العاملة التى تصنع الحياة وفى وسعها وحدها ان تعطل هذه الحياة فى أى لحظة بل فى وسعها ان شامت ان تكون هذه الحياة لها لا لسواها ، واعتبر المحقق ان تقرير ان الطبقة العاملة دون سواها الحياة بمثابة ترويج لنظام اجتماعى غير النظام الاجتماعى القائم - نظام يقوم كما يستفاد من عبارات المتهم على القوة إذ قال : ان الطبقة العاملة فى وسعها ان تصنع الحياة وان تعطل هذه الحياة وأن تكون لها دون غيرها الحياة .

كما ورد فى صحيفة ١٥ : وفى فرنسا اليوم اتجاه يسارى يظفر بتأييد أغلبية الشعب الفرنسى ، وقد حيدّ المتهم هذا الاتجاه اليسارى بما قاله تعقيباً على العبارة السابقة - ومن طبيعة هذا الاتجاه ان يقف مع الحركات التحريرية التقدمية ضد أى عدوان رجعى استعمارى .

وعندما أصّر فتحى الرملى على عدم الاجابة واجهه المحقق باتهام تحبيذ النظام الذى أسسه لينين بما قاله فى صحيفة ١٥ من هذا الكتاب - وفى وسعنا ان ندعو الى قضيتنا بين هؤلاء وهؤلاء وأن نطلب اليهم المعونة وليس فى هذا أى سناجة أو خيال فقد اعتمد لينين على مثل هذه المعونة يوم جندت الرأسماليات الكبرى جيوشها للقضاء على

ثورته ضد القيصرية فوجه نداء الى عمال وجنود هذه الدول الرأسمالية وكانت نتيجته اضراب عمالها عن العمل احتجاجاً على هذه الحملة .

ثم انتقل المحقق الى سؤال الأستاذ فتحى الرملى عما ورد بكتاب اهداف الاشتراكية بأنه لا فرق بين الاشتراكية والشيوعية ، وطلب منه شرح معنى كل من اللفظين ووجه عدم التفرقة بينهما فى نظره . فرد فتحى الرملى على ذلك بقوله ان هذا الكتاب وكتاب هل انحرفت روسيا تناولهما التحقيق الذى أجرى معه فى شهر ديسمبر ١٩٤٥ بمعرفة الأستاذ الامام الخريبي وانتهى بتوجيه تهمة الترويج للشيوعية فلا محل مطلقاً لتوجيه أى سؤال بخصوصه خاصة وان قاضى المعارضات قد أقرج عنه بعد شهرين من حبسه احتياطياً وبعد قيد الحادثة جنابة ضده .

وبتاريخ ١٥ اغسطس سنة ١٩٤٦ قام وكيل النيابة المحقق بافتتاح للحضر الخاص بالتحقيق مع فتحى الرملى واثبت انه بالاطلاع على كتاب اهداف الاشتراكية وجد انه يشمل على العبارات الآتية :

صفحة ٢ : ويظن كثيرون ان ثمة فروقاً بين الاشتراكية والشيوعية وهذا خطأ فقد استعمل كارل ماركس الاشتراكية والشيوعية ككلمتين مترادفتين .

ليس هناك مبدأ ان اشتراكية وشيوعية وليست الأولى كما يظن الناس تحقيقاً للثانية كلا فكلاهما له اهداف واحدة وفلسفة واحدة هى التى سنعرضها فيما يلى باليجاز ، ولكن الخلاف الوحيد بين الاثنين فى الوسيلة فالاشتراكيون يقولون اننا نؤمن بمبادئ انسانية فيجب ان نكون انسانيين فى طريقة تنفيذها . والشيوعيون يقولون انهم اكثر انسانية لانهم يريدون ان يضحوا حداً لآلام البشرية فى اسرع وقت وانهم فى هذا كالطبيب الذى يقوم بعملية جراحية قد يتعب منها المريض ربع ساعة ولكنها تنقذ حياته وتسعده وتريحه مدى الحياة وليست الثورة اكثر من عملية جراحية لا بد منها لمجتمع مريض .

صحيفة ٣ : ولكنى أردت بهذه الرسالة ان اقرب الى انهان الناس فكرة اولية عن أهداف الاشتراكية أرجو أن نتبعها بعد قليل برسائل أخرى تكمل هذه الدراسة التى ظل الناس محرومين منها زمناً طويلاً بسبب تحكم السياسة الرجعية فى مصر التى كانت تظن انها تستطيع أن تحمى نفسها باخفاء الحقائق عن الناس حتى اضطرتها ظروف الحرب اضطراراً الى التخلي عن ذلك .

صحيفة ٤ : ومن هنا يرى الاشتراكيون ان ظهور الملكية الفردية قد شطر المجتمع الواحد الى طبقات وأن انقسام الناس الى ملاك وعبيد أى رأسماليين وعمال قد خلق فى المجتمع تناقضاً وصراعاً هو سر ما نشكو منه من آلام ومشكلات وأن هذا التناقض وهذا الصراع أصبح شيئاً لا مفر منه نتيجة لتعارض المصالح بين هذه الطبقات ، وقد كانت النتيجة الطبيعية لنظام الملكية الفردية ما نراه اليوم من تركيز الثروة فى يد طبقة ضئيلة هى حفنة من أصحاب الأرض وحرمان طبقة كبيرة هى الشعب كله الذى لا يملك شيئاً من وسائل الانتاج ولا يسعه حتى يعيش الآن ان يبيع جهده بأرخص سعر لهذه الطبقة المالكة .

صحيفة ٥ : والزنا هو الآخر له أسبابه المادية البحتة فإما أن الدافع اليه الحاجة والحرمان ، هو نتيجة عدم حرية الاختيار ، اختيار الرجل والمرأة كل منهما للآخر حيث تحول التقاليد الرأسمالية دون زواج كل انسان بما يناسبه . الى أن قال فلا يشعر كلاهما انه يعمل الى الآخر ومن ثم يروج يعوض هذا النقص بأساليب غير طليعية لو أن يكتف عواطفه ويعيش مع شريكه مرغماً تحت ضغط ظروف مادية أيضاً كان تعرف الزوجة ان زوجها هو عائلها الوحيد . ومثل هذه العلاقة هى الزنا بعينه - الى أن قال - وما يقال عن السرقة والزنا يقال عن القتل وعن كل جريمة خلقية أخرى فالأسباب دائماً مادية وثيقة الصلة بنظام الطبقات

صحيفة ٨ : ليس ثمة طريق للإصلاح اذن سوى الغاء الملكية الفردية لنفى وجود الطبقات فى المجتمع .

صحيفة ١٠ : ولا علاج لهذه الحالة عند الاشتراكيين بتحديد الملكيات الكبيرة .

صحيفة ١١ : ولا علاج لهذه الحالة عند الاشتراكيين بفرض ضرائب تصاعدية على الدخل ، والأرباح لأن الأغنياء وحدهم هم الذين يمثلون عادة فى البرلمانات وهم الذين يملكون وحدهم حق التشريع ومن هنا فهم لا يقبلون طبعاً أن يفرضوا على أنفسهم التزامات مادية .

صحيفة ١٢ : فالعلاج الوحيد الذى تعرفه الاشتراكية لكل مشكلات المجتمع المتداخلة للتشابكة المعقدة هو الغاء الطبقة المستغلة بالغناء سبب وجودها وهو الملكية الفردية حتى يستطيع الشعب أن يعيش حراً سعيداً لا تستعبده قيود ولا يشقيه حرمان .

صحيفة ١٦ : فالتطور يجرف كل هؤلاء أمامه ويكتسحهم اكتساحاً فى سبيل أن يفرض نفسه والويل للغبى الأحمق الذى يخيّل اليه أنه يستطيع أن يوقف عجلة التطور أو يؤخر دورانها بقلعة واحدة .

وبتاريخ ١٧ أغسطس ١٩٤٦ استدعى المحقق الأستاذ فتحى الرملى وواجهه بما سبق أن اطلع عليه فى محضره السابق من أنه اعتبر الاشتراكية والشيوعية فى كتابه أهداف الاشتراكية لفئتين مترادفتين وأنه أخذ يروج ويحذ فى هذا الكتاب النظام الاشتراكى وإنما على أساس من القوة الأمر الذى حرّمه القانون وذلك بما قاله أن الثورة ليست أكثر من عملية جراحية لا بد منها لمجتمع مريض وأنه كان صريحاً فى التحبيذ والترويج بأنه نعى على النظام الرأسمالى ما فيه من جرائم وارثاً أن هذه الجرائم تنمى فى ظل النظام الاشتراكى . وقام المحقق بقراءة العبارات التى أثبتتها فى محضره السابق واعتبر أن هذه العبارات دالة على التحبيذ والترويج لنظام يرمى الى تغيير المبادئ الأساسية للدستور والنظم الأساسية للهئية الاجتماعية بالقوة .

وقد رفض فتحى الرملى الاجابة على ما ذكره المحقق .

وعندما صدر قرار الاتهام فى هذه القضية اسند الى فتحى الرملى انه ألف ونشر كتاب « اهداف الاشتراكية » الذى تم طبعه ونشره فى خلال عام ١٩٤٥ حيد فيه الشيوعية وكفاحها الثورى وروج لها قائلاً انه ليس ثمة فرق بين الشيوعية والاشتراكية فالكلمتان مترادفتان وكلاهما يهدف لغرض واحد وفلسفتها واحدة والخلاف الوحيد بين الاثنين حسب دعواه فى الوسيلة فهو يرى ان الاشتراكيين يقولون انهم يؤمنون بمبادئ انسانية فيجب أن يكونوا انسانيين والشيوعيون يقولون انهم اكثر انسانية لانهم يريدون وضع حد لالام البشرية فى أسرع وقت وهم فى هذا كالطبيب الذى يقوم بعملية جراحية قد يتأذى منها المريض ولكنها تنقذ حياته وتسعده ما بقى - وهى حسب ما يرى المؤلف ليست أكثر من عملية جراحية لمجتمع مريض ثم عقب على ذلك بقوله انه أراد أن يقرب الى اذهان الناس فكرة أولى عن أهداف الاشتراكية بسبب حرمانهم من ذلك زمناً طويلاً نتيجة لتحكم السياسة الرجعية فى مصر تلك السياسة التى كانت تظن انها تستطيع حماية نفسها باخفاء الحقائق عن الناس حتى اضطرتها ظروف الحرب الى التخلي عن ذلك ، ثم أشار بروج الاعجاب الى رأى الاشتراكية فى أن الملكية الفردية تؤدى الى شطر المجتمع الواحد الى طبقات والى انقسام الناس الى ملاك وعبيد او رأسماليين وعمال وقد خلق هذا فى المجتمع تناقضاً وصراعاً هو سر ما يشكو منه الناس من الالم ومشكلات ثم رأى ان الملكية الفردية تنتهى الى تركيز الثروات فى يد طبقة ضئيلة هى حفنة من أصحاب الأرض والمصانع وحرمان طبقة كبيرة من الشعب كله الذى لا يملك شيئاً من وسائل الانتاج ولا يسعه لكى يعيش إلا أن يبيع جهده بأرخص سعر للطبقة المملكة ونعى على المجتمع نظام الطبقات ونظام الملكية الفردية .

الباب الثامن

لا طبقات

بتاريخ ٤ ديسمبر سنة ١٩٤٥ قدم القلم السياسى بإدارة الأمن العام بوزارة الداخلية مذكرة جاء فيها انه بالاطلاع على كتاب « لا طبقات» لأنور كامل تلاحظ انه لورد فيه العبارات التالية :

فى الصحيفة السادسة : ان مليوناً من المصريين أو اقل هم الذين يحظون وحدهم بالغنى والصحة والعلم وان أغلبية ساحقة يربو عددها على ستة عشر مليوناً من المصريين هى التى تشقى بحياة الفقر والمرض والجهل والسر فى هذا هو نظام الطبقات .

وفى الصفحة السابعة : ان توزيع وسائل الانتاج على أفراد الشعب فى مصر لا تختلف عن كيفية توزيعها على أفراد الشعوب فى بلاد العالم الرأسمالى كله .

وفى الصفحة السابعة : وسبع مجموع السكان تصوروا أيها العبيد يمتلكون الأراضى الزراعية .

وفى الصفحة الثامنة : ارتفع مجموع رؤوس أموال الشركات المساهمة من عشرين مليوناً الى مائة وعشرين مليوناً فى سنة ١٩٤٣ ، واجمالى أرباح هذه الشركات قد بلغ فى السنة نفسها أكثر من مليونين وربع مليون جنيه امتصت من دماء العمال بطبيعة الحال .

وفى الصحيفة التاسعة : ان حفنة تعد على أصابع اليد من كبار حملة الأسهم فى هذه الشركات هى التى تسيطر على ادارتها .

فى الصحيفة التاسعة : عمال وفلاحون يعيشون كالانعام ...

فى الصحيفة العاشرة : هل يمكن أن ترتفع حياة مثل هذا القطيع فوق المستوى الذى تعيش فيه دواب الأرض ؟ كلا بطبيعة الحال .

فى الصحيفة العاشرة : مليوناً أو اقل يحظى وحده بحياة النعيم وستة ملايين أو أكثر يحيون حياة الجوع أو ولائم الديدان .

إن أمة يدفعها الحرمان نحو الجريمة بل ونحو الاتجار فى حوانيت الأعراض .

رجال الشعب أبائنا وأخوتنا وأبنائنا يرتكبون الجرائم ... يسرقون ينهبون بل ويقتلون تحت ضغط الحاجة والعوز .

نساء الشعب زوجاتنا وأمهاتنا وأخواتنا وبناتنا ينحدرن الى الحضيض يبعن أجسادهن لمن يطلب اللحم الرخيص من ذئب المجتمع الجائعة تحت ضغط الحاجة والعوز .

ليس هذا هو الوضع الحاضر فى مصر ؟ أجل انه هو ...

فى الصحيفة الثالثة عشر - نظام الطبقات هو العلة الوحيدة .

فى الصحيفة الرابعة عشر : طبقات مستغلة تستأثر وحدها بوسائل الانتاج وتحصل نتيجة لهذا على الجزء الأكبر من المنتجات ، وطبقات مستغلة يحررها المستغلون من ملكية هذه الوسائل فتضطرب لكى تعيش الى أن تببيع قوة عملها الى هؤلاء المستغلين نظير جزء تافه من المنتجات على شكل أجر ضئيل لا يتخطى حد الكفاف .

وليمت بعد هذا أفراد من الجوع أو فليصحبهم الانحلال مع الزمن فإن الأغنياء الذين يعلقون مواشيهم لمن يحركوا لهذا ساكناً لأنهم يعرفون جيداً أن سوق العبيد مليئة بالعبيد ... وصرخات الاصلاح ترتفع هنا وهناك رائقة مضللة .

وبعض هذا التضليل يخرج من أفواه الدعاة من غير وعى وبعضه تنطلق به السنتهم عن وعى كامل بل وتعمد مرسوم .

فى الصحيفة الخامسة عشر : وهل لذل على هذا الزيف ان احنا لم
يجرو على اكثر من مطالبة الحكومة - حكومة الاغنياء لا الفقراء -
السادة لا العبيد - الملاك والرأسماليين لا العمال والفلاحين - بالعمل
على زيادة الدخل الأهلئ والعناية بالصحة العامة ونشر التعليم .

فى الصفحة السادسة عشر : انا لا نريد احساناً من احد وإنما نريد
الحق المغتصب - نريد القمح الذى زرعناه والحريير الذى نسجناه
والقصور التى شيدناها ، ولسوف يأتئ يوم نلقى فيه كلمة الاحسان
لتحل محلها كلمة أخرى هى كلمة الحق (من لا يعمل لا ياكل) وويل
للطفلة من ارادة الشعب إذا لم يخفقوا من غلوائهم .

فى الصحيفة السابعة عشر : القضاء على جوع الشعب مرتبط أولاً
وأخيراً بالقضاء النهائئ الكامل على الفوارق الطبقيـة وعلى السيطرة
الاقتصادية التى تباشرها طبقة ضد طبقة أو مجموعة من الطبقات ضد
مجموعة أخرى .

فى الصحيفة الثامنة عشر : وسيتحوّل الياس القاتل املاً يعقد
العزائم ويحرك النفوس ويشعل القلوب - القلوب الظامئة .

فى الصحيفة التاسعة عشر : ونحن صوت الجماهير الكابحة ينادئ
بالغاء الطبقات ، بالغاء الاستغلال الرأسمالى وتحقيق التعاون الاخائئ
الحر بين الناس حيث لا سادة ولا عبيد ولا استغلال ولا امتصاص
للدماء ...

نحن صوت الجماهير ينادئ بتحقيق الاشتراكية بتحقيق الملكية
العامة لوسائل الانتاج (من كل حسب قوته ولكل حسب عمله) ، هذا
الخبز الأسود لن ناكله ، هذه الأسمال البالية لن نلبسها .

قد نطوق بالاغلال وقد يوضع الحديد فى ائدلمانا ، ولكننا هنا
وسنبقى هنا والنصر سيكون لنا - واضافت مذكرة القسم المخصوص
بإدارة الأمن العام- والظاهر من مجموع ما تقدم ان المؤلف قد صوّر

الحالة الاجتماعية في المملكة المصرية في أخط صورة ونسب اليها دون وجه حق جرائم القتل والنهب والسلب والسرقة وما اليها ... كما أرجع اليها أحوال الاتجار بالأعراض وانحدار الزوجات والأمهات والأخوات والبنات الى الحضيض ببيع أجسادهن في سوق اللحم الرخيص ، وحرّض العمال والزرايع على أصحاب المصانع والملاك ، ونادى جموع الشعب بكلمة العبيد ، كل هذا بقصد تأليب الطوائف على بعضها ، وما كان قصده من كل ما سبق إلا تحبيذ وترويج النظم الشيوعية حين أشار الى اصطلاحاتها - من يعمل لا يأكل - ومن كل حسب قوته - ولكل حسب عمله - وهي أمور تعاقب عليها المادتان ١٧٤/٢ عقوبات ، ١٧٦ عقوبات ، واقتרכת المذكرة الحالة الأمر الى النيابة العامة .

وقد قبض على أنور كامل عثمان وحقق معه بتاريخ ٢٢ ديسمبر سنة ١٩٤٥ فأقر بأن كتاب لا طبقات من تأليفه وأنه قام بطبعه في شهر أكتوبر سنة ١٩٤٥ وأنه قصد من نشره اعطاء فكرة للرأى العام على مشاكل المجتمع المصرى كالفقر والمرض والجهل والبغاء تتصل جميعاً بسوء توزيع الثروات واننا لكي نعالج هذه المشاكل لا بد لنا من أن نعيد النظر فى هذه الثروات ، وهذه الفكرة فى الواقع هى فكرة كتب فيها أكثر من كاتب واحد وتحدث فيها أكثر من نائب واحد فى البرلمان بل وأكثر من وزير فى الوزارة فمثلاً تحدث خطاب بك فى البرلمان عن سوء توزيع الثروة الزراعية وطالب بتحديد الملكية ، وقد تحدث أيضاً حفنى بك محمود على ما أنكر فى هذه الموضوعات بل وأعلن فى أخبار اليوم انه يدين بالمبادئ الاشتراكية ، وأنا أعتقد انه ليس فى هذا الكتاب الذى أصدرته أى فقرة أو أى جملة تتعارض مع قوانين الدولة مادامت لا أدعو الى تغيير أى شىء من أنظمة الدولة بطريق العنف ومادامت لم أتعرض للمواد الرئيسية فى الدستور التى لا يجوز التعرّض لها بنص الدستور نفسه .

وعندما سأله المحقق هل يعمل على ترويج مبدأ اجتماعى معيّن ،

أجاب الأستاذ أنور كامل - انه كان له في السنوات الماضية نواحي نشاط متعددة فقد أصدر في سنة ١٩٤٠ مجلة التطور وكان يضمها آرائه الاجتماعية ثم ألف في سنة ١٩٤١ جمعية الخبز والحرية، ومن مبادئه الأصلية الدفاع عن الطبقات العاملة في مصر ، وفي سنة ١٩٤٢ ألقى القبض عليه واتهم بالاتفاق الجنائي على قلب نظام الحكم بالقوة ثم عدل وصف التهمة الى نشر المبادئ الاشتراكية في القضية رقم ١٨٥٢ لسنة ١٩٤٣ وما زالت منظورة أمام محكمة الجنايات ، ثم اعتقل بضعة شهور في معتقل للنيا ، ثم أفرج عنه منذ سنة تقريباً ، وانشصر نشاطه بعد ذلك في إصدار بعض المؤلفات ومن بينها كتاب الصهيونية الذي عالج فيه موضوع مشكلة فلسطين ثم أصدر كتاب لا طبقات الذي يحقق معه فيه .

وعندما سئل هل يروج للمبدأ الشيوعي ، أجاب - أنا اشتراكي .

فسأله المحقق عما يقصده من كلمة اشتراكي ، فأجاب : الذي أقصده من كلمة اشتراكي هو ضرورة تدخل الدولة لحماية الطبقات العاملة وذلك عن طريق سن التشريعات التي تضمن هذه الحماية مثل نقل المرافق العامة الى ملكية الدولة وهذا الاتجاه تسير في سبيله كافة الدول مثل فرنسا وإنجلترا بعد تولى حزب العمال لمام الحكم .

وقد سأله المحقق بعد ذلك عما إذا كان من مبدئه إلغاء الملكية الفردية ، فأجاب ، بأن الملكية الفردية أنواع فهناك مثلاً ملكية وسائل الاستهلاك وهناك أيضاً ملكية وسائل الانتاج والذي أنادى به هو إلغاء الملكية الخاصة فيما يتصل بوسائل الانتاج الكبير التي نفس مساساً مباشراً حياة الشعب وهذا هو ما عنيته عندما قلت المرافق العامة ، فشركات الاحتكار في رأيي يجب أن تنتقل الى ملكية الدولة والبنوك يجب أن تنتقل أيضاً الى ملكية الدولة وهو عين ما حدث في بلاد كفرنسا وإنجلترا . أما الملكية الصغيرة فينظر فيها فيما بعد بمعرفة الحكومة التي تتولى حكم البلاد عن طريق البرلمان ، وفي ظل هذا النظام يجوز أن يكون للشخص ثروة خاصة .

وعندما سُئل عن الوسائل التي يتنوع بها لتحقيق مبادئه ، أجاب بأن نشاطه محصور في نشر الأفكار التي يكتبها في مؤلفاته ، وأضاف : أنا لم أؤلف حزباً حتى أضع في برنامج هذا الحزب الوسائل العملية التي يمكن عن طريقها تحقيق هذه الأفكار ، على اننى أقرر بأننى لم أدر قط الى أكثر من الوسائل السلمية .

وعندما تطرق المحقق في مناقشات سياسية ومبدئية عن أفكاره ومبادئه التي ينادى بها . طلب الأستاذ أنور كامل من ممثل النيابة أن توجه اليه تهماً عن عمل إجباري قام به إن كان قد قام بهذا العمل وسلك فيه سلوكاً خارجاً عن القانون ، فسأله المحقق إن كان قد اتهم بترويج الشيوعية في القضية رقم ١٨٥٣ جنائيات عابدين سنة ١٩٤٢ ، فأجاب بأنه فعلاً اتهم في هذه القضية التي مازالت معروضة أمام القضاء وأنه لا يرى الحكمة من سؤاله في قضية معروضة الآن على محكمة الجنائيات . وطلب من النيابة أن توجه اليه تهماً عن أعمال اقترفها في فترة تالية للقضية السابقة .

وسأله المحقق عن مدى علمه بالمادة التاسعة من الدستور تنص على أن للملكية حرمة ولا يجوز أن تمس إلا بسبب المنفعة العامة ومقابل تعويض ، فرد أنور كامل على ذلك بقوله انه يعلم ما جاء بهذه المادة وما يدعو اليه لا يتعارض مع هذه المادة لأنها تجيز نزع الملكية للمنفعة العامة . فإذا رأت الدولة مثلاً أن من المنفعة العامة أن تنتقل البنوك الى ملكيتها فما الذي يمنع في الدستور من نقل هذه الملكية اليها ، وأما عن ضرورة التعويض فهذه مسألة ليست من المبادئ الأساسية في الاشتراكية لأن الحكومة الاشتراكية يمكنها أن تقرر تعويض أصحاب وسائل الانتاج الكبير عن ممتلكاتهم عند انتزاعها .

وعقب ذلك بدأ المحقق مناقشته في كتاب لا طبقات ، فواجهه بما جاء في الصفحة السادسة من هذا الكتاب من أن مليوناً من المصريين أو أقل هم الذين يحظون وحدهم بالفن والصحة والعلم وإن أغلبية ساحقة

يربو عددها على الستة عشر مليوناً من المصريين هي التي تشقى بحياة الفقر والمرض والجهل والسر في هذا هو نظام الطبقات ، وسأله عما يقصده من هذه العبارة .

فأجاب أنور كامل ان هذا هو تقرير الواقع والمقصود بنظام الطبقات هو الإشارة الى سوء توزيع الثروة في البلاد .

فاستفسر منه المحقق عما إذا كان يستنتج من ذلك انه يدعو الى إلغاء نظام الطبقات أو بالأولى إلغاء الملكية الفردية ، فرد بالإيجاب في حدود ما ذكره في اجاباته السابقة وهو انتقال وسائل الانتاج الكبير الى ملكية الدولة . وهذا معناه التخلص الى حد كبير جداً من نظام الطبقات ، اما بقية آثاره فهذه ينظر فيها فيما بعد .

ثم سئل بعد ذلك عما يقصده بما جاء بالصحيفة التاسعة من كتاب « طبقات » عمال وفلاحون يعيشون كالأنعام ، وفي الصحيفة العاشرة « هل يمكن أن ترتفع حياة مثل هذا الفلاح فوق المستوى الذي تعيش فيه دواب الأرض بطبيعة الحال . فأجاب : بأن هذا التساؤل مرتبط بما جاء بالفقرة التي سبقت من الكتاب وهي عبارة عن وصف مستوى الأجور الضئيل الذي يحصل عليه العامل والفلاح والتساؤل طبيعى جداً لأن العامل الذي يعيش بأجر متوسطه سبعة قروش في اليوم والفلاح الذي يعيش بأجر متوسطه قرشان أو ثلاث قروش لا يمكن أن ترتفع حياته عن حياة البهائم ، وانكبر اننى قرأت احصائية لوزارة الزراعة جاء فيها ما يثبت بالأرقام ان الحمار الواحد يتكلف أكثر مما يتكلفه الفلاح .

واستفسر منه المحقق عما ورد في الصحيفة السابعة عشر « القضاء على جوع الشعب مرتبط أولاً وأخيراً بالقضاء النهائي الكامل على الفوارق الطبقيّة وعلى السيطرة الاقتصادية التي تبشرها طبقة ضد طبقة أو مجموعة من الطبقات ضد مجموعة أخرى . وما جاء في الصحيفة الثامنة عشر « وسيستحيل الياس للقاتل املاً يعقد العزائم

ويحرك النفوس ويشعل القلوب الضامنة ، وعما يقصده من هذه العبارات .

وقد رد الأستاذ أنور كامل على ذلك بقوله أنه فيما يتصل بالجملة الأولى وهي القضاء النهائي الكامل على الفوارق الطبقية ، فهناك إصلاح اقتصادي في الزمن القصير والزمن الطويل . فالاشتراكية تهدف في الزمن الطويل إلى التخلص النهائي الكامل من الفوارق الطبقية وأما في الزمن القصير فهدفنا ينحصر فيما ذكرته من ضرورة نقل وسائل الانتاج الكبير إلى ملكية الدولة وهو ما ننادي به الآن ولا ننادي بغيره ومسألة تصفية الفوارق الطبقية فهذه نتركها للتشريعات التي تضعها الحكومة عن طريق البرلمان . وأما مسألة استحالة اليأس أملاً يعقد العزائم ويحرك النفوس ويشعل القلوب الضامنة ، فهو يعتبر تعبير عاطفي المقصود منه إيقاظ القارئ وحثه على التطلع إلى آفاق أوسع من الآفاق التي يعيش فيها الآن .

ولكن المحقق اعتبر أن هذا التعبير العاطفي فيه تحريض على الثورة ، فرد أنور كامل على ذلك بقوله أن معنى الثورة لا يشتمل من هذا التعبير وكل ما قصده منه هو إيقاظ ذهن القارئ إلى التطلع إلى سبل الإصلاح .

وعاد المحقق فنذكر أن مما يؤيد تحريض أنور كامل على الثورة وعلى ترويجه للمبدأ الشيوعي ما جاء بالصحيفة التاسعة عشر من كتاب طبقات « نحن صوت الجماهير الكادحة ينادي بإلغاء الطبقات بإلغاء الاستغلال الرأسمالي بتحقيق التعاون الإخائي الحر بين الناس حيث لا سادة ولا عبيد ولا استغلال ولا امتصاص للدماء . نحن صوت الجماهير ينادي بتحقيق الاشتراكية بتحقيق الملكية العامة لوسائل الانتاج - من كل حسب قوته - ولكل حسب عمله - هذا الخير الأسود لن نأكله . هذه الأسماك البالية لن نلبسها . هذه القبور المظلمة لن نسكنها .

وقد رد أنور كامل على ذلك بقوله : إنه ليس فى هذه الأقوال تحريض على الثورة إنما هى الفاظ قصد بها إيقاظ الرأى العام الى ضرورة رفض الحالة القائمة التى ضج منها معظم الكتاب بل والنواب والشيوع بل وبعض الوزراء ، ثم إن هذه العبارات ليس فيها أكثر من المطالبة بالإصلاحات الاشتراكية التى يتجه اليها العالم أجمع الآن .

وعقب ذلك ووجه أنور كامل بأنه متهم بالترويج علناً للمذهب الشيوعى وهو من المذاهب التى ترمى الى تغيير مبادئ الدستور والنظم الأساسية للهيئة الاجتماعية فى القطر المصرى ورد أنور كامل على ذلك بأنه : يتضح للنيابة من أقوالى السابقة اننى لم أتخط فى كتاباتى حدود الاشتراكية وعلى هذا فهذا الاتهام يفتقر الى الأدلة ، وطلب حفظ القضية أو الإفراج عنه على أن النيابة العامة لم تستجب لطلباته وفى يوم ٢٢ يناير سنة ١٩٤٦ قيد رئيس النيابة هذه الحادثة جنائياً بالمادتتين ١٧١ ، ٢/١٧٤ من قانون العقوبات ضد أنور كامل عثمان لأنه فى شهر أكتوبر سنة ١٩٤٥ وفى خلال هذه السنة بمدينة القاهرة روج وحيد علناً للمذاهب الشيوعية وهى من المذاهب التى ترمى الى تغيير مبادئ الدستور والنظم الأساسية للهيئة الاجتماعية بالقطر المصرى ، بوسائل غير مشروعة منها القوة والارهاب بأن طبع ونشر ووزع على الجمهور كتاباً عنوانه « لا طبقات » وقد حيد فيما كتب ونشر إلغاء نظام الملكية الفردية المقرر فى دستور الدولة ونزع ملكية الفرد واستبدال نظام آخر به .

ولما كان اسم أنور كامل عثمان قد ورد ضمن القائمة التى أذن النائب العام بتفتيشها بتاريخ ١٠ يوليه سنة ١٩٤٦ فقد ندب رئيس نيابة الجيزة الأستاذ أنور خلف وكيل نيابة الجيزة للقيام بذلك ، الذى قرر فى ذات التاريخ الانتقال لاجراء تفتيش منزل ومكتب أنور كامل عثمان المصر بجريدة الوفد المصرى ، وقد فتش منزله فجر يوم ١١ يوليه سنة ١٩٤٦ فلم يعثر به على شيء ، وحقق معه وكيل النيابة فى الساعة

الخامسة صباحاً بسرأى نيابة الاستئناف بباب الخلق وواجهه بالاتهام المنسوب اليه من أنه يعمل على ترويج المذاهب التى ترمى الى تغيير مبادئ الدستور الأساسية والنظم الأساسية للهيئة الاجتماعية بالملكة المصرية ، فقرر أنور كامل ان هذا الاتهام غير صحيح ولا دليل على صحته فقرر المحقق القبض عليه .

واحال رئيس نيابة الصحافة بعد ذلك نوسيه المتهم أنور كامل عثمان الى وكيل النيابة محمد أمين حماد لاستجوابه والذى تبين من مطالعته لتحريرات البوليس السياسى عنه انه قد سبق اتهامه فى قضيتين، الأولى هى الجنائية رقم ١٨٥٢ لسنة ١٩٤٢ عابدين وهى مقيدة بالمادتين ١٧١ و ١٧/٢ من قانون العقوبات ضد : ١- أنور كامل عثمان . ٢- عبد العزيز حسن سالم هيكل . ٣- سعد حبيب جرجس . ٤- محمد سعيد عبد الله . ٥- حبيب صليب رزق ، لأنهم فى خلال الستة شهور السابقة على تاريخ البلاغ المؤرخ ١١ يوليو سنة ١٩٤٢ بدائرة قسم عابدين روجوا وحبثوا للشيوعية والاشتراكية وهى من المذاهب التى ترمى الى تغيير مبادئ الدستور والنظم الأساسية للهيئة الاجتماعية بالقطر المصرى بتشكيل جمعية تسمى جمعية الخبز والحرية ونشر مبادئها بين الطلبة والعمال والدعوة لحضور وعقد اجتماعات وكان من اغراض هذه الجمعية الغاء نظام الملكية الفردية المقررة فى دستور الدولة ونزع ملكية الفرد واستبداله بنظام آخر وذلك بغير الطرق المشروعة ، وقد قيدت هذه القضية فى بادئ الأمر برقم جنائية عسكرية هى ٤٤٩ لسنة ١٩٤٢ عسكرية عليا وكانت مقيدة بالمادة الأولى من المرسوم الصادر فى أول سبتمبر سنة ١٩٣٩ والمواد ١ ، ٥ ، ٦ ، ٧ ، ٨ ، من القانون رقم ١٥ لسنة ١٩٢٣ والمواد ٨٠ مكررة ، ١٨٠/٢ ، ١٨٥/١ - ٤- ٥٨٧ ، ٩٦ من قانون العقوبات ضد : ١- أنور كامل عثمان . ٢- عبد العزيز حسن سالم هيكل . ٣- أسعد حليم جرجس . ٤- فايق سعد الله نصيرى . ٥- محمد عبد المطلب جعفر . ٦- محمد لطفى . ٧- حبيب صليب رزق الله . ٨- محمد سعيد عبد

الله . ٩٠- فوزى اسحق قلينى . ١٠٠- حسن عبد الرحمن التلمسانى .
١١- مصطفى اسماعيل السويفى . ١٢- محمد رشاش شمس . ١٣-
أحمد محمد أحمد شفيق . ١٤- ابراهيم عبد السيد . ١٥- حسن زغلول
حسن لأنهم خلال الستة شهور السابقة على البلاغ المؤرخ ١١ يوليو
سنة ١٩٤٢ بدائرة مدينة القاهرة أولاً : اشتركوا فى اتفاق جنائى
الغرض منه ارتكاب الجريمة المنصوص عليها فى المادة ٨٧ من قانون
العقوبات وهى الشروع بالقوة فى قلب نظام الدولة المصرية وبشكل
الحكومة فيها باستعمال السلاح وذلك بأن كون المتهمون الثمانية الأول
لهذا الغرض جمعية وأطلقوا عليها اسم الخبز والحرية وجعلوا لها مقراً
وأداروا حركتها ونادوا بمبادئها وأناعوها بين الناس ووالوا عقد
الاجتماعات فى مقرها حيث كانوا وباقى المتهمين ينشرون بين
الوافدين الأفكار الثورية ، وقد اتفق معهم باقى المتهمين من التساع إلى
الأخير على اعتناق مذهبها بالانتظام فى سلوكها وحضور اجتماعاتها
والعمل على تحقيق أغراضها التى ترمى إلى إلغاء نظام الملكية الفردية
المقررة فى دستور الدولة ونزع ملكية الفرد بغير الطرق المشروعة
واستبداله بنظام آخر وذلك بطريق الثورة والقوة واستعمال السلاح
وقلب نظام الحكومة .

وثانياً : عمد المتهمون جميعاً إلى دعاية مثيرة من شأنها إلغاء
الرعب بين الناس وإضعاف الجلد فى الأمة وذلك بأن نشروا مبادئ
الجماعة التى كونها الثمانية الأول واشترك فيها الباقون والتى ترمى إلى
كراهية دستور الدولة وطريقة الحكم فيها وكان ذلك أثناء قطع العلاقات
السياسية بين مصر وبعض الدول وأثناء قيام الحرب بين بريطانيا
والعظمى حليفة مصر وبين هذه الدول .

وبتاريخ ٢٧ نوفمبر سنة ١٩٤٢ قضت المحكمة العسكرية العليا
بعدم اختصاصها بنظر الدعوى ، وقرر قاضى الاحالة بتاريخ ٧ يونيه
سنة ١٩٤٣ بتعديل التهمة للوجهة لكل من المتهمين : ١-أنور كامل

عثمان ، ٢- عبد العزيز حسن سالم ، ٣- أسعد حبيب جرجس ، ٣- سعيد عبد الله ، ٥- حبيب صليب رزق على الوجه للشار اليه فيما تقدم واحالتهم الى محكمة الجنايات كما قرر بأن لا وجه لاقامة الدعوى قبل المتهمين : فائق سعد الله نصيرى ، محمد عبد المطلب جعفر ، ومحمد لطفي ، يوسف اسحق قلينى ، حسن عبد الرحمن التلمسانى ، ومصطفى اسماعيل سويفى ، محمد رشاد شمس ، وأحمد محمد أحمد شفيق ، افرام ميخائيل عبد السيد ، وأحمد زغلول حسن .

لما القضية الثانية فهي التحقيقات التى أجرتها نيابة شمال القاهرة بتاريخ ٢٠ ديسمبر سنة ١٩٤٥ ضد المتهم أنور كامل عثمان ومحمود فتحى الرملى ، وقد أشرّ رئيس النيابة بتاريخ ٢٣ يناير سنة ١٩٤٦ بقيد الحادثة جنائية بالمادتين ١٧١ ، ٢/١٦٤ من قانون العقوبات ضد أنور كامل عثمان ومحمود فتحى الرملى لأنهما فى شهر أكتوبر سنة ١٩٤٥ وفى خلال هذه السنة بمدينة القاهرة روجا وحيداً علناً المذاهب الشيوعية وهى من المذاهب التى ترمى الى تغيير مبادئ الدستور والنظام الأساسية للهيئة الاجتماعية للقطر المصرى بوسائل غير مشروعة منها القوة والارهاب بأن نشر أولهما كتاباً طبع ووزع على الجمهور عنوانه «لا طبقات» ونشر ثانيهما كتابين طبعاً ووزعاً على الجمهور عنوانهما «اهداف الاشتراكية وهل انخرعت روسيا ونزع ملكية الفرد واستبدال نظام آخر به» ، وقد أثبت المحقق أنه لم يتم التصرف بعد فى هذه القضية وأمر بارفاقها بدوسيه المتهم .

ثم شرع المحقق فى سؤال أنور كامل الذى قرر ان الماركسية تعارض نظام الملكية الفردية لوسائل الانتاج وأنه لا يرد فيها ما يتعارض مع نظام الحكم النيابى المقرر فى الدستور المصرى . وإشار الى أنه قد تعرض فى كتاب لا طبقات لنظام الملكية الفردية لوسائل الانتاج وان مال قال هذه الملكية الى الزوال بالتدريج ، ولكن هذا الكتاب موضوع القضية لا تزال بين يدى النيابة فكيف يحقق معه فى قضية

أخرى لذات العمل لا سيما وأنه لم يصدر عنه بعد التحقيق السابق معه ما يمكن أن يشتبه منه أنه يروج للمبادئ التي اتهم من قبل بسببها .

وعندما واجهه المحقق بأنه ذكر في التحقيق السابق معه أنه اشتراكى وأن من رايه إلغاء ملكية وسائل الإنتاج الكبير ، فرد على ذلك بقوله أنه : ذكر في هذا التحقيق أنه اشتراكى ولم يقل أنه شيوعى كما أن نقل ملكية وسائل الإنتاج الكبير الى الدولة لا يمكن أن يسمى شيوعية وإلا لكانت الحكومة المصرية حكومة شيوعية لأنها وضعت يدها بالفعل على السكة الحديد وأنه يظن أن النية متجهة أيضاً فى الحكومة المصرى الى تملك الدولة لغير السكة الحديد مثل الترام وقد يمتد ذلك الى شركات المياه والنور ، وأضاف أن القلم السياسى لم يقدم ضده أى دليل تالى لتاريخ التحقيق معه يثبت أنه دعا الى هذه الأفكار .

وسأله المحقق عن الفارق بين الشيوعية والاشتراكية - فأجاب - بأن الاشتراكية قانونها الأساسى هو أن يؤخذ من كل فرد فى الدول حسب قوته وأن يعطى لكل فرد حسب عمله ، أما الشيوعية فقانونها الأساسى هو أن يؤخذ من كل فرد حسب قوته وأن يعطى لكل فرد حسب حاجته ، كما أن هناك فرقاً آخر وهو أن الاشتراكيين يؤمنون بالتدرج والإصلاح عن طريق النظم الدستورية المتبعة أى عن طريق البرلمان ، أما الشيوعيين فقد قيل عنهم أنهم يؤمنون بالطفرة .

وواجهه المحقق بما جاء بتحريات القلم السياسى من أنه حارب نظام الطبقات بقصد إثارة الطبقات الفقيرة ضد أصحاب الأموال وهى وسيلة تتفق مع وسائل المذهب الشيوعى لأنها تنطوى على الطفرة ، وقد رد أنور كامل على ذلك بأنه أكد أنه لم يدع الى شىء من الطفرة أو العنف ، وكرر أن هذا الكتاب موضوع قضية سابقة .

وسُئل عما إذا كان قد اتهم فى قضية سابقة عام ١٩٤٢ ، فأجاب بالإيجاب وأن موضوعها أنه دعا الى إلغاء الملكية الفردية لوسائل الإنتاج .

وسُئِلَ عن تعليقه لاتهامه في هذه القضية ثم عن التحقيق معه في قضية كتاب لا طبقات إذا كان كما نكر لا يروج للشيوعية ، فأجاب - بأنه لا يوجد في كتاب لا طبقات ، ولا في جمعية الخبز والحرية دعوة الى الشيوعية وإنما هي دعوة الى الاشتراكية السلمية البرلمانية ، وأنه في فترة وجود جمعية الخبز والحرية وفي الفترة التي كتب فيها كتاب لا طبقات يدعو بالفعل الى الاشتراكية كما هو ثابت من أقواله في التحقيق الذي أجري معه في شهر ديسمبر ١٩٤٥ وأن هذه الدعوة تنصب على الماضي البعيد ولا تمثل الصلة الى الحاضر إذ أن موضوع الخبز والحرية وموضوع لا طبقات لا يزالان معروضين على القضاء .

وسُئِلَ عما إذا كان عضواً في جماعة مركز الثقافة الشعبية ، فأجاب بالنفي ، فوجه بما ورد تصريحات البوليس السياسي من أنه عضو في هذه الجماعة التي يرأسها الشيوعي رمسيس يونان وأنه انقطع عنها في أواخر ديسمبر سنة ١٩٤٥ لحدوث نزاع بينه وبين لطف الله حنا سليمان ، فأصر أنور كامل أنه لم يكن عضواً في هذه الجماعة ، وكل علاقته بها أنها أصدرت له كتاباً عنوانه « الصهيونية » الذي لا يزال معروضاً بالمكتبات العامة وليس فيه ما يتعارض مع القانون كما أنه لا يعتبر دليلاً على أنه كان مرتبطاً بهذه الجماعة إذ أن علاقته بها كدار للنشر ، وأنه اختارها لأنه على علاقة قديمة بالأستاذ رمسيس يونان الذي كان يكتب في مجلة التطور التي كان يصدرها في سنة ١٩٤٠ ثم انقطعت صلاته به بعد تعطيل هذه المجلة .

وعندما ووجه بما ورد بتحريرات البوليس السياسي ان لطف الله سليمان حرر تقريراً باللغة الفرنسية يتهم فيها أنور كامل بارتكاب مخالفات ادارية خاصة بالاتصال بالخلايا وكذلك باتصاله بالدكتور محمد مندور وأن البوليس السياسي حصل على صورة فوتوغرافية لهذا التقرير ، أجاب : بأنه لا يذكر شيئاً عن هذا الموضوع وطلب الاطلاع على هذه الصورة .

وعندما صدر قرار الاتهام في هذه القضية نسب الى انور كامل عثمان انه ألف ونشر كتاباً سماه « لا طبقات » ثم نشره وطبعه ووزعه على الجمهور خلال عام ١٩٤٥ جرى فيه على اثارة النفوس ومخاطبة الفقراء في مواضع كثيرة منه بعبارة أبها العبيد داعياً الى إلغاء نظام الطبقات وإلغاء الملكية الفردية وجعل وسائل الانتاج مملوكة للدولة .

الباب التاسع

«وطنيتنا»

فى الساعة الثالثة والنصف من صباح يوم ١١ يوليه سنة ١٩٤٦ قام ضابط مباحث قسم عابدين ببناء على الأمر الصادر من النائب العام بتفتيش سكن الصحفى عمر رشدى وأثبت فى محضره انه قام بضبط بعض الأوراق الخاصة بالشيوعية وهى : كتاب عن تاريخ الثورة الروسية باللغة الفرنسية ونشرة شبىح المجاعة ونشرة أهدافنا : الحرية والديمقراطية والاستقلال ، وورقات مدون عليها مواضيع فى الاشتراكية والشيوعية .

وقد قام الضابط المذكور باستجواب عمر رشدى فسأله عما إذا كان له ميول سياسية أو متطرفة ، فأجاب به أنه اشتراكى ، فاتهمه بترويج المذاهب التى ترمى الى تغيير مبادئ الدستور الأساسية والنظم الأساسية للهيئة الاجتماعية بالملكة المصرية ، فأجاب - بأنه هذا غير صحيح لأن وسيلته سلمية ودستورية ويضع نصب عينيه دائماً احترام رأى الشعب المصرى الذى هو مصدر السلطات كما نص على ذلك الدستور نفسه .

وعندما سئل عن يساعده فى نشر هذا المبدأ ، قرر انه ليس هناك هيئة منظمة بالمعنى الذى تعبر عنه هذه الكلمة .

وبعد ظهر ١١ يوليه ١٩٤٦ عرض الأمر على وكيل نيابة الاستئناف الأستاذ أحمد مختار قطب الذى قرر له ان تصريحات رجال البوليس قد نلت على انه يعمل على ترويج المذاهب التى تؤدى الى تغيير المبادئ الأساسية فى الدستور المصرى ، فأجاب - بأن هذا غير صحيح إذ ان ما يهتم به هو عرض الاشتراكية بأسلوب سلمى دستورى يضع نصب عينيه دائماً احترام دستور سنة ١٩٢٣ ويضع أيضاً رغبة

الشعب المصرى فى المقام الأول إذ أنه هو مصدر السلطات كما ينص الدستور .

وعندما سُئل عن أهداف الاشتراكية ، قرر ان هدف الاشتراكية الذى أجمع عليه هو ان تكون وسائل الانتاج مملوكة للدولة ، وان هذا الأمر ليس بمستحدث ففى انجلترا يملك الشعب وسائل الانتاج والوزارة البريطانية حالياً وزارة اشتراكية ، وليس فى هذا ما يناقض الدستور المصرى فطبقاً لنص الدستور يجوز نزع الملكية الفردية للمنفعة العامة ، ووسائل تحقيق ذلك هى الوسائل السلمية بالتمهير الحر عن الرأى ومحاولة اقناع غالبية الشعب المصرى بوجاهة الفلسفة الاشتراكية، وإذا اعتنقت الأغلبية جاز لها ان تعدل الدستور نفسه إذا شاعت طبقاً للدستور .

وعقب هذا الاستجواب أمر المحقق بالقبض عليه وحبسه احتياطياً .

وكان القلم السياسى بوزارة الداخلية قد قدم للنهاية العامة مذكرة مؤرخة ١٠ يوليه ١٩٤٦ جاء بها ان عمر رشدى صحفى درس بجامعة السربون بفرنسا ولم يتم دراسته لظروف عائلية ، ومعروف بميوله الشيوعية وكان يتردد على لجنة نشر الثقافة الحديثة والقى بها محاضرة بتاريخ ١٠/١/١٩٤٦ بعنوان (الحركات القومية) .

كما وقع على بيان الجبهة الاشتراكية الى الشعب المصرى الذى أصدره فتحى الرملى بتاريخ ٢١ ابريل ١٩٤٦ ، كما اشترك مع المذكور فى انشاء ما يسمى بدار الثقافة الحرة . وقد ألف كتاباً بعنوان (وطنيتنا) حَبَذَ فيه المبادئ الشيوعية .

وبتاريخ ١٨ يوليه سنة ١٩٤٦ أعيد استجوابه بمعرفة النيابة فسُئل عن علاقته بلجنة نشر الثقافة الحديثة فأجاب بأنه كان عضواً بهامن صيف عام ١٩٤٥ حتى مارس سنة ١٩٤٦ ، وأنهلقى محاضرتين بها الأولى عن الفكر الحر عالج فيها حرية التفكير واقتبس آراء لفولتير

وچان چاك روسو ومكسيم چوركى وغيرهم من الكتاب الأحرار ،
والمحاضرة الثانية عن الحركات القومية وهو تحليل علمى بيّنت فيه
تعرض الدول الرأسمالية لهذه الحركات وطريقة تدخلها فيه بدافع
مصلحتها الخاصة .

وسُئِلَ عن عضويته فى الجبهة الاشتراكية التى كونها فتحى
الرملى فأقر بأنه عضو فيها وأوضح أن أهدافها وطنية ديمقراطية أى أنها
تسعى لإجلاء الانجليز إجلالاً لا رجعة فيه ولامساومة وديمقراطية أى
أنها تعمل ما وسعت لتوطيد دعائم الدستور المصرى .

وكان قد وجد عند تفتيش منزله مخطوف بداخله ثلاث ورقات
مصررة بالقللم الكوبيات تحت عنوان برنامج الحزب الاشتراكى
الديمقراطى ، سُئِلَ عنها بمعرفة النيابة فأنكر أنها بخطه وعلل وجودها
بمنزله بأن مجهولاً قد أرسلها تبرع بأن يضع برنامجاً للحزب
الاشتراكى ، ولاحظ المحقق أن فى هذه الأوراق ما يشير إلى أن من ضمن
الأهداف نقل ملكية المصانع والمزارع الواسعة إلى ليدى الشعب ، ولما
سُئِلَ عن سبب احتفاظه بهذا الأوراق ، أجاب - بأنهم كانوا يفكرون فى
إنشاء حزب علمى شرعى اشتراكى تتفق مبادئه مع الدستور المصرى
والقانون القائم وأضاف : « ولعل هذه الورقة الهابطة من مجهول كانت
إحدى الدوافع التى دفعتنا إلى أن نخطو هذه الخطوة الواجبة هذا مع
تسفيهننا لكثير من الآراء الواردة فيها لأنه يبدو لى أن كاتبها فى الوقت
الذى فيه مجهول فهو جاهل أيضاً » .

وعندما لاحظ المحقق أن بهذه الورقة بعض التصليحات المبهمة
بالقللم الحبر على ذات الورقة ، سأله هل أظهرت هذا التمسّيه الذى تدعيه
فى هذه الإصلاحات الموجودة بالورقة ؟ أجاب - ليست هذه إصلاحات
وأنا لم اهتم بقراءتها لأنى أدركت تفاهتها وتفاهة كاتبها من السطور
الأولى ، ولعللى أكون قد عرضتها على بعض اخوانى فى الجبهة أو
اصدقائى فوضعوا عليها ملاحظاتهم التى لم أقرؤها هى الأخرى !!

ولكن المحقق لفت نظره إلى أن الإصلاحات التى وردت بالورقة لا

تتصل بالملكية بل ظلت الآراء الخاصة بالملكية دون تصليح ، فسأله عما إذا كان يشير ذلك الى اقرار ما ورد خاصاً بالملكية من زملائه . فأجاب بأنه لا يظن ذلك .

فاستفسر المحقق عن وجه اهتمامهم بتصليح هذا البرنامج ثم احتفاظه هو به مع انه يدعى ان كاتبه مجهول اهم بامر لا يعنيه ، فأجاب بأن : الفكرة اختمرت في انهم هم هو وزملائه لانشاء الحزب الاشتراكي الدستوري الشرعى العلنى القانونى ، ويبدو ان وضع برنامج لمثل هذه الحركات امر متعب ، وهذه الورقة على تفاهتها قد ترشد فى بعض الأحيان الى الخطوط الأساسية التى يجب أن توضع وضعا صحيحا سليما دستوريا قانونيا .

فواجهه المحقق بما ذكره عقب تفيش منزله من انه يعتنق الاشتراكية وهى جعل ملكية وسائل الانتاج للدولة ، وان هذا هو عين ما ورد بالبرنامج الذى تسنده الى مجهول ، فأجاب بأن هذا مجرد توارد خواطر بين شخصين رغم عدم الدقة فى تشابههما . وأضاف ان رايه الخاص الذى سبق ان قاله والذى مازال يصّر عليه والذى تبرّع به من عندياته دون أن يجبر على ذلك هو الفاء للملكية الخاصة لوسائل الانتاج ، وان هذا لا يعنى المساس بملكية التمتع ، كما لا يعنى تحقيق ذلك بطريق غير دستورى ، وان هذا النهج هو المطبق فى انجلترا وفى فرنسا وغيرها من الدول الديمقراطية الأخرى وليس بضاعة خاصة بالاتحاد السوفيتى ، وأضاف - ان هذا هو رايه الخاص ، وليس معنى هذا ان الجبهة الاشتراكية أو الحزب الاشتراكي المزمع انشاؤه يجب أن يتقيد بتفكيره الخاص فما هو إلا عضو فى وسط مجموعة اشتهرت بالحصافة والشرعية والقانونية .

وعندما سأله المحقق عن وسائل عرضه للمذهب الاشتراكي الذى أقر بأن يعمل على غرضه ، أجاب أنه إذا صادف شخصا يسأله عن رايه فى حل مشاكل الفقر والمرض والجهل فإنه يجيبه حسب ما قرأ أنه يرى

ان هذا غير ممكن بل متعذر إلا إذا ألغيت الملكية الفردية لوسائل الانتاج ،
وأضاف - انه ليست هناك طرقاً أخرى يتبعها للمناداة بهذا في الوقت
الحاضر لأنه يعتقد ان مثل هذه المسائل يجب أن تؤجل حتى نتخلص
من الاستعمار الانجليزى وحتى نولد دعائم دستورنا الممتن .

وقد سأل المحقق عن سبب مصادرة كتاب «وطنيتنا» الذى ألفه ،
فقرر بأن هذا الكتاب هو تحليل علمى للمشكلة الوطنية والحلول المجدية
للتخلص من الاستعمار فى الشعوب المغلوبة على أمرها ، أما عن سبب
مصادرته فيسأل فى تلك ادارة الأمن العام ، وأضاف انه لم يحقق معه فى
هذا الصدد .

وسأل المحقق عن المدى الذى يرى الوصول اليه فى نزاع ملكية
وسائل الانتاج ، فأجاب بأن رايه فى هذا الأمر هو من كرائه الخاصة الذى
له حق اعتقاد بها ويحتفظ بها لنفسه .

وعندما استفسر منه المحقق عن مدى تطبيق تلك الدولة لوسائل
الانتاج فى روسيا ، اجاب : ان هذا الأمر يطبق تمام التطبيق فى روسيا ،
كما يطبق أيضاً فى الحليقة بريطانيا وفى فرنسا وفى غيرها من الدول
الديمقراطية وان هذا الأمر لا صلة له بالمبادئ الشيوعية فالخلط بين
الاشتراكية والشيوعية جهل فاضح ، فهناك فوارق شاسعة بينهما ،
فالشيوعية مرحلة لا يمكن أن تتحقق فى المجتمع إلا بعد أن تصبح
الأرض كلها من قطبها الشمالى الى قطبها الجنوبى فى نظام اشتراكى
ولن يطول العهد بهذا النظام الاشتراكى حتى ينضج ويكتمل ويصبح
هناك فائض انتاج يربو على حاجات الناس جميعاً ، وهنا تتحقق للناس
حاجاتهم كما يشتهون . والنظام الموجود فى روسيا حالياً هو نظام
اشتراكى حيث يملك الشعوب وسائل الانتاج إلا ان ملكية التمتع قائمة
والتفاوت فى الدخل موجود فهناك اختلاف فى موارد الناس المالية ولكن
ليس بالصورة البشعة الموجودة فى بعض البلاد التى تمتن فيها
الديمقراطية .

وسُئِلَ عن اشتراكه مع فتحى الرملى فى انشاء دار الثقافة الحرة ، فأجاب بأن غرض هذه الدار ثقافى صرف عن طريق المحاضرات وتبادل الأفكار والمناقشات الفكرية والثقافية والأدبية إلا أن هذه الدار لم تستمر إلا حوالى شهر ثم قامت الحكومة باغلاقها ، وكان كل مجهودنا فى هذه الفترة هو الإعداد لافتتاحها وكنا بسبيل انشاء مكتبة .

وعندما ووجه بما ورد بتقرير البوليس السياسى من انه معروف بميوله الشيوعية ، أجاب - شرف لم احظ به بعد .

وعندما سُئِلَ عن أعضاء الجبهة الاشتراكية ذكر انهم : فتحى الرملى وعمر رشدى ومحمد ابو الخير وسعاد الرملى .

وفى يوم ٢٨ يولييه سنة ١٩٤٦ عاودت النيابة التحقيق مع عمر رشدى وكان التحقيق منصباً على كتاب « وطنيتنا الذى اثبتت النيابة انه يتكوّن من ١٣ صفحة والذى لم يخصص منه لمصر سوى سفحتين وبقيّة الصفحات استعراض للآراء الماركسية فى الوطنية والنضال القومى وقد أقر الكاتب ان هذا حق إلا أن بقيّة الصفحات تعالج مسائل شعوب مغلوقة على أمرها مثل مصر تماماً . وقرر انه ذكر فى هذه الصفحات اسم مصر وثورة ١٩١٩ الخالدة ، أما القول بأنها آراء ماركسية فهذا تعبير خاطئ لأنها آراء علمية دقيقة صادقة توضح الطرق التى يمكن أن تنتهجها الشعوب المستعمدة لوضع حد للاستعمار الذى نعاول التخلص منه .

ولكن المحقق قرر له انه يفهم من اقتضارك فى العرض على الطريقة الماركسية وانهاء كتابك بجملة لستالين انك تؤيد التفكير الماركسى ، وأشارت بعد أن تكلمت عن مصر انك ترى القضية لهذه الطريقة دون غيرها من الطرق التى لم تستعرضها ، فأجاب على ذلك بأنه من غير المنتظر أن يتحدث تشرشل وبيلن وكرومر عن كيفية التخلص من الاستعمار . أما فيما يتعلق بخاتمة الكتاب فقد قرر عمر رشدى انه يظن انها نتيجة للطابع الفكرى الذى يأتى إلا أن يلاحقه حتى وهو يتحدث عن

وطنه للسكين ومفهوم النظرية الماركسية عن التحرر الوطنى أنه يفرق بين الطبقات وينصح العمال بالحذر من البرجوازية التى قد تستغلها فى هذه الحركات وقد يدعوها ذلك الى اغفال مطلبها الأسمى وهو الاتحاد التام بين عمال الأرض كلها - وأضاف ان النظرية الماركسية حسب استعراضه لها لا تفرق بين الطبقات فى المسألة الوطنية ولكنها تقسم البرجوازية الى قسمين برجوازية تتواطى مع الاستعمار وهناك برجوازية أخرى صانقة وثائرة تعادى الاستعمار عناء لا هوادة فيه ، وهذه البرجوازية الأخيرة تنصرها للماركسية وتأخذ بيدها وتعضدها . والماركسية ترى دائماً أن يكون كفاح الشعوب المستعمرة فى دائرة وطنية صرفه وأن حرب الطبقات يجب أن يؤجل حتى يمكن التخلص من الغول الأكبر . وأوضح بعد ذلك ان هذه هى وجهة النظر الماركسية وليست وجهة نظره فالباحث العلمى الأمين لا يمكن أن ينتقص منها شيئاً .

وقد اقتبس المحقق بعض العبارات التى وردت فى الصفحتين الثالثة والرابعة من كتاب - وطنيتنا والتى نصها : « دون شك يجب على البروليتاريا أن تقاوم الاستعباد القومى الذى يلجأ اليه الغاصبون ، فوسائل القمع التى يلجأ اليها الغاصبون الأجانب تضر مصالحها أكثر مما تضر مصالح البرجوازية وتؤخر تقدمها الفكرى رغم أن انفجارها فى هذا الكفاح القومى يصرفها عن كفاحها الطبقي ويتيح للبرجوازية اللثيمة أن ترصد نشاطيد المصالح المشتركة بين أبناء الشعب الواحد ، هذا إلا أنه يقيم الحوائل دون توحيد العمال من مختلف القوميات ... ولم يعالج كارل ماركس وفريدريك أنجلز المسألة الوطنية فى البيان الشيوعى الذى أقرته العصبة الشيوعية أولى جمعيات العمال الدولية فى مؤتمرها المتعقد بلندن فى نوفمبر سنة ١٨٤٧ بتفكير وطنى مغلق ولكن بتفكير عالمى رحب يضع مصالح البروليتاريا العالمية فى المقام الأول . » واعتبر المحقق أن مفهوم هذه العبارات أن وجهة نظر الماركسية تخصص

للعمال جانباً ذهنياً هو الصراع الطبقي العام بجانب التحرر القومي .

وقد لجاب عمر رشدي عن هذه الملاحظة بقوله - ان هذه هي النظرية الماركسية وانه غير مسئول عنها ، وان ما دعاه للاقاضة في شرح هذا الأمر انها انماضت في الحديث عن وسائل القضاء على الاستعمار العالمي ولها وجهة نظرها الخاصة التي لا يتقيد بها .

فأشار المحقق الى ما ذكره في الصفحة (١٤) ما نصه : « هكذا يجب ان تلقن الجموع الكاذبة في الشعوب المغلوبة على أمرها تلقينا يتفق مع روح الدولية الثورة » . وقد برر الكاتب ذلك بأن طبيعة الاستطراد تستوجب ذلك فهذا الرأي ليس رأيي ولكنه رأي لينين .

وسأل المحقق عن يعنيه بما ورد في نهاية الكتاب من نفيه لوجود من يسمون بأصحاب المبادئ الهدامة لدخل البرلمان ، فرد على ذلك بقوله أنه يعني الديمقراطيين الحقيقيين الذين تسرف الحكومات الرجعية في تسميتهم خطأ واقتنائاً باسم أصحاب المبادئ الهدامة ، وأوضح ان هذا التعبير ليس من تعبيراته إنما هو من تعبيرهم الذي لا ينسجم بأي حال من الأحوال مع دعوات الأحرار الصادقين للمعادين لسياسة التعسف التي تتبع ازائهم وهي سياسة الهدم وهي سياسة تفويض الدستور القائم والعبث به . وقد برز صلي باشا في هذه الناحية برونزاً عجيباً فهو الهادم الأكبر ون شك ويكفي ذكر سنة ١٩٢٠ حينما ألغى دستور الأمة بجرة قلم وطالعنا بدستوره البغيض .

وأخيراً وإجابه للمحقق بما ورد في نهاية الكتيب من اقتباسه جملة لستالين بعد استعراض للنضال الوطني المصري نصها : « ان مصير الحركات القومية التي هي في أصلها حركات برجوازية مرتبط ارتباطاً طبيعياً بمصير البرجوازية ولا يستطيع زوال الحركات القومية نهائياً إلا

بزوال البرجوازية . فالسلام الدائم لا يمكن اقامته إلا فى ظل الاشتراكية » . واعتبر ان هذا يتضمن تحبيذاً وترويجاً .

وقد رد على ذلك بقوله ان طبيعة البحث العلمى ان يستخلص الباحث الأمين من هذه العبارات أرضاً صالحة ، وقد راعيت هذا الأمر بصورة دقيقة ، ولو اردت ان احبذ لو أروج لتهجت نهجاً آخر .

وعندما صدر قرار الاتهام فى هذه القضية نسب الى عمر رشدى انه ألف ونشر كتاباً اسمه « وطنيتنا » تم نشره وتوزيعه على الجمهور خلال شهر يوليو سنة ١٩٤٦ حيث فيه وروج للشيوعية وكفاحها الثورى . بأن عالج فى كتابه المسائل الوطنية والحركات التحريرية فى مختلف بلدان العالم وفى مصر على ضوء المذاهب الماركسية والشيوعية مشيراً الى قيام ترابط تام بين القضاء على نظام الطبقات والنظام الرأسمالى فى الدول وبين نجاح الحركات الاستقلالية ثم أوضح الدور الذى يجب على العمال القيام به فى الحركات التحريرية ووجوب مراعاة واجباتها فى الكفاح الطبقي العالمى ثم يستمر محبذاً هذا الأسلوب فى مصر .

الباب العاشر

الاتفاق الجنائي

كان الأستاذ أنور عبد الملك من بين الأشخاص الذين اتن النائب العام فى ١٠ يوليه سنة ١٩٤٦ بتفتيشهم ، وقد نفذ هذا الأمر صباح يوم ١١/٧/١٩٤٦ وحقق معه وكيل نيابة الاستئناف الأستاذ أحمد مختار قطب ، وقد نفى أنور عبد الملك أنه يعمل على ترويج المذاهب الشيوعية التى من شأنها الاخلال بالنظم الأساسية فى الدستور المصرى ورفض الاجابة عن السؤال الخاص باعتناقه مذهباً اقتصادياً فأمر المحقق بحبسه احتياطياً . وفى يوم ١٧ يوليه سنة ١٩٤٦ أعاد المحقق سؤاله حيث ووجه بالتقرير السرى للقلم السياسى من أنه يعتنق المبادئ الشيوعية عن عقيدة فنفى ذلك وقال انه كلام لا أساس له من الصحة وإن البوليس السياسى يطارد كل وطنى معارض لسياسة الحكومة فى المرحلة الحالية مهما كانت ميولهم واحزابهم وإن ميوله وطنى ديمقراطى وأنه يعنى بالوطنية التخلص التام من الاستعمار البريطانى عسكياً وسياسياً واقتصادياً وثقافياً ، وأنه يعنى بالديمقراطية رفع مستوى معيشة الشعب المصرى عماله وفلاحيه ومثقفيه وتجاره وموظفيه ورجاله ونسائه وذلك بطريق التشريع . وعن علاقته بدار الأبحاث العلمية ذكر انه مقرر لجنة الادارة لدار الأبحاث العلمية والمسئول الأول والوحيد عن كل ما يتعلق بهذه الدار ، وإن الأغراض التى تهدف اليها هذه الدار هى بحث جميع المشاكل بحثاً علمياً صحيحاً وهى مشاكل متنوعة منها الاقتصادى والاجتماعى والأبى والفلسفى والنفسانى . وقد واجهه المحقق بما ورد بالتقرير السرى للبوليس السياسى بأنهلقى بدار الأبحاث محاضرة فى ٢٧ مارس سنة ١٩٤٦ عن الديمقراطية امتدح فيها النظام السوفيتى فى روسيا فأجاب بأنه لا يذكر هذا .

وفى ٣٠ يوليه سنة ١٩٤٦ أرسل أنور عبد الملك الى المحقق طلباً لسماع أقواله ، فاستدعاه من السجن لمسؤال عما يريد أن يجديه فى اليوم التالى فذكر انه قال فى التحقيق السابق انه مقرر لجنة الادارة والمستول عن دار الأبحاث ، وقلته ان يذكر ان ذلك كان من أول يوليه سنة ١٩٤٦ ، وأنه قبل ذلك كان عضو أكادياً منذ سنتين . وعندما سأل المحقق عن المطبوعات التى تصدرها دار الأبحاث ذكر ان للدار نشرة غير دورية صدر منها ستة أعداد . فمسئل عما إذا كان قد كتب فى هذه النشرات فعنى ذلك . فأحضر المحقق التقرير الذى قدمه البوليس السياسى والخاص بدار الأبحاث العلمية واطلع على الكشف الخاص بالمحاضرات فوجد ان أنور عبد الملك ألقى محاضرة فى ١/٢١/١٩٤٦ عنوانها « الديمقراطية » . وقد أشار كاتب التقرير الى ما سمعه من المحاضرة ونصه : « بدأ هؤلاء العمال المطالبة بحقوق ديمقراطية مما أدى الى تنازع هذه الطبقة مع طبقة أصحاب المصانع الرأسمالية ثم تطور هذا النزاع واستقر فى الاتحاد السوفيتى الى الحالة الحاضرة التى تساوى فيها الشعب فى حقوقه الديمقراطية » . وجاء فى نهاية التقرير العبارة التالية : « ثم تبين ان الديمقراطية الصحيحة ونشرها بين أفراد الشعب لزيادة الوعى هى السبب فى انشاء هذه الدار وهى الأمل الذى يجب أن يسعى لتحقيقه كل مصرى ويجب على البلاد أن تطالب الى جانب الجلاء والاستقلال بالحقوق الديمقراطية المسلوبة » .

وقد سأل المحقق عما إذا كان قد ألقى هذه المحاضرة ، فأجاب بالنفى وأنه غير مسئول عن الأكاذيب التى لوردها القلم السياسى فى تقريره .
وبتاريخ أول أغسطس سنة ١٩٤٦ أمرت النيابة بالافراج عن أنور عبد الملك

كما كان كمال محمد عبد الحلیم الطالب بكلية الحقوق من بين الأشخاص الذين أذن النائب العام فى ١٠ يوليه ١٩٤٦ بتفتيش منازلهم ، وقد قام بتنفيذ هذا الأمر ضابط بنذر الجيزة فوجد كتاب روح

الاشتراكية تأليف جوستاف ليبون وتعريب محمد عادل رعيتر ، كما وجد كتاب تعاليم كارل ماركس باللغة العربية ، وبعض مذكرات تتصل بروسيا والشيوعية مكتوبة بالقلم الرصاص في كراسة ، وبعض كتابات أخرى تتصل بالتعاليم الشيوعية والاشتراكية ، وبعض الكتب باللغة الانجليزية من بينها كتاب الطريق الى السلطة . وقد ووجه بالتهمة المنسوبة اليه فانكرها ، فاستدعته النيابة في يوم ١١ يولييه سنة ١٩٤٦ وسألته عن الكتب التي ضبطت بمنزله فأجاب بأنها من الكتب التي لا يستغنى عنها شخص يريد أن يكون مثقفاً ، فأمرت النيابة بحبسه احتياطياً .

وقد تقدمت مباحث أمن الدولة بتقرير سرى عن كمال عبد الحلیم ورد به انه طالب بكلية الحقوق وأنه سودانى الأصل ، وأنه كتب بمجلة لم درمان بعددها الصادر في اول يناير سنة ١٩٤٦ الافتتاحية المعنونة «المدينة الجامعية» وهى تتضمن تعريضاً بالحكومة ، كما نشر بالمجلة المذكورة شعراً بعنوان « قصور وقبور» وهو من المتصلين بعبده ذهب رئيس تحرير مجلة لم درمان وكذلك من المتصلين بأحمد رشدى صالح رئيس تحرير مجلة الفجر الجديد .

وبتاريخ ٢٢ يولييه سنة ١٩٤٦ قام وكيل النيابة الأستاذ أحمد موافى باستجواب كمال عبد الحلیم فسأله عن علاقته بعبده ذهب حسانين فأفاد بأنه يعرفه من حوالى نصف سنة تقريباً ، وسبب هذه المعرفة ان بعض زملائه من السودانيين اتهموه انهم يريدون عدداً جامعياً فاتصل به وكتب بالمجلة التى يرأس تحريرها بعض القصاصد ومقال خاص عن الفن المعاصر ومقال عن المدينة الجامعية .

وسُئل عن علاقته بأحمد رشدى صالح ، فقال انه يعرفه منذ نصف سنة تقريباً وسبب هذه المعرفة انه نشر له قصيدة اخذها عن مجلة ام درمان فاتصل به وطلب منه ان يوالى النشر لديه بمجلة الفجر الجديد

وسُئِلَ عن المذكرات المكتوبة بالقلم الرصاص فقرر أنها ترجمة من كتاب الاشتراكية في المحاكمة وسبب ترجمته ان المتهم كان بارعاً في الردود القانونية وفي التخلص من الاجابة على الأسئلة .

وسُئِلَ عن كتاب الطريق الى القوة لستالين الذي وجد بمنزله ، فأجاب بأن هذا الكتاب يباع في السوق وانه لم يقرأه ولا يعرف ما جاء به وأضاف انه ليس في اقتنائه هذه الكتب أى حرج يعاقب عليه القانون .

وبتاريخ ٢٧ يولييه سنة ١٩٤٦ أمرت النيابة الافراج عن كمال عبد الحليم

كما كان عبد اللطيف نهب حسانين مدير ادارة مجلة ام درمان ومدير دار النشر السودانية أحد الذين أمر النائب العام في ١٠ يولييه سنة ١٩٤٦ بتفتيش منازلهم ومكاتبهم ومحال عملهم ، وقام بتنفيذ هذا الأمر وكيل النيابة الأستاذ أحمد عتيق ، وقد قام بتفتيش منزله فوجد به أربعة كتب هي : - خطاب ستالين في انتخابات ١٩٤٦/٢/٩ ، وكتاب الاستعمار على مراحل الرأسمالية تأليف لينين ، وكتاب مصر في مجلس الأمن ، وبحوث سياسية واقتصادية علمية . كما فتش مكتبه فوجد به ٦ نسخ من كتاب نكريات مكسيم جورجي . ٢٠ نسخة من كتاب مصر بعد اعلان الحرب بقلم أسعد حليم ، ونسخة من كتاب الثقافة السوفيتية . ٤ نسخ من كتاب الماركسية والحرب ترجمة مصطفى كامل منيب . ٤ نسخ من كتاب برنامج لجنة العمال لتحرير القوانين ، ٣٠ نسخ من كتاب الدين في الاقتصاد السوفيتي ، وورقة بها العبارات الآتية (اخوانى صدر اليوم قانون من القوانين التى تحرم الطلبة المصريين الاشتراك في المؤتمرات الدولية وبمقتضى هذا القانون سيحرم على طلبتنا الذين يتلقون العلم فى مصر السفر الى براغ ، فاعملوا كل جهدكم لارسال الطلبة ممن يتلقون دروسهم فى السودان وتحياتي) وموقعة بامضاء غير متيسر قراستها وقرر عبده نهب انها محررة بخط شخص لا يعرفه أرسلها لنشرها بمجلة ام درمان .

وكانت ادارة الامس العام قد ارسلت الى النيابة تقريراً مؤرخاً ٢٧/٦/١٩٤٦ عن عيد اللطيف ذهب حسانين الشهر بعبد ذهب مدير ادارة مجلة أم درمان وكذلك مدير دار النشر السودانية بشارع ابراهيم باشا ، شيوعى المبدأ وله نشاط ستالينى ، اتصل بدار الفجر وحصل منها على مجموعة من الكتب الشيوعية لتصديرها للسودان وقد دأب على عقد اجتماعات بدار النشر السودانية بدون تصريح بذلك . وبتاريخ ١٤/٤/١٩٤٦ حضر الاجتماع الذى أقامه مؤتمر نقابات عمال القطر المصرى واللجنة الوطنية للطلبة والعمال لتكريم الوفد السودانى بنادى الشرقية . وقد دعت الأنسة انهى أقلاطون الشيوعية لاجتماع بدار النشر السودانية يحضره بعض الفتيات السودنيات وبعض عضوات رابطة فتيات الجامعة . وقد منع هذا الاجتماع بناء على أمر ادارة عموم الأمن العام حيث لم يقدم لخطر عنه . وأضاف التقرير ان عبده ذهب أيّد فكرة دار الأبحاث العلمية فى اصدار كتاب الاخوان المسلمين فى الميزان ، كما كان ضمن الداعين لعقد اجتماع بشأن يوم فلسطين بدار الأبحاث العلمية فى ١/٦/١٩٤٦ ، وهو من المنتمين لهزرى كورييل الشيوعى الذى يقوم بتوجيه عبده ذهب فى ادارة مجلة أم درمان لنشر الوعى الشيوعى

وقد استجوب عبده ذهب بتاريخ ٢٤ يوليو سنة ١٩٤٦ بمعرفة وكيل النيابة الأستاذ احمد موائى ، فقرر انه عمل كمدير ادارة لمجلة حربة الشعوب فى خلال عام ١٩٤١ والتى كان يصدرها عصام عبد المعطى ورئيس تحريرها أنور ماهر فراج ويعمل معهما هنرى كورييل ، وفى مارس سنة ١٩٤٥ طلب منه محمد أمين حسين الحامى وهو سودانى ورئيس تحرير مجلة أم درمان أن يعمل معه كمدير ادارة لها .

وستل عن هنرى كورييل فقرر انه صاحب مكتبة الميدان وأنه يقوم بتوزيع اعداد مجلة أم درمان بهذه المكتبة .

كما سُئل عن محرري مجلة أم درمان فقرر انهم محمد أمين حسين وعبد الماجد حسبو ومحمد خليل قاسم وعدد كبير من الطلبة السودانيين .

وأما عن سياسة المجلة فنذكر انها تدافع عن وجهة نظر حزب المؤتمر بالسودان وهو حزب يمثل الأغلبية ومبادئ هذا الحزب تتلخص في قيام حكومة سودانية ديمقراطية في اتحاد مع مصر تحت التاج المصري وهذا الحزب ضد حزب الأمة الانفصالي والذي تدعو مبادئه الى فصل السودان عن مصر .

وسُئل عبده ذهب عما ورد بتقرير القلم السياسي من انه كان من ضمن الداعين لعقد اجتماع بدار الأبحاث العلمية بشأن يوم فلسطين ، فأيد ذلك وقال انه من ضمن الداعين فعلاً إذ انه علم من أحمد رشدي صالح رئيس تحرير مجلة القجر الجديد ان هناك اجتماع بدار الأبحاث العلمية لعمل يوم يسمى يوم فلسطين وان رشدي صالح طلب منه أن يحضر هذا الاجتماع ليلقي تحية الشعب السوداني لشعب فلسطين فقبل الدعوة وتوجه في الميعاد المحدد فوجد ان البوليس قد صادر الاجتماع .

وسُئل عن الكتاب المعنون خطاب الرفيق ستالين في اجتماع الناخبين فقرر انه وصله بالبريد .

كما سُئل عن النسخ الأربع من برنامج لجنة العمال للتحرير القومي فقال ان هذه النشرات توزعها لجنة العمال للتحرير القومي لرفع مستوى العمال وقد وردت أيضاً بالبريد . أما عن نشرة دار الأبحاث العلمية . ونشرة عن مصر في مجلس الأمن وهي من بحوث دار الأبحاث أيضاً فقد قرر انه اشتراها من دار الأبحاث .

وقد صدر قرار بعد ذلك بالافراج عن عبد اللطيف ذهب حسائين....

وفى يوم الخميس ١٤ نوفمبر سنة ١٩٤٦ وإثناء مرور الموكب الملكى من قصر عابدين الى شارع القصر العينى لافتتاح البرلمان اشتبه احد افراد البوليس الملكى بالقسم السياسى فى شخص كان يحمل محفظة سوداء وتبين انه أسعد حليم وكان ذلك امام محل استرا امام عمارة عزيز بحرى فى ميدان الخديوى اسماعيل ، وكانت الأوامر الصادرة الى البوليس الملكى بالقبض على أى شخص يعتقد المبادئ الشيوعية ويكون متواجداً فى الجهة التى يمر بها الموكب الملكى وذلك خوفاً من قيامهم بتوزيع منشورات أو إحداث هياج ، فتوجه البوليس الملكى وزميل له الى أسعد حليم وعرفه بأنه بوليس ملكى بالقسم السياسى وطلب منه مصاحبته الى قسم عابدين فصار معهما من شارع القاصد الى محطة باب اللوق وعندما وصلوا الى هذه المحطة ذكر أسعد حليم للبوليس السياسى انه سيقابل زوجته بالمحطة ويأخذ منها فلوس وقابل زوجته بالمحطة وطلب منها فلوس فأعطته وأعطاهما الشنطة ، فطلب افراد البوليس الملكى منه أن يسترد الشنطة منها فرفض وقال لهما ان القبض ده غير قانونى ومش رايح أمشى معاكم فما كان من افراد البوليس الملكى إلا أن نادى عسكري الدورية التابع لمحطة باب اللوق وادخلاهما مكتب ناظر المحطة واتصلا برياستهما حيث حضر الاميرالاي أحمد حمدى وكيل القلم السياسى ومعه اليوزباشى مراد عفت الضابط بالقسم السياسى والذى شاهد أسعد حليم جالساً على إحدى الكراسى ومعه محفظته السوداء وزوجته السيدة أسما حليم التى كانت تضع حافظه يدها على حجرها تحاول اخراج شيئاً منها وشاهد أسفل الكرسي الجالسة عليه أوراقاً من بينها منشوراً مثيراً للخراطر كان قد وزع أمس وكذلك أوراقاً بها موضوعات تتعلق بالحركة الشيوعية ، كما قدم اليهما أسعد حليم المحفظة التى كانت معه وأخرجت السيدة / أسما حليم جميع الأوراق التى بحافلتها ، وقرر أسعد حليم ان جميع هذه الأوراق كانت فى حافظته السوداء وأنه كان قد أعطاها لزوجته بعد ضبطه وقام بتحرير اقراراً بذلك ووقع عليه ، كما

أقررت زوجته اقرار بذات المعنى حررت أربع كشوف . بكافة الأوراق المضبوطة بمعرفة اليوزباشى مراد رفعت .

وفى مساء ذات اليوم عرض الأمر على وكيل نيابة الاستئناف الأستاذ أحمد مختار قطب الذى قام بإثبات الواقعة بمحضره كما اطلع على الأوراق المضبوطة حسب ترتيبها المبين فى الكشف المبلغ من البوليس فتبين الأتى :

أولاً : الكشف (أ) وهو ما ضبط أسفل قدمى السيدة / أسما حليم وهو عبارة عن :

١- مذكرات من ست ورقات حررت فى عشر صفحات وهى عبارة عن مذكرات أحد الذين سجنوا فى قضية الشيوعية الماضية ويبين منها ان كاتبها طالب بكلية الحقوق وفيها كيف تم القبض عليه وكيف تم تفتيشه وكيف تمكن من اخفاء بعض الكتب عند تفتيشه كما ذكر لزملائه فى السجن كيف تعرض لمصطفى كامل منيب ووصف وهو شيوعى قديم ما كان يجب ان يظهر ميولاً عدائية فى السجن لهزرى كورييل وتعرض للبيب حنا الذى كان معه فى السجن وقال انه شيوعى بحق .

ب- ورقة مكتوبة بالقلم الرصاص بها بعض بيانات سياسية مهمة عن موقف مصر الدولى .

ج - منشور عنوانه ١٢ نوفمبر سنة ١٩١٨ء - و ١٢ نوفمبر سنة ١٩٤٦ء وفيه حديث عن المفاوضات والجلاء موجه الى العمال والفلاحين والطلبة وصغار التجار والموظفين والنساء ورجال الجيش والبوليس .

ثانياً : الكشف (ب) وهو خاص بالأوراق التى وجدت فى يد السيدة / أسما حليم أثناء وجودها بمكتب ناظر محطة باب اللوق وتتلخص فيما يلى :

١- مذكّرة من سبعة عشر ورقة ، وهذه المذكرة تتضمن حاجة مصر الملحة لتأليف حزب شيوعي بدونه لا تجدى كل الحركات الأخرى مع استعراض لمختلف التيارات التي تسيطر على مثل هذه المحاولة في انشاء الحزب ، وكيفية التوفيق بين هذه التيارات المختلفة للوصول الى النتيجة المقصودة وبه بعض ايماءات عن الحركات الشيوعية في سوريا وفلسطين .

ب- تقرير مكوّن من ثمانية صفحات عنوانه تقرير عن المدة التي قضيتها في السجن وهذا التقرير مقسّم الى الأبواب الآتية :

١- الغرض من وضع هذا التقرير وقد أهاب الكاتب ان المقصود هو استفادة الرفاق فيما سوف يلاقونه في المستقبل من اضطهاد .

٢- التفتيش الذي وقع له والقبض عليه .

٣- المرحلة الأولى من مراحل كفاح المسجونين في قضية الشيوعية ، وفي هذه المرحلة ذكر الكاتب ان المسجونين كانوا يؤلفون الرؤوس الأصلية للحركات الشيوعية فمنهم التروتسكيون واللجنة وأنصار فتحى الرملى والوفديين وكانوا يعملون على تقوية روحهم المعنوية في السجن وكانوا ينشدون في الصباح بصوت خافت نشيد شعوب الشرق ونشيد بنديدا روسيا ونشيد الدولية وكان عبد المعبود الجبيلى يمثل في هذه المرحلة دور الزعيم .

٤- والمرحلة الثانية من كفاح المسجونين في قضية الشيوعية تتلخص في ضرورة مهاجمة النيابة للحصول على حقوق في السجن خاصة بالطعام وغيره والانتقال الى سجن الأجانب وحدث فعلاً ان نقلوه الى سجن الأجانب ، وعلق كاتب المذكرات على هذا النصر بأنه يشير الى كفائتهم كمكافحين ماركسيين .

٥- مرحلة التحقيق والاتهامات وقال انه أجرى معه للتحقيق والتزم جانب الإنكار .

٦- ثم شرح موقفه أمام المعارضات .

٧- شرح موقف المنظمات المختلفة في السجون فقال عن هنري كورييل انه كان يلعب دائماً دور القيادة الديمالجوجية وهو يجمع حوله الوفديين والتروتسكيين ورجال الجبهة الاشتراكية بينما تقف الدار واللجنة والفجر في جانب المعارضة ، ثم عقب بعد ذلك على الفجر الجديد باعتبارها منظمة وقال ان أعضائها عندهم روح الكفاح ثم لجنة نشر الثقافة التي يمثلها الأستاذ مصطفى كامل منيب ، وعرج بعد ذلك على جماعة الجبهة الاشتراكية ونعى عليهم أنهم في طريقهم ليكونوا فاشيين ، ووصف التروتسكيين بأنهم يلعبون دور المخرب ، ثم ذكر الوفديين وقال ان مثلهم كان مصطفى موسى الذي اظهر روحاً كفاحية قوية وان قيادته كانت تتجه الى اليمين ، ثم ذكر مصر الفتاة وكان مسجوناً من أعضائها سعد زغلول فؤاد وقال انهم توصلوا الى اقناعه بأن حزب مصر الفتاة حزب فاشي .

والقسم الأخير من التقرير يتكلم عن الدروس التي يجب أن تستخلص مما وقع من تفتيش وقبض وسجن ، فنذكر انه عند التفتيش يجب على الشخص الذي يجري تفتيشه أن يسجل جميع ظروف هذا التفتيش وكافة احتجاجاته وان على المسجونين أن يطالبوا بسجن الأجانب ليسر الاتصال والاقامة فيه . وأرفق قوله هذا بما قاله لينين ان اعمال الشيوعيين عبارة عن دراسة ودعاية وتهييج وتنظيم ، وان لم تطبق هذه القاعدة في السجن ينتج عن ذلك انخفاض الروح المعنوية ، ومن ضمن هذا انه يجب شرح القضية الوطنية ومطالبنا الديمقراطية لكل من نستطيع الاتصال بهم من مساجين وجنود . وختم تقريره بأنه يجب أن تحول القضية الى قضية وطنية كما فعل ديمتروف وغيره من الشيوعيين في مقاومة الفاشية .

ج - خمس ورقات تتضمن صورة محضر لجرى مع احد الشيوعيين ، ويستفاد من هذا المحضر ان كاتبه متخرج من كلية العلوم

وأنه عضو بالجامعة الشعبية الأهلية . وأنه سبق له حقق معه في ديسمبر سنة ١٩٤٥ وأن من أسانيد التهمة الموجهة إليه أنه كتب مقالاً عن الحرب والدروس التي استخلصت منها

د - ورقتان عبارة عن محضر تفتيش الشخص الذي حرر صورة المحضر المنوه عنه في البند السابق وفيه اعتراف أنه هو الذي حرر هذا المحضر

هـ ست ورقات عبارة عن تقرير كتبه أحد الذين كانوا في السجن في قضية الشيوعية وفيه يشرح كيف قبض عليه وكيف فتش وذكر في الصفحة الثالثة منه أنهم حين كانوا في السجن كانت جماعة دار الأبحاث يرد إليهم الطعام من مصدر واحد وكانهم في إحدى لوكاندات القاهرة . وذكر أن الروح المعنوية كانت مرتفعة جداً بين المسجونين فيما عدا التروتسكيين وأن بخور منشأ ورمسيس يونان كانا منهارين وعمر رشدي مثال الانحلال الخلقي ويتضمن التقرير مذكرات عن المسجونين وآراءهم

و ست ورقات معبونة بما يأتي لحة تاريخية عن شخصه - مراحل وأدواره المرحلة الحاضرة مدى تطوره وهذا التقرير يحوى فحص حالة شخص رمز له كاتب التقرير بحرف ا . وأنه ولد بالمينا وحضر إلى مصر وانضم لجماعة مصر الفتاة ثم دخل جماعة الحبر والحرية وجماعة نصر لنفسا ثم ألف الجبهة الاشتراكية ورشح نفسه في مجلس النواب ثم بدأ نشاطاً حريباً مستقلاً ووصف هذا الشخص بأنه انتهارى حطر

ز ورقتان عنوانهما هـ دروس عملية، ويتضمن النص مع افراز الكتب التي يصح أن يحتفظ بها الشخص في منزله وكذلك الأوراق وما يجب أن يكون عليه موقف المسجونين وتكتلهم

ح - عشرة ورقات بالآلة الكاتبة عبارة عن تقرير باللغة الانجليزية عنوانه تقرير الى عصابة الدفاع عن حقوق الاساس . يحتوى على نقد

لسياسة دولة صدقي باشا وللمفاوضات الدائرة بين مصر وبريطانيا وشرح لما لاقاه الذين قبض عليهم في قضية الشيوعية ولوضع أن الحركة كانت حركة سياسية .

الثالث : الكشف (جـ) وهو خاص بالأوراق التي ضبطت بداخل الحافظة السوداء التي وجدت مع أسعد حليم وهي :

١- ورقتان تضمنتا موقف الشيوعيين من الأحزاب القائمة .

ب- كتاب عنوانه « العرب والحرب الأهلية في إسبانيا » ألفه خالد بكندش .

وثابت على جميع هذه الأوراق المضبوطة توقيعات للأستاذ أسعد حليم تفيد أن هذه الأوراق ضبطت معه وإنها له ، كما قدم ضابط القلم السياسى اقرارين أحدهما موقعاً من أسعد حليم بأن جميع الأوراق خاصة به ، والثاني من السيدة أسما حليم فيه اعتراف بأن جميع الأوراق المضبوطة خاصة بزوجها .

وقد سئل أسعد حليم بمعرفة النيابة مساء يوم ١٤ نوفمبر سنة ١٩٤٦ فاعترض على الأسلوب الشاذ والمنافى للقانون الذي تعرض له واعتبر أن ما حدث اعتداء على حريته الشخصية إذ لم يكن هناك أمر قبض واحضار ولا أمر تفتيش وليس هناك مبرر ولا مسوغ قانوني لتفتيشه والاعتداء عليه ولا يمكن الاعتذار بالتحري أو الاشتباه أو التشدد وعلى ذلك يكون هذا القبض غير قانوني وهذا التفتيش باطل .

وعندما سئل عن الأوراق التي ضبطت معه أجاب أنها أصول ومراجع وتقارير جميعها من أصدقاء مختلفين ليعد منها ريبورتاج صحفى عن مسألة الشيوعية وقضيتها الأخيرة ورفض ذكر أسماء الأشخاص الذين سلموه هذه التقارير ، إذ أنه كما قال أن المتهمين في القضية الشيوعية كانوا يزيدون على السبعين أو الثمانين وهذه الأوراق متعددة ومتفاوتة بحيث لا يستطيع أن يحدد أو يذكر كاتبها . فامر المحقق بحبس احتياطياً

وقد رأت النيابة بعد ذلك الاطلاع على ملفات قضية الشيوعية لمحاولة معرفة محررى هذه المذكرات المضبوطة مع أسعد حليم ونسبتها ان أمكن الى أصحابها المتهمين ، وبعد فحص دوسيتها المتهمين ومقارنتها بالبيانات الواردة بهذه التقارير توصلت النيابة الى ما يلى :

أولاً: بالنسبة للمذكرة المكوّنة من عشر صفحات لاحظت النيابة ان كاتبها طالب بكلية الحقوق حيث ان الثابت بالصفحة العاشرة من هذه المذكرة انه من بين طلبة كلية الحقوق ، وان الذى قام بتفتيشه هو أحد الضباط ولم يكن من وكلاء النيابة طبقاً لما هو ثابت بالصفحة الأولى من هذه المذكرة . كما هو ثابت من هذه المذكرة ان من بين المضبوطات كتاب روح الاشتراكية لجوستان ليبون .

وقد تبين من الاطلاع على ملف التحقيق الخاص بكمال عبد الحليم ، انطباق هذه المعلومات عليه .

ثانياً : بالنسبة للتقرير المعنون (تقرير عن المدة التى قضيتها فى السجن) فقد تبين من هذه المذكرة ان الذى قام بتفتيش محررها أحد الضباط وان الضابط بعد ان فتشه نقله الى سجن الأزيكية ثم بعد ذلك نقل الى سجن الاستئناف وان استجوابه وقع أولاً بمعرفة الأستاذ مختار قطب ثم تولى التحقيق معه الأستاذ أحمد موافى على مرحلتين . وبالاطلاع على محاضر التحقيق الخاصة بالمتهمين تبين للنسبة ان الأستاذ أنور اسكندر عبد الملك قد فتشه أحد الضباط وأنه بعد ان فتشه لودعه قسم الأزيكية وأنه بعد ان استجوب بمعرفة الأستاذ أحمد مختار قطب استجوب على مرحلتين بمعرفة الأستاذ أحمد موافى وأنه لودع فعلاً سجن الاستئناف ، وقد لورد كاتب التقرير انه فى التحقيق الأول الذى أجراه معه الأستاذ أحمد موافى سألته عن تاريخ حياته واطلاعه الاقتصادى والاجتماعى والسياسى ورأيه فى الاتحاد السوفيتى والاشتراكية والشيوعية وقد تبين فعلاً من الاطلاع على التحقيق الذى

اجراه الأستاذ أحمد موافى مع انور اسكندر عبد الملك انه سألَه فعلاً عن تاريخ حياته وعن اطلاعه وعن المذهب الشيعوى . وقد اثبت كاتب التقرير انه فى هذه المرحلة من التحقيق سألَه وكيل النيابة عن ميوله فأجاب بتعبير وطنى ديمقراطى وثبت من تحقيق النيابة أن انور اسكندر عبد الملك قد لجاب بهذا التعبير - وأضافت النيابة أن كاتب التقرير قد ذكر فيه انه أقرج عنه فى اليوم التالى للتحقيق الثانى معه ، وقد ثبت من ملف التحقيق أن انور اسكندر عبد الملك قد سئل بمعرفة النيابة فى ١٩٤٦/٧/٣١ وأقرج عنه فى ١٩٤٦/٨/١ وأضافت النيابة فى محضرها انه من كل هذا يبين أن كاتب التقرير المنوّه عنه هو انور اسكندر عبد الملك .

ثالثاً : فيما يتعلق بالذكرات التى أرفق بها صورة من محضر التحقيق الذى أجرى مع كاتبها فقد تبين من الاطلاع على هذه المذكرات ان كاتبها معيد بكلية العلوم وإن وكيل النيابة الذى قام بتفتيشه لم يعثر على شئٍ وإنه لم يقبض عليه عقب التفتيش مباشرة وإنه انصرف وتركه بالمنزل ثم عاد وأرسل ضابطاً للقبض عليه حوالى الساعة الخامسة صباحاً وإنه سجن بسجن مصر . وقد تبين للنّياية من الاطلاع على ملفات القضايا التى تتصل بالمتهمين الذين لهم اتصال بالدراسة بكلية العلوم سواء كانوا معيدين بها أم طلبة أن الذى قام بتفتيش أحمد شكرى سالم المعيد بكلية العلوم هو وكيل النيابة الأستاذ محمد محفوظ الذى اثبت بالمحضر انه لم يعثر على شئٍ ولم يقبض عليه عقب التفتيش مباشرة . واثبت بعد ذلك فى محضر استجوابه الساعة السادسة والنصف صباحاً أنه أرسل أحد الضباط لاستدعاء أحمد شكرى سالم ثم استجوبه وألقى القبض عليه .

واثبت كاتب المذكرة انه بقى فى السجن مدة عشرة أيام بعد القبض عليه تقريباً ثم استدعته النيابة وحقق معه الأستاذ أحمد موافى . وتبين من التحقيقات أن أحمد شكرى سالم المعيد بكلية العلوم

حقق معه الأستاذ أحمد موافى فى يوم ٢٤ يوليه سنة ١٩٤٦ وكان قد قبض عليه فى ١١ يوليه سنة ١٩٤٦ .

كما اثبت كاتب المذكرة أن أرفق ٤ صور من الأسئلة التى وجهها اليه الأستاذ أحمد موافى فى التحقيق وقد قامت النيابة بمضامات هذه الأسئلة التى اثبتتها كاتب المذكرة بالأسئلة التى وجهتها النيابة الى أحمد شكرى سالم بالتحقيقات فتبين أنها صورة طبق الأصل مع اختلاف طفيف . ثم انتهت النيابة الى أنه من كل هذا يتبين أن كاتب هذه المذكرات هو الأستاذ أحمد شكرى سالم المعيد بكلية العلوم .

وأما : فيما يتعلق بالمذكرات للكوثة من ست ورقات فقد تبينت النيابة من مطالعتها ان محررها ذكر ان الكتب التى ضبط من بينها كتاب الاستعمار اعلى مراحل الرأسمالية وان وكيل النيابة الذى استجوبه هو الذى استجوب الأستاذ رمسيس يونان وان رمسيس يونان اجاب انه بعد عن السياسة من زمن بعيد ويعمل بالفن فقط وانه سجن بسجن الاستئناف وان وكيل النيابة الذى حقق معه سأل عن مقالات كتبت فى ام درمان وعن عمله فى السودان ووصف الهيئات السودانية وعضويته فى دار الأبحاث ولجنة نشر الثقافة وعلاقته بكورييل وانه اجاب انه تعرف بكورييل بواسطة عصام عبد المعطى واشترك معه فى مجلة حرية الشعوب وانه يوزع مجلة ام درمان فى مكتبة هنرى كورييل .

وقد تبين للنيابة من الاطلاع على القضية الخاصة بالأستاذ رمسيس يونان ان الذى استجوبه هو وكيل النيابة الأستاذ أحمد العتيق وان رمسيس يونان اجاب فعلاً انه لم يعد يتصل بالسياسة ، وتبين ان الأستاذ أحمد العتيق استجوب عبد اللطيف ذهب حسانين وان هذا الأخير حبس بسجن الاستئناف كما تبين من تقرير البوليس السياسى انه مدير دار النشر السودانية ، وتبين من التحقيق الذى أجرى معه انه سئل فعلاً عن علاقته بمجلة حرية الشعوب فأجاب بأنه اشترك فى تحريرها ، وعن علاقته بهنرى كورييل فنكر انه تعرف به فعلاً

وورد ذكر اسم عصام عبد المعطى فى كيفية مشاة هذا التعارف وان علاقته بهنرى كورييل الآن قاصرة على ان مكتبة الميدان توزع مجلة ام درمان .

وانتهت النيابة الى انه من كل هذا يتبين من الاطلاع على المذكرات ومقارنتها بأوراق التحقيقات الخاصة بقضية الشيوعية ان كاتب هذه المذكرات هو عبد اللطيف نهب حسانين .

وقد طلبت النيابة احضار كمال محمد عبد الحليم فلم يحضر فى الميعاد المحدد ، فأصدرت النيابة بتاريخ ٢٦ نوفمبر سنة ١٩٤٦ أمر ضبط كل من : أحمد شكرى سالم . وكمال محمد عبد الحليم وعبد اللطيف نهب حسانين ، وأنور اسكندر عبد الملك .

وبتاريخ ٢٧ نوفمبر سنة ١٩٤٦ ورد للنيابة خطابان من البوليس السياسى ومعهما ثلاث محاضر أولهما يفيد ان عبد اللطيف نهب حسانين متغيب عن منزله من خمسة عشر يوماً وان أنور عبد الملك غير موجود ومسافر بجهة غير معلومة من مدة شهر ، والمحضر الثانى يفيد ان أحمد شكرى سالم غير موجود بالمنزل ولا يعلم محل اقامته ، والمحضر الثالث يفيد ان كمال محمد عبد الحليم متغيب من أربعة ايام بمنيا القمح طرف أحد أصدقائه ولا يعرف عنوانه .

وبتاريخ أول ديسمبر سنة ١٩٤٦ قام المحقق باستجواب أنور اسكندر عبد الملك حيث قبض عليه بتاريخ ١٩٤٦/١١/٣٠ وأثبت محرر محضر الضبط انه قد ضبط معه تقرير من عشرة صفحات باللغة العربية مؤرخ ١٩٤٦/١١/٣ عنوانه « تقرير اللجنة المركزية للكايد الخامس » وهذا التقرير يعالج الحركة الشيوعية فى الشرق الأوسط والحركة الشيوعية بصفة خاصة فى مصر وموقف المنظمات المختلفة وطرق التنسيق بينها ومدى تدخل الشيوعيين المصريين فى الحركات الوطنية .

وقد عرضت عليه المذكرات التي ضببطت مع أسعد حلیم وسُئل عما إذا كانت بخطه فأجاب بأنها ليست بخطه ولا يعلم عنها شيئاً . وعندما ووجه بأن البيانات التي وجدت بهذه المذكرات تنطبق عليه فأصر على انكاره أو أنه قام بتحريرها ، وعدد عشرة أسباب للتدليل على أن هذا التقرير كتب بخطه أو يمكن نسبته إليه .

وعندما سُئل عن التقرير الذي ضببط معه عند القبض عليه مؤخراً وهو تقرير اللجنة المركزية لمؤتمر الكادر الخامس ، أجاب بأن القانون ينص كما جرت العادة على أن أي تفتيش يصحبه محضر يذكر فيه ميعاد وكيفية التفتيش ويحرر هذا المحضر القائم بالتفتيش ويوقع عليه المتهم . وفيما يتعلق بضبط هذا التقرير للزعماء فإني أقرر أن هذا محض افتراء إذ أنني لم أشاهد أي تفتيش كما أنني لست مسئولاً أن أبرر ادعاءات أي رجل من رجال البوليس السياسي .

وقد أحييت الأوراق إلى الطب الشرعي وثبت من أوراق المضاهاة أن التقرير المضبوط مع أسعد حلیم والمنسوب مسدوره إلى أنور اسكندر عبد الملك قد كتب بخط الأخير ، فاستدعته النيابة بتاريخ ١٨ ديسمبر سنة ١٩٤٦ لمناقشته في هذا التقرير ، فقرر أنه يطعن في هذا التقرير لأنه وجد عند أسعد حلیم الذي قبض عليه بطريقة غير قانونية مما يؤدي إلى بطلان أية تهمة مبنية على هذه الأوراق ، كما أنه غير مستعد لمناقشة تقرير الطب الشرعي ويرفض الإجابة .

وبتاريخ ١٩٤٦/١٢/٢١ قررت النيابة إخلاء سبيل أنور اسكندر عبد الملك بالضمان الشخصي وذلك بعد أن أسدر وكيل محكمة مصر الأهلية قراراً بالإفراج عن أسعد حلیم بتاريخ ١٩٤٦/١٢/٣٠ وكانت جلسة سماع أقوال قد عقدت تحت رئاسة وكيل محكمة مصر الأستاذ محمد صبحي بهجت لنظر المعارضة في أمر حبس أسعد حلیم الذي كان مريضاً عن الطعام بالسجن وقرر وكيل النيابة أحمد مختار قطلب أن المسجون رفض الحضور لأن حالته الصحية لا تسمح وأن

طبيب السجن كشف على أسعد حلیم بسجن الأجانب فوجد عنده اضطراب قلبي ونبض سريع وإن حالته الصحية قد ساءت بسبب الاضطراب عن تناول الطعام . ثم أضاف وكيل النيابة أن القضية باقية على ضبط أحمد شكرى سالم وكمال عبد الحلیم الذی استنتج أن تقريرین من التقارير المضبوطة مع أسعد حلیم لهما .. وقال وكيل النيابة أن التهمة الموجهة لأسعد حلیم الترويج للمذهب الشيوعي بالمادة ١٧٤/٢ عقوبات ثم شرح الأدلة التى تؤيد هذا الاتهام ضده .

ثم ترافع الدكتور رياض شمس الحامى وقال انه طلب من المحكمة من أول الأمر اعتبار القبض على أسعد حلیم باطلاً مخالفاً لصريح نص المادة ٤٧ من قانون تحقيق الجنايات ولا يمكن بحال أن يقع تحت نص المادة ١٥ من ذلك القانون ويبدو لنا انه قد ثبت لوكيل النيابة من استجواب المخبر انه اقر انه لم يشهد المقيوض عليه يوزع منشورات أو واقفاً فى مكان مزدحم ، لكنه كان يتلقى لوامر من رؤسائه بالقبض على من يجدهم من الأشخاص المنتمين الى هيئات معينة فى منطقة خاصة بانه قبض على أسعد حلیم بناء على هذه التعليمات . ونحن مازلنا على رأينا فى بطلان هذا القبض لأنه لم تكن هناك جريمة من غير المتهم حتى يستفاد ان المتهم شريك فيها ، ولم يكن هناك شروع فى جريمة النشر تنطبق عليها الفقرة الثانية من المادة ١٧٤ عقوبات التى تراها النيابة منطبقة على الأستاذ أسعد حلیم . ولأنه لا يمكن أن تكون شروع فى جريمة نشر طبقاً لأحكام محكمة النقض التى برأت متهم معه منشورات كثيرة قبل أن يوزع شيئاً منها فبرئ لانعدام الركن الأساسى للجريمة وهو النشر وكانت جريمته تنطبق عليها الفقرة الأولى من المادة ١٧٤ ، ونحن محزون على ان هذا القبض باطل وأن جميع الاجراءات التى اتبعتها النيابة بناء على هذا القبض لجراءات باطلة ، كما تعتبر ان بقاء المتهم فى السجن يوماً واحداً بعد الآن ويعد ان وجهت المحكمة للوقرة نظر النيابة حين نظرت فى المرة الماضية طلب تجديد الحبس وجوب استكمال التحقيق قبل ان يحين موعد

المعارضة . مما مهمنا منه ان هذه آخر معارضة ، ومع ذلك تجيب النيابة
الآن بعد ١٤ يوماً وتقول ان هناك شخصين يراد القبض عليهما وان
القبض على أسعد حلیم يجب ان يستمر حتى يهتدوا الى هؤلاء
الأشخاص لمجرد ان التقرير الذى ضبط يشمل هذين الشخصين لا
سيما ان أحدهما متهرب وقد يكون انتحر أو خرج من القطر المصرى ،
أما ضبط المنشور الشيوعى والزعم بأن شخصاً مضى عليه فى السجن
٥٦ يوماً قد كتب هذا المنشور بخطه مع ان كل القرائن تدحض هذا لا
سيما ان عبارة المنشور نفسها تدل على ان كاتبه شخص غير متعلم
بدليل ما جاء فيه من قوله نحن الشيوعيين . فكل ما تتكى عليه النيابة
الآن عدم الافراج عن المتهم فوراً ولا سيما بعد ان تلقت من الطبيب
اشارة تشير الى انه مصاب باضطراب فى القلب وسرعة فى النبض مما
يحتمل معه ان يقضى هذا البرئ نحبه فى السجن بناء على قبض باطل
وتفتيش باطل واجراءات باطلة مما يدعو الى الأسف الشديد ومما لا
نظن ان المحكمة تؤيد النيابة فيه لا سيما وان الأستاذ أسعد حلیم
شخص مستقيم ومخلص وهو إننا قرر الاضراب يضرب حتى يموت
ولا يتحایل بهذا على استجلاب عطف النيابة أو الفرار من القانون .
والدفاع يحتفظ بحق الأستاذ أسعد حلیم كاملاً فى استخدام كل ما
يحوّله له القانون بالاحتفاظ بحقه فى التعويض بسبب حبسه بناء على
قبض باطل بطلاناً جوهرياً أصلياً بما فى ذلك المادة ٢٨٠ من قانون
العقوبات ونحن نرجو من عبالة المحكمة وقد عرفت المتهم ولمست ان
النيابة تستند الى أسباب غير جدية قائمة على مجرد اشتباه لا أساس له
ان تأمر بالافراج عن هذا المتهم البرئ .

وبتاريخ ١٤ يناير سنة ١٩٤٧ قبض على عبد اللطيف ذهب
حسانين وقام وكيل النيابة بسؤاله عن التقرير المنسوب اليه والذى
ضبط مع أسعد حلیم . فأجاب بأنه قرأ فى الجرائد قبل ثلاثة أيام انه

مشارك في اشتراك جنائى لقلب نظام الحكم وذلك بأن كتب تقريراً سلمه لأسعد حلیم .

وأضاف انه لما كان اجراء تفتيش أسعد حلیم يعد باطلاً كما جاء فى دفاع الأستاذ رياض شمس فأى شىء يترتب عليه يعد باطلاً ولذلك امتنع عن الاجابة ، فأمر المحقق بحبسه .

وبتاريخ ١٦ يناير سنة ١٩٤٧ أمرت النيابة باخلاء سبيل عبد اللطيف ذهب حسانين

ولم يتوصل البوليس السياسى الى القبض على أحمد شكرى سالم وكمال محمد عبد الحلیم واقاد النيابة بأنهما متهربان .

وعندما صدر قرار الاتهام الخاص بهذه القضية وجه الاتهام الى كل من أسعد حلیم وأحمد شكرى سالم وأتور أسكندر عبد الملك وعبد ذهب حسانين وكمال محمد عبد الحلیم بأنهم كونوا اتفاقاً جنائياً بأن اتحدوا على ارتكاب الجنایة المنصوص عنها بالمادة ١٧٤ فقرة ثانية عقوبات وعلى الأعمال المجهزة للمسهلة لارتكابها وذلك بأن اتفقوا على نشر المبادئ التى ترمى الى تغيير مبادئ الدستور والنظم السياسية للهيئة الاجتماعية بالملكمة المصرية بالقوة والارهاب وذلك بأن عقدوا العزم على نشر هذه المبادئ فى مصر واعدوا لذلك عديتهم وبونوا خلاصة تجاربهم فى سبيل تلك الدعوة فى تقارير عهدوا بها الى أحدهم وهو أسعد حلیم أوضحوا فيها أسلوبهم فى الكفاح ومبلغ اخلاص كل منهم فى العمل على بث هذه الدعوة المحرمة .

الباب الحادى عشر

هنرى كورييل

والحركة الشيوعية فى مصر

بتاريخ ١٩٤٦/٦/٢٧ حرر البوليس السياسى بالقسم المخصوص
بانارة الأمن العام بوزارة الداخلية مذكرة بشأن هنرى دانيل نسييم
كورييل نكر فيها ان والده ايطالى الجنسية ولكن هنرى حصل على
الجنسية المصرية بتاريخ ١٩٣٩/١٠/١٩ وهو شيوعى خطر ويفذى
الحركة الشيوعية بالقاهرة ، ففى شهر يونيه سنة ١٩٤١ استاجر
جريدة حرية الشعوب من صاحبها رجب احمد عمر وأسند رئاسة
تحريرها الى انور ماهر حسن فراج لاستغلالها فى الدعاية للمبدأ
الشيوعى . وقد ألفت جمعيات تحت ستار الثقافة ضم اليها بعض
الأشخاص المعروفين بميولهم الشيوعية وهى (جمعية الثقافة والفراغ)
و (جمعية الخبز والحرية) و (المركز الثقافى والاجتماعى) وكان هنرى
كورييل يحركها من وراء الستار حتى قبض على زعماء الجمعية الأولى
وهى الثقافة والفراغ بتاريخ ١٩٤١/١٠/١٥ واعتقل رئيسها اسرائيل
مارشيللو ماريو الايطالى الجنسية وتولت النيابة التحقيق الذى حفظ
ادارياً بتاريخ ١٩٤١/١١/٢٧ . كما قبض على أعضاء جمعية الخبز
والحرية بتاريخ ١٩٤٢/٦/١١ وهى برئاسة الشيوعى انور كامل عثمان
وأخطرت النيابة بالحادث وتبثت برقم ٤٤٩ جنائيات عسكرية سنة
١٩٤٢ ولم يتم نظرها بعد حيث أحيلت لدور مقبل لم يحدد حتى الآن .
كما قبض على زعماء المركز الثقافى والاجتماعى وهم : سلامون سليم
سيدنى ، توماس بلاموتس ، عزرا هراى بتاريخ ١٩٤٣/١/١٣ وصدر
أمر الحاكم العسكرى العام باعتقالهم فى ١٩٤٣/١/١٦ وأخرج عن
سلامون سليم سيدنى فى ١٩٤٣/٩/٤٣ وأخرج عن توماس بلاموتس

وعزرا هرارى بتاريخ ١١/١٠/١٩٤٢ مع مراقبتهم لمدة ثلاثة شهور قابلة للتجديد وقد انتهت مراقبة سلامون سيدنى فى ١٨/١١/١٩٤٥ وانتهت مراقبة توماس بلاموتس وعزرا هرارى فى ٥/٧/١٩٤٥ ، وقد قبض على هنرى كوربيل فى ٤/٨/١٩٤٢ بناء على امر الحاكم العسكرى العام واعتقل بنار معتقل الزيتون حتى أخرج عنه فى ١١/١٠/٤٢ ووضع تحت المراقبة العسكرية بمنزله لمدة ثلاثة شهور قابلة للتجديد حتى رفعت عنه الرقابة فى ٥/٧/١٩٤٥ بناء على قرار وزير الداخلية . وفى شهر ديسمبر سنة ١٩٤٤ أوعز هنرى كوربيل الى أحد أذنايه الشيوعى محمود فتحى الرملى بأن يتقدم لترشيح نفسه لعضوية مجلس النواب عن دائرة السيدة زينب وأمدّه بالمال اللازم وعاونوه معاونة صادقة بالاشتراك مع أتباعه رغم علمه باستحالة نجاحه ، وكان غرضه من ذلك نشر للمبدأ الشيوعى .

ويعمل هنرى كوربيل جهد استطاعته على نشر الوعى الشيوعى يتبعه فى ذلك بضعة شبان انشطهم كمال احمد شعبان الطالب بمدرسة الفنون الجميلة ، وحسين كاظم ، وعبد نهب ، وعبد الماجد ابو حسبو ، ومحمود العسكرى ، وابراهيم حافظ العطار .

والحق البوليس السياسى مذكرته هذه بمذكرة أخرى رفعها الى حسن فهمى رفعت باشا الوكيل الدائم لوزارة الداخلية بشأن هنرى كوربيل وتغذيتة الحركة الشيوعية جاء بها ، ان هنرى كوربيل ألف أخيراً جماعة أطلق عليها اسم الجبهة الاشتراكية من بين أعضائها كل من : محمود فتحى الرملى ، محمد فتحى الرملى ، مصطفى محرم الرملى ، رمسيس يونان ، ولطف الله سليمان ، جورج حنين ، عبد العزيز سالم هيكل ، موسى عبد الحميد الشهير بالكاظمى ، محمد ناهيد ابو زهرة ، انور كامل عثمان ، فؤاد كامل عثمان ، حسين صالح نهب ، عبد الوهاب محمد ، ابراهيم ايليا مسعود ، محمد فتحى البكرى ، خضر محمود خضر ، سلامونى سليم سيدنى ، توماس بلاموتس ،

عزرا هرارى ، عبد الفتاح صادق الشرقاوى ، مصطفى كامل منيب ،
مختار توفيق العطار ، ابراهيم توفيق العطار ، كامل التلمسانى ، حسن
عبد الرحمن التلمسانى ، بخور مناحم منشه .

واضافت المذكرة ان هؤلاء جميعاً معلومين للبوليس السياسى
بميلولهم الشيوعية وسبق ان اتهم بعضهم فى قضايا شيوعية .
والغرض من تكوين هذه الجبهة هو نشر الدعوة الشيوعية بين طبقات
الشعب تحت ستار الاشتراكية ولم يتخذ لها موقفاً وإنما جعل من مكتبة
الميدان بميدان مصطفى كامل ومكتب رمسيس يونان بشارع علوى رقم
١٠ محلاً للقاء . وبمناسبة اجراء الانتخابات الحالية لعضوية مجلس
النواب اراد هنرى كورييل انتهاز هذه الفرصة لنشر الدعوة الشيوعية
فاوعز الى محمود فتحى الرملى ان يرشح نفسه لعضوية مجلس
النواب عن دائرة محكمة السيدة زينب على المبادئ الاشتراكية ومدى
بالمال اللازم وسيان نجح محمود فتحى الرملى او لم ينجح فى
الانتخابات لأن غرض هنرى كورييل الأساسى ان يتخذ من ترشيح
فتحى الرملى ذريعة لاثارة حرب الطبقات بايغار صدور الفقراء ضد
الأغنياء ولنشر الدعوة الشيوعية بأوسع مدى بين أهالى الحى لا سيما
الطبقات الفقيرة بدعى انه يدعو أهل الحى لتأييده فى الانتخابات ليمثل
العمال . ولم يكتفِ هنرى كورييل بالمعونة المالية التى قدمها لمحمود
فتحى الرملى بل اعتاد ان يوفد اليه بمقره الانتخابى بشارع مجلس
النواب موظفى مكتبته وبعض أعضاء هذه الجبهة السالفة ذكرها
للدعوة لتأييده ومرافقته فى المرور بأحياء الدائرة الانتخابية وتوزيع
النشرات لصالحه وقد حدث بتاريخ ٢٥ ديسمبر سنة ١٩٤٤ ان ضبط
المدعى بخور مناحم منشه أحد أعضاء الجبهة المذكورة يكتب على جدران
المباني بدائرة قسم عابدين والوايلى عبارات للدعاية الشيوعية باللغة
الفرنسية (عاشت الشيوعية) وبالعربية - الاشتراكية ستقود العالم -
الاشتراكية ضد الاستعمار .

وبتفتيش منزل بخور منشه ومكتبه وجدت اوراق ومذكرات وكتب تدل على انه من معتنقى المبدأ الشيوعى وتتضمن تعريضاً بنظام الحكم القائم كما تدل على انه يتصل بمحمود فتحى الرملى ورمسيس يونان وآخرين ، وقد اعترف المذكور شفاهة بكتابة الجمل المذكورة لأنه من اتباع محمود فتحى الرملى ويروج لانتخابه ويدعو للاشتراكية .

وقد تمادى محمود فتحى الرملى بطبع جملة منشورات تحت ستار الدعاية الانتخابية تتضمن الاشتراكية والدعوة لها .

كما قدم البوليس السياسى مذكرة ثالثة عن هنرى دانييل كورييل ، جاء به انه يشتغل منذ عام ١٩٢٨ بتفذية الحركة الشيوعية فقد ألف جماعة الاتحاد الديمقراطى واتخذ المنزل رقم ١ شاع سكة الفضل مقراً لها وقام هو بأعمال الوكالة فيها وكان من بين اعضائها : ريمون اجيون ، دموازيل استر ستون ، هنريت اربى المدرسة بمدرسة الظاهر الفرنسية ، وعزرا هراى المهندس بشركة موصيرى .

وفى عام ١٩٣٩ ألف جماعة الفن والحرية بالاشتراك مع جورج حنين وأنور كامل عثمان وقد اتهم الأخير بالعيب فى الذات الملكية ، كما أصدر بياناً مقارناً عن حالة العمال والفلاحين وصغار الموظفين من جهة وحالة الملاك واصحاب الصناعات وكبار الملاك ومن جهة أخرى . وفى يونيه ١٩٣٩ أحيل الى النيابة العامة ولكن الدعوى لم ترفع عليه . وفى يناير سنة ١٩٤٠ أصدر أنور كامل ومحمود فتحى الرملى مجلة التطور الشهرية لتكون لسان حال جماعة الفن والحرية ومن بين ما ورد فى بعض أعدادها : الشعب يموت جوعاً فى ظل الحياة التيابية ، يا عمال العالم اتحدوا . وقد قررت ادارة المطبوعات شطب المجلة المذكورة من عداد الصحف وذلك فى ١٠ ديسمبر سنة ١٩٤٠ لعدم قيام صاحبها بدفع التأمين المنصوص عليه فى المادة ١٥ من قانون المطبوعات .

وفى عام ١٩٤٠ أنشأ المذكورون نادى الثقافة والفراغ بشارع الفلكى ثم بشارع أبو السباع وكان يهيمن على النادى مارسيلو ماريو وزوجته

چانيت وكانا على صلة بهيئة شيوعية فلسطينية كما كانا يمدان أنور كامل عثمان بالمال وكان ظاهر النادى الرياضة والثقافة وحقيقته الدعاية للشيوعية الى أن أغلق فى أغسطس سنة ١٩٤١ .

وفى ١٦ سبتمبر سنة ١٩٤٠ ألفوا جماعة الخبز والحرية وكان معهم عبد العزيز هيكل الطالب وأسعد حلیم وعبد الرحيم صالح عرابى الصحفيان وكان هذا الأخير مع فتحى الرملی يكونان جمعية (نحن انفسنا) وأغراضها متفقة مع جماعة الخبر والحرية. ولما سئل أنور كامل عن مفرزى الخبز والحرية قال ان ذلك اختيار طبعى فى بلد يعيش معظم سكانه فى جوع وفى عبودية وظلم . وكان مقر جماعة الخبز والحرية حجرتين فوق سطح المنزل رقم ١٥٨ شارع محمد على وأغراضها الظاهرة تحسين حالة الطبقات العاملة ونشر الثقافة الحرة بينهم غير ان حقيقتها كانت الترويج للشيوعية .

أما جماعة نحن انفسنا فكان مقرها شارع المدايح رقم ٢٨ ولكنها ما لبثت أن اندثرت . وفى شهر يونيه سنة ١٩٤٢ أبلغ بعض طلبة مدرسة النسيج بالعباسية بأن محمد سعيد عبد الله الطالب بمدرسة الصناعات استدرجهم الى حجرة فوق سطح العمارة رقم ٦٠ بشارع القصر العيني حيث كان يسكن أنور كامل عثمان وقتذاك ولخص لهم مبادئ الخبز والحرية فى الآتى : ان طبقة الأغنياء تستغل الطبقة الفقيرة والأحزاب تعمل لصالح أعضائها ، ولا بد من حصول ثورة فى مصر كما حصل فى إسبانيا وستقوم الجمعية بتبشير ذلك وبإعطاء كل عضو مسندس لقلب نظام الحكم وتسليمه للعمال كذلك أوجز لهم أنور كامل عثمان سلام الجماعة فى انه يتكوّن من ضم اليد وثنى الذراع ، وقد أجرت النيابة تحقيقاً وتفتيشاً أسفر عن ضبط ما يأتى :

أولاً : لدى عبد اللطيف نهب حسانين ، الذى قام فيما بعد برئاسة تحرير مجلة أم درمان :

١- عقد استنجاز هنرى كوربيل لحجرة فى الطابق الأول رقم ١٨
فى ٨٢ شارع المدليخ .

ب- برنامج جماعة نحن أنفسنا وهو يشير الى الغاء الرتب
والنياشين واعادة الصلات التجارية بحكومة السوقيت والغاء القيود
المالية بالنسبة للناخب والمرشح .

ثانياً : ولدى اسرائيل مارسيلو :

١- مؤلف عن الاشتراكية بقلم عصام الدين حقنى ناصف .

ب- مذكرات بخط اليد تفيد أن الشيوعية إنما تدخل الى مصر عن
طريق العمال وانه يجب على الشعب والعمال القيام بثورة للتخلص من
السيطرة الأجنبية ومن اصحاب الأموال المصريين والأجانب ولنشر
المنهز الشيوعى .

ج - مذكرات عن كيفية قيام الثورة وقلب نظام الحكم .

ثالثاً : ولدى خضر محمود خضر المهندس المعمارى المقيم بشارع
السلمانية رقم ١٦ ببولاق أوراقاً عنوانها جماعة « تحرير الشعب »
المؤسسة فى القاهرة وفى باريس سنة ١٩٤١ لتحرير الشعب من
الاستغلال الرأسمالى والاستعمار على أساس برنامج الدولية
الثالثة ونلك بإنشاء الخلايا والجماعات السرية بأسماء مستعارة .

رابعاً : ولدى مارك ليون مارسيل الموظف بشركة شل :

١- ملفات لاختبار السراى الملكية والشخصيات البارزة والأحزاب
والجماعات وزعماء العمال والخلافات بين الرأسماليين والعمال وبين
الملك والفلاحين وعمال الزراعة .

ب- ورقة بالفرنسية عنوانها اعادة التنظيم بدأت بعبارة نحن لا
نريد شيوعية استعراضية يجب أن يكسب الحزب مجاهدين جدد من
العمال البسطاء . وفى روسيا يرتبط الصراع اليومى بالخط الثورى
العام .

جـ - تعليمات عن كيفية تكوين الخلايا وتدريب المسائل الاقتصادية والسياسية لأعضائها وربط الخلايا المحلية بالكتلة المحلية ، ووجوب وعى العمال بما يحصل فى مصنعهم وقراءة الجريدة لهم وتمريضهم على التحرير فيها .

د- تعليمات خاصة بالعمل النقابى وتحرير الجريدة والأعمال الاتحادية والاتصال بالعاملات والارتباط مع العمال والفلاحين العاطلين والمساعدة الحمراء والتي يوصى بها النظام الشيوعى لمساعدة المطرودين من المصانع ، ونشر الأدب الثورى .

هـ - تعليمات عن خلية مكان العمل وخطية الورشة وخطية الشارع ولجنة المنطقة ولجنة المدينة واللجنة المركزية المحلية .

وقد قيّدت القضية المذكورة جنائية تحت رقم ١٨٥٣ سنة ١٩٤٣ جنائيات عابدين .

ضد : ١- أنور كامل عثمان . ٢- عبد العزيز حسن سالم طالب بكلية التجارة . ٣- أسعد حليم جرجس مترجم بالنداعية البريطانية . ٤- محمد سعيد عبد الله طالب بمدرسة الصناعات الميكانيكية جوى .

لأنهم فى أوائل سنة ١٩٤٢ روجوا الشيوعية والاشتراكية وهى من المذاهب التى ترمى الى تغيير مبادئ الدستور الأساسية بتشكيلهم جمعية الخبر والحرية ونشر مبادئها بين الطلبة والعمال وكان من أغراضها إلغاء نظام الملكية الفردية المقررة فى دستور الدولة ونزع ملكية الفرد واستبدالها بنظام آخر وذلك بغير الطرق المشروعة .

وفى ٢٤ يوليه سنة ١٩٤١ بدأ رمسيس يونان بإلقاء محاضراته بدار الاتحاد الديمقراطى الذى سُمى بالمركز الثقافى الاجتماعى وكانت هذه المحاضرات عن روسيا والدستور الروسى .

وفى ٢٣ يوليه سنة ١٩٤٢ طلب توماس بلاموتس سكرتير المركز الثقافى الاجتماعى بسكة الفضل رقم ١ عقد اجتماع ولكنه طلبه رفض لأنه هو وزميله سلمون سليم يروجون للشيوعية حيث أصدر

الآخر منشوراً منيلاً بعبارة (اللجنة الشيوعية بالقطر المصري) وقد ورد فيه : ان قانون الاعتراف بالانقلابات هو سُم زعاف قدمه الراسماليون . الويل ثم الويل لكم يا من تحكمون بغير ضماثركم سوف تحين الساعة وتذهب هذه القوانين وتحل محلها القوانين العمالية الشريفة التي تضمن حقوقنا من مخالفكم .

وفى شهر سبتمبر سنة ١٩٤٢ اتصل توماس بلاموتس بعلى أبو النيل سكرتير نقابة عمال الأحذية بالاسكندرية . وقد ضبط لدى على أبو النيل جملة أعداد من منشور بعنوان (لتسقط الرجعية الارهابية) ورد به : لا الى عابدين تتوجهون بل الى الطبقة الكادحة . وهذا المنشور هو الذى القيت منه عدة نسخ فى جامعة فؤاد الأول فى ١٠ فبراير سنة ١٩٤٦ بواسطة سعد زغلول فؤاد الطالب المفضل من كلية الحقوق . وقد ضبطت بذلك واقعة بالاسكندرية وقدمت للمحكمة ضد على أبو النيل .

وقد ظهر ان سالمون سليم كان يتردد فى سنة ١٩٤٢ على ادارة جريدة اليراع وان على أبو النيل كان معتمداً كمراسل بالاسكندرية لجريدة اليراع . وقد عطلت هذه الجريدة بقرار من مجلس الوزراء فى شهر يوليه الجارى لنشرها عبارات تعض على قلب النظام الاجتماعى فى البلاد .

وكان توماس بلاموتس يعمل فى عام ١٩٤٢ على تأليف خلايا شيوعية بالقاهرة والاسكندرية كل خلية من ثلاثة اشخاص وذلك لحساب الحزب الشيوعى الفلسطينى حيث ضبط لديه فى الحجرة التى كان يتردد عليها هو وسالمون سليم فوق سطح المنزل رقم ١٦ شارع امين باشا سامى ما يلى :

أ- (٧٠٠) نسخة من منشور بأعمال عمال العالم اتحدوا.

ب- أربعة أعداد لمجلة المثل العليا الشيوعية

ج- عدد من مجلة الطريق الشيوعية

د- عدد من جريدة صوت الشعب الشيوعية التي تصدر في بيروت.

هـ - مذكرات عن صراع الطبقات ودراسة عن الأحزاب المصرية وعلاقتها بالعمال وتقارير عن مدى النشاط الخاص بتكوين الخلايا وأسماء أعضائها وفيها أن الخلية الثالثة مؤلفة من طلعت چوچو الطالب بالجامعة وأحمد معروف المقرئ وزينب چوچو الطالبة بمدرسة الأشراف ، وأن الخلية الرابعة مؤلفة من محمد الهندي المقاول وعلى أبو النيل العامل ومحمد محمود العامل ، وأن الخلايا قررت الأخذ بنظام الدولية الثالثة والقيام بثورة عمالية .

د- آلة رونيو .

وقد علم أن عزرا هراي على اتصال بتوماس ويلاموتس وسالمون سليم وكان يتردد معها على الحجرة سألقة الذكر .

وفى ١١ أغسطس سنة ١٩٤٢ أنشأ رمسيس يونان الصحفي ومدير إدارة المجلة الجديدة دار مركز الثقافة الشعبية بشارع علوى رقم ١٠ بقصد نشر الدعاية الشيوعية وكان يعاونه فى ذلك مصطفى كامل منيب المحامى وچورچ حنين وأقبال العلايلى الشهيرة بهولا العلايلى وهنرى كوربيل ، وكان من أعضاء الدار : لطف الله حنا سليمان وحسن التلمسانى وأنور كامل وإبراهيم عبد السلام مدير جريدة العهد الجديد بالاسكندرية وحسن عواد وفؤاد كامل عثمان وعبد الحميد الحديدى المذيع بمحطة الاناعة اللاسلكية وزوج شقيقة أنور كامل .

وهؤلاء جميعاً أيدوا محمود فتحى الرملى عندما رشح نفسه لانتخابات مجلس النواب فى أواخر عام ١٩٤٤ إلا أنه اختلّفوا معه بعد ذلك لأنهم يدينون بالمبادئ التروتسكية ويطلقون على أنفسهم جماعة مركز الثقافة الشعبية

وأخيراً وقع نزاع بين لطف الله حنا سليمان وبين أنور كامل لاتصال الأخير بالدكتور محمد مندور رئيس تحرير جريدة الوفد

المصري مما أدى الى انقطاع انور كامل عن التردد على مركز الثقافة الشعبية .

وبتاريخ ٢٠ ديسمبر سنة ١٩٤٤ أصدرت الجبهة الاشتراكية بياناً لتأييد مرشحها محمود فتحي الرملى طلبت فيه اشتراك الطبقات الشعبية الكادحة فى التشريع والحكم وذلك بتكوين لجنة تنتخب انتخاباً شعبياً من العمال والفلاحين وصغار الموظفين والمنتخبين للاشتراك مع الحكومة فى وضع خطط الاصلاح الاجتماعى والاشراف على تنفيذها ، وتكوين لجنة من ممثلى جميع نقابات العمال للاشتراك فى وضع القوانين العمالية والعمل على تطبيقها ، وقد انتهى هذا البيان بعبارة (نريد أن نتولى نحن مصيرنا فلنبداً يا رفاق بالجهاد) . اما مؤلف الجبهة الاشتراكية فهو هنرى كورييل يعاونه محمود فتحي الرملى ورمسيس يونان ولطف الله سليمان وعبد العزيز سالم هيكل وموسى عبد الحفيظ الشهير بحسين كاظم وانور كامل عثمان وخضر محمود خضر وسالمون سليم وعبد الفتاح الشرقاوى ومصطفى كامل منيب وابراهيم توفيق العطار وحسن عبد الرحمن التلمسانى وبخور مناحم منشه . وكان الغرض من تكوين تلك الجبهة هو نشر الدعاية الشيوعية فقد رأى ان ترشيح محمود فتحي الرملى لانتخابات مجلس النواب من احسن الفرص المواتية لذلك حيث يمكن تحت ستار الدعاية الانتخابية القيام بعقد اجتماعات ونشر العبارات والشعارات التى قد تؤلف الطوائف على بعض وقد تم كل ذلك بفضل المساعدة المالية التى قدمها هنرى كورييل وبفضل من لوفدهم من افراد الجبهة لطبع المنشورات المثيرة وتوزيعها حتى ان احدهم وهو بخور منشه قام فى ٢٥ ديسمبر سنة ١٩٤٤ بكتابة العبارات التالية على جدران بعض المباني بدائرة قسم عابدين والوايلى وهى : عاشت الشيوعية - الاشتراكية ستقود العالم - الاشتراكية ضد الاستعمار . وقد تسكن البوليس من ضبطه وبتهكتيش منزله عشر على مذكرات تتضمن تعريضاً لنظام الحكم وتحريضاً للمبادئ الشيوعية .

وخلال الحملة الانتخابية التي رشح فيها محمود فتحي الرملى أعد لافتات كتب عليها :

يجب علينا نحن الاشتراكيون أن نقضى القضاء المبرم على الرأسمالية . وكانت الهتافات تتخلص فى العبارات الآتية : نريد حكومة اشتراكية - المصانع للعمال والأطيان للفلاحين - تحيا الاشتراكية رغم أنف الجميع .

وفى إحدى الحفلات الانتخابية قال رمسيس يونان إن سبب الثورة فى اليونان الرأسمالية فالملك والحكومة يجمعون الأموال والشعب اليونانى فى جور شديد . وقال محمود فتحي الرملى إن فى مصر مائة عائلة تحكم سبعة عشر مليوناً وإن الزعماء والأغنياء يستغلون العامل البسيط لمطامعهم الشخصية . وكان المجتمعون يرتلون النشيد الشيوعى ومن بين ما ورد فيه :

يا ضحايا مزقوا ثوب الخضوع وانشروا السخط معاً بين الجموع
يا جموع الشعب هيا حطموها كل القيود
واشعلوا النار سوياً وابدلوا زحف الخلود

وفى شهر سبتمبر سنة ١٩٤٥ اجتمع هنرى كورييل وأحمد رشدى صالح وسعيد خيال - ومصطفى كامل منيب وصالح عرابى حيث اتفقوا على أن يصعدوا نداء إلى الشعب لا إلى الملك ولا إلى الحكومة . والفكرة نفسها قد ظهرت بعد ذلك فى منشور (لتسقط الرجعية الارهابية) وقد ورد فيه : لا إلى عابدين تتوجهون ولا إلى الوزارة تخرجون إنما إلى الشعب يجب أن تلجأوا إلى الطبقة العاملة إلى شبرا الخيمة إلى كرموز إلى العمال والفلاحين . وقد أقيمت ١٠٠٠ نسخة من ذلك المنشور يوم ١٢ فبراير سنة ١٩٤٦ فى حرم جامعة فؤاد الأول بمعرفة سعد زغلول فؤاد ، كما ضبطت ٣٦٣ نسخة من ذلك المنشور بمحل على أبو النيل صاحب محل أحذية بالاسكندرية وقد

سبق القول بأنه من أعضاء الخلايا الشيوعية وعلى اتصال بتوماس بلاموتس .

وفى يوم ١٢ فبراير سنة ١٩٤٦ المذكور تجمع طلبة كلية الحقوق بالاسكندرية وتسليحوا بفروع الأشجار وقطع الطوب والأحجار وبعض أعمدة حديدية انتزعوها من سور الجامعة وساروا قاصدين شركة الغزل الأهلية بكرموز لخراج العمال والتكاتف معهم ولكن البوليس حاول منعهم فقاوموه مقاومة عنيفة بما لديهم من فروع الأشجار وقضبان الحديد والأحجار .

وفى يوم ١٨ فبراير سنة ١٩٤٦ وزع بجامعة فؤاد الأول المنشور الثانى وقد ورد فيه : أيها الشباب لقد طالبناكم فى منشورنا السابق بالنزول الى الطبقة الكاسحة فلبيتم النداء ونزلتم الى الأحياء الشعبية (كرموز) ولمستم بأيديكم هناك مدى الثورة الطاغية فى الكتل الشعبية الكاسحة المناضلة . لقد بدأ الكفاح بطرد الانجليز وتحطيم الطبقة الحاكمة التى الهاتها المستعمر بفتات مائتة . أن الملايين تصرف لاقامة اقواس النصر والاحتفالات ولاستقبال الملوك وللانفاق على الشعلة . اننا ننتهم الملك لأنه هو الممثل للرجعية البشعة ولبقايا الاقطاع .

وعلى ذكر مذكرة القلم السياسى على هذا بقولها : ولعل الأفكار الوارد فى هذا المنشور تكشف عن مدى الخرافات الثورية التى وجهت بعض طلبة جامعة فؤاد الى اتلاف الشعلة وزينات الجامعة فى يوم ١٠ فبراير سنة ١٩٤٦ أى يوم عيد ميلاد حضرة صاحب الجلالة الملك اثناء هياج تزعمه أبو شاذى الكيلانى وعبد الرؤوف أبو علم عضو لجنة الطلبة التنفيذية وعبد المحسن حمودة وآخرين .

وقد قام هنرى كورييل بتأثيث مقر لجنة مجلة لم درمان لامكان عقد اجتماعات شيوعية بها فى الدار رقم ٥٢ شارع ابراهيم باشا ويمثله فى الاجتماعات كل من عز الدين عامر وعبد الرحيم صالح عربى وكلاهما عضو فى جماعة كورييل الرئيسية وجماعة لم درمان الفرعية

وكذلك يشترك معهم اسعد حليم وعلى رأس جماعة هيئة تحرير أم درمان عبد اللطيف ذهب حصانين مدير ادارة المجلة وعلاقته بهنرى كورييل تبين من عقد الايجار المضبوط لديه باسم هنرى كورييل والسابق الاشارة اليه فى صدر هذه المذكرة ، وعز الدين على عامر طالب بكلية الطب . وعبد الماجد حسبو وكمال عبد الحليم ومحمد يوسف وعادل أمين وركى مراد وعمر محمد الطاهر من كلية الحقوق ، وحامد حمدان الطالب بمعهد التربية . وفى إحدى الاجتماعات المذكورة قال عبد الماجد حسبو بتاريخ ٢ ديسمبر سنة ١٩٤٥ لى نظام الحياة فى أوائل اشكاله كان شيوعى وأنه لا بد فى مصر من ايجاد حزب تكون مهمته قيادة الناس الى نظام جديد فى المجتمع . ولتلك الهيئة مجلة باسم مجلة أم درمان كانت تدعو دعاية ساقرة الى المبادئ الهدامة وقد عطلت نهائياً بقرار من مجلس الوزراء فى شهر يوليو سنة ١٩٤٦ . ومن بين ما ورد بها :

أولاً : اخى بالسجن هل فى السجن تعذيب وحرمان
وهل يجدى مع الأحرار قضبان وسجان
سوانا يرهب القضبان أو تثنيه جدران
إذا كنا شرارات فنحس اليوم بركبان

ثانياً : ترُصف الطرقات فى الجامعة وتنظم الممرات لا لأن هناك قوماً يجب أن ترُصف لهم بل لأن زائراً عزيزاً سوف يشرفنا بزيارته (نقصد جلالة الملك عبد العزيز آل سعود) .

ثالثاً . وقرر مؤتمر الهند القيام بثورة مسلحة - الحاج سويدان : انتم السابقون ونحن وكان هنرى كورييل يبيع فى مكتبته الكتب التى تحيد المبادئ الهدامة وتروج لها وجد بها مؤلفات محمود فتحى الرملى مثل أهداف الاشتراكية وهل انحرفت روسيا والطريق الى الاستقلال وقد سبق إحالتها الى النيابة العامة فى ديسمبر ١٩٤٥ . كما كان يستخدم محمد مديولى سليمان العامل المفصول من شركة أنجلو أميركان بشير' فى توزيع تلك المطبوعات وهو عضو لجنة العمال

للتحرير القومي التي يرأسها محمد يوسف المدرك ومن أعضائها محمود العسكري وطه سعد عثمان ومحمود محمد قطب ومحمود حمزه وقد سبق تقديم الأول والثاني منهم لحكمة الجنائيات بسبب مقالات صحفية نشرها في مجلة الضمير

وبعد ذلك قام أنور كامل بالعمل على توحيد النشاط الشيوعي تحت لواء حزب يسمى الحزب الاشتراكي فاتهصل بزعماء الكتل المختلفة وفاتحهم في أمر ذلك الاتحاد وهيا لهم اجتماعاً في منزله حضره كل من : جورج حنين رئيس المذهب التروتسكي ، وحسين كاظم هنري كورييل ، وريمون أجيور ، ريمون دويك وغيرهم وشكلت لجنة من جورج حنين وحسين كاظم وأنور كامل وريمون دويك لوضع مشروع للاتحاد غير أن الحركة فشلت لإصرار هنري كورييل على أن هيئته هي الوحيدة للاعتماد رسمياً من الكومنترن بهاريس .

وقد قام هنري كورييل في شهر أكتوبر سنة ١٩٤٥ بترشيح مصطفى موسى الطالب للفصول من كلية الهندسة وعباس حلمي وفؤاد السيد لتولي تنظيم الخلايا الموجودة بالجامعة كما قام بتكليف الأستاذ محمد زكي عبد القادر لمقابلة الشيخ ابراهيم أبو خشب وبعض اخوانه لترشيح من يتولى حلايا الأزهر

وبتاريخ ديسمبر سنة ١٩٤٥ اجتمع عبد اللطيف ذهب مع عمر الدين علي عامر الطالب بكلية الطب ومنسوب هنري كورييل في شعبة أم درمان بخمسة آخرين من رفاقهم منهم الدكتور عبد الفتاح العاطي وعصام سليمان وعصام ناصف وعبد الرحيم صالح وعبد المعين اللوحي وأحمد مرياش وحامد أحمد حمدان . وقال هذا الأخير باحتمال قيام ثورة بالشرق الأوسط وانقلاب الحكم في مصر من ملكي الى جمهوري يعطى للشعب حرية التعبير عن الآراء . ومما عرف من اجتماعات الهيئة المذكورة انها تضع بذور الثورة حيث ينادى عبد اللطيف ذهب بينهم بأن روسيا على استعداد لمساعدة الدول المقهورة مادياً

والبداية إذاً اظهرت رغبة واستعداداً وحطت الخطوات الأولى نحو الهدف المقصود

ويبدو ان حسين كاظم صنيعه هنرى كورييل وسكرتير مؤتمر نقابات عمال القطر المصرى قد أرسل برقية استنجد فيها بدولة أخرى للتدخل فى شئون مصر الداخلية على أساس تلك التوصيات .

وفى شهر يناير سنة ١٩٤٦ عقد اجتماع حضره عز الدين على عامر مندوب هنرى كورييل فى شعبة أم درمان وعبد الماجد حسبو والأستاذ سلامة موسى وقرروا انشاء رابطة للكفاح المشترك ، ثم عقدوا اجتماعاً بعد الظهر قرروا فيه البدء بكتابة منشورات على الآلة الكاتبة بعنوان (الملك يعيث بآموال الشعب) .

وكان من نشاط هنرى كورييل بين العمال أن قام محمد مديولى عضواً فى لجنة العمال للتحرير القومى المنشأة على هدى تلك اللجنة التى قامت فى دولة أجنبية مفارقة نظمها لنظمنا وذلك فى أواخر القرن التاسع عشر . وقد نشرت لجنة العمال للتحرير القومى بياناً تطلب فيه جعل حق اقالة الوزارة من حق مجلس النواب وحدة وأخذت تحرض العمال على بغض أصحاب الأعمال . وألفت تلك الهيئة لجنة فرعية لتنظيم حركات الاضراب للعمال وتوفير المبالغ التى تخصص للانفاق على المضربين ، وتم لتلك اللجنة الاتصال بعبد الحميد شيعه رئيس نقابة شركة سيارات فورد بالاسكندرية وإبراهيم عبد السلام عن نقابة الأحذية . وقد تخضت تأليف تلك اللجنة عن وقوع ما يزيد عن ٥٧ اضراباً فى شبرا الخيمة من عمال النسيج فى المدة من يوليه سنة ١٩٤٥ الى نهاية يناير سنة ١٩٤٦ . حيث حدث الاعتصام العام جملة مرات وعندما قبض على بعض اعضاء لجنة التحرير القومى للعمال لدعايتهم الخطيرة فى مجلة الضمير وزع منشور ورد فيه بأن الحكومة تتآمر على العمال وعلى حقوقهم وظهر ان الذى كان يوزع هذا المنشور هو محمد مديولى سليمان صنيعه هنرى كورييل .

وفى يوم ٢٨ يناير سنة ١٩٤٦ تلقت بعض نقابات عمال الاسكندرية منشوراً بأن حكومة كبار الرأسماليين تريد بالعمال شركاً وضبطت صورتان من ذلك المنشور مع محمد مندولى سليمان صنيعة هنرى كورييل ، كما ضبطت بيده أوراق مشروع تأليف مؤتمر لنقابات العمال مع أن مثل هذا الاتحاد غير جائز قانوناً ويحرّمه القانون .

وأخيراً انضم حسين كاظم صنيعة كورييل الى لجنة الطلبة والعمال التى كانت تعرّض على الاعتصامات فى كل مناسبة وفى غير مناسبة وكانت تجد من بعض الصحف لساناً لها مع علمها بأن الاعتصامات محرّمة فى المدارس والمصانع طبقاً للمرسومين بقانونين رقم ١٠١ ، ١٠٢ لسنة ١٩٤٥ . وقد نسب مؤتمر نقابات العمال الى الحكومة التعسف والاضطهاد مع العمال .

وقد صدر امر النائب العام بتاريخ ١٠ يوليه ١٩٤٦ بتفتيش هنرى كورييل صاحب مكتبة الميدان بميدان مصطفى كامل رقم ٣ ومقيم بشارع حسن صبرى رقم ٢٦ بالزمالك ، وله مكتب بشارع الشواربى رقم ٦ ، وتفتيش منزله ومكتب ومحل عمله ، وقد تم ذلك فى الساعات الأولى من صباح يوم ١١ يوليه سنة ١٩٤٦ وسُئِلَ هنرى كورييل فى صباح هذا اليوم بمعرفة النيابة ووجه بالمضبوطات ، ثم سئل هل لك مبدأ سياسى معين ، فأجاب - أنا لرى عدم الرد على هذا السؤال ، وأرى انه لا مسئولية عن أفكارى ، وهذا هو سبب رفضى الاجابة . فسئل الا تنتمى لجمعية من الجمعيات ، فأجاب - أنا مشترك فى جمعية الاقتصاد والاحصاء والتشريع وكذلك عضو فى الجمعية الملكية للقانون الدولى واتحاد المزارعين فى مصر . فوجه بأنه قد وصلت للبوليس تحريات تفيد أنه يسعى لترويج المذاهب التى ترمى الى تغيير مبادئ الدستور الأساسية للهيئة الاجتماعية ، فأجاب - بأن هذا غير صحيح . فأمر المحقق بحبسه احتياطياً ، كما أمر بغلق مكتبة الميدان وقد نفذ ذلك ظهر يوم ١٢ يوليه سنة ١٩٤٦ .

وفى يوم ١٢ يولية سنة ١٩٤٦ استجوب هنرى كورييل بمعرفة رئيس نيابة الصحافة الأستاذ مصطفى حسن الذى استفسر منه عما سبق أن قرره بالتحقيق السابق عندما سئل عما إذا كان له مبدأ سياسى أو اجتماعى معين فقال انه يرى عدم الرد على هذا السؤال ورفض الاجابة ، فما سبب ذلك ؟ فقال انه يعتقد ان له الحق فى الا يجاوب ومع ذلك فانا تقدمى . فسئل عما إذا كان يعتنق الشيوعية . فأجاب - بالنفى - فسئل عما إذا كان متصلاً بأحد من الشيوعيين فأجاب - بحسب ما أعرف لا يوجد شيوعيين فى مصر واقصد انه لا يوجد حزب شيوعى فى مصر . فسئل عن معنى الشيوعية ، فأجاب - الشيوعية ان الانسان يكون عضو فى حركة أو حزب لتحقيق برنامج أو أهداف معينة . فسئل عن هذا البرنامج أو الأهداف ، فأجاب - على الشيوعيين انفسهم أن يبينوه أما انا فلا يمكننى ، لأن من ينشئ حزب شيوعى لازم يكون دارس كل الأوضاع السياسية والاقتصادية والاجتماعية . وعندما استفسر منه للحق عما إذا كان قد درس الحالة السياسية أو الاقتصادية أو الاجتماعية فى مصر ، أجاوب بأنه يشتغل بدراستها ولكنه لم يستكمل دراسته ، وان معلوماته فى هذا الخصوص معلومات عامة وانه كعضو فى جمعية الاقتصاد السياسى قد لقي بعض المحاضرات بها عن العلاقة بين الملاك والمستأجرين والعمال الزراعيين وقد نشرت هذه المحاضرة فى مجلة الاقتصاد والتشريع ، كما لقي محاضرة اخرى عن مشاكل ما بعد الحرب ونشرت أيضاً بذات المجلة . وعندما سئل عن رأيه فى العلاقة بين الملاك والمستأجرين والعمال الزراعيين ، أجاوب بأن المحاضرة التى ألقاها لم يكن فيها رأى بمعنى انه لم يبد رأياً وإنما بين العلاقة بين الملاك وبين المستأجرين والعلاقة بين المستأجرين والعمال الزراعيين ، كما بين المساحة المزروعة وعدد الملاك وعدد المزارعين وبسبب تأخر تربية الماشية فى مصر . فسأله المحقق عن وجهة نظره فى هذا الخصوص ، فأجاب بأن المنافسة كبيرة بين المستأجرين وهذا سبب ارتفاع ايجار الأراضى الزراعية وذلك ناتج عن ازدياد السكان وتأخر

الصناعة ، والحل سبيله التقدم العلمى فى الزراعة والصناعة لأن انتشار الصناعة يخفف الضغط على الزراعة ويؤدى الى زيادة الانتاج العام ، كما ان استعمال الوسائل العلمية فى الزراعة يؤدى الى زيادة الانتاج . كما ان الثابت ان نسبة توزيع المزارعين على الأرض الزراعية فى مصر اكبر بكثير عن نفس النسبة فى أمريكا ، الأمر الذى يدل على انه توجد فى مصر قوة معطلة يمكن أن تعمل وتجد عملاً . وعندما سُئل عن رأيه فى الملكية الزراعية فى مصر ، اجاب بأنه لا بد من تحديد العلاقة بين المالك والمستأجر بقانون لأن منافسة المزارعين تؤدى الى مطالبتهم بايجار مرتفع ، فالمالك فى مصر يأخذ حوالى نصف المحصول الذى ينتج من الأرض أو نصف قيمته وفى بعض الأحيان أكثر من ذلك ، أما فى فرنسا فالمالك لا يأخذ أكثر من عشرين فى المائة أى خمس المحصول ، أما عن الملكية الزراعية فى مصر فيصح تحديدها . فسأله المحقق عن امكان تطبيق النظام الروسى فى الأراضى الزراعية على مصر ، فأجاب بأن هذا الأمر غير ممكن لأن النظام الروسى مبنى على ظروف مختلفة لأن المزارع التعاونية فى روسيا متسعة جداً وهذه المزارع هى أساس النظام الروسى الحالى ، وهذا غير ممكن التطبيق فى مصر لأن نظام الملكية الحالى لا يسمح ، لأن الفلاح الصغير الذى يمتلك مساحة صغيرة من الأرض لا يقبل أن يتركها ليدخل فى جمعية تعاونية ويصبح مالكاً على المشاع فى المزرعة كلها ، وفى اعتقاده ان الفلاح المصرى لا يقبل هذا مطلقاً وإذا افترضنا قبوله هذا النظام فإن مصيره الفشل لأن الفلاح المصرى بحالته الصحية لا يستطيع ان يشترك فى إدارة مزرعة واسعة بسبب تعليمه وتجاربه .

وسُئل هنرى كورييل عن علاقته بمجلة حرية الشعوب . فأجاب بأنه كان يشترك فى إصدارها وكان رئيس التحرير حسن ماهر قراج وكان يشترك معه بعض المثقفين . ثم اعتقل سنة ١٩٤٢ وأُخرج عنه بعد شهرين على أساس الا يشترك فى هذه المجلة فواجهه المحقق بما

ورد في تقارير البوليس السياسى من انه كان يستغل هذه الجريدة في الدعاية للشيوعية ، فأجاب بأن الرد على هذه التقرير سهل جداً لأن اعداد المجلة موجودة وليس فيها أى شيوعية ، فسُئِلَ عن علاقته بماهر حسن فراج فذكر انه عرفه بواسطة أستاذ في الجامعة هو لويس عوض الذى كان زميلاً له في كمبريدج وكان ذلك سنة ١٩٤١ ، وكان الغرض من اصدار مجلة حرية الشعوب معارضة الفاشية .

فسأله المحقق عما إذا كان قد ألف جمعيات أخرى ، فأجاب بالنفى إلا انه كان عضواً في نوادى مثل النادى الديمقراطى بسكة الفضل رقم ١ وقد أغلق هذا النادى وكان يضم مجموعة من الايطاليين واليونانيين المعارضين للفاشية وكان ذلك سنة ١٩٣٨ .

وسُئِلَ عما إذا كان عضواً بجمعية الثقافة والفراخ او جمعية الخبز والحرية او المركز الثقافى والاجتماعى ، فأجاب بالنفى ، فواجهه المحقق بحريات البوليس السياسى في هذا الخصوص ، فأكد هنرى كوربيل انه لم ينضم لهذه الجمعيات وأنه يرى ان القائمين على امرها هم أشخاص غير مثقفين وغير جادين في اهدافهم التى يدعون انهم يرمون الى تحقيقتها وان « ده لعب عيال » . فسُئِلَ عن يقصد بهؤلاء القائمين بهذه الجمعيات . فأجاب - مثل انور كامل وجورج حنين ولتسى الرملى والتلمسانى ورمسيس يونان . فسُئِلَ عن علاقته بهؤلاء الأشخاص ، فأجاب بأنه تعرّف بجورج حنين في سنة ١٩٣٨ وان هذا الأخير هو الذى عرفه بالباقيين ، وأنه تعرّف به عند ملام ممسوح بك رياض واستمرت علاقته به بعض الوقت إلا انه اكتشف انه لا يوجد انسجام بينهما أى لا يوجد تفاهم . وعندما سأله المحقق عن سبب عدم التفاهم هذا ، اجاب بأن جورج حنين تفكيره حر الى درجة سيحصل فيها بدون تفكير بمعنى ان تفكيره لا أساس له ، ففى اوقات يقول انه شيوعى وفي اوقات أخرى يكون ضد الشيوعية ، وفي اوقات يكون ضد تروتسكى وفي اوقات أخرى يصبح تروتسكياً ، أما عن انور كامل

وفتحى الرملى والتلمسانى ورمسيس يونان فكلهم ينتمون الى المذهب المسمى بالسورياليست .

وسُئل هنرى كورييل عن علاقته بفتحى الرملى ، فأجاب بأن فتحى الرملى يقوم بعرض كتبه فى مكتبته ، وان تفكيره ملخبط يعنى مضطرب وان تفكيره لا أساس به وليس له كفاح لغرض معين وانه شخصياً لا يقبله وانه قد رشح نفسه فى الانتخابات على أنه مرشح الاشتراكية وان نتيجة هذا الترشيح كانت ضد الاشتراكية لأنه شخصياً لا يفهم ما هى الاشتراكية ، كما ان الجبهة الاشتراكية هذه خيالية وليس لها وجود ، كما انه ادعى انه اشتراكى ولم يقدم أى برنامج أو طريق عملى . فسُئل عما إذا كان يمدد بالمال ، فأجاب بالنفى وأضاف انه سمع أيام الانتخابات ان البوليس يقول عنه انه دفع له تأمين الترشيح وهذا غير صحيح لأنه كان ضد هذا الترشيح ولا نتيجة له ، وانه لا يعرف بالضبط من الذى قام بدفع تأمين الترشيح له وانما هو كان أيام الترشيح مختلط بهورج حنين وبولا العلالي . وعندما سُئل عن بولا العلالي اجاب بانها بنت حامد بك العلالي وانه مشهورة بأفكارها التقدمية .

وقد اثبت المحقق اطلاعه على المفكرة الخضراء التى ضبطت لدى هنرى كورييل وهى تتضمن نبذاً ومعلومات عن بعض الشخصيات وخصوصاً فيما يتعلق بمراكزهم الاجتماعية ونزواتهم الشخصية وسُئل عن هذه المفكرة ، فأجاب بأنه يجمع فيها معلومات عن أعضاء مجلس النواب والشيوخ وانه قد بنا جمع هذه للمعلومات باعداد كشف بالأسماء ثم يقوم بسؤال الأشخاص الذين يعرفونهم ، وانه كتب هذه المعلومات بين سنة ١٩٤٢ وسنة ١٩٤٤ وان غرضه من ذلك فهم التطورات السياسية ، لأنه لا يمكن فهم السياسة فهماً صحيحاً إلا بمعرفة معلومات عن الأحزاب وعن الرجال النتمين لهذه الأحزاب ، فمعرفة المعلومات عن شخص ما يمكن عن طريقها معرفة موقفه

السياسى . فمثلاً رئيس الوزراء الحالى اسماعيل صدقى باشا ، إننا علمنا عنه انه رئيس اتحاد الصناعات فيمكن أن نفهم من ذلك ماذا تكون مصالحه وسياسته . وعندما سئل عن سبب اهتمامه بثروة الأشخاص الواردة أسمائهم فى هذه المذكرة ، اجاب بأن الثروة هى مفتاح شخصية الانسان وأساس تفكيرهم . لأن الشخص الذى يمتلك خمسين فدانا له تفكير يختلف عن تفكير الشخص الذى يمتلك خمسة آلاف فدان والشخص الذى يمتلك مصنعاً يختلف تفكيره عن الشخص الذى لا يمتلك مصنعاً . ولما سئل هنرى كورييل عن سبب ذكره امام بعض الأسماء فى هذه المذكرة بأنهم موالين للملكية ، اجاب بأن هذه الأمور تدخل فى بند المعلومات التى يجمعها عن مسائل واقعية عن الشخص الذى يكتب عنه ولكن ليس معنى ذلك انه لا ينتمى الى حزب معين إنما هو موالى للسراى وأنه يثبت ذلك ولا يقصد منه غير بيان ميوله . فقد نقول عن شخص انه سعدى او وفدى او دستورى وانهم ليسوا من الموالين للملك إنما لهم أحزاب ينتمون اليها ، اما الأشخاص اللبّين امامهم انهم موالين للملك فصحيح انه بعضهم فى أحزاب ولكن صلتهم الحزبية ثانوية والمعروف عنهم انهم موالين للسراى . وأضاف انه يستعمل للتعبير عن ذلك لفظ موالى للملك وليس ملكياً ، لأن نظام البلاد نظام ملكى وكلهم ملكيون ، وانما أقصد باستعمال هذا التعبير انهم متصلين بالسراى وليس لهم صبغة سياسية حزبية وان كان بعضهم أعضاء فى أحزاب إنما حزبيتهم أقل أهمية .

ثم سئل هنرى كورييل عن الكشف الذى ضبط لديه والخاص بأعضاء مجالس ادارة الشركات فى مصر ، وعن سبب احتفاظه بهذا الكشف ، فاجاب بأن هذا الكشف منقول من كتاب لمصلحة الاحصاء لأن شركات مصر هى قوام الصناعة المصرية . ويمكن أن يقال ان هؤلاء الأعضاء يمثلون تياراً سياسياً معيناً ، كما يمثلون مصلحة الصناعة المصرية ضد منافسة البضائع الأجنبية اى ان لهم مصلحة فى استقلال البلاد أكثر من أعضاء مجالس ادارة الشركات الأجنبية . وإنما شخصياً

أُثبت وجود رؤوس الأموال المصرية بشرط ألا يكون ستاراً للاستعمار الانجليزى وهذا لا يتحقق إلا إذا كانوا يمثلون مصلحة مصرية حاصلة
ثم سُئل عن النشرة التى ضببطت عنده الخاصة بمؤتمر الطلبة العالمى لسنة ١٩٤٦ المنعقد فى براغ هذا العام . فأجاب بأن هذا المؤتمر خاص بالطلبة . وقد وردت فى هذه النشرة بالبريد من اللجنة التحضيرية للمؤتمر الذى سينعقد من ١٨ الى ٢١ اغسطس الحالى لأنه لا توجد هيئة رسمية للطلبة فى مصر فأرسلوا هذه النشرة للمكتبات . وهى تتضمن برنامج المؤتمر .

وقد سُئل هنرى كورييل أيضاً عن المنشور الذى ضببط عنده بعنوان « بيان الى العمال » والذى ينتهى بعبارة « تحيا مطالب العمال العادلة - ليسقط الاستعمار الانجليزى - لتسقط الفاشية المصرية » . فأجاب بأن هذا المنشور قد وصل اليه بطريق البريد وهو بيان خاص بالعمال ولم يقرأه وأما عن العبارة الخاصة بالفاشية المصرية فلا تعبر عن رأى لئى لأنى أعتقد انه لا توجد فاشية مصرية . فسُئل عن المقصود من عبارة الفاشية المصرية الواردة بالمنشور ، فأجاب بأن قصدهم الاخوان المسلمين ومصر الفتاة والجماعات التى تنتمى الى هذا النوع لأنها شكلاً تشبه الفاشية إذ لها جواله وقمصان حضر ويستعملون عبارة الزعيم والمرشد العام - ولنا لا اعتبر هذه المنظمات فاشية لأن الفاشية الصحيحة هى التى تقوم على نظام اقتصادى معين وتقوم على ديكتاتورية شركات الاحتكار .

وسُئل عما إذا كان يهتم بنوع خاص بالنظام القائم فى الاتحاد السوفيتى . فأجاب بالإيجاب لأنه درس وقرا عن هذا النظام وتبين له ان أفكار الناس فى مصر مضللة عنه ولأن هذا النظام كان تجربة اجتماعية فريدة فلا بد من دراستها خاصة وانها قد عادت بالفائدة على هذا البلد ويجب معرفة الأسباب التى أدت الى هذه الفائدة وليس معنى هذا اننى اطالب بتطبيق هذا النظام فى مصر

ثم ووجه بما لاحظته المحقق من اطلاعه على المفكرة الخضراء بخصوص أحد دواب الحزب الوطنى من ذكر انه طلب من الحكومة عدة مرات فى البرلمان انشاء علاقات دبلوماسية مع الاتحاد السوفيتى وانه حاول كذلك انشاء علاقات تجارية مع الاتحاد السوفيتى منذ عام ١٩٢٦ فأجاب انه ذكر ذلك لأنها مسألة عجيبة لأن هذا النائب من الملاك الكبار ويطلب انشاء العلاقات الدبلوماسية مع الاتحاد السوفيتى ، ولا شك ان هذا اتجاه تقدمى بدليل ان الحكومة المصرية أنشأت هذه العلاقات مع روسيا مؤخرًا .

وسئِلَ كذلك عن اعداد المجلة الجديدة التى ضبطت لديه ، فأجاب بأن هذه المجلة يصدرها سلامة موسى وكان تصله أيام ان كان يصدر مجلة حرية الشعوب وان هذه الأعداد صدرت فى مايو ويونيه ويوليه سنة ١٩٤٢ .

وقد اطلع المحقق على تقرير مقدم من حكمدارية بوليس مصر بتاريخ ١٦ يناير سنة ١٩٤٢ بشأن النادى الذى كان يطلق عليه اسم «المركز الثقافى الاجتماعى» ومقره بسكة الفضل رقم ١ والذي كان يتولى ادارته توماس بلاموتس ، وان هذا النادى يقوم بنشاط سياسى ظاهر وهو الدعوة للحلفاء والديمقراطية وباطنه نشر الدعاية الشيوعية وإثارة الحواطر ضد النظم الرأسمالية ، وقد قدم بلاغ الى النيابة بخصوص هذا الأمر فى ٢٠/١٢/١٩٤٢ سئِلَ فيه مفتش الضبط أحمد حممدى بك وقد جاء فى اقواله عن المركز الثقافى الاجتماعى انه تألف أولاً تحت اسم الاتحاد الديمقراطى بمعرفة هنرى كورييل الذى كان يقوم بالإشراف على النادى ، ثم تغير اسم هذا النادى الى اسم المركز الثقافى الاجتماعى وكان هنرى كورييل المشرف عليه كذلك ، وقد اعتقل هنرى كورييل فترة من الزمن وأُخْلِى سبيله بشرط الابتعاد عن التدخل فى الشؤون السياسية والاجتماعية .

وقد سئِلَ هنرى كورييل بعد ذلك عن علاقته بالنادى الديمقراطى

أو نادى الاتحاد الديمقراطي فأجاب بأن أخيه راؤول كورييل من ضمن مؤسسى هذا النادى وأنه كان عضواً فيه . فسُئل عما إذا كان هو مستأجر مقر النادى ، فأجاب بالنفى إنما كان المستأجر أخيه راؤول بصفته أمين صندوق هذا النادى وأن العقد موقع منه ومن سانتدرو روكه . وعندما سُئل عن بلاغ البوليس ضد هذا النادى فى أوائل عام ١٩٤٢ من أنه يقوم بنشاط سياسى فى ظاهره الدعوة للحلفاء والديمقراطية وباطنه نشر الدعاية الشيوعية وإثارة الخواطر ضد النظام الرأسمالى ، اجاب بأنه اعتقل عام ١٩٤٢ وأُفرج عنه بعد شهرين وأُخذ عليه تعهد بعدم الاشتغال بالسياسة وإن يكون بعيداً عن النوادى السياسية .

وقد قرر هنرى كورييل أن سبب إصدار جريدة حرية الشعوب كان الكفاح ضد الفاشية فى حين قرر عبد الرحيم صالح عرابى فى التحقيقات الخاصة بقضية الخبز والحرية أن كورييل كان يرمى الى أن تساهم الجريدة فى الإصلاح الاجتماعى ، وقد سُئل هنرى كورييل عن ذلك ، فأجاب بأنه كان يقصد من إصدارها الكفاح ضد الفاشية وإنما لم يكن لديه مانع من أن تلعب دور فى الإصلاح الاجتماعى إذا كان ذلك ممكناً .

وقد قامت النياية بالاطلاع على أعداد مجلة حرية الشعوب وقد تبين أن هذه المجلة ظهرت أسبوعية ابتداء من ١١ فبراير سنة ١٩٤٢ وظلت تصدر حتى يوم ٢٠ أبريل سنة ١٩٤٥ حيث تسمت باسم المستقبل بدلاً من اسم حرية الشعوب ورئيس تحرير هذه المجلة من وقت صدورها الأستاذ أنور ماهر فراج وصاحب امتيازها رجب أحمد عمر . وقد أوضحت المجلة منذ صدورها الأغراض التى تهدف بها وتعمل على نشرها فأوضحت أن غايتها نصرة الطبقات الكادحة والدفاع عنها ضد الرجعية وبحث مشاكل العمال ثم تعرضت للنظام الرأسمالى بالنقد وذلك طبقاً لما ورد فى مقال للأستاذ سعيد عبد المطعى خيال

بالعدد الثالث الصادر في ١٩٤٢/٢/٥ - ووضحت ميول هذه المجلة بالاضافة الى ما تقدم عن طريق تخصيص صفحة للعمال تبحث شكاواهم ومشاكلهم ، ويمكن أن نلاحظ على نشاط هذه المجلة بعض ميول أخرى ترمى الى الاشارة الى نظام جديد لم تحدده ، فقد ورد في مقال نُشر بالعدد الثالث عشر في ٢٢ مايو سنة ١٩٤٢ في الصفحة الرابعة عشر بعنوان « التطور المادي » ان البؤس وقلة الأجور ستؤدي الى تطور اقتصادي يرقبه العالم بأسره . وفي المقال المنشور بالعدد السابع عشر الصادر في ١٩٤٢/٦/٢٠ في الصحيفة ١٨ دفاع شديد عن طبقة الكادحين وتلقيبهم بأنهم اسياد المخدمين وقد اشترك في تحرير هذه المجلة كل من مصطفى منيب وقد عمل كسكرتير تحرير لها ومحمود فتحى الرملى وأحمد رشدى صالح والسيدة أسما البقلى زوجة أسعد حليم .

وفي ١١ ابريل سنة ١٩٤٩ أمرت النيابة العامة باحالة هذه القضية الى المحكمة العسكرية العليا للفصل فيها ، وكان الاتهام الذى وجه الى هنرى كورييل انه فى خلال السنوات السابقة على ٥ ديسمبر سنة ١٩٤٥ حبّذ وروّج علناً المبادئ التى ترمى الى تغيير مبادئ الدستور والنظم الأساسية للهيئة الاجتماعية بالقوة بان أنشأ مكتبة واستخدمها فى ذلك الغرض واستورد وعرض فيها للبيع للجمهور الكتب والمؤلفات والنشرات المبينة بمحاضر الضبط والاطلاع المرافقة للأوراق وهى تدعو الى مجتمع بلا طبقات تنزع فيه الملكية ورؤوس الأموال عن اصحابها وتسوده عن طريق القوة والعنف ديكتاتورية الطبقة العاملة طبقاً للتعاليم الشيوعية القائمة على ذلك .

الباب الثانى عشر

اتفاق جنائى آخر

فى يوم ٥ ديسمبر سنة ١٩٤٦ أثناء مرور أحد كونستبلات بوليس القاهرة بشارع سليمان باشا شاهد خمسة اشخاص يجلسون على منضدة واحدة بداخل بار « بيچ بن » فاشتبه فى أمرهم وعندما حاول دخول البار ارتبكوا وحاولوا الهرب لكنه تمكن من ضبطهم واصطحبهم الى نقطة كوتسيكا ووجد مع احدهم منشور بعنوان « نظرة الى السياسة الداخلية » على ورقة فولسكاب يحض على الشيوعية وبعض أوراق أخرى . وقد رفضوا ذكر اسمائهم وتبين من الأوراق الموجودة معهم انهم يدعون : ١- الأول السيد سليمان رفاعى مدفعجى جوى بوزارة الدفاع ومنقول نقلاً موقفاً الى وزارة الداخلية وملحق بإدارة الأسلحة والمهمات . ٢- والثانى يدعى شحاته هارون . ٣- والثالث شخص اجنبى رفض ذكر اسمه وهو الذى عثر معه على المنشور المكوّن من فرخين من الورق . ٤- والرابع محمود صبحى زغلولى طالب بكلية الحقوق . ٥- شخص سودانى الجنسية ويدعى حامد حمدان .

وقد استدعى وكيل النيابة الأستاذ حسن أنور حبيب الذى افتتح محضره بنقطة بوليس كوتسيكا يوم الخميس ١٩٤٦/١٢/٥ الساعة السادسة والنصف مساءً وأثبت مقابلته للقائمقام ابراهيم امام من البوليس السياسى وأمور قسم عابدين وبعض ضباط القسم السياسى الذين أبلغوه ان الشخص الاجنبى الذى رفض ذكر اسمه هو هنرى دانييل كورييل وأن حامد حمدان السودانى من الأشخاص المطلوب القبض عليهم فى قضايا الشيوعية . وقد قدم مأمور القسم لوكيل

على ورقتين وتشمل ثلاثة وجوه وهذا المنشور يتعرض للحالة السياسية فى مصر وكيفية بدء المفاوضات وكيف ان الحكومة الحالية حكومة رأسمالية وانها تعاون الاستعمار . ثم تحدث عن معاهدة سنة ١٩٣٦ ولقبها بمعاهدة الخيانة المشنومة للشعبين المصرى والسودانى . ثم تحدث عن الوفد وعن رغبته فى الوصول الى الحكم ووضع الأسباب التى يظن انها أدت الى رجوع صدقى باشا ممثل الرجعية والاستعمارية وجاء ليحطم أى تسوية ثورية بالعنف المباشر . وانتهى المنشور الى بيان ماذا نفعل ويعنى الشيوعيين ويستطرد تحت هذا العنوان الى ان خيانة الأحزاب الرأسمالية واضحة فى القضية الوطنية وان هذه الخيانة استمرار لخيانتهم منذ سنة ١٩٢٠ ، وأصبح واضحاً انه على الشيوعيين لتخلص الكتلة الشعبية نهائياً من القيادة البرجوازية أن تنزع هذه القيادة انتزاعاً من الأحزاب الحالية الى الحزب الشيوعى المصرى حزب العمال والفلاحين حزب يضم أصلياً عناصر الطبقة العاملة متحرراً من سيطرة غير عمالية ، حزب يعمل على :

أ- تكوين كتلة ثورية وطنية من العمال والفلاحين والمثقفين لتكافح ضد كتلة الاستعمار والبرجوازية الوطنية الممالئة .

ب- تأكيد زعامته وقيادته على الكتل الشعبية وان الحزب الشيوعى وحده هو الذى يمكنه القضاء على الاستعمار وأننا به من البرجوازية الداخلية .

وينتهى المنشور بالعبارة التالية : « أيها الرفاق ان الكتل الشعبية المضطهدة المستقلة تطالب بحزبها حزب الطبقة العاملة » .

وقد بادر المحقق بسؤال المتهمين شفوياً عن التهمة المنسوبة اليهم وهى الترويج للشيوعية والحض على الثورة والقيام بأعمال التخريب ، وابتداً بسيد سليمان رفاعى الذى انكر التهمة وقرر انه كان يجلس بهار بيج بن مع هنرى كورييل الذى تعرّف به حديثاً ثم تصادف مرورهم فدعاه للجلوس معه ليوسطه فى ايجاد عمل وإن باقى الأشخاص

حضرُوا بعد ذلك بفترة وجلسوا قريباً منهما ثم حضر الكونستابل وفاجأه بالقبض عليه ، وسُئِل السيد سليمان رفاعي عن المنشور الذي ضبط مع هنري كورييل فقال انه لا يعرف شيئاً عن هذا المنشور . كما سُئِل حامد حمدان عن ذات التهمة فأنكرها وقرر انه كان يجلس ببار بيچ بن مع طالب لا يذكر اسمه كان يعرفه من ايام الدراسة ثم فوجئ بالبوليس ، وسُئِل عن المنشور المضبوط فقرر انه لا يعرف شيئاً عن هذا المنشور . ثم سُئِل هنري كورييل ووجه بالتهمة المذكورة فأنكرها ، فسُئِل عن تواجده ببار بيچ بن فقال انه كان موجوداً بمفرده ولم يكن معه احد ، وسُئِل عما إذا كان المنشور قد ضبط معه فقال انه احضر الى نقطة البوليس وبعد ذلك حضر لحد الأشخاص ومعه المنشور وقال المنشور ده وجدناه في الشارع ثم قال له انت رميت الورقة ده ، ثم قال انه لا يعرف احداً من باقي المضبوطين . ثم سُئِل شحاته هارون عن هذه التهمة فأنكرها وقال انه كان ماراً من امام بيچ بن وشاهد هنري كورييل الذي يعرفه شخصياً وسلم عليه وجلس معه حوالي عشر دقائق وكان معهم بقية المضبوطين الذين احضروا الى النقطة وانهم كانوا يتكلمون في السياسة والحالة الحاضرة وحوالي الساعة الرابعة مساء اقترب ميعاد نهايى الى المكتب فاستأذن منهم وعندما هم بالخروج تعرض له مخبر واحضره الى نقطة البوليس ، وسُئِل عن معلوماته عن المنشور المضبوط مع هنري كورييل فقال ان البوليس فتش المضبوطين فعثر مع اُحدهم لا يعرفه على هذا المنشور . وعقب ذلك حضر رئيس نيابة الصحافة والنشر الى نقطة كوتسيكا وتولى التحقيق في الساعة التاسعة مساء ، كما حضر معه وكيل النيابة محمد محمود ابو العلا الذي انتدب لتفتيش منزل هنري كورييل .

وقد قام رئيس النيابة بسؤال من قاموا بالقبض على المتهمين ، ثم امر في الساعة الحادية عشر مساء بالقبض على المتهمين وهم : هنري كورييل والسيد سليمان رفاعي ومحمود صبحي زغلول وشحاته هارون وحامد أحمد حمدان وحبسهم على ذمة القضية .

وفى يوم السبت ٧ ديسمبر سنة ١٩٤٦ سأل رئيس النيابة الصحافة والنشر جرسون بار بيج بن الذى شهد بأن المتهمين الخمسة توافقوا تباعاً وانهم جلسوا فى النهاية على منضدة واحدة ثم حضر كونستابل ومعه مخبر وتوجه الى مكان هؤلاء الأشخاص وقال لهم ارفعوا ايديكم فوق وقام بتفتيشهم اثناء تواجدهم بجوار الترابيزة وأخذهم ومشى والمخبر الذى كان مع الكونستابل رجع ثانياً وقعد يفتش تحت الترابيزة ووجد ورق صغير مقطوع تحت الترابيزة أخذه.

كما سئل هنرى كورييل فقرر انه بعد وصولهم لنقطة بوليس كوتسيكا حضر أحد المخبرين وكان معه أوراق وقال للضابط أنا وجدت الورق ده فى الشارع والضابط أخذ المنشور منه والمخبر قال انت الى رميت المنشور ده . وادعى الضابط بعد ذلك عندما ناقشه وكيل النيابة انه وجد هذا المنشور فى الجيب اليمين لبنتلوني وهذا غير صحيح وأضاف ان ما ورد فى هذا المنشور لا يعبر عن أفكارى السياسية لأنى لا أدعو الى الثورة او الى شىء من ذلك ، وليس من أفكارى الكلام الوارد فى المنشور من ان الأحزاب كلها خائنة ، انما رأى قد أثبتته فى القضية السابقة من ان الشعب للمصرى يجب أن يتكفل كله بما فيه البرجوازية للحصول على استقلال البلاد ، فالظاهر من رأى المكتوب فى المنشور انه مطلوب من الكتل الشعبية التخلص من البرجوازية . فى حين ان رأى ان الشعب يجب أن يتكفل كله كتلة واحدة بصرف النظر عن البرجوازي وغير البرجوازي ، وأقصد بالبرجوازي أصحاب رؤوس الأموال وأصحاب الأراضي . ويمكن أن يكون معنى البرجوازية هم الأغنياء بمقارنتهم بالفقراء .

وقد سأل رئيس النيابة الضابط محمد حسين الذى قام بتفتيش هنرى كورييل فى نقطة بوليس كوتسيكا فقرر انه هو الذى قام بتفتيشه واستخرج المنشور من جيب بنتلونه . فوجه بما ذكره هنرى كورييل من انه اثناء تواجده بالنقطة حضر أحد المخبرين وقال

انه وجد المنشور فى الطريق ، فنفى الضابط حدوث ذلك ونكر ان المخبر والكونستابل كانا متواجدين معه بعد احضار المخبوطين وذلك بحضور باقى المتهمين وكذلك الكونستابل النوباتجى وكلهم شافونى وانا افتشهم . وقد قام المحقق بمواجهة الضابط بهنرى كورييل فأصر كل منهما على رايه وقال كورييل ان المخبر هو الذى احضر المنشور وان الضابط اعترف بذلك أمام زوجتى . وقد سئلت السيدة / روزيت كورييل زوجة هنرى كورييل فقررت ان الضابط المذكور قد قرر لها انه لم يقد بتفتيش زوجها وان الكونستابل هو الذى قرر ذلك .

كما سئل شحاته هارون عن الأوراق التى ضبطت بمسكنه ومن بينها ورقتان مكتوبتان بالحبر عنوانهما النقابات والحركة الوطنية والحوادث الأخيرة أشير فيها الى ضرورة مساهمة الطبقات العاملة فى الحركة الوطنية ، وعندما سئل بمعرفة رئيس النيابة إن كانت هاتان الورقتان قد كتبت بخطه ، أجاب بأنه لا يتذكر ، فواجهه المحقق بأن هاتين الورقتين تحثان على وجوب العمل على مساهمة الطبقات العاملة مساهمة فعالة فى الحركات الوطنية وتنتهى بوجوب العمل داخل النقابات على بناء النظرية الماركسية - النظرية الثورية - نظرية الطبقة العاملة ونص فيهما على ان هذا يكون بتكوين اداة سرية نظراً للظروف الحاضرة لقيادة العمال ، فأجاب : بأنه يحتمل أن يكون قد نقل هذه العبارات من مقال أو شيء من هذا القبيل . وقد ورد فى هاتين الورقتين المطالبة بتكوين اداة سرية لتقود العمال نحو التحرر الوطنى وهو أول مرحلة للوصول الى إلغاء العمل المأجور واستغلال بنى الانسان لبنى الانسان ، ثم لخصت الواجبات اللازمة لذلك بما يأتى : تكوين كادر شيوعى داخل النقابات ، وقد شطبت كلمة شيوعى وكتب بدلاً منها واعى . وتوحيد وجود هذا الكادر لمعناه تكوين مذهب شيوعى . وقد شطبت كلمة شيوعى ووضع بدلاً عمالى قوى . واختتمت هذه العبارات بعبارة موجهة للرفاق تقول : ان أوامر الحظر

التي فرضها صدقي باشا على الصحف بمنع نشر الأخبار يجب رفع هذه الرقابة.

وسُئِلَ السيد سليمان رفاعي عن سبق اتهامه في القضية التي اتهم فيها بعض قوات الجيش المصري سنة ١٩٤٥ بالترويج للمذهب الشيوعي ، فأجاب بالإيجاب وأنه لا يعلم ما تم فيها .

وسُئِلَ محمود صبحي زغلول عن الأوراق المضبوطة بمنزله ومن بينها المذكرة المطبوعة بالرونيو والمكوّنة من ست ورقات تضمنت بحث عوامل الانحلال والفوضى التي يعانيها المجتمع المصري وأرجاع ذلك إلى استغلال العمال والحصول على ثمرات مجهوداتهم . كما سُئِلَ عن الأوراق التي تضمنت القرارات الخاصة بمؤتمر الطلبة وتلك الخاصة بمؤتمر نقابات عمال الشركات والمؤسسات الأهلية .

وقد أقرت النيابة محضراً خاصاً لاثبات فحوى المنشور الذي ضبط مع هنري كورييل وعنوانه « نظرة إلى السياسة الداخلية » .

لمحة تاريخية :

انتهت الحرب وتخللت سنيها الستة مؤتمرات ومواثيق (ميثاق الأطلنطي ...) وعود صريحة واضحة تعبر عن رغبة الشعوب المستقلة لرفع الظلم والعبودية عنها وما تخللها من مناوشات داخلية في البلاد التي كانت تحت الاستعمار النازي (المقاومة في فرنسا ، يوجوسلافيا ، اليونان) وجاء عقب كل ذلك تحرير بعض الشعوب من الرأسمالية البغيضة ... وقيام حركات وطنية ثورية في المستعمرات تنشد الحرية والتحرر الوطني الكامل ... اندونيسيا ، اليونان ، مصر ...) .

بدأت الحركة الوطنية في مصر حيث كانت الجماهير لا تزال تحت تأثير الأحزاب البرجوازية وحيث اتضح خيانتها (في أكتوبر سنة ١٩٤٥) أثبت المد الثوري تحت ضغط الكتل الشعبية أولاً والتناقض بين الأحزاب البرجوازية . ثانياً ... لوضع المد الثوري ... ووضعت الرجعية المصرية في موقف لا تحسد عليه ... فتقرر الاستغناء عن النقراشي

والالتجاء الى صدقي عميد الرجعية المصرية الأكثر وعياً للضغط على الكتل الشعبية ، فبدأ بمناوراته المكشوفة (السماح بالمظاهرات) لكسب تأييد شعبي ثم لجأ الى القوة السافرة لاضمار الحركة الوطنية .

كيف بدأت المفاوضات :

ابتدت الرجعية بتكوين هيئة المفاوضات فحشدت فيها كل عناصرها الأكثر رجعية ، كل شخصياتها الكبيرة ذات النفوذ - أمثال على الشمسى (مدير البنك الأهلى) وحافظ عفيفى (مدير شركات بنك مصر) وحسين سرى ، عبد الفتاح يحيى... الخ وعلى رأسهم جميعاً خادم الاستعمار (رقم ١) صدقى رئيس اتحاد الصناعات ثم بدأت بعروض شكلية على الوفد للاشتراك فى الهيئة ... وكانت متاكدة من رفض الوفد لهذه العروض وهكذا أبعد الوفد عن الهيئة بعد دعايات الصحافة البرجوازية الأكثر رجعية (اخبار اليوم - لفر ساعة) ضد الوفد وحملاتها العنيفة عليه ... ويظهر حتى انه كان لا بد للاستعمار من تكوين مثل هذه الهيئة القوية بعد ابعاد الوفد ليستطيع إمضاء المعاهدة الجديدة ... وهكذا تشكلت اللجنة وبدأت المفاوضات وكان لا بد من خلق جو مناسب للاتفاق فى تضليل الكتل الشعبية فبدأت البرجوازية والاستعمار بحملاتها الديماغوجية العقيمة :

١- امتلأت صحف الرجعية بصور المفوضين الوطنيين وابتدأت تسبح بحمدهم وتشيد بوطنيتهم الجارفة وقوتهم السياسية التى لا تجارى ... وانهم خير نذ للمفاوضين الانجليز .

ب- تكون الوفد البريطانى ثم فوجئ العالم برئاسة بيلن له ...!!! وحضوره شخصياً وينفسه الى الاسكندرية لامضاء المعاهدة المباركة .

ج - أعلن الاستعمار مبدأ الجلاء عن مصر رغم خطورته وجلاسه عن القلعة فعلاً وما لحاظ به من دعايات مصروفة كل ذلك لتقوية مركز اللجنة وإمكان امضاء المعاهدة بواسطتها .

ولكن نمو الوعي الشعبى المتزايد وشدته وفشل صدقى فى حملته الارهابية الواسعة ضد الشيوعية والأحرار ، التى لم يتوقعها الاستعمار والرجعية جعل امضاء المعاهدة على علتها مستحيلاً . فضلاً عن موقف الوفد وصحافته الذى قوى بعد فشل الحملة ... وموقف الكشف الذى اتخذه مكرم داخل هيئة المفاوضات نتيجة خسارته لتأييد السراى له ، وتاكده من استحالة توقيع المعاهدة - فلم يجد أى سند له سوى الالتجاء الى الكتل الشعبية عن طريق دعاياته الواسعة .

وهكذا تبين للرجعية المصرية التى كانت متأكدة من نجاحها ان المفاوضات تسير من سوء الى أسوأ وان مركز اللجنة أخذ فى الانهيار فكان من الطبيعى فى حالة فشل المحاولة الصديقة لامضاء المعاهدة أن تنتقل القيادة الى الوفد وذلك ما يهدد الاستعمار والرجعية للقاعدة الشعبية التى يستند عليها الوفد - انن يجب أن تحاول الرجعية من جديد تهئية الظروف لبعض العناصر من داخل اللجنة نفسها (حيث جمعت اللجنة كما نكر فى أول المقال جميع للعناصر الأكثر رجعية) لتكون منها احتياطياً يقوم بمحاولته التالية دون اللجوء الى الوفد كلية . وانتهت المهزلة المسرحية بانقسام هيئة المفاوضات وظهور شريف صبرى خال الملك ورئيس مجلس البلاط الملكى وعلى الشمسى مدير البنك الأهلى وحسين سرى رئيس مجلس الوزراء السابق وقريب السراى بمظهر الوطنى الغيور . والثلاثة أعضاء فى لجنة مكافحة الشيوعية التى كونتها السراى منذ سنين .

وقد اتجهت سياسة الرجعية لهذه العناصر لسببين :

انهم أشخاص فقط غير مقيدين بأى سياسة حزبية كتلة (هيكل والنقراشى) وامكان تغيير موقفهم بسهولة والخوف من إيجاد جهة حزبية كتلية تضم الأحزاب البرجوازية ضد للمعاهدة فيما لو أخذ ذلك الموقف أمثال هيكل والنقراشى وهم مقيدون بأحزاب يصعب تغيير موقفها بسهولة وهكذا انقسمت اللجنة وباعت بالفشل ... وظهر

للاستعمار استحالة امضاء المعاهدة بجزء من البرجوازية .

محاولة تكوين لجنة وطنية :

بدأت محاولات الاستعمار فى تكوين جبهة برجوازية وطنية مماثلة لجبهة سنة ١٩٣٦ التى أمكن حينئذ نتيجة :
ان البرجوازية طبقة كانت لها مطالب اقتصادية قوية من الاستعمار .

ان التناقض الداخلى فى قضية البرجوازية المصرية كان أقل ظهوراً من تناقضها مع البرجوازية الانجليزية التى كانت تستأثر هى والبرجوازية الأجنبية بالاقتصاد الوطنى .

ابتعاد أغلبية البرجوازية المصرية عن الحكم الفعلى للبلاد .

استعداد الاستعمار لمساومة البرجوازية على حساب البرجوازية الأجنبية فى مقابل تأييد استعمار البلاد .

ولذلك نجحت الجبهة فى سنة ١٩٣٦ وأمضيت معاهدة الخيانة المشنومة للشعبين المصرى والسورى ، وقد فشلت المحاولات الأولى لتكوين الجبهة البرجوازية سنة ١٩٤٦ ونتيجة الأسباب الآتية :

أن يصبح هناك مطالب اقتصادية جديدة للبرجوازية المصرية التى تلقتها من الاستعمار .

اشتداد التناقض الداخلى داخل الطبقة البرجوازية التى تتخذ صورة الصراع على السلطة السياسية .

نمو الوعي الشعبى المتزايد بالقوة بالنسبة لسنة ١٩٣٦ والضغط المستمر على الوفد مما أدى الى عنف المعارضة الوفدية .

خطاب ستالين الذى حطم الاستعمار أقوى أسلحة فى الضغط على الرجعية المصرى لكى تتكثرت تحت جناحه (سلاح التخويف من الاتحاد السوفيتى والمبادئ الشيوعية وبقرع وقوع حرب ثالثة) مما أدى الى

تجرد العناصر الأقل رجعية من خضوعها الكامل للاستعمار فلم يكن فشل الجبهة إذن لسبب وطني أو لخلاف جوهري حول بنود المعاهدة بل كان الواضح جداً أن أسباب الخلاف الرئيسية تركزت حول الحكم وحل البرلمان أو إبقائه ، هكذا يتبين دور الوفد في التلاعب بالشعور الوطني للوصول الى الحكم .

تحليل موقف الوفد :

في بدء قرب تكوين هيئة المفاوضات :

لم تكن الرجعية جادة حين تكوين الهيئة على اشتراك الأمة معها كما بينا سابقاً - وقد كان هدف الوفد في هذه الفترة متذبذباً - وقد حرص كل الحرص على ألا يربط نفسه بسياسة رسمية محددة مع ملاحظة أن جميع ما كتب بالصحف الوفدية في هذه الفترة جاء على لسان غير مسئولين .

ومما يؤكد ذلك خطاب النخاس في ذكرى سعد الذي لم يحتو على أى إشارة الى المفاوضات وكذلك اجتماعات الوفد العديدة التي لم يعقبها أى تعليق أو بيان .

عند تكوين الجبهة :

حين رأى الوفد امكان وصوله الى الحكم ولو عن طريق جبهة رجعية ابتدا يتقرب الى السراى وبضغطه في نفس الوقت يهدد باصدار بيان وطبعه باللغات الأجنبية واحتفظ بالبيان كسلاح معطل طول وقت الأزمة .

بعد فشل الجبهة :

وحين تأكد الوفد بفشل الجبهة أصدر بيانه الثورى تحت تأثير .
تحرره من الخوف من الشيوعية والاتحاد السوفيتى (تأثير خطاب ستالين) .

رغبته في تقوية سنده الشعبى وتأييد الكتل الشعبية الثورة الداعية

لها .

لماذا رجع صدقي ؟

يتبين من كل ما سبق انه قد انحصر حتى الآن اهتمام الرجعية والاستعمار في خطتين : وجود صدقي ممثل الرجعية الأول في الحكم لتحطيم أى موجة ثورية بالعنف المباشر وهو غير مقيد بأى سياسة حزبية وخادم أمين للاستعمار والأجانب .

جبهة وطنية برئاسة الرجعية والتي فشلت أول محاولة لتكوينها للأسباب السابقة حيث لا يضمن الاستعمار ضماناً كافياً بمواقف الوفد إذا ما قلد زمام الحكم ... وخصوصاً بعد أن ارتبط ببيانه الثورى الذى وضح فيه تأثيره بخطبة ستالين حيث أعلن عدم خوفه من الاتحاد السوفيتى ... مع ملاحظة مبلغ ما يهدد الاستعمار ومصالحه فى الشرق الأوسط تهديداً خطيراً إذا ما عرضت المشكلة المصرية على مجلس الأمن .

ماذا يجب أن نفعل ؟

واضح جداً خيانة الأحزاب البرجوازية للقضية الوطنية وإن هذه الخيانة ما هى إلا استمرار لخيانتهم منذ سنة ١٩٢٠ ومما لاتهم للاستعمار سندهم الوحيد الذى يصرون على التمسك به للابقاء على سيطرتهم على الكتل الشعبية التى تزاد وعياً وثورية وواضح جداً انه أصبح على عاتقنا نحن الشيوعيين أن نخلص الكتل الشعبية نهائياً من قيادة البرجوازية ... إن ننتزع هذه القيادة انتزاعاً من الأحزاب الحالية الى الحزب الشيوعى المصرى حزب العمال والفلاحين حزباً يخدم مصالح عناصر الطبقة العاملة - متحررة من كل سيطرة غير عمالية حزب يعمل على :

تكوين كتلة ثورية وطنية من العمال والفلاحين والمتقنين تكاليف ضد كتلة الاستعمار والبرجوازية الوطنية الممثلة .

تأكيد زعامته وقيادته على الكتل الشعبية وإن الحزب الشيوعى وحده هو الذى يمكنه القضاء على الاستعمار وأذنايه من البرجوازية الداخلية .

أيها الرفاق - ان الكتل الشعبية المضطهدة المستغلة تطالب بحزبها.
حزب الطبقة العاملة .

وبتاريخ ١١/١/١٩٤٧ امر رئيس نيابة الصحافة والنشر بتقديم القضية لقاضى الاحالة طبقاً لتقرير الاتهام المرفق الذى ورد به توجيه تهمة الاتفاق الجنائى الى كل من هنرى كورييل والسيد سليمان رفاعى ومحمود صبحى زغلول وحامد أحمد حمدان وشحاته هارون لأنهم كَوْنُوا اتفاقاً جنائياً بأن اتعدوا على ارتكاب جنائية تمهيد وترويج المذاهب الشيوعية الثورية والأعمال المجهزة والمؤهلة لارتكابها وهى مذاهب ترمى الى تغيير مبادئ الدستور والنظم الأساسية للهيئة الاجتماعية بالملكة المصرية بالقوة والارهاب الأمر المعاقب عليه بالمادة ١٧٤ / ٢ عقوبات وكونوا من انفسهم جماعة تعمل على نشر تلك المبادئ المحرمة بوسائل النشر والاذاعة .

على أن النيابة العامة لم تكتف بتوجيه الاتفاق الجنائى الى مجموعتين هما مجموعة أسعد حلیم وأحمد شكرى سالم وأونور عید الملك وعبد هب وكمال عبد الحليم ومجموعة هنرى كورييل المشار اليها ، فأضافت الى المتهمين جميعاً فى قضية الجنائية رقم ١٩٤٩ لسنة ١٩٤٧ انهم اشتركوا مع مجهولين فى اتفاق جنائى على تمهيد وترويج المبادئ المغايرة للدستور والنظم الأساسية للهيئة الاجتماعية بالقوة والارهاب وذلك بطريق النشر بأن اتعدت ارادتهم على ارتكاب الجنائية المنصوص عليها فى المادة ١٧٤ / ٢ عقوبات وارتكاب الأعمال المجهزة والمسهولة لارتكابها بتكوين المنظمات والهيئات وتالیف الكتب وعقد اللقاءات لخدمة هذه الدعوة الثورية على ما سبق بيانه .

فهرس بمحتويات الكتاب

الموضوع	صفحة
١- الباب الأول : البلاغات واذنون التفتيش والتحريات	١١
٢- الباب الثاني : دار الفجر	٥٢
٣- الباب الثالث : الشيوعية في الاسلام	٨٢
٤- الباب الرابع : حول الفلسفة الماركسية	١٠٧
٥- الباب الخامس : مجلة الفجر الجديد	١١٧
٦- الباب السادس : ماذا علمتنا هذه الحرب ؟	١٦٧
٧- الباب السابع : أهداف الاشتراكية	١٧٩
٨- الباب الثامن : لا طبقات	١٩٧
٩- الباب التاسع : وطنيتنا	٢١٢
١٠- الباب العاشر : الاتفاق الجنائي	٢٢٢
١١- الباب الحادي عشر : هنرى كورييل والحركة الشيوعية	
في مصر	٢٤٣
١٢- الباب الثاني عشر : اتفاق جنائي آخر	٢٦٩

رقم الايداع ٥٦٨٤ / ٩٦

الترقيم الدولى

I.S.B.N.

977-03-9856-X

الكرونك للكمبيوتر

ت : ٤٨٣٢٧١١ اسكندرية

مطبعة الانتصار لطباعة الاوفست

١٠ شارع الوردى كوم الدكة

تليفون ٩٧٠٩١٦٦ / ٤٩٢٥٢٩٢

مع تحيات احمد صبورى



مطبعة الانتصار
ELENCOR PRESS غلاف
١٠ ش. الوردى كرم الدكة - ت : ٤٩٦٦٥٩٧